



وفاة سافور بن عبد الله
 بن عبد الله بن عبد الله
 بن عبد الله بن عبد الله



5228



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	İZMİR
Yer	
Eski kayıtlar	96

شرح نخبه على الفقاه
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي صحح كلامه القديم الذي هو احسن الحديث فوعاها واصلا ورضف اجزائها
 في كل حرف منه عشر حسنات وزاد لبعضهم عدلا وفضلا وجعلنا في كلامه كلام رسول الله
 كما طاعة اطاعته نوعا وفضلا والصلاة والسلام على من تواترت سوابقه لالات
 مجزاته واشتهرت لواحق خوارق عاداته باسانيد مرفوعة مفصلة بعنوان كراماته
 وموصولة ببيان كماله اعني سيد الانبياء وسند الاصفياء محمد المصطفى واحمد
 المرتضى ومحمود المجتبي وعلى له واصحابه الذين ادركوا اسرارهم وشاهدوا اثاره
 واخبروا اخباره واتبعوا انواره **اما بعد** فيقولوا الفقهاء كرم الله الفتي البار
 علي بن سلطان محمد الهروي القاري ان بعض اصحابي ومن هو من جملة احيائي طلب
 مني ان يقواء على شرح نخبه الفكري مصطلحات اهل الاثر لولانا وسيدنا شيخنا
 مشايخنا وسندنا عمدة العلماء الاعلام وزبدة الفضلاء الكرام ومقتدى الانام
 وشيخ الاسلام وخاتمة الحفاظ والمحدثين ونادرة المحققين والمحققين العلامة
 العلم العامل الرباني الشيخ شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني روح روجه
 وفتح لنا فتوحه فنسخ بالمخاطرة الفا تاجع ما يظهر في كلامه وما ظهره بعض
 الفضلاء في الدفاتر ليكون تهريرة لاولي الابواب وتذكوة للاصحاب والاحباب فان
 ان العود في المقصود **فاقول** بعون الله الملك المعبود قال الشيخ بسم الله الرحمن الرحيم
 عمدا بالقران المجيد واقتداء بالقران المحمدي وتاسيا بالحديث المشهور عند ائمة الاثر
 كل امرئ بال لا يبداء فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو بتر واعماء بالاستعانة به تعالى الى
 البقي من الحول والقوة واسارة الى رتبته جمع الجمع بين الجمع الصرف والتفوق لثلاث
 يودي الى اللطف والذندقة واشعار الى الورد على المعتزلة والمرجعية واردة للخلاص
 عن ضيق رتبة السعة والرياء الى فضل الاخلاص الذي هو اجل مقام اهل الاختصاص
 ولا شك

والشيخ تواترت معجزة
 السوالق الدلائل
 فكلامه من اسرار
 الصفة الى الموصوف
 في المصنف والذات
 من قبل رجب

سبسط النور
 في شرح
 النخب
 على
 الفقاه
 علي بن
 سلطان
 محمد
 الهروي
 القاري
 في
 شرح
 نخبه
 الفكري
 مصطلحات
 اهل الاثر
 لولانا
 وسيدنا
 شيخنا
 مشايخنا
 وسندنا
 عمدة
 العلماء
 الاعلام
 وزبدة
 الفضلاء
 الكرام
 ومقتدى
 الانام
 وشيخ
 الاسلام
 وخاتمة
 الحفاظ
 والمحدثين
 ونادرة
 المحققين
 والمحققين
 العلامة
 العلم
 العامل
 الرباني
 الشيخ
 شهاب
 الدين
 احمد
 بن
 حجر
 العسقلاني
 روح
 روجه
 وفتح
 لنا
 فتوحه
 فنسخ
 بالمخاطرة
 الفا
 تاجع
 ما
 يظهر
 في
 كلامه
 وما
 ظهره
 بعض
 الفضلاء
 في
 الدفاتر
 ليكون
 تهريرة
 لاولي
 الابواب
 وتذكوة
 للاصحاب
 والاحباب
 فان
 ان
 العود
 في
 المقصود
 فاقول
 بعون
 الله
 الملك
 المعبود
 قال
 الشيخ
 بسم
 الله
 الرحمن
 الرحيم
 عمدا
 بالقران
 المجيد
 واقتداء
 بالقران
 المحمدي
 وتاسيا
 بالحديث
 المشهور
 عند
 ائمة
 الاثر
 كل
 امرئ
 بال
 لا
 يبداء
 فيه
 بسم
 الله
 الرحمن
 الرحيم
 فهو
 بتر
 واعماء
 بالاستعانة
 به
 تعالى
 الى
 البقي
 من
 الحول
 والقوة
 واسارة
 الى
 رتبته
 جمع
 الجمع
 بين
 الجمع
 الصرف
 والتفوق
 لثلاث
 يودي
 الى
 اللطف
 والذندقة
 واشعار
 الى
 الورد
 على
 المعتزلة
 والمرجعية
 واردة
 للخلاص
 عن
 ضيق
 رتبة
 السعة
 والرياء
 الى
 فضل
 الاخلاص
 الذي
 هو
 اجل
 مقام
 اهل
 الاختصاص
 ولا
 شك

ولا شك ان هذه المعاني المنطوقة في هذه المباني محتاج اليها في كل من المتن
 والشرح في الحال الاول والثاني وكان المصنوع بينهما القفا واكتفى باحدها كتابة
 او نزل المتن والشرح منزلة كتاب واحد واما ما في بعض النسخ من قوله قال الشيخ الخ
 فالظاهر انه من كلام بعض التلامذة النفاذ اعلاما بانه تصنيف الاستاذ
 الاسناد ويصالح للاعتقاد والاستناد لكنه يوهى ان الشيخ لم يات بالبسملة مطلقا
 وهذا لا يظن به حقا وكان الواجب ان يأتوا بالبسملة متصلة بالحمد على ما في نسخه
 لئلا يودي الى تغيير التصنيف وتخريف التاليف ويحتمل ان الفاظ المدح فقط ملحقة
 وقدم الشيخ البسملة تعظيما له تعالى كما فعله شيخنا الجزي في مقدمته
 حيث قال بعد البسملة يقول راجي عفور رب يسامع محمد بن الجزي الشافعي
 الحمد لله وصل الله على نبيه ومضطفا ثم المرات الشيخ هو الكامل في فقهه ولو
 شأنا واما ما اختاره بعضهم من انه من حسين بن ثمانين وهو السن الذي سجد
 ان يكون اسماعيل الحديث فيه بلا خلاف فخلاص الصحيح كما سيأتي في محله فان عمر
 ابن العزيز لم يبلغ اربعين وحدث الامام مالك حين بلغ عشرين فالحاصل ان
 يراد به شيخ الاسلام وهو ان يكون مرجعا للاحكام ويدل عليه حديث الشيخ
 في قوله كالنبي في استا اسناده الديلمي فالشيخ هو الكبير سنن اوردته واما احسن قوله
 العباس لما سئل انت اكبر والنبي عليه السلام فقال انه اكبر وانا اسن الامام اي
 المقصدي به وهو امام ائمة الانام كالسيوطي وابن الهمام والسخاوي والقسطلان
 وملا قاسم الحنف وغيرهم من العلماء الاعلام العالم اي كامل العلم والعالم المشهور في
 هذا العلم فانه له تصانيف كثيرة وتاليف شهيرة واجلها فتح الباري في شرح البخاري
 الذي هو في هذا الفن غاية بل في سائر العلوم الشرعية نهاية الحافظ هو من احاط
 علمه بما في الف حديث ثم بعده الجزي وهو من احاط علمه بثلاثمائة الف حديث

والشيخ تواترت معجزة
 السوالق الدلائل
 فكلامه من اسرار
 الصفة الى الموصوف
 في المصنف والذات
 من قبل رجب

ثم الحاكم وهو الذي احاط علمه بجميع الاحاديث المؤدية متناوئاً وساداً وجرحاً وتقديلاً
وتاريخاً كما قاله جماعة من المحققين وقال العلامة الخواري الراوي ناقل الحديث بالهنا
في المحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية والمخاف من روى ما يصل اليه
ووعى ما يحتاج اليه وقال العراقي المحدث في عرف المحدثين من يكون كتب وقراء
وسمع ووعى ورحل الى المداين والقوى وحصل اصولاً من ستون الاحاديث و
نوعاً من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من الف تصنيف انتهى
وكانه تعريف انتهى وقال ميركشاه رحمه الله تعالى المراد بحافظ الحديث لا القواد
قلت ولا ينبغي ان يكون حافظ الكتاب والسنة وانساناً كاملاً بل بين الامه وكان يقول
شيخنا شيخنا العارف الرباني مولانا اسمعيل الشرواني لبعض تلاميذه ناوانت
انساناً كاملاً فانه تحفظ القرآن ومعناه وانا اعرف تفسيره ومعناه ووحيد
دهوه واوانه الاضافة بمعنى بآخرة زمانه ومنفرداوانه وفريد عصره وزمانه
اي لا نظيره في شأنه عطف تفسيره الاول لخصوص مصره والثاني لعموم عصره
الملت والدين اي بحججهما الذي يستضيان بنوره وينكشان بحضوره اياهلها يستنوا
به حين حياته ويستفيدان بكتبه بعد مماته والظاهر ان المراد بالملت هو طريق
التوحيد الايمان ويشيوا اليه قوله تعالى اتبع مله ابراهيم حنيفاً ويسمى مله من حيث انه
يلقى على الامه وبالدين احكام الاسلام ويومى اليه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وسمى
به من حيث انه يتدبى به وينقاد اليه ويجازى عليه ابو الفضل كنيته وهو يحمل
ان يكون له ولد سمي بالفضل او المراد به انه صاحب الفضل والزيادة من الاموال الدنيوية
او ذوالفضيلة من العلوم الاخروية ومن قوله تعالى ولا ياتكوا لولا الفضل منكم والمواد به
الصدوق الاكبر رضي الله تعالى عنه وهذا الذي احتراه اول ما ذكره صاحب الحلالين
من العطف التفسيري فان التأسيس مهما يكن فهو اول من التاكيد احمد بن علي

المستقلان بفتح العين وسكون السين المهملة وفتح القاف نسبة الى بلد
يساحل الشام الشريفي المشهور بابن حجر قال السيد اصيل الدين هولقب الشيخ و
ان كان بصيغة الكنية وذلك شايع ووجه تلقيبه بذلك كثرة ماله وضياعه المراد بالجو
الذهب والفضة انتهى ويحتمل انه كان له جواهر كثيرة فسمي به وقيل لقب بذلك
لجودة ذهنه وصلابة رأيه بحيث يرد اعتراض كل معترض ولا يتصرف فيه احد من
اقوانه ولذا قال بعض الظرفاء في حقه رجع بنا ابن حجر بقواء طوداً وعكساً لقوله تعالى
في ذلك وقيل سمي به لكونه اسماً بيه الخامس لانه كان حاملاً لجران ابيه اي الله تعالى
وكان الاولى ذكره وان كان في الذهن مذكور الجنة اي جازة اعلى درجاتها واعلى مقامها
بفضله وكرمه اي بزيادة على عدله بمقابله عمله وعاله **الحمد لله** جوز في لام التعريف
ان يكون للجنس والاستفراق او العهد وقد سئل الشيخ ابو العباس الموسوي بن النحاس النخعي
عن الالف واللام في الحمد لله اجنسية ام عهديه فقال ليس يدى قالوا انها جنسية فقال
له الذي اقول انها عهديه وذلك ان الله تعالى لما علم عجز خلقه عن كنه حده وحقه
حد نفسه بنفسه في ازاله نيابة عن خلقه قبل ان يحدوه فقال ابن النحاس مشرك انها
للعهد انتهى وكانه اراد ان العبرة بذلك لانه مخصص فيه ويشير الى العهد ايضا قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم لا احصى ثناء عليك ان كما اثبت على نفسه كقول الشيخ
ينابة عن خلقه لما علم عجزهم غير محتاج اليه لان عهد الصوفية لا يقول عليه الحمد
ثابت له اذ لا وابد فكان الشيخ تنزل عن مقاماته وحالاته من اثار المحو الى مقام
ابن النحاس المقيد بطلب النحر لما ورد كل الناس على قور عقولهم وقال تعالى قد علم كل
اناس مشرهم والاظهر عندي ان اللام للاستفراق الحقيقي دون العرفي كما قيل به
فالمعنى ان كل حمد صدر من كل حامد فهو لله تعالى حقيقة وان كان بعض افراده بغير
صورة بل المصدر بالمعنى الاعم من الفاعلية والمفعولية فيفيد ان الله تعالى هو الحامد

وهو المحمود سوى الله والله ما في الوجود ثم اظهر مظاهر محمد الحق هو المحمود
المسمى بمحمد المنعوت باحد الخلق او المعنى جنس الحمد مستحق له تعالى سواء حمد اولم
يحمد ويشير اليه بالله المحمود في كل فعالة وقال تعالى وهو الولي الحميد واما ما قيل اذا كان
اللام للجنس فافادة قاصرة اذ لا يلزم من اثبات الجنس لاحدا حاطة افزاده له
فدفع هنا بان لام الله للاختصاص فلا يخرج فرد من هذا المقام الخاص فيرجع
معناه الى المتفرد وقول صاحب المدارك واللكم اللام فيه للاستفراق عندنا
خلاف المعتزلة يريد به ان المعتزلة لا يجوزون بناء على سالة خلق الافعال
وليس معناه ان كونها للجنس هو مذهب المعتزلة فقط كما توهم فان البضاوي
وغيره من المحققين جوزوا الجنس بل رجحوه وقد موه على المتفراق لان الاصل
في التعريف المشهور ان جملة الحمدات منهاها انشائية وسئل ابن الهمام عنها
فاجاب بانها انشائية فقل بل خبرته قال فيجند ليس لنا محدود فقل فاذا
ليس لله حقيقة الحمد ثابتة انتم ومعنى كلام ابن الهمام انه حينئذ لا تكون
حامدين مع انه يقال لغائلها حامد ولو كانت خبرية معنى لم يستم الا خبر لان
من المعلوم انه لا يشق للخبر شيء اسم فاعل من ذلك الشيء اذ لا يقال لمن قال
الضرب بولم ضارب كى يمكن دفعه بانه اجاز ان يعد الشرع الخبر بثبوت الحمد
تفاهم الشرح رحمه الله الى بالحمد له بعد البسملة تخلفا بالاخلاق الربانية
وتعلقا بالكلمات السجانية وجمعا بين الاخبار النبوية والاثار المصطغوبة حيث
قال كل امرئ باللم يبداء فيه بالحمد لله وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالحمد فهو
اقطع وفي رواية اجزم اى مقطوع البركة ثم الابتلاء وان كان يحصل لكل البسملة
والحمد لما في رواية لا يبداء فيه بذكر الله الا ان الجمع بينهما افضل وثوابهما اكمل ثم الابتداء
عنه يمتد الى الشرح في المقصد الاول حقيقة والثالث اضافي والاول اول بالحقيقة

فان الثالث بمنزلة الشك على توفيق الذكر لا اله الا هو المقنض لصحة النية والباعث على
ملاحظة المنية ومطالبة المعونة والبرهان من الحول والقوة **الذي لم يزل عالما بالقدرة**
كان الاول مبني ومعني ان يقول عليا قديرا ليذل على كثرة العلم وسعة القدرة
واما قيل لو قال ولا يزال ليصريح بان علمه تعالى وقدرته ابدى كما ان كلامهما اذلى
لكان احسن فيجاب عنه بان ما ثبت قدمه احتمال عدمه وهو احد الاجوبة
عز قوله تعالى انه تعالى كان عليا قويا حيا قيوما فيقول من القيام اى القيام بذاته
المقيم لغيره قيل لما ذكر في المتن انه تعالى مستصف بالعلم والقدرة اذ لا يثبت في الشرح
على انه لا يزال كذلك سرمد ابقوله حيا قيوما لان معناه وائم البقاء ونوقش بانه
انما يدل على ان ذاته ابدية ودفعه ظاهرا لان الصفات الدائمة لا ينفذ عن
الذات الالهية سمي عابصيرا قيل لا يبق ان يزيد مزيدا معكما الصفات الدائمة
بتامها مذكورة واجيب بان القدرة تستلزم الارادة والتكلم واغوب بحسن
فقال انما يقل تكلم لان التكلم شكل وقال شارح وجب قيل لا يوقد كوجع الصفا
الدائمة وسكت عن الجواب بالحكمة ولعل الشيخ اكتفى بالوصفين السابقين في المتن
اشعارا بان العلم لشعوله الجزئيات والحليات تضمن المبروعات والمبصرات
وان القدرة تستلزم بقية الصفات واشهرها ورد عليه عطف الفعل الانشاء
على الاخبارية ورفع بان الحمد كما تقدم في انشائية وبان اصله حدث الله واحده
حمد فكان في المعنى فعلية وهذا انما هو بناء على الكلام في الاعتبار الوسمية
والافلا من عطف الالهية على الخبرية وعكسه كما ورد في كلام اهل العربية
ثم معنى اشهد اقرع صميم قلب واخبر عن علم يقين فلا يشك قوله تعالى والله
يشهد ان المنافقين كاذبون بعد قوله عز وجل انا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله ولذا قدم رفع الوهم بقوله والله يعلم انك لرسوله

ان يحذف من المثقلة اي انه لا اله الا الله المشهور ان خبر لا محذوف وهو موجود
وقال صاحب الكشاف يجوز ان يكون لا اله جملة تامة من غير حذف الخبر يعني لا اله
عبادة والا لله خبره قيل يلزم ان يكون مبتداء والخبر منكرة والخبر معرفة قال ليس
الامر كما قيل لان اصل الكلام في التقدير الله القديم الخبر ودفعا لالتزام المنكر فساد
اله الله ثم اريد في الآية اثباته قطعا فدخل في صدر الكلام الجمل محذوف لا وفي وسطها
الا ليحصل غرضهم فساد لا اله الا الله انتهى والمشهور انه رفع الجلالة على البدلية
من الضمير المستتر في الخبر المقدر وجوز نصبها على الاستثناء من الضمير المذكور قيل
هذه الكلمة كلمة توحيد اجماعا ولا يستقيم ذلك ما لم يكن صدر الكلام فيها كمال يعود
بحق والله علم للعبود بالحق وشلي يكون تناقضا في القول وهو محال في كلمة التوحيد
المجمع على صحتها واجيب بان المنع في صدر الكلام مفهوما كالا اله الماخوذ في مدلول
الجلالة فرد خاص من مفهوم الاله بمعنى ان لفظة الله علم للعبود بالحق الموجود الخالق
للعالم الاله لهم لذلك المفهوم الكلي كالا اله قال السيوطي في الايمان وقد توجب الصناعة
الخفية التقدير وان كان المعنى غير متوقف عليه فقالوا في لا اله الا الله ان الخبر
محذوف اي موجود وقد انكره الامام الطائفي وقال هذا كلام لا يحتاج الى تقدير و
تقدير النفاة فاسد لان في الحقيقة مطلقة تام من نفسها مقيدة فانها اذا انتفت
مطلقة كان ذلك دليلة على سلب الماهية مع القيد واذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص
لم يلزم نفيها مع قيد اخر واد بان تقديرهم يستلزم نفي كل اله غير الله قطعا فان
العدم لا كلام فيه فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة ثم لا بد من تقدير خبر
لا يتحاله سبب الخبر بظاهرها ومقدها وانما يقيد الخبر ليعطى القواعد حقها
وان لم يكن المعنى مظهر ما انتهى وفيه بجهان الاقل ان كلام الامام تحقيق وتديق
في المراد ورده مصادرة بل كابتة بلا نظام والثالث ان كلامه لا يدل على نفي القواعد

الخفية بالخفية بل ذهب الى سلك الكشاف في عدم الحاجة الى تقدير كلمة تكون في
بالخفية بالخفية وعلى تقدير التقدير ينبغي ان يقدر لنا التلاويدي شي من عدم
التحقيق علينا مراعاة المجازين ومحافظة للذهبيين وطان الجمهور ونظروا الى
ان المعدوم لظهور وحدونه لا يصحح الا الوهية فلا يحتاج الى نفيه او نفيه يفهم بالبرهان
الاول او ارادوا بمجود اعم من ان يكون محكما موجودا في الحال او الاستقبال والله اعلم بالماله
وحده حاله على مذهب الكوفة وتقديره متوحدا ومنفردا على مذهب البصري وهو حال
مؤكد لا شريك له او المواد بالاولى وحدته في الذات وبالثانية وحدته في الصفات
والكبرية اي اعظمه واعتقد انه اكبر من ان يحاط بكنه كبريائه تكبيرا اي
تكبيرا كثيرا واشهره ان محمد عبده ورسوله كذا في نسخة صحيحة والظاهر
انها لمحققة من النسخ لعدم اتيان الشرح بما يناسب المقام السجى كما هو
دأب ارباب الكلام ولا يلائم ان يكون ما بعده من المتن ستمالا للوجود والفضل لكن يشك
بان الخطبة لا تتم بدون تلك الزيادة اللهم ان يتكلف بان يقال قوله صلى الله عليه وسلم
ان قام مقامها ثم قيل اورد المصنف الشهادة في الخطبة عملا بقوله عليه السلام كل
خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليدين الجزارواه ابو داود والترمذي في جامعه وتوفيق
بانه كان عليه ان يورثها في خطبة المتن ايضا ودفيع بانه لم يوردها في المتن
اشارة الى الحديث ^{ضعيف} فلم يجب العمل به واوردتها في خطبة الشرح ايماء
الى ان الحديث الوارد في فضائل الاعمال يستحسن العمل به وان كان ضعيفا ولا يظهر
ان يقال صرح بلفظ الشهادتين في الشرح عملا بظاهر الحديث ولذا في المتن بمعناها
كما قيل به في تأويل الحديث على ما نقل عن الشوربشتي وغيره مراعاة للايجاز والاطناء
موجب ما يليق بكل باب من الكتاب ويمكن ان يقال انما ترك الشهادتين في المتن
بناء على ان المواد بالخطبة الخطبة على المنبر المتعارفة في زمن صلى الله عليه وسلم

كقوله
الاول او ارادوا بمجود اعم من ان يكون محكما موجودا في الحال او الاستقبال والله اعلم بالماله

كقوله
وحده حاله على مذهب الكوفة وتقديره متوحدا ومنفردا على مذهب البصري وهو حال

والتي بهما في الشرح علامته بالاصحاب فخطبة الكتاب لانا عبرة بعلوم الالفاظ
لا بخصوص الاسباب والله اعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله خيرية لفظاً
ودعائية معني والصلاة من الله تعالى اذ بارأ الوجه واطهار الوجه وتعدية بفعلي
لحصول الاستغناء وتوهم بعضهم ان على مطلقاً للضم واللام للنفع وليس كذلك بل هو
مختص بفعل تارة يتعدى باللام وتارة بفعلي كدعائه وتعالى عليه وشهد له وعليه
وحكم له وعليه لا يقال صلى بمعنى دعا فانه لا يلزم توافق المترادين في التقية
الا ترى انه لا يقال صلى مع انه الصلاة انما وردت بمعنى الدعاء بخير فزال الاشكال
من اصله محمد هو في اصله مفعول من حمد بالتشديد سبالفة حمد بالتخفيف سمي به
رجاء ان يكون يحمد الاولون والاحيون وكان امر الله قد مقدورا ولذا قيل للسماء
تنزل في السماء فتقل الوصفية للعلوية الذي ارسله اي جعله رسولا بعد
ما صيره نبيا للناس اي لاجل نفوسهم فالمراد بالناس المؤمنون فانهم المستفوتون
كما قيل في قوله تعالى هدى للذين ارعاهم لقيام الحجة عليهم كما قيل في قوله تعالى هدى
للناس والذين تابع لهم او يطلق الناس ويحتمل ان يكون اللام بمعنى الى كما نداء عليه
نسخة وقيل لعبت الى الخلق جميعا حتى الحيوانات والجمادات كافة هي في الشرح قيل
اي ارسله كافة بمعنى عامتهم فهم في مفعول مطلق او جامعا لهم في الابلاغ
فهي حال من الضمير المنصوب في ارسله والتاء للبالغة والظاهرات في هذا المقام
حال من الناس وانما قال ايضا في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولا يجوز
جعلها لان الناس على المختار لان تقدم حال المؤنث عليه كتقدم المجزور على الجار
قال ابو حيان هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي وابن كيسان وابن برهان وابن ملكو
الى جواز وهو الصحيح بشيوا البشر المؤمنين بالجنة وتذير اي منذرا ومحذرا
للكافرين بالنار وحذف مفعولاهما لوضوحهما وليذهب الوهم كل مذهب وايماء الى

الانه لا يمكن بيانها وعلى آل محمد اي اقارب او اتباعه فالاولى من جهة الشبان روى
عنه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال هم اولاد علي وجعفر وعقيل والعباس
ومن جهة الدين ما روى عنه صلى الله عليه وسلم آل محمد كل يقرب رواد الطهارة
في الاوسط اعني انس ويمكن حمل الحديث على العموم ويحتمل ان يكون تقييد الاول
فتأمل فانه المفعول بقرينة قوله وصحبه لان الاصل في العطف التفاضل وان
احتمل التخصيص بعد التعميم بناء على الثاني وفي ذكرهما ايماء الى رد الخواج
الارد الخواج والروافض وهو اسم جمع وقيل جمع وسيات معناه المصطلح ولم
يفتح اللام عطف على صلى وجمع بينهما لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما والمواد
باياد تسليما اظهارا لزيادة التعظيم وافادة التأكيد كما اشار اليه بقوله كثيرا
وقد ورد اكثر والصلوة فان صلواتكم على غفوة لذنوبكم في حديث وقد سمي
من صلى عليك صليت عليه وسلم عليك سلمت عليه ثم هذا الذي فعله من ذكر الصلوة
على رسول بعد الجدل تقص هو عادة العلماء على ما قاله النووي رحمه مجاهد وقوله
ورفعنا لك ذكرك قال لا اذكر الا كنت معي **ابعد** اي بعد ما ذكر وما كانت اما متضمنين
لمعنى الشرط كما هو مقرر في الفاء الجوازية في قوله فان وقيل لدفع توهم الضم
وقوله التصانيف جمع تصنيف ناخوذ من الصنف لان المؤلف يجمع بين انواع
الكلام فيجعلها صنفا صنفا تمام النظام في اصطلاح اهل الحديث اي في علمهم
وهو توافقهم على استعمال الفاظ مخصوصة يتداولونها على وجه التعارف
فيما بينهم كما اصطلاحوا عليها قد كثرت اي التصانيف لثلاثة حال من يروى
في القديم والحديث اي في قديم الزمان وحديثة فيما بين المتقدمين والمتأخرين
فمن صنف وفي نسخته من اول من صنف في ذلك اي في اصطلاح اهل الحديث
القاضي ابو محمد اي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرازي يروي بفتح الميم

الاول وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعد هاء راء بحجة بلد
بخورستان وفي الكلام اشعار بوجود نقد والتصنيف في قول القاضى وعدم
تحقق الاولية وبيانه ان التبعيض واول المفضل بمعنى الجماعة فان
افعل المفضل المستعمل بالاضافة يجوز فيه الافراد والمطابقة لمن هو له
فالمعنى اويل المصنفين في ذلك القاضى كان جماعة في عصر واحد صنفوا
ولم يسبقهم احد في التصنيف والمصدر لم يعلم اولهم بالحقيقة فاورد هذه
العبارة واللاحقة ان يقول فاقوله في صنف بياناً لاول المتقدمين فانه امراضا في
كتابته بالنصب لفعل مقدر كانه قيل اي شيء صنف فقال كتابه واعني بما صنف
كتابته ولا يصلح نصبه بصنف المذكور لان في من صنف قوم من جملتهم القاضى
كما سبق وتوضيحه ان فاعل صنف المذكور ضمير من ولم يصنف هذا الكتاب الا
واحد منهم لاجل عدم ثم ابدل كتابه بقوله المحدث بتشديد الدال المكسورة اي
الراوى والواعى مجازاً الفاصل بالصاد اي الفارق بينهما وبين طرق الحديث وبيان
لكنه اي القاضى او كتابه لم يستوعب اي الضمن باجمعها في جميع المواد والحكم عطف
على القاضى ابو عبد الله النسابورى بفتح النون والسين المرحلة نسب الى بلد
مشهورة بخراسان لكنه اي الحاكم وان استوعب لم يهذب اي بالتنقيح والتصحيح
ولم يثبت اي لم يجعل الاشياء في مراتبها على وفق مراتبها كما ينبغي عند الفصيح والنجيب
وتلاه اي تبع الحاكم في ترتيبه وعدم تهذيبه او جاء بعده ابو نعيم بضم النون
وفتح العين الاصفهاني بكسر هـ وفتح وبفاء مفتوحة في اهل الشرق وبوجه
في الفرب فعمل اي ابو نعيم على كتابه اي معترضاً على كتاب الحاكم وعلى سؤالات كتابه
واما ما قيل لك ان تقول اي تراء كتابه لكن يا بابه قوله على كتابه فان الانسب
حينئذ ان يقول عليه مكان على كتابه فكلام غير موجه فان قوله على كتابه

متعلق

متعلق بفعل لا يتلوه مع انه لا يستعمل التلاوة بمعنى القراءة في غير القرآن ثم قوله
مستخرجاً بكسر الراء حالاً من فاعل عمل المنزلة منزلة اللازم يقال كتب فلان مستخرجاً
على الصحيحين اي مستنداً كما عليه ما فوق بين الاستحاج والاستدراك ان الروايات
في المستخرج بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف المستدرك والتعبير هنا بالمستخرج
اول من المستدرك وقيل الظاهر هو في معناه زاد ابو نعيم على كتاب الحاكم اشياء واستدركه
عليه ما فاته وحينئذ يكون قوله مستخرجاً على بناء المفعول عمل وقوله على كتابه
متعلق بقوله مستخرجاً وتفسيره مستخرج بالفتح على الصحيحين اي معترضاً وايضاً
معارضته بنقله يقال كتب فلان مستخرجاً على الصحيحين اي معترضاً وايضاً
اي مع ذلك ترك اشياء كثيرة للتعبير بالذي جاء بعد زمانه او للمعترض
ولو في اوانه ثم جاء اي بمجملته بعدهم اي بعد القاضى والحاكم وابو نعيم المتقدمين
الخطيب فهو اول المتأخرين واخر المتقدمين وهو صاحب المهرل ابو بكر البغدادى
اي ادنى يجوز افعال الدالين واعجابهما واعجاب الاول واهال الثاني وعكس وهو
الافصح المؤوى عن الشاطبي فصنف في قوانين الرواية اي اصولها وقواعدها
الكلية المشتملة على المسائل الجزئية كتاباً اي كافياً وافياً استماه الكفاية في قوانين
الرواية كما اشار اليه وفي ادابها اي وصنف في ادابها تحمل الرواية وادابها كتاباً
اي حافلاً كما ملاستماه الجامع لاداب الشيخ اي في الاداء والسمع اي في التحمل
واخوه لمواعاة السجع او قدم الشيخ لتظيمه ولا منع من الجمع وقيل في فنون الحديث
وهو خمس وستون فناً تقريباً على ما ذكره النووي في التقريب الا وقد صنف
لستاء في اعم الاحوال والقلة بمعنى الندرة والنقص والعدم اي لا يوجد فن في
فنون الحديث يوصف من الاوصاف الاحمال الاصل كونه مصنفاً بهذه الصفة
اي بان صنف فيه اي في ذلك الفن كتاباً مفرداً كما مستدركه كان والمستخرجاً

والمؤلف فكان اى الخطيب كما قال اى في حقه الحافظ ابو بكر بن نقطة بفهم النون
وسكون القاف بعد هاء ملة وهاء تأنيث اسم جارية ربت جدته أم أبيه
عرف بها كل من انصف الانصاف وهو العدل علم ان المحدثين اى من الاصوليين
بعد الخطيب اى بعد نصانيفه عيال عيال الرجل بكسر العين من يعوله ذلك الرجل
اى يقوته ويتفق عليه والمعنى عيال له معتمدون على كتبه وأخذون منها نصيبا
وهذا نظير قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الخلق كلهم عيال اى خيفة في الفقه و
بيانه ما حكاه الشافعي في سماعه رجلا يقع في اى خيفة فدعاه وقال يا هذا اتفق
في رجل سلم له جميع الناس ثلاثة ارباع الفقه وهو لا يسلم لهم الربع قال وكيف ذلك
قال الفقه سؤال وجواب وهو الذي تفرد بوضع الأسيلة تسلم له نصف العلم ثم اجاب
عن الكل وخصومه لا يقولون انه اخطأ في الكل فاذا جعلها وفقوا فيه مقابلا لما
خالفوا فيه تسلم له ثلاثة ارباع العلم وبقية الربع مشدود بين الناس وبهذا تبين الفرق
بين الميادين والعالين ولهذا قيد بقوله بعد الخطيب ثم اشار بقوله على كتبه لا كلامه
ان الفضل المتقدمين وانما زاد عليه احده المتأخرين ثم جاء اى بعدهم بعض من
تأخر عن الخطيب اى من المحدثين فاخذ من هذا العلم اى علم الاصول الحديث ومن
هذا العلم المذكور في كتب الخطيب بنصيب اى حظ عظيم بفهم قويم والباء زائدة
فجاء القاضي عياض اى بعض من تأخر واخذ الحفظ الا انه كتب بالطفيفة اى موجزا طريقا
ستاه الامام بكسر الهمزة مع البرق اضاء كالمع وكان فيه اشارات كالمعاني الى
الوادات واو حقت المياحي بفتح الميم قبل النجمة وكسر النون والجيم بلدة من
ازربيجان على مسيرة يومين من مراغة وهو عرب ميانة اى جمع جزء اى رسالة
مختصرة ستاه اى ذلك الجزء ما لا يقع اى الشيء الذي لا يطبق الحديث جملة
وفي نسخة بنصب الحديث ورفع جملة اى ما لا ينبغي للحديث جملة ومثال ذلك

اى هذا ومثال ذلك على ان العطف على سبيل المعنى اى التصانيف الكثيرة ما ذكرناه
ذلك وقيل التقدير ومثال ذلك كثرة على انه مبتداء خبر محذوف وهو الاظهر
قبل ويجوز ان يكون عطفا محذوف المعطوف كقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان
اى واخلصوه ومن قولهم علفت تبا وماء بار داى وجمع امثال ذلك اوصف ذلك
وامثال ذلك من التصانيف التي اشهرت وبسطت بصيغة المجهول اى جعلت النص
المجمل في المتن المفصلة في الجملة في الشرح ببسطة تارة ليتوفر اى يكثر علمها بيب
كثرة الفاظها فان الغالب دلاله زيادة في الشرح ببسطة تارة ليتوفر المبالغة على
اقادة المعاني ولان البسط غالبا يكون بالايضاح وحينئذ يتعلق به علم كل
احد فيكثر بخلاف الايجاز والاجال والاشارة والايماء فان كل واحد لا يدركه فيقل
العلم واختصرت اى مع هذا ايضا تارة ليعبر فيها الظان بقوله حفظها لكون
لما كان الاختصار سببا ليقتر الحفظ وهو يستلزم يتيسر الفهم غالبا لان التطويل
يشتمل الفكر ويصعب فهم المراد والمقصود الحقيقي هو الفهم وضع موضع
الحفظ قال ملا قاسم الحنفى تلميذ الشيخ المصنف المصنف اوردت على النص ان الاختصار
ليست الحفظ لا لتيسر الفهم فاذا ان المراد فهم متين لا يزول سريعا فانها اذا
اختصرت سهل حفظها وحينئذ يسر فهمها بسبب حفظها ولا كذلك المبسطة
فانه اذا وصل الى الاخر قد يغفل عن الاول وقوله الى ان جاء متعلق بمقدار التمر
الامر على ما ذكره الكثرة والبسط والاختصار الى ان جاء اى ظهر الحافظ اى للسنة
الفقيه اى للشريعة تقى الدين اى المتق في دينه ابو عمرو عثمان ابن الصلاح
اى صلاح الدين وهو لقب لابيه عبد الرحمن الشيرازي بفتح الميم وسكون
الهاء وفتح الراء وضم الزاء مدينة ببلاد مراغة بين الموصل وهران بناها
زور بن الضمحاك نزيل دمشق بكسر الراء وفتح الميم وتكون على ما في القاموس

مدينة عظيمة بالشام شهيرة بالشام أي نازل مسكنه فيه فجمع أي ابن الصلاح
 لما روي عن الواد وتشديد اللام المكسورة أي حين اعطى تدريس الحديث
 أي علم الحديث أصوله وفروعه بالمدرسة أي التي في دمشق والباء بمعنى في اللغة
 أي التي دريس فيها النووي كتابه مفعول جمع المشهور أي بمقدمة ابن الصلاح
 فهذا أي نفع فتوننا أي اصناف اصول علم الحديث واملاءه ونسخة صحيحة
 فاملاءه أي كتابه شيئاً حاله المنسوب بعد شيء صفة أي واقعا بعده والمعنى قوله
 وحرره كما تمت الحاجة اليه وحلت الراجعة عليه والمراد بالبعده العبدية العرفية
 فان الفتور يؤدي الى القصور والتعطيل ينسب التحصيل فان دفع قول بحسب كل املاء
 شيء بعد شيء واستمع قوله شارح على أي ترتيب وقع ويؤيد ما ذكرنا قوله فلهذا
 أي الاجل ان لم يحل فنون في خاطره ولم يربها اجالا فذهنه كما هو شأن
 المصنفين وداء المؤلفين لم يحصل ترتيبه أي ترتيب ابن الصلاح او توبه
 كتابه على الوضع المتناسب أي بين الفنون واعتنى أي اهتم الحافظ بتصانيف
 الخطيب أي بجمعها المتفرقة ونسخة المفردة أي الفنون فجمع أي الحافظ شتات
 مقاصدها بفتح الشين والتاء المخففة أي متفرقات مقاصد تصانيف
 الخطيب والشتات والنسب مصدران بمعنى التفريق والافتراق وضم اليها
 أي الى التصانيف المذكورة او المقاصد المستورة من غيرها أي غير تصانيف
 الخطيب فوائدها بضم النون ونها الخاء جمع مخبة وهي خيار الشيء منصوب
 على انه مفعول ضم وضمير فوائدها للغير والتانيث باعتبار كونه عبارة عن التصانيف
 الباقية او باعتبار المضاف اليه كقوله وما حب الديار شغفن قلبي وجوز
 رجح الضمير الى تصانيف الخطيب أي القواعد المنطقية وقال شارح أي خيار
 فوائده فنون الحديث فكان اراد انها المفهوم من سياق الكلام كما هو معلوم

فاجتمع في كتابه أي كتاب ابن الصلاح ما تنفرد أي من الفنون في غيره أي في غير كتابه
 من كتب الخطيب وغيره فلهذا أي للاجتماع المذكور في كتابه عكف الناس عليه
 أي قبل المحديثون الذين في الحقيقة هم الناس او زبدة الناس على كتابه وتوجهوا اليه
 من كل باب فانه العكف والعكوف اقبال الانسان على الشيء ملازما بحيث لا يصرف وجهه
 عنه ومنه اخذ الاعتكاف في المسجد وساروا بسيرة بفتح السين وسكون الياء
 أي ذهبوا مذهبها واخذوا سبيلها ويحتمل ان يكون بكسر السين وفتح الياء المعطاة
 الموضوعة في جميع متفرقات الفنون الحديثية فلا يخص أي لا يبعد ولا يحدكم ناظم له أي
 لم يمتصن كتابه كالفراغ والقاضي شراب الجدلى ومختصر بكسر الصاد كالنووي
 والباحي وابن كثير ومستدرك بكسر الواو أي زائد عليه ما فات كالبقيني ومغلطاً
 ومقتصر ككثير من العلماء أي تارك منه ما رآه من الاختصار الاتيان بالمقصود كله
 بلفظ اقل من الاول والاقتصار هو الاتيان ببعض المقاصد ومعارضه أي كإي
 أبي الدم باتيان كتاب مثل كتابه او بالاعتراض في الفاظه ومعانيه وترتيب
 ابوابه وهو الاظهر لمقابلة قوله ومنصر أي ناصر لكتابته باظهار لبابه وكشف
 نقابه ومنقسم ممن لم يتادب بادابه كالمصنف وشيخه فالتنبيه بعض الاخوان
 وفي نسخة بعض اخوانه أي في الدين او في هذا ويحتمل الحقيقة وقيل هو عز الدين
 بن جماعة وقيل هو الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الذكواني بعض الافاضل
 من اهل الادب المطارحين للمؤلف وغيره والفاء تعقيبية وقيل للسببية لانه لما
 كانت التصانيف بعضها مبسطة وبعضها مختصر ولم يكن شيء منها مختصا
 صار سببا لسؤله ان يختص له أي لذلك البعض واخره باعتبار لفظه
 مع احتمال انفراد حقيقة وفي نسخة لهم باعتبار معنى البعض ويحتمل التقلب
 أي ايتن له وغيره المهم أي الامور المقصود فان التخصيص بين المواد لا ينافي الاصل

ازالة الخوض بفتحين اي القذى من العين على ما في الصحاح وقد يستعمل في الاختصار
لانه حذف الزوائد والاكتفاء بالمقاصد من ذلك اي ملاك من القضايا في الاصطلاح
او مما في كتاب ابن الصلاح فاختاره اي المبرم وهو الامر الذي يقع صاحبه في فهم ^{مفصل}
فلا وراق لطيفة اي قليلة يسيرة سميها اي تلك الاوراق باعتبار ما فيها من الالفاظ
ومعانيها نخبه كالفكر بكسر الفاء وفتح الكاف جمع الفكر والنخبه بالضم فعلة بمعنى
المفعول اي ما ينتخب ويختار والحاصل خيار ما حصل من الافكار في علم الاخبار في ^{مطالع}
اهل الاثر اي اهل الحديث والخبر قال السخاوي الاثر لغة البقية واصطلاحا ^{الاحاديث}
الاحاديث مرفوعة كانت او موقوفة على القول المعتمد وان قصره بعض الفقهاء
على الموقوف ويمكن ان يراد باهل الاثر يتبع اثر النبي صلى الله عليه وآله ولم يعلما
وعلاوة الاثر ترتيب اي عجب سفلو بلخصته وجلة سميها معترضة ابتكرة
اي اخترعته ولم ^{وعلاوة} اسبق مثله يقال ابتكر الشيء اذا احذبا كورته وهو اوله
وسبيل اي على طريق غريب انتزعت اي جعلته منها جالة سبيلا واسعا وطريقا
واضحاً يقال الشرح الطريقة استبانها مع ما ضمت اليه اي من عندي وهو حال
من مفعول لخصه اي يقوئاً ذلك المهرم المخلص مع مسائل ضمنها اليه وزدتها
عليه وبين المضموم بقوله شوارد الفوائد باضافة الصفة الى الموصوف
اي النفايس الحسنة والنكت المستجسة الصعبة الوصول اليها النافذة عن
الذهن لذة الحصول لولها وفوائد الدرر كبارها جمع فريدة والشوارد جمع شاردة
من شجرة البعير في القوم غير عنها بالشوارد لانها لكثرة ما عديم انطباضها ساء
عن الذهن وزوائد الفوائد ظاهرة انه عطف تفسير التحقيق ان المراد بالاولى
ما يتعلق بكلام القوم من النكت والمعالج اللطيفة والمباحث الشريفة وبالثانية
زوائد المسائل التي نالت المتقدمين او حدثت عند المتأخرين فرغب اي ذلك

البعض من الاخوان بعد تكميل المتن ما تلا الى ثانيا اي بعد طلبه المتن او لا ان اضحى
اي في وضعي عليها اي على النخبه شجرا يحل رموزها اي المتعلقة بمبانيها وفتح نوزها
اي المنوطه بمبانيها ويوضح بالتحقيق ويحتمل التشديد وهو تفسير للمعنيين ^{المفردتين}
اي يظهر ما خفي على المبتدى ذلك اي مما ذكره الرموز وانما قيد بالمبتدى لان
المشترى يقرم ذلك من المتن ولا قيل العلم نقطة كثرتها الجاهلون اي صاروا سببا
للتكثير لحصول السبب واما احتاج الشرح الى الشرح وهلم جرا فاجبة اي سائل
المتن الى سؤاله اي متوجها الى سؤاله وما تلا الى ما موله رجاء الاندراج اي لوجاء اندراج
اوراجيا اندراجي ودخول في تلك المسئلة اي سائلة المصنفين ومقاصد المؤلفين
لتحصيل الشائع في الدنيا والجزء في العقبي وقيل اي راجيا اندراج الطالبين لذلك
المخلص في معرفة اصطلاحات المحدثين وقيل راجيا اندراج هذا الكتاب في
مسلك كتب الاثمة بان ينفع به كانه بتلك الكتب وهو قصد لطيف ولحظ شريف
نبالفت الفاء للتعقيب اي بعد ما فغنت من شربها شرعت على وجه المبالغة او على
طريق بليغ اجابة لرغبة ثانيا في شرحها وهو ظرف وقوله في الاصح متعلق بالفعل
اي في اوضح لفظها والتوجيه اي في توجيه معناها وقال تليد الشيخ الفاء
في نبالفت تفسيره لقوله فاجبة وفاء فاجبت تقيسية للشرح دونه المتن خلا
ما اختارناه فلاح له في ذلك تكت وهو ان عبارة المتن بحسب ما شرحت
تفيد انه كتب بعض المتن بعد الشرح ونقرت على خبايا جمع خبيثة وهو ما ستر
زواياها جمع زاوية اي على نكت المعاني الشريفة كانت مخفية تحت استار الفاظها
اللطيفة لان صاحب البيت ادري ما فيه وفي نسخة بالذي فيه اي علم بتفاصيل
مشهد في بيته من الامور الخبيثة او في نسخة من الامور المعنوية وهو حكم غالي بالاحكام
من شارح اظهره المعاني ما لم يخطو به بال صاحب البان وظهر لاي عند اوده شوي

بذلك من الحوادث والوقائع التي أفرادها الولايات كالخلافة والتملك و
 غيره كالاستيلاء على البلاد واختلاصها والطواعين والفتل والمعاملات والامور
 العجيبة والاحوال الغريبة وما شاكلها اي من اخبار اهل الكتاب القصص كايا
 الملوك وغيرهم الاخبار وليست تستعمل بالنسبة النبوية المحدث فيه ان مقتضى
 المقابلة ان يكون المحدث مختصا بروايات الاحاديث المرفوعة والحال انهم
 ليشمولوا رواية الصحابة والتابعي ولعله على التغليب وقيل بينهما عموم وخصوص
 مطلق فالخبر اعم من الحديث حيث يصدق على كل ما جاء عن النبي وغيره بخلاف الحديث
 فانه يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما رواه عنه فكل حديث خبر او خبر ما
 جاء عنه عليه السلام وغيره من غير ان يكون اي لا كل خبر حديث لا اختصاص الحديث به
 عليه السلام وفيه مناقشة لان الخبر اعم من خبر غيره عليه السلام مطلقا بل ينحصر
 عند المحدثين في الصحابة والتابعي ولذا قيل الفاء للتفصيل لا للتقريب لعدم ظهوره
 اعمية الخبر مما ذكر مطلقا حقيقة بل اصطلاحيا اضافيا وبهذا ينفي المناقشة
 وقيل الفاء للتفصيل فانه لما قيل بينهما عموم وخصوص مطلق واحتمل عموم
 احدهما فصدق بقوله فكل حديث الم وأعرب محسن هنا وقال وفيه ان الحديث قد
 يكون انشاء فكيف يصدق كل حديث خبر فان الظاهر ان المضاف الى المضاف اليه
 ما يحتمل الصدق والكذب فيهما عموم وجه انتهى ووجه غرابته مما لا يخفى ثم اعلم
 ان علم الحديث علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وموضوعه
 الراوي والمروي من حيث ذلك وعناية ما يقبل وما يرد من ذلك وما يذكر في
 كتبه المقاصد كما ذكره الشيخ ذكرى في شرح الفية العارضة وقال الجلال السيوطي
 في الفيتحة علم الحديث ذو قوائين يحسد يدرى بها احوال ما بين يديك من ذلك الموضوع
 والمقصود ان يعرف القبول والرد وقيل علم الحديث حده انه علم يشمل على نقل
 منه

ما لم يذكر في
 نسخة
 من
 نسخة
 من
 نسخة

ما اضيف

ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل والى الصحابة والتابعي قول او فعل او تقرير
 او صفة او موضوع ذات النبي عليه السلام وعناية الفوز بسعادة الدارين قد لا
 ثبت الاحاديث المتعلقة بصفاته عليه السلام فانها احاديث مرفوعة باجاء الخبر
 وهي كحديث انه عليه السلام هم بقلب الرد في الاستسقاء فانه داخل في قسم الفعل
 فان الله تعالى قلبه وعبرى المؤلف هنا في المتن بالخبر اي دون الحديث جواب
 سؤال مقدر وهو ان الحديث خاص بصلى الله عليه وسلم على جميع الاقوال فهو اولى
 ان يكون معروفا في علم الحديث فاجاب بانه عبر عنه بالخبر ليكون اشمل اي على القول لا
 خير حتى يكون ما ذكره من الاحكام يتناول خبر الرسول صلى الله عليه وسلم وغيره
 وقال تلميذ المصنف انه يتناول المرفوع عند الجمهور باعتبار الترادف ويتناول الموقوف
 والمنقطع عند من عد الجمهور وقال المصنف قولي ليكون اشمل باعتبار القول لافانما
 على الاول فواضح واما على الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبت الا اخص
 اما على الثالث فلانه اذا اعتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو وارء غير النبي
 الله تعالى عليه ولم فلا ان يعتبر ذلك فيما ورد عنه وهو الحديث من باب اولي بخلاف
 ما اذا اعتبرت في الحديث فانه لا يلزم اعتبارها في الخبر لانه ادون رتبة من هذا
 الحديث على هذا القول قال التلميذ ما ذكرته اول اذ في هذا التقدير ما لا يصح وهو
 قوله فلما ثبت الا اعم ثبت الا اخص مع الاطراب المخل انتهى ويمكن دفعه بان مراده
 خصوص هذا المقام لا مطلق العام لكن يؤيد على تعليله للثالث ان الامور المعتبرة على
 التواتر غير معتبرة في الخبر الذي ورد عن النبي عم فان المشهور والعزير والغريب ما
 يتوقف عليها كلها من افراد الحديث المصطلح دون غيره فهو اي الخبر باعتبار
 وصوله اليها لا باعتبار اوصافه من الصحة والحسن والضعف وغيرها
 ولا من كونه مرفوعا وموقوف او مقطوعا ونحوها اما ان يكون اي يوجد بطرق

جمع طريق بمعنى سبيل وهو ما يوصل الى المقصود المعنى استيعاب الوصول الى المقصود
المعنى ولذا قلنا اي اسانيد وهو جمع اسناد والمراد به رجال الحديث
فالزعم يسندون الخبر الى ما ينسب اليه السند فدار صحته وغيرها عليهم فالأ
سناد بمعنى السند الذي عليه الاعتماد ولذا قال ابن المبارك الاسناد الذين
ولولا الاسناد لقال من شاء من ثبوتنا وقال ابن سيرين ان هذا الامور دين فانظرنا
عن تأخذون دينكم وقال ابو نصر بن سلام ليس شيء أثقل على أهل الأحاد
لا أبغض اليهم من سماع الحديث وروايت واسناده كذا ذكره في الخلاصة ويشكل
بان القرآن ينبغي ان يكون أبغض اليهم أو ساءاً للحديث في الأبغضية واجب
بأنه انما حكم بذلك بناء على ان الحديث مفسر للقرآن وقاض عليه واما قول بعض
الصوفية حد ثنا باب ابواب الدنيا فمؤداه لمن غرضه غرض من اغراضها ومن
افتمروا بها في سنده لحصول عوض من اعواضها كثيرة صفة اسانيد والمالم
يلزم من وجود اصل الجمع الكثرة الزائدة على اقل الجمع عللة بقوله لان طرأ جمع
طريق وهذا واضح وإنما ذكره لانه توطئة اوله دليل لتفسير الطوق بالاسانيد
وفعل اي ما يكون وزن فعيل من الاسماء المفردة في الكثرة اي حال ارادة
الكثرة به اي فوق العشرة الى ما لا نهاية يجمع على فعل بضمين كما فعل هنا
فدل على افادة زيادة الكثرة على اصل الجمع وبه تم التعليل لكن تبوع بزيادة
افادة قاعدة فقال وفي القلة اي وفي حال ارادة القلة وهي ثلثة وعشرة
وما بينهما يجمع على افعة بفتح الحنة وسكون الفاء وكسرة العين كاطقة
ورغيف وارغفة ثم جملة فعيل الى حاله وقوله والمراد بالطوق الاسانيد عطف
على قوله طرأ فيكون مبنية على تعليل بفتح ي بالطوق بالاسانيد الكثرة لكن الا
نسب حينئذ ان يقول والمراد بالطوق الاسانيد اي انما نشر الطوق بالاسانيد

الاسانيد

لان

لان مرادهم بالطريق انما هو الاسناد كذا قال مختار ويوضحه ما قاله شافع
وانما قال والمراد بالطوق الاسانيد وان كان ما سبق فنيا عند التبيين
على ان ما ذكره التفسير ليس مدلولاً حقيقياً للطوق وانما هو استعانة
السبيل انتهى ولما خفي هذا الادراك على التلميذ قال قوله والمراد بالطوق الاسانيد
سايند مستدرج اي لما علم من كلامه اقلا الاسناد حكاية طريق المتن قال
التلميذ صار الحاصل ان الطريق حكاية الطريق ولما طرق المص هذا الا
عترضه قال التحقيق ان تكون الاضافة بيانية في قول حكاية طريق المتن
فقلت التحقيق خلاف هذا التحقيق لان الحكاية فعل والطريق اسماء الورا
فلا يصح ان يكون احدهما عين الاخر انتهى موسم يمكن ان توجه العبارة بان
تجعل من اضافة الصفة الى الموصوفات الاسناد هو الطريق المحل للمتن والمتن
كما يبيح غاية ما ينسب اليه الاسناد فيوافق ما سياتي عنه في بحث المرفوع
والموقوف تعريف الاسناد بنفس الطريق على انه عرف الاسناد بما هو تعريف
للسند قيل ذكر الطيبي ان السند الاخبار طريق المتن والاسناد رفع الحديث
الى ثالثه واجب بانه مبني على اختلاف واقع بينهم والظاهر ان مؤداه واحد
وقد قال السجواني في شرح تذكره ابن الملقن الاسناد والسند هو الطريق المو
للمتن انتهى هو الفاية التي ينسب اليها وقيل معناه ان الاسناد يبين طريق المتن
انه متواتر احاد ويؤيده ما في بعض النسخ والاسناد حكاية طريق المتن وقيل
المراد بالطريق ما يوصل الى المتن فلا دور ووجه ان الاشكال انما نشأ من حمل
الطريق على المعنى الاصطلاحي واما اذا حمل على المعنى اللغوي فيستقيم التعريف
كما قيل في قول الصريين الماضي فعل وجد في الماضي وتلك الطريق اي المذكورة
في ضمن اسانيد كثيرة احد شروط التواتر الخمسة او الاربعة على ما سياتي

المراد بالمتن في

المراد بالمتن في

واعترض عليه بأنه لم يبين معنى الكثرة فانه يصح ان يكون مع احصاء وبدونه
فكيف يقول وتلك الكثرة ودفع بانه معناه ان تلك الكثرة انما يكون بشرط
التواتر اذا كانت بلا عدد معين وكان المعترض غفلة عن قوله اذا وردت اى
الكثرة او الاسانيد بلا **احصر عدد معين** باضافة حصر الذى هو جملة الشرح
الى عدد الذى هو جملة المتن وهو مخرج غريب كما سبقنا الاشارة اليه والا
عترض عليه وفاد السخاوى ولا تقييد بعدالة ولا سلام وتركه الشيخ هنا
لان التواتر لا يسأل عن احوال رجاله كما سيأتى ثم التقدير بلا اعتبار حصر عدد
معين او المواد انه ليس للتعين فيه مدخل ولا يكون المحفوظ في كثرة عدد
الحاصل انه لا يؤخذ في عدده التعيين لان يؤخذ عدم التعيين فتأمل فانه
محل ذلك قال الشارح فيه احتراز عن خبر قوم يحصون واشارة الى ان الاشتراط
في التواتر عدد معين كما هو مذهب البعض انتهى ولا يخفى ما فيه من المناقضة
بين كلاميه وعدوله عن المذهب المختار قبل وفيه انه ليس للحصر في عدد معين
مدخل في المشهور مثلاً فانه قد يرد بلا حصر كما سيجى فعنى قوله الا انه او مع
حصر ما فوق الاثنين انه قد يكون كذلك في العطف نوع خدشة وايضا في
العطف نظراً لان التواتر والمشهور كليهما مشتركان في انهما مع الحصر ما فوق الا
ثنين وليس للتعين مدخل فيهما نعم بينهما فوق وهو انه يحصل الشهرة في
اى مرتبة من مراتب ما فوق الاثنين بخلاف التواتر فانه يقتضي جميع مراتب
التواتر والحق انه لا يستفاد تعريف التواتر بكماله من المتن فيستعين ان يكون
قوله في الشرح بل يكون العادة تفسيراً لقوله بلا حصر عدد بل يجعل بل للانتقال
فانه لو اراد التفسير لقال بان تكرور العادة قد احدثت اى عدت وجعلت
محالاً لتواترهم اى توافقتهم قصد اسواء توافوا فيما بينهم ام لا على الكذب

بفتح الكاف وكسر الذا هو اللفظ الفصحى الواردة في القوان ويجوز كسر الكاف
وسكون ذاله وقيل الاخير مستحسن اذا ذكر في مقابل الصدق لحسن المقابلة
الوزنية قال السيد اميل الدين وفي الطوال يجزم العقل بامتناع توافقهم
على الكذب وكلاهما صحيح لان جزم العقل بواسطة العادة والتكرار والتغير
بالعادة اوله لم لا يشعار بموجب جزم العقل وكذا وقوعه اى وكذا حالتها
وقوع الكذب منهم اتفاقاً اى غلطاً او سهواً قال السخاوى لقوله عن غير
قصد تأكيد ولذا قال التلميذ قوله اتفاقاً يفنى عن قوله عن غير قصد خلاصة
الكلام ان التواتر لا يحصر عدده ويكون ذلك العدد الذى لا يحصر حيث لا يمكن
عادة توافقهم على الكذب وكذا وقوع الكذب منهم اتفاقاً من غير قصد حتى لو
اخرج جميع غير محصور بما يجوز توافقهم على الكذب عليه لفضي من الأغراض
او اتفاق الكذب منهم عليه لا يكون متواتراً فيحصل ان الكثرة هي الشرط
الاول واحالة العادة هي الشرط الثاني والشرط خمسة على مقتضى كلام
المص حيث قال فيها شيئاً فاذا جمع هذه الشروط الاربعة ولا يتصور كونها
اربعة بدون جعل هذا ثانياً والمحققون على انه تفسير للكثرة وعدم الحصر
بمعنى ان المعبر في كثرة المخبرين يلوغهم حداً يمنع عند العقل توافقهم
على الكذب لان لا يدخل تحت الضبط كما سبق تحقيقاً فالشرط عندهم
اربعة لاختصة فعلى هذا لو اخرج خبر جميع محصور بحيل العقل توافقهم على
الكذب يكون متواتراً ثم اذا كان حد التواتر ما ذكر فالمتعين لتعيين العدد
قال الاصيل وانما الضابط حصول العلم من اخبر هذا الجمع واد خبرهم
العلم علمنا انه متواتر والا فلا وقال ابن الهمام المتواتر خبر جماعة يفيد
العلم لا بالقوائى المنفصلة بل بنفسه وقال ابن الملاء في شرح المنار عرقه

المحققون ببلدة خبر جماعة يفيد بنفس العلم بنفسه فقول نفسه يخرج
خبر جماعة افاد العلم بالقوانين الذائدة عن الخبر كسوق الجيوب والتفج في
الخبر بموت ولده على الصحيح اي الذي عليه الجمهور وهو مقابل للاقوال
الآتية في قوله ومنهم اي من الحديث او من علماء اصول الحديث او اصول الفقه
من عينة اي عدد المتواتر في الاربعة اعتبارا باربعة شهور ورد بانهم لو شهدوا
بالزواج لا يفيد قولهم العلم لاجتياهم الى التزكية وتوقف القاضي بوبكوا بالاقلا
في الخمسة وقيل في الخمسة اعتبارا بعد اللعان وقيل في السبعة وقيل في العشرة
قال الاصطخري اقل الجمع الذي يفيد خبره العلم عشرة لانه ما دونها احاد قيل
في الاثنى عشر كعد النقباء وقوله تعالى وبعتنا منهم اثني عشر نقيبا فيهم
اهل التفسير الكفائيين بالشام طليعة لبنى اسوئل المأمورين بجهادهم
ليخبرون بحالهم فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب
في مثل ذلك وقيل في الاربعة لان الله تعالى قال يا ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك
من المؤمنين وكانوا كما قال اهل التفسير اربعين رجلا كلمهم موسى الله بآية
النبي صلى الله عليه وسلم فاخبار الله تعالى عنهم بانهم كانوا اثني عشر
اخبارهم عن انفسهم بذلك ليظهر من قلبه فكونهم على هذا العدد ليس الا
لانه اقل ما يفيد العلم في مثل ذلك وقيل في السبعين لان الله تعالى قال واختار
موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا اي للاعتذار الى الله تعالى من عبادة العجل
وليساعدهم كلابه تعالى من امرهم ليخبرو قومهم بما يستحقون فكونهم
على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك وقيل غير ذلك فيقول
اقله عشرون لانه قال ان يكون منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فيتوقف
بعت عشرين مائتين على اخبارهم بغيرهم فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه

اقل

اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك وقيل اقله ثلثمائة وبضعة عشر عددا
اهل غزوة بدر وعبارة امام الحرمين وغيره وثلثائة عشر وهو البطنة
الكبرى التي اعتر الله بها الاسلام وهذا الاقتضاء زيادة احترامهم
التفتيح عنهم ليعرفوا وانما يعرفون باخبارهم فكونهم على هذا العدد المذكور ليس
الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك قال المحلى في شرح جمع الجوامع و
الاجيب عن الجميع يمنع الاستتار في الجميع ثم قال والاصح انه لا يشترط في المتواتر
الاسلام في رواية ولا عدم احتواء بلد عليهم فيجوز ان يكونوا كافرا وان يحويهم
بلد كان يخبر اهل فلسطين بقتل ملكهم لان الكثرة ما يفيد التواطىء على الله
وقيل لا يجوز ذلك لجواز تقاطع الكفار واهل بلد على الكذب فلا يفيد خبرهم
العلم عند كل قائل بدليل اي بآية او حديث وقوله الشارح اي بخبر صدق وغير
خبر جاء فيه اي ورد في خصوص ذلك الدليل كذا ذلك العدد كما بينا بعض
اولتهم فاذا اي ذلك العدد العلم اي بالنسبة الى ذلك الدليل والحال انه ليس
بلازم ان يطرد اي ذلك العدد بافادته العلم في خصوص ذلك الدليل وغيره
اي في غيره ذلك الدليل والحاصل انه لا يجب ان يفيد ذلك العدد في كل موضع و
كذا لا يجب ان لا يفيد اقل منه في غير ذلك الموضع واغرب المحشي فقال وللجمع
لضمير غير ظاهر الاحتمال الاختصاص اي اختصاص افادة العلم في الامر
الذي ورد فيه عدد معين لذلك الامور دون غيره وابق الشارح حيث قال
في حاشيته اي لاحتمال اختصاص هؤلاء المعدودين دون غيرهم من حيث
الفقه والضبط والحفظ والعدالة وسائر اسباب القبول والتوجيه وقال التلذ
لم ترد الاربعة والخمسة والسبعة والعشرة والاربعون في دليل افادة العلم اصلا
فلا يصح ان يقال في هذه وليس بلازم في غيره امثلي وان عالت ما تقدم

من الاستدلال كل دليل يفيد العلم في الجملة نعم يمكن ان يقال لا يفيد العلم اليقيني و
 عليه فكلام المص يحتمل على التناول مع انه يحتمل اختلاف الافادة باختلاف
 الأشخاص قال الجزري قد يكون التواتر ^{شبه} افتواتر عند قوم دون آخرين
 كما يصح الخبر عند جماعة دون آخرين فاذا ورد الخبر كذلك اي كاذب من الكثرة
 التي من غير حصر على حجة الحالة المذكورة وانضاف اليه ان انضم الى وروده
 كذلك او الى الخبر ان يستوى الامور في الخبر في الكثرة وفي نسخة ان يستوى
 فيه اي في الخبر الكثرة وهو ظاهر وفي نسخة ان يستوى الامور في الكثرة
 المذكورة اي مع الحالة المسطورة من ابتداء اي الخبر الى انتهائه كخبرنا
 عن نبي صلى الله عليه وسلم فانه يشترط ان يستوى الكثرة في الابتداء والانتفاء
 الى الانتفاء وهذا اذا كان له ابتداء وانتهاء واما اذا لم يكن له ذلك فاستواء
 ليس بشرط بل غير ممكن كما اذا سمع الصحابة على وجه التواتر وهذا ثالث الشرط
 على مقتضى كلام المص ويخرج الخبر الذي رواه اولاً اقل من عدد التواتر ثم
 زاد حتى وصل الى عدد التواتر بعده ويدوم ذلك فانه لا يطلق عليه التواتر
 والمواد بالتواتر ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع اي في العدد الذي
 احالت العادة اليه كواضح في الخلاصة وليس المعنى انه لو كان العدد اولاً الف
 مثلاً ثم نقص واحد منهم مثلاً لم يبق تواتراً كما يوهم ظاهر العبارة لان لا يزيد
 اي الكثرة اذا الزيادة هنا اي في باب الخبر ولو تواتر مطلوبة لزيادة الدلالة
 اليقينية لقوله تعالى حكايه عمر ابراهيم وعمه وكن لي طمئناً قلبي من الاول لان العلم
 اذا حصل بدون الزيادة فهو بالاشياء انه اول بالحصول واخرى بالوصول واقر
 للقبول وان يكون عطف على ان يستوى مقتضى انتفاء بفتح النون اي محل التواتر
 انتفاء الخبر وموضع اعتماد الاثر الامر المشاهد اي المولى المحقق او المسموع

قد يكون التواتر

شروط التواتر

المراد رواه اولاً اقل من عدد التواتر ثم زاد حتى وصل الى عدد التواتر

اي يكون آخرها يؤلى الطريق ويتم عنده الامتداد مثل رايت او سمعت من فلان
 قيل خصرها بالذكري اعتبار الغالب والآفا شرط انتفاءه الى مطلق الحسن الشامل
 للحواس الخمس الظاهرة من الذوق والشم والسمع والبصر كما يشعربه
 كلام المص فيما بعد وقيل خصرها لان البحث في المتواتر من قوله صلى الله عليه
 وسلم وفعله وتقديره لا في مطلق المتواتر والاول من المسموعات والثاني والثالث
 من المبصرات او ترك غيرهما القايضة عليها وقيل المراد بالمشاهدة ما يقابل
 الغيب فيتناول مطلق الاحساس بقوله والسمع تخصيص بعد تقييد لتعلق
 اكثر الاخبار وهذا هو الشرط الرابع والمواد ان ماسوع نقله عن صلى الله عليه
 وسلم يشترط ان يشهدوا الى الحسن لا ما ثبت بقضية العقل الصرف كوجود الصانع
 وقدمه وقدم صفاته وحدوث العالم ومفرداته ومركباته وكزيادة عدد
 الاثنين بالنسبة الى الواحد فاذا جع اي الخبر هذه الشروط الاربعة قيل هذا
 الى قوله انتها ثم الحسن مفسر لقوله السابق فاذا ورد الخبر فكانا متحدين
 وقوله الا في فهذا هو المتواتر جزءا لاحدها حال كونه مقيد بقوله وانضاف الى
 نظيره قوله تعالى وما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما هم فيهم وكانوا من
 قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به حيث قيل ان جواب
 لما الاول دل عليه جواب الثانية فظهر ضعف ما قيل من قوله فهذا جزءا
 لقوله فاذا جمع وهو مع جزائه جزءا لقوله فاذا ورد لما فيه من عدم رابطة
 لفظية وجود كرامة معنوية وهي اي الاربعة احدها او منها عدد كثير ثانيا
 المستفاد من قوله بلا عدد احالت العادة قيل لو قال حال العقل لم يحجج الى الشرط
 الخامس وهو ان يصح خبرهم افادة العلم لسمعه واما حيث فلا بد منه
 لان احالة العادة شيئا لا يستلزم احالة العقل اياه فلا يكون مستلزما لحصول

العلم اليقيني قواطعهم وتوافقهم نقل عن المصنف انه قال في الفرق بينهما ان القواطع
 ان يتفق قوم على اختراع معين بعد المشاورة والتشاور بان يقول احد
 خلا فصاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة بينهم ولا
 اتفاق يعني سواء يكون غير سهو وغلط او غير قصد على الكذب قيل قوله
 وقوعه منهم اتفاقا اعتمادا على ما ذكره فتأمل وتأمل الهارو وذلك عن مثلهم
 من الابتداء الى الانتهاء قال المصنف في تقرير هذا المحل المراد مثلهم في كون العادة
 تخيل قواطعهم على الكذب وان لم يبلغوا عددهم فالسبعة العدول ظاهره وابطان
 العشرة العدول في الظاهر فقط مثلا فان الصفات تقوم مقام الذات بل
 قد يفيد قوله سبعة صلحاء العلم ولا يفيد قوله عشرة وبنهم في الصلاح
 فالمراد الماثلة في افادة العلم لا في العدد قال تليذه الكلام الاول هو الصحيح
 وقوله فالسبعة الخ ليس بشيء اذا دخل الصفات الخبرين في باب التواتر والمقام
 مستغن عن هذا كله انتهى وهو ظاهر قوله ان المتواتر لا يبحث عن رجاله لكن
 التحقيق ان الاحالة العادية قد تكون من حيثية الكثرة من غير الملاحظة
 الوصفية وقد تكون بانضمامها كما اذا روي عن العشرة المبشرة مثلا عشرون من
 التابعين فانه لا شك ان العادة تخيل اتفاق الاولين على الكذب ولا تخيل اتفاق
 العشرة من التابعين عليه ولو كانوا عدد ولا وكذا اذا نقل عشرون من المفتين
 والمحدثين مسئلة يحصل العلم بهم بالا يحصل بما ينقل عشرون من الطلبة
 او خمسون من غيرهم فالمراد الاصل في باب التواتر على الاحالة والافادة دون
 اعتبار العدد والعدالة نعم قد ينص الى العدد وصف تقوم به الاحالة فتحصل
 به الافادة فالحاصل عدم اشتراط معرفة الرجال عند حصول الاكثار لا
 اشتراط عدم اعتبارهم في الاخبار فاعتبروا يا اولي الابصار ورابعها وكان

الفرق بين القواطع والتوافق

في تقرير هذا المحل

الصفات تقوم مقام الذات

في تقرير هذا المحل

ان بالوارد هنا في انه ذكر ما سبق بطريق التقدير اشار الى ان ما ذكره في قوة العطف
 يستند انتهى عن المحققين من مشاهير اوسماع لان ما لا يكون كذلك يحتمل دخول
 القلط فيه كما انفق ان سأل مولاي عن عوانة يعني فلم يقطعه شيئا فلما ولي الخصا ابو
 عوانة فاعطاه دينارا فقال له السائل والله لا نفعل بها يا ابا عوانة فلما اصبحوا
 ارادوا الدفع من الذلقة وقف ذلك السائل على طريق الناس وجعل ينادي اذا راي
 رفقة من اهل العراق يا ايها الناس اشكروا يزيد بن عطاء الليث يعني مولاي ابو عوانة
 فانه تقرب الى الله تعالى اليوم بالجمعة فاعنته فاجعل الناس يقولون فوجا فوجا
 الى يزيد يشكرون له ذلك وهو ينكر فاما كثرة هذا الصنيع منهم قال ومن يقدر على
 رد هؤلاء كلهم اذهب انت حر كما ذكره الشيخ في شرح الفية العارضة وانضاف اليهم
 الى ذلك اي الى ما ذكره من الشروط الاربعة ان يصح خبرهم بالنصب على المفدولة والفاعل
 قوله افادة العلم لسماع وهذا معنى قولهم ان هذا هو الشرط الخامس والمراد بالعلم
 هنا الضروري وهو الذي يضطر اليه كما سيجي وسواء كان نظريا او لا يعني عقليا
 قال شارح لا يشترط تقدم العلم بالشرائط عندنا خلافا للمذاهب ان العلم بالحاصل
 عقبيه التواتر نظري بل الضابط حصول العلم بصدقه فهذا اي هذا الخبر الجامع للشرط
 المتقدمة مع الانضياف المذكور هو التواتر وما بوصول او توصوفه والخبر الذي
 تخلف افادة العلم عنائ مع وجود الشرائط المتقدمة فيه كان مشهورا فقط
 قال التلميذ لا بد ان يزيد مما روي بالاحصر عدد والا لصدق المشهور على جميع المتواتر
 انتهى والظ ان يقول لصدق المتواتر على جميع المشهور قل وهذا ينافي قوله بعد
 هذا ان المشهور ما روي مع حصر عدد بما فوق الاثنين انتهى ويدفع كلامه بان هذه
 الزيادة ملحوظة في كلام الشيخ كما قررنا بقولنا هذا الخبر الجامع للشرائط المتأني
 لان من جلتها ان يروي بلا حصر عدد قيل ولعلنا اراد بالمشهور المعنى اللغوي لا

وتنبيه

الاصطلاح ولهذا قال بحش في قوله فكل متواتر مشهور اي بالمعنى المقابل للتواتر
 قلت الظاهر المتبادر انما اراد المعنى المصطلح عليه فان مرجع البحث اليه لكن لا بد من زيادة
 قيد دل عليه المقام بان يقال كل متواتر يختلف عنه العلم مشهور حينئذ تظهر صحة
 قوله من غير عكس وهو ان لا يكون كل مشهور متواترا بالمعنى المصطلح الجامع للشروط
 المنضم اليه انضيا فافادة العلم به وبه يندفع ما قال التلميذ هذا اذا اخذ الجنس
 من غير فصل وهو يختلف افادة العلم وخطاء هذا مبين في بحث المباح في الاصول
 وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم قيل الرابع من
 الشروط وهو حصول العلم فكيف يكون اربعة بدون حتى تستلزمه فالاول ان يقال
 الثلثة وقد اجاب بعضهم بما ينبغي ان العدد اكثر شروطا لاجل العادة فواظمهم اخر
 كما جوزناه سابقا فعل هذا فبانضيا في التواتر والالتزام اليها نصير اربعة
 بدون حصول العلم وهذا الجواب معتمد على ما ذكره بعض المنطقيين في بحث
 الدلالات من ان الوصف في التعريف بمنزلة المعطوف وهو اي الاستلزام المذكور
 على الوجه المسطور كذلك في الغالب اي في غالب الاخبار واكثر الآثار فالمراد من
 الاستلزام الاستتباع كما هو مصطلح اهل العربية لا امتناع الانفكاك كما هو اصطلاح
 المعقول لانه لا يقبل التجزى والغلبة ثم صرح بما علم ضمنا بقوله لكن قد يختلف اي
 حصول العلم عن البعض اي بعض الاخبار بل ان قيل كفاية السامع وفيه انه لا
 عبرة به لانه بمنزلة الحيوان والاصم ووجد بخط السخاوي كونه عالما لم يقف
 على بعض الشروط وفيه انه تقدم انه لا يشترط تقدم العلم بل الاعتبار حصول العلم
 لكن قد يقال ان حصول العلم يتوقف على معرفة الشروط قيل لا يروى خبران
 متناقضان فوجعا الشروط في هذا يختلف حصول العلم وفيه ان تواتر النقيضين
 محال عادة وقد وضع اي ظهر بهذا اي بما قد سناه من التقرير تعريف المتواتر

ولما توهم من المتن ان كلما يرد بلا حصر فهو متواتر فبقوله وخلافه اي غير المتواتر وهو المشهور
 قد يرد بلا حصر ايضا قال التلميذ يقال عليه فماذا يستمر انتم قيل وكان سقي هذا
 باسم المشهور الذي يطلق على المتواتر على الالف قلت بل الصواب ان يستمر المشهور
 على ما سبق تقريره وتقدم تخريجه ويدل عليه قوله لكن مع فقد بعض الشروط وهو
 ان لا يستوى طوفاه او لا يكون متشبهيا بالحق او يختلف عنه افادة العلم واغرب
 التلميذ حيث قال هذه زيادة زادها الشارع تبعا للرأي من لا رأي له في الفقه اذ
 يعني عنها قوله ما لم يجمع شروط التواتر انتم وفيه ان هذه الزيادة مع عدم الحصر
 وقيد ما لم يجمع شروط المتواتر مع الحصر فتدبر وتأدب فان صاحب هذه
 المقالة امام في هذا الفقه لا محالة ثم قيل ان هذا يدل على ان عدم اجتماع شروط التواتر
 لا شرط في المشهور فيكونان متباينان وما ذكره او لا من قوله فكل متواتر مشهور يدل
 على ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا وقد يجاب بان المقصود من التقسيم بيان ماهو

وغير فانه المتواتر
 داخل

غير المتواتر من المشهور لا ماهو اعم من المتواتر وحاشا في عموم المشهور
 قيل عطف على قوله اما ان يكون الى والظاهر انه عطف على بلا حصر بما فوقه **الاشئين**
 اي حصر واقع بعد دكان اكثر من اثنين كما قال اي بثلاثة فصاعدا وقوله ما لم يجمع
 شروط التواتر يستغنى عنه لانه اذا لم يجمع الحصر فلم يجمع فيه شروط التواتر لكن
 قد يقال انه قيد لقوله فصاعدا الذي يصل الى كثرة تفيد التواتر **او بهما** اي باثنين
 فقط **او باحدا** قيل العطف بحسب المعنى والحاصل ان الخبر اما ان يرد بطرق بلا
 حصر او مع حصر بما فوقه **الاشئين** او باحدا وعطف على قوله ان يكونا لكن باعتبار
 حذف العامل اي الخبر اما ان يكونا بطرق بلا حصر او يكونا بطرق مع حصر او يرد
 باثنين او باحدا كما يدل عليه قوله والمواد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منها
 فاندفع ما قيل ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلان كلمة اما بقيت بلا

حين لم يعطف على يكون شيء لا ياب ولا يابا متعنى فلان تقوية الكلام هكذا او يكلف
 له طرق مع الحصر بواحد ولا يخفى فساد و قد اجيب ايضا بان له لعله اراد بالطرق
 الجنس مجازا او الجنس يطلق على الواحد والاثنين واما تفسيره باسنان كثيرة
 فباعتبار الكثرة لاقسام ثم قيل الاول ان يقول ان يرد بهما فقط في بعض المواضع لا في جميع
 ولا يرد باقل منهما في موضع فان ورداى الخبر باكثر اى بواو اية اكثر من اثنين وفيه
 ان هذا القول لا يجري في قوله بواحد مع انه مطلوب فيه ايضا اللهم الا ان يتكلف ويقال
 المواد بالكثرة من اثنين او واحد في بعض المواضع من السند بيان للبعض الواحد
 من السند المتعدد وقيل لا حسن ان يقول على الاكثر لا يضراى ورود الكثرة او الاكثرة
 اذا اقل في هذا اى في هذا الباب والفرد في بعض النسب في هذا العلم يقضى اى يحكم ويجب
 على الاكثر يعنى الاقل هو الحكم والمعتبر في السند حتى اذا وجد في بعض الطبقات ما
 ما ينقص الشرط خرج عن الشرط **فالاول هو المتواتر** في نظره لان الاول وهو باله
 طرق بلا حصر ليس بمتواتر فانه اذا لم تحصل الشروط المذكورة لا يستمر متواترا كما
 به المص في الشرح وهو اشارة الى ما بعده خبرا لصفة **التي هي العلم اليقيني** الى الضر
 والحصر ايضا في معنى ان المتواتر هو المفيد للعلم اليقيني اى الذى يضطر الانسان اليه
 بحيث لا يمكن دفعه كما يحققه بعيد ذلك فاخرج اى التقييد باليقيني النظرى اى
 الخبر المفيد للعلم النظرى مفاد المتواتر على ما ياتى في تقريره بشروط التى تقدمت
 قيل قوله بشروطه لغولانه داخل في مفهوم المتواتر واجيب بانه متعلق بالاول لا
 بالمفيد كما ذكره الشارح اى الاول مع شروطه هو المتواتر وبهذا يندفع النظر السابق
 واليقين اى علمه هو الاعتقاد هو شامل لجميع التصديقات وبخروج الشك
 واخرج بقوله الجازم المواد به القاطع الجازم صاحب النظر وهو ترجيح احاطة
 الحكم بتجوير الجانب الاخر يقابله الوهم واخرج بقوله المطابق اى للواقع الجمل

من السند من ان الكلام
 فيه نعم حكم السند الواحد
 وكذلك قوله يقضى

المركب وقيل لوقاله والثالث لخرج اعتقاد المقلد لانه يزول بتشككه المشكك كان اول
 ودفع بان المتبادر من اطلاق الجازم انه موجب اى الجزم فاشترى سبب فيخرج التقليد
 وحاصله ان مواد المص الجازم هو الجازم الذى لا يقبل الشك والتشكك وهذا اى
 كون المتواتر مفيد للعلم اليقيني المعتمدان خبر المتواتر اى في انه يقيد وقيل ان بيان
 لقوله هذا اى ان الخبر يفيد العلم الضروري وهو اى العلم الضروري الذى يضطر الانسان
 اليه اى الى العلم به والتيقن عليه بحيث لا يمكن دفعه اى دفع علمه عن نفسه قيل الضرورى
 كما يطلق مقابلا للنظرى يطلق المعنى ايضا وليس المراد ههنا هو المقابل للنظرى ليرد
 ما قيل من انه ليس كل ضرورى كذلك وان قد يكون النظرى الحاصل بالبرهان كذلك ايضا
 فلا يصح تقريره فالوجه ان يقال انه بيان ان المواد بالضرورى هو هذا القسم قال
 الامام الفخر الى الحاصل بالمتواتر ليس بنظرى ولا ضرورى بل هو واسطة بينهما وتوقف
 الاسدى فيه وقيل لا يفيد اى المتواتر العلم الانظري بالضرورى ولا سببها على ما تقدم والقائل
 به امام الحرمين من الاشاعرة وابو الحسين والكعبى المعتزلة وليس اى هذا القول
 بشئ اى معتد لان العلم الذى هو حاصل بالتواتر الاول بالمتواتر اى بسبب حاصل
 لمن ليس له اهلية النظر كالعامة منسوب الى العام ضد الخاص اذ النظر ترتيب امور
 معلومة كقولنا مستفتر وكل مستفتر حادث فالعالم او مظنونه كقولنا الجدار مائل
 وكل مائل طايح فالجدار طايح يتوصل بها اى بالامور المعلومة او المظنونة الى معلوم
 او مظنون ينشرب ترتيب قيل ان كان المراد من العلم اليقيني كما يقتضيه المقابلة يخرج الا
 فكار الواقعة التصورات والتصديقات الجليدة فانها ليست من ترتيب امور معلومة
 ومع هذا يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكن دفعه وان كان المراد من التصور
 التصديق النفسى عاوضا بهذا الاصطلاح الموافق يرد الاعتراض الثاني دون
 الاول كما قيل سابقا وان كان المراد به المعنى العام يلزم لتدراى قوله مظنونه

يخرج
 ط

وليس في العاقل اهلية ذلك قيل ولهذا لم يستفسر النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابة وسائر العلماء العوام عن الدلائل الدالة على الصانع وصفاته حين
قوله على ايمانهم اذا علموا انهم لا يعلمونها قطعا واجيب عنه بانهم كانوا يعلمون
الدلائل اجمالا كما قال الاعراب البعوض تدل على البعير واتر القوم على المسير فسموا
ذات ابراج وارص ذات فجاج الا تدل على الصانع اللطيف الخبير وقد قال تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله غاية ما في الطب
انهم قصروا عن تفصيل الدلائل الدالة عليه ولذا قال بعضهم ولا تظهر ان يقول
الشيخ كالصبي الذي لا يدرك له النظر اذا العاقل كثيرا ما يكون قطعا بل على
يحصل له العلم بالاستدلال فانه يستدل بطلوع الشمس على وجود النهار وبطول
الشمس الى وقت كذا على الظهور وغير ذلك فلو كان اي افادة المتواتر نظريا لما حصل
لهم اي للعوام المدلول عليه بالعامي ولا ح اي تبين بهذا التقوية اي المتخصص
الفرق بين العلم النظري والعلم الضروري يفيد العلم بالاستدلال قال التليذ
الضروري هنا صفة العلم فيصير معنى التركيب اذا العلم الضروري يفيد العلم
بلا استدلال ولا يخفى ما فيه انتهى ويمكن دفعه بان التقدير بالطريق الضروري
فكان الاظهر والاحصر ان يقول اذا الضروري يحصل بلا استدلال والنظري
يفيد اي العلم كمن مع الاستدلال على الافادة اي على طريقها او على ما يستفاد به
المطلوب من الادلة هذا وقبل فيه انه يستلزم اختصاص النظري بالتصديق
وقد يكون الضروري مفيد العلم لا مع الاستدلال اذ الوجه ان يقال معناه ان كل
ضروري خاص يفيد علما عاما فيضمنه بدون الاستدلال وان كل نظري
خاص يفيد علما عاما فيضمنه مع الاستدلال عليه والحاصل ان الضروري
هو الحاصل بدون الاستدلال والنظري هو الحاصل بالاستدلال والمواد من الاستدلال

هو الكسب لئلا يختص بالتصديق ولو ترك قوله يفيد والى بدل الاستدلال
الاستفادة ونقض اليها وهكذا كما قيل في قوله تعالى ما منع ان لا تسجد اذا
المعنى ما دعاك الى ترك السجود لان المنع عن السجود داع الى نقضه
فان قلت يرد عليه ان ما ذكر هو الضروري بالمعنى المقابل للنظري لا بالمعنى
المذكور قلت قوله يفيد العلم ليس تقريبا بل هو حكم وان الضرورة عطف على
اذا الضروري فانه في معنى لان الضروري يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا
لمن فيه وفي نسخة الا ان له اهلية النظروا انما ابرهت اي انا شروط المتواتر وفي
نسخة المتواتر وفي الشروط الاربعة المضافة الى الخامس في الاصل في المتواتر وفي
والشرح واغرب شاي حيث قال بان لم يبين احوال تلك الكثرة من العدالة وغيرها
لانه اي المتواتر على هذه الكيفية اي المذكورة في الشرح اي احوال الكثرة غير مستقيم
ليس بباحث علم الاسناد في الجواهر اصول الحديث علم باصول تعرف بها احوال
حديث الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث صحة النقل عنه وضعفه والتحمل
اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث والمواد في الصحة هنا مصانها اللغوي يشمل
الحسن ايضا فان الحسن بالاصطلاح مناف للصحة او ضعفه ليعمل به في غير
الضعيف او يتراءى في العمل به في الضعيف الا في الفضائل من حيث متعلق يبحث
صفات الرجال اي رجال اسناد الحديث في العدالة والضبط وغيرها وصيغ الا
داع بكسر الصاد وفتح التحتية جمع صيغة وهو سمعت وحدثنا واخبرنا ونحوها
والمتواتر لا يبحث عن رجاله اي صفاته بل يبحث عن غير بحث لا يبحث
اليقين وان روعى الفتاوى بل عن الفكرة فلا يرد ما قال محقق في رجاله
يجب ان يكون يبحث احالة العادة الم فبحث عن رجاله ايضا قال التليذ هذا
يؤيد ما قلناه من انه لا دخل لصفات الخبرين في باب التواتر فا حفظ

نسباً ما يجابه علينا فائدة اي هذه فائدة عظيمة يجب ان تحفظ اليقظة المتواترة
عن غيره ذكر ابن الصلاح وهو الامام الجليل المتفق على جلالة في هذا الفن ان
مثال المتواتر على التفسير المتقدم اي المذكور في ضمن المتن والشرح يعز وجوده
اي يقل بحيث لا يكاد يوجد الا ان يدعى بصفة المجهول ذلك اي التواتر وقيل يعز
يعدم فالاشتاء منقطع اي كذا دعاء التواتر ممكن في حديث من كذب على اي كذا
معتدا فليست بقاء مقدم من التواتر اذ يزيد من مائة صحابه وفيهم العشرة
المبشورة ثم لم يقل رواية في ازيد مع اجتماع الشروط فيه وما دعاه ذكره اي
ابن الصلاح من الغنى اي الفلة ومن بيان ما ممنوع وكذا ما ادعاه غيره كانه جنات
والحاز من القدم لان ذلك اي كلام الادعائين نشاء من قلة الاطلاع على كثرة
الطرق واحوال الرجال وصفاتهم عطف تفسير قال التلميذ تقدم ان التواتر
ليس من مباحث علم اللسان وانما يبحث عن رجاله وحينئذ نلم سلم قلة اطلاع
من ذكرهم المصدر على احوال الرجال وصفاتهم لم يجب ما ذكره بقوله المقتضية
لابعاد العادة الاولى لاحالة العادة ان يتواطؤ على الكذب او يحصل اي الكذب
منهم اتفاق وقد اوجب بان ذلك اذا ذكر لتأكيد عدم تواطؤهم على الكذب
وليس بشرط في المتواتر كذا في التلويح فقوله المقتضية صفة لكل من كثرة
الطرق واحوال الرجال والاظهر ان صفات الرجال عنده ايضا قد تؤثر في
حصول التواتر فانها كثرة معنوية كما سبق عنه ان الصفات قد تقوم مقام
الذات ومن احسن ما تقر به كونه المتواتر موجودا وجود كثرة في الاحاديث
اي وجودا كثيرا باضافة الصفة الى الموصوف مفعول مطلق لوجود ان الكتب
المشهوره بفتح ان مبتداء خبره من احسن المتداوله بايدي اهل العلم مشرفا
وغربا قال التلميذ لقاائل ان يقال البحث في وجود التواتر لا مكان وجوده

اول لعدم كونه التواتر على التفسير المتقدم
من مباحث الفقه التي لا يتناولها الفقه
فلا يشك

من احوال الرجال
في حصول التواتر

المقطوع

المقطوع بالنسب عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها قال التلميذ ان سلم
القطع فهو بنفس النسبة لا بصحة ترا على الا يخفى اقول وفيه ايضا ان هذا
انما يثبت التواتر المعنوي اللفظي والحكم فيه وعناية ما يفيد وجود التواتر
اللفظي بالنسبة الى صاحب الكتاب كالبخاري مثلاً لا ما بعده الى النبي صلى
الله عليه وسلم بل من حديث من غالب المصنفين لا يبلغ مبلغا يحصل القام
لواظهم نواطؤهم على الكذب اذا خبر ان اجتمع اي اكتب على اخرج حديث
وتقدمت طرقة فقد تحصل العادة نواطؤهم على الكذب الا ان الشروط
افاد اي الاجتماع المفهوم من قوله اذا اجتمع العلم اليقيني بصحة نسبة
الى فائله قال التلميذ دعوى مجردة فلا تقيد بحمل النزاع ومثل ذلك في الكتب
المشهوره كثير قال السجواني ذكر شيخنا من الاحاديث التي وصف بها التواتر
حديث الشفاعة والخوض وان عدد روايتها من الصحابة زاد على الاربعين
ومن وصفها بذلك عياض في الشفاء وحديث من نبي الله وروية الله
في الآخرة والآمنة من قريش وكذا ذكر عياض في الشفاء حديث حنين الجذع
وابن حزم حديث النهج في الصلوة في معاطن الا بلاء عن اتخاذ القبور ومساجد
وابن عبد البر حديث اهتر العرش لموت سعد بن معاذ وغيره حديث انشقا
القنوا بن بطلال حديث النمر عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر والشيخ ابو
اسحق الشيرازي قال بقوله كذا لاحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم
في غسل الرجلين لا يقال انها اخبار احاد لان مجموعها افاد التواتر المعنوي
وكذا ذكر غيره في التواتر المعنوي كشجاعة علي رضي الله عنه وجود حاتم واخبار الرجال
انتهى وفيه ان المانفين انما منعوا التواتر اللفظي والمخفيين جوزوا التواتر المعنوي
فالحلاف لفظي وبه اندفع مدافعة التلميذ للشيخ والله اعلم ثم جملة الفائدة وقعت

لح

الذي هو
والمتقدم

من روى بغيره فيكون هذا الحديث
فلا يكون مجردة ويكون النزاع في
سكانه فلا تسع سقار

مسجد

حديث
الشيخ

المانع من انما منعوا
اللفظي المعنوي
في جواز التواتر المعنوي
فالحلاف لفظي

معتزلة بين المتقاطعين حيث قالوا **الثالث** اى من الاقسام الاربعة وهو اول
 اقسام الاحاد اى المقابلة للتواتر ما موصولة او موصوفة اى حديث له
 طرق محصورة اى اسانيد معينة بالكثرة اثنين بان يروى جماعة ثلاثة فاكثروا
 عن جماعة يعنى كلامهم عن شيخه وقال السخاوى اى عن بعض رواة في جميع
 طبقاته وهو **المشهور** قيل جملة وهو اول اقسام الاحاد لا على الثاني فالاولى
 ان يقال والثاني ماله طرق محصورة بالكثرة اثنين وهو اول اقسام الاحاد
 ويترك الواو من قوله وهو المشهور واجب بان قوله ماله طرق الخبر لقوله
 والثاني وان كان الخبر في المتن وهو قوله المشهور وقوله وهو اول اقسام الاحاد
 جملة معتزلة بين المبتداء والخبر فظهر حسن الواو في قوله وهو المشهور والظاهر
 ان الثاني مبتداء خبر المشهور على ما في المتن وهو اول جملة معتزلة وماله
 طرق بدل من اول الاقسام واعاد وهو كطول الفصل عند المحدثين احتراز
 عن المشهور على السنة العامة سمي بذلك لوضوح اى مشهوره لكون روايه
 اكثر من اثنين وهو **المستفيض** على راي جماعة لفظه راي في المتن متون
 وفي الشرح مضاف وهو غير مستحق في الزوج لكن لما كان الكتابان بمنزلة واحد
 ساع ومع هذا لم ياول ان يقول جماعة من ائمة الفقهاء والاصوليين في
 الفقه منهم كما استفاد من اضافة الائمة الفقهاء المقصود بهم علماء الفروع
 فالاضافة بمعنى اللام سمي اى النوع الثاني وهو المشهور بذلك اى بالمستفيض
 لا نشأه اى لاشتهاره بين الرواة من قاض الماء اى كثر حتى سال على طرف
 الواو يفيض فيضاً قال شمس العلوم اى زاد حتى خرج من جوانب الاناء وفي التاج
 استفاد الخبر اى ساع وله قاض الواو شجر اذا اتسع وكثر شجره ومنهم
 اى من ائمة الفقهاء او من المحدثين ومن مجموعهم من غايى اظهر المقابلة

بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون اى اخصار كثيرة طرقة
 في ابتداءه وانتهائه وزاد السخاوى وفي بينهما مكان الاول ان يقول المصنف
 من ابتداءه الى انتهائه سواء والمشهور اعلم ذلك اى مما ذكر وغيره بحيث
 يشمل ما كان اوله منقولاً عن الواحد كحديث انما الايمان بالنيات وانتقاد ابن
 الصلاح في التمثيل ولا انتقاد بالنظر لما اقتصر عليه في تعريفه الشهرة فيه
 نسبية وقد ثبت عن ابي اسمعيل الهروي انه كتب عن سبعمائة رجل عن يحيى
 بن سعيد واعتنى المحافظ ابو القاسم بن مندة بجمعهم وترتيبهم بحيث
 جمع نحو النصف من ذلك ذكره السخاوى ومنهم من غاير على كيفية اخرى
 وهوان المستفيض ما تلقفته الائمة دون اعتبار عدد رواة قال ابو بكر
 الصيرفي انه هو التواتر بمعنى واحد قال السخاوى ونحوه قول شيخنا
 في المستفيض وليس اى المستفيض من مباحث هذا الفن يوصى كما في التواتر
 لما تواتر لا يبحث فيه عن صحة الرجال وضعفهم بخلاف المشهور فانه قد اعتبر
 فيه هذا العدد المخصوص والظاهر ان ما تلقاه علماء الائمة بالقبول كحديث
 البخاري وهو اعلم من التواتر وغيره ثم المشهور يطلق اى كثيراً على خبر اى ذكر
 وقد ههنا وفي نسخة بدون هاء التثنية وعلى ما اشتهر اى قد يطلق ايضا على ما
 اشتهر على الائمة اى السنة العوام فيشتمل اى الحديث بالاطلاق الثاني على ما
 وفي نسخة صحيحة فيشتمل ماله اسناد واحد فصاعداً اى ما لم يجتمع فيه شروط
 التواتر والمشهور عند الخواص بل يطلق اى كثيراً بالاطلاق الثاني على ما لا يوجد
 وفي نسخة صحيحة بل ما لا يوجد له اسناد اى ثابت اصلاً مثل السخاوى بطله
 امثلي كانبلاء بنى اسوا ثل ولدت في ربه الملاء العادل كسرى وتسليم الفوائد
 فقد اشتهر على الائمة في المدايح النبوية انتشرى وقد جفت غالبه في جزء ما

سواء كان له اسناد موصوف او لا يكون
 اصله

اتفق الحفاظ على انه موضوع او لا اصل له ومنه ما اشتهر على السنة
 العلماء وتنازع في معناه الفضل احب الحق من الايمان واما حديث
 الغزاة فقد تنوع السخاوي ابن كثير في انه لا اصل له والصحيح انه ثابت
 لانه رواه البيهقي من طرق وضيفة جماعة من الائمة لكن طرقة يقوى بعضها
 بعضها وذكره القاضي عياض في الشفاء ورواه ابو نعيم في الدلائل لكن بان
 فيه مجاهيل وبالحالة فهو ضعيف او حسن لا موضوع ولا امثالا اصل له وقد
 نقل القسطلاني عن السخاوي انه قال انه ورد في الجملة في عدة احاديث يقوى
 بعضها ببعض اورد هاشم اللام ابن حجر العسقلاني وانك سبجنا وتعالى
 اعلم **والثالث العزيز** وهو ان لا يرويه الا ظهوره لا يرويه اقل من اثنين قال عز
 السخاوي في شمله ما وجد في بعض طبقاته ثلاثة فاكوا انتهى لان توالي رواية
 اثنين فقط عز اثنين فقط لا تكاد توجد ولذا فاق في الشرح فقل الاول ان
 يقول وهو ما يورد باثنين في بعض المواضع ولا يورد باقل من موضع حتى لا يصدق
 على المتواتر والمشهور وايضا يورد على ما قال انه يتوهم منه اثنيية المروي عنه شرط
 وينبغي ان لا يورد ولو قال عز اقل من اثنين لم يلزم ذلك ثم اعلم ان العزيز يختلف
 في تفسيره فقال ابن منده وقراه ابن الصلاح والنووي انه ما يرويه اثنان
 او ثلاثة فعلى هذا يكون بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه وخص
 بعضهم المشهور بالثلاثة والعزير بالاثنيين واختاره المصنف ولذا قال فيما سبق
 او بهما فقط سمي اي الحديث المذكور بذلك اي بالعزيز اما القلة وجوده فانه
 يقال عز الشيء يعز بكسر العين في المضارع عز او عزارة اذا قل بحيث لا يكاد يوجد
 واما لكونه عز من قولهم عز يعز فيفتح العين في المضارع عز او عزارة ايضا اذا
 اشتد قوى ومنه قوله تعالى نفرتنا بثالث اي قوتنا ههنا اي قوى الحديث

لجئته

تحدثت
الغزاة

عزيز

يروي في بعض النسخة
العزيز لولا ان
استلطف لفظ اقل من
مستطاع

لجئته بالام العامة وفي نسخة بجئته اي بسبب ورود ذلك الحديث بعينه من
 طريق اي اسناد آخر وفي نسخة اخرى هنا على ان الطريق كالسبل يذكرو
 يوثق على ما في كتب اللغة **وليس** اي وكون الحديث عزير ليس **شبه** للصحيح اد
 الصحيح ما وجد اسناد صحيح ولو واحد اعلى الصحيح خلافا لما زعم وهو
 اي من زعم ابو علي الجبالي بضم الجيم وتشديدا لموحدة وهزة قبل باء النسبة
 من المعقولة اي من جملتهم بل من اعتمهم واليه اي الى هذا القول يروي بسكون
 الواو وهزة في آخوه ويبداه اي يشير كلام الحاكم الى عبد الله في علوم الحديث
 اسم كتاب له حيث قال اي في الصحيح هو الذي يرويه وفي نسخة الصحيح ان يروي
 الصحابة اراد به الجنس ولما قال الزايل عنه اي المرفوع من الصحابة لم الجملة
 اراد بها ضد المعرفة التامة المقبولة في حد الصحيح بان يكون له اي للصحابة و
 قيل للحديث الذي رواه الصحابة راويان ثم يتناول اي يتناول في الرواية عنه
 اهل الحديث اي الخلق من الحديثين الى وقتنا اي في كل طبقة وهو يريد ان يميز
 له الحديث كما يقويه قوله كالشهادة على الشهادة اي كتناول الشهادة على
 الشهادة بان يكون لكل شاهد اصل شاهد فاعف فانه يجب في الشهادة على الشاهد
 بان يكون لكل شاهد اصل شاهد فاعف فانه يجب في الشهادة على الشهادة ان
 يكون لكل من الشاهدين شاهدان على شهادته وما يؤيد ان ضمير الصحيح
 اه قوله بان يكون تفسير لقوله الزايل عنه اسم الجهالة ثم اذا كان له ضمير للصحابة
 كما هو الظاهر فلا يكون اثنيية الصحابة معتبرة في الصحيح فيشكل الاعتدال الى
 عن تفرد عمر في الجواب وان جعل الحديث على ما قيل دفعا لهذا الايراد فلم يظهر
 وجه تخصيص السؤال بتفرد عمر ولكن الامر سهل وتيسر لهذا مزيد
 تحقيق ومزية تدقيق وقد اشار المصنف الى ضعف احتمال الضمير للحديث بقوله

اي في نسخة اخرى وقع لفظه
اخرى بدل لفظه آخره هذا المقام
وجمعا معية تناه على ان لفظ الطريق
كلفظ السبل

الكوني الحديث
نظرا للصحة

الصحيح

بجئته لقوله انهم يعرفونه بالكونية

واليه يومى كالم الحاكم وتوضيحه ان كلام الحاكم يحتمل احتمالين احدهما ان يكون
الضمير في قولنا ان يكون له راويان واجعله الحديث ويكون الباع في قوله بان
يكون بمعنى مع فعلى هذا الصحيح الذى رواه الصحابة المشهور بالرواية راويان
ورواه عن هذين الراويين اربعة وهلم جرا ولا يخفى بعده وثانيهما ان يكون الضمير
راجعا الى الصحابة فعلى هذا الصحيح الذى رواه الصحابة المشهور بان يكون له
راويان وان كان يروى الحديث عن احدهما وكذا الكلام يروى عنه راويان وان
كان يروى الحديث عن احدهما ويكون الغرض من هذا الشرط تركية الراويان واشترها
ذلك الحديث بصدور عن قوم مشهورين بالحديث والرواية عن مشهورين بهما وهذا
هو الظاهر وهو المعتمد عند اهل الحديث على الصحيح وصرح القاضى ابو بكر بن العربى
في شرح البخارى بان ذلك اى كون الحديث لراويين بشرط البخارى اى تجميعهم
او في صحيحه واجاب اى القاضى عما اعترضه او رد عليه اى على البخارى بفرض
صحته او على القاضى لتصريحه بذلك اى من اجل هذا الشرط يجواب متعلق
باجاب قياسا في جوابه نقول اى تامل وبحث لان اى القاضى قال اى في جوابه عن
ما رد عليه فان قيل حديث الاعمال بالنيات اى مع كونه صحيحا بالاتفاق فرد اى
منفرد في طبقة الصحابة والتابعين وبينه بقوله لم يرو اى ذلك الحديث
عن عمر بن الخطاب عن الاعلمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة اى
بحضورهم عند منبره فلو لانهم يوفون له اى الحديث لانكوه فيه انه لا يلزم
من سكوتهم وعداوتهم وجود سماعهم وعموم نفرد عمر كما لا يخفى مع انه لو لم
انه يلزم من سكوتهم عدم نفرد عمر لانهم عدم نفرد عالمة كما هو ظاهر
ولذا قال التليذ حاصل السؤال انه لم يرو عن الراويين وحاصل الجواب انه
قد رواه عمر وغيره فلا يحسن هذا الجواب للسؤال بوجه قلت قد يوجد بان

خطبة عمر رضي الله عنه ما كانت خالية عن حضور التابعين بالنسبة الى التابعين
بل الصحابة بل يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم يخرج علقمة عن التفرد بالنسبة
الى الصحابة الذين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم على تقدير سماعهم يخرج عمر
عن التفرد ولعله خاطبهم وقال اما سمعتموه او قد سمعتم رسول الله صلى الله
تعالى عليه ولم قال كذا فحينئذ عدم انكارهم معرفة بالحديث وتصريح بالمقصود هذا
ما حضره بالخاطر الفاتر والله اعلم بالسرايا والظواهر فيكون حاصل كلام القاضى
جوابا عن سؤالين احدهما مذكور والاخر مفرد بل يمكن ان السؤال على وجه يرد على
نفرد وعلقمة جميعا بان يقال الموضع قوله فرد انه فرد بالنسبة الى رواية الاول
وهو عمر في قوله لم يرو انه فرد بالنسبة الى علقمة نعم يوق عليه نفرد من بعد علقمة
ولذا قال المصنف كذا قال اى القاضى في الجواب عن السؤال الوارد عليه وتعب بصيغة
المجهول اى اعترض عليه من تعقب الرجل فاخذته لذيئ صد عنه وقيل
التعقب ابطال الكلام من تعقب على فلان اى شئ على مشاء وجعل عقبه موضع
عقبه كانه اخر اثر مشية في طريقه اى وابطال جوابه بانه لا يلزم من كونه
سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وقد سبق ما يفيد وبات هذا الوصل في
نفرد عمر منع في نفرد علقمة عنه يعنى لو سلم ان هذا الجواب يمنع نفرد عمر
لكن لا يمنع نفرد علقمة وليس معنى ان التفرد ممنوع كما يتوهم من ظاهر العبارة
قال التليذ ظاهر التعقب انه على اشتراط التعدد في الصحابة وظاهر كلام الحكم
وابن العربى انه لا يشترط التعدد في الصحابة وانما يشترط فيمن بعده اقول قد
خفت المؤنة وحققت المعونة ثم نفرد محمد بن ابواهيم اى ثم منع في نفرد به
اى بهذا الحديث عن علقمة ثم نفرد يحيى بن سعيد اى منع في نفرد به اى الحديث
عن محمد بن ابواهيم ثم نشر يحيى حتى كتبه عن سبوانه على ما هو اى المنع

المذكور والتفرد المسطور بناء على ما هو الصحيح المعروف المشهور عند الحديثين و
لعله اراد ببلجهور قال الحاكم لم يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
من رواية عمود رضي الله تعالى عنه ولا عن عمه الامن رواية علقمة ولا عن علقمة الا
من رواية محمد بن ابراهيم ولا عن محمد الآراوية يحيى بن سعيد الانصاري يحيى
انتشوروى عنه اكثر من مائة انشا اكثرهم ائمة فلذا قال الائمة ليس هو متواتر
او ان كان مشهورا عند الخاصة والعامة لانه فقد شرط التواتر في اوله كذا شرح سلم
قلت وكذا فقد شرط المشهور المصطلح في اوله كما سبق قال التابعي في النكت الوفية
بما في شرح الالفية قوله ونقيب المغير مصيب للحزب المظفر الخ وهو القطع والصواب
في تعقبه ان يقال ان فوضت ان المعتض او رد عليك تفرد علقمة بن عمر رضي
الله تعالى عنهم اجيب بما طنت انه ينفية تفرد عمر بن فلاف اجبت عما ورد في السال
ولا اصبحت فيما طنت فان سكوت المخبر عند اخبار مخبره له لقبوله الخبر لا الكونه
شاذة في روايته عن رواته عنه انتهى وقد عرفت ما فيه ورفع ما ينافيتم لما
احتمل المص باقديده سؤال متضمن لاعتراض بان يقال ان الحديث روى من غير
علقمة بن عمر بن محمد ومن غير يحيى فلا يكونون منفردين فاجاب بقوله
بقوله وقد وردت لهم اي للمنفردين في ذلك الحديث متابعات بفتح الموحدة
وهو جمع المتابعة ويا لمعناها في محلها ان شاء الله تعالى لا يعتبر اي الحديث
بها اي بتلك المتابعات قال التلميذ انا والمص في تقريره هذا بان هذا اشارة
لما ان المتابعات التي وردت لهذا الحديث لا يخرج كونه فردا لضعفها وكذا لا تخ
يحتمل ان يكون في نعمة كلام المعقب من زيادة افادة المؤلف جوابه اي جواب
القاضي في غير حديث عمر رضي الله تعالى عنه اي في الاحاديث التي تفرد غير عمر بن
المصابة وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اورده البخاري وغير

من ارباب الصحاح قال ابن رشيد بصيغة النصفية ولقد كان يكفي القاضي
منصوب على انه مفعول في بطلان ما ادعى انه اي عدم التفرد او العزيز وهو
بدل من ما شرط البخاري اي كما قيل اول حديث مرفوع على انه فاعل يكفي مذكور
فيه اي في البخاري يعني فانه مروي بالاحاد وهو حديث الاعمال بالنيات
فانه من اول حديث البخاري وليس المراد انه اول حقيقة فانه هو حديث بناء
الوحى قال البقاعي وكذا اخو حديث فيه وهو كلمتان خفيفتان على اللسان
فان ابا هريرة تفرد به عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتفرده عنه ابو زرعة
وتفرد به عنه عمارة بن القفقال وتفرده عنه محمد بن فضيل وعنه انتشر
فرواه عنه اشكاب وغيره وادعى ابن حبان بكس الحاء وتشديدا لموحدة
نقيض دعواه اي ضد دعوى القاضي فقال اي ابن حبان ان رواية اثنين
عن اثنين اي وهكذا الى ان ينتهي اي اسناد الحديث لا توجد اي الرواية في الحديث
او في مطلق الحديث اصلا اي لا قليلا ولا كثيرا قلت فائله المص ان اراد اي ابن
حبان ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن اي عقلا او
نقلا ان سلم اي ما اراد به واما صورة العزيز التي حوزناها اي ذكرنا حداثها
وقورتها فوجوده بان لا يرويه اقل من اثنين وفي نسخة اقل من اثنين
حق العبادة تاخير قوله فوجوده التي هنا وما على كلامه فتقديره فوجوده
وهو جملة معقوضة بين المبين والمبين ومثاله اي مثال العزيز على ما ترونا
ارشال ما حوزناه والمراد بالمثال الصورة الجوهرية هو فرد من مفهوم القاعدة
العلمية ما رواه الشيخان اي البخاري ومسلم كلاهما من حديث انس رضي الله
تعالى عنه والبخاري اي وحده من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول
الله تعالى عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم الا يحق الايمان او كماله حتى يكون

اصحح

أحب إليه من والده وولده أي حبا اختيارا مستندا إلى الإيمان الحاصل من الاعتقاد
لا حبا طبيعيا لأن حب الإنسان نفسه ووالده وولده مذكور في الطبع خارج عن
حد اللطاع والمعنى لا يصدق به حتى يفدى في طاعة نفسه ويؤثر على هواه
رضائه وإن كان فيه هلاكه الحديث بثلاث المثلة وتامه والناس جميعين
ورواه أي الحديث كان في الصحيحين أنس بن مالك عنه قتادة وعبد العزيز
بن صريه بالتصغير ورواه قتادة شعبة وسعيد ورواه عبد العزيز
اسماعيل بن عيسى بضم العين وفتح اللام وتشديد الحجة وعبد الوارث
ورواه كل أي من الراويين جماعة أي أكثر من اثنين هذا وكان لم يذكر
رواه أبو هريرة اكتفاء بما ذكره رواه أنس أو لعدم تعدد روايته في حديث
يقال إن كان المعتبر في الفقرة اثنتي عشرة صحابة وإن يكون لكل منهما روايان
هكذا ينبغي أن يبين راوي أبو هريرة أيضا وإن لم يعتبر فمما الحاجة إلى ذكر
أبو هريرة والظاهر أن تعدد الصحابة غير معتبر في القوة لأن هذا الحديث
عزیز عند مسلم أن صحابه واحد لواحد الفريق وهو ما أي حديث يجب
إسناده يتفرد بروايته شخص واحد أي كل أحد من الثقات وغيرهم
في أي موضع وقع التفرد به من السند أي موضع السند الذي فيه الصحابة
أو التابعين أو ثلثه على ما سيقسم إليه أي في بحث الغزابة الفريق المطلق خبر
بتداء محذوف والفريق النسبي بكسر النون تعطف عليه والجدة بيان لما سيقسم
وفاعله عائذ إلى الفريق ولو قال من الفريق المطلق كان أوضح وبعض النسخ على سيقسم
إلى الفريق المطلق فما مصدرية وطرها أي الاتسام الأربعة المذكورة وهي
التواتر والمشهور والعزیز والفريق سواء الأول أي القسم الأول وهو التواتر
أحاد بهزة ممدودة أي تسمية أحاد جمع أحد في القاموس الأحاد بمعنى الواحد

الظاهر أن مقتضى
قوله في نسخة في
سند

الفريق

وفي نسخة في السند في طرف
السند

الظاهر

جمع

جمع أحاد أو ليس له جمع ويقال ليس للواحد تشية وللاثنين واحد من جنسه
وذكر الطيب في الأذهون أنه قال سئل أحد من مجيئي الأحاد أنه جمع أحد فقال
معاذ الله ليس للأحد جمع ولا يبعد أن يقال أنه جمع واحد كالأشهاد جمع شاهد
ويقال لكل منهما أي الأحاد واحد بالإضافة بقوية خبر الواحد فيكون حمل
الأحاد على نفس الاتسام الثلاثة تتسامح فإن الأحاد الرواة للموتى ويجوز أن
يقال المضاف محذوف في الكلام أي خبر أحاد وخبر الواحد في اللفظ ما يرويه شخص
واحد والاصطلاح أي اصطلاح المحدثين ما لم يجمع شروط التواتر في نسخة
التواتر أي كل خبر لم ينسب إلى التواتر سواء رواه واحد أو ثلثان أو جماعة ويسمى
أيضا خبر الواحد باعتبار أقل المراتب أو باعتبار احتمال ما في المراتب على الواحد
أو باعتبار زيادة الظن بخبر الواحد أو سميته الكل بخبر الواحد باعتبار البعض
أو سميته الفريق خبر الواحد بوحدة راويه في بعض المواضع وأما المشهور والفريق
فإنما يستبان به لمشابهة ما للفريق في عدد شروط التواتر قال التلميذ الذي تحصل
أه الخبر يفتسم إلى متواتر واحد وإن الأحاد مشهور وعزیز وغريب أن المروي
لما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنين وإن العزیز هو الذي لا يرويه أقل من
اثنتين وإن الفريق هو الذي يتفرد به شخص واحد في أي موضع وقع التفرد
به وقد تقدم أن خلاف التواتر قد يرد بلا حصر عدد فهو خارج عن الاتسام
غير معروف اللهم انتهى والظاهر أنه يستمر بالمشهور الذي هو فرد من أفراد
الأحاد لقولهم الأحاد ما لم ينسب إلى التواتر غاية أنه يكون مشهورا لغويا
ولقلة وندرته لم يوضع له اسم على حدة فالمناقشة لفظية لا حقيقة
وفيها أي في الأحاد أي في جملتها خاصة إذا شاء في قبول التواتر المقبول
وهو ما يوجد فيه صفة القبول من عدالة الراوي وطهارة ضبط وهو

سواء

لغيره

ما يجب العلية قال التاليد هذا حكم المقبول وهو انه المرتب عليه فلا يصح تعينه
بل هو الذي ترجح صدق الخبر به لقوله في المردود هو الذي لم يرجح له وهو يشمل
المشهور والمختلف فيه بل ترجيحنا حفظ هذا قويا بما لا يخالف قلت هذا
تعريف بالخاصة فهو رسم وقوله عند الجمهور احتراز عن المعتزلة فانهم انكروا
وجوب العمل بالاحاد وكذا القاسمان والرافضة وابن داود وقوله مودود لاجماع
الصحابه والتابعين على وجوب العمل بالاحاد بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال
بخبر الواحد وعلمهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تختص وقد تكرر ذلك مرة
بعد اخرى وشاع بينهم ولم ينكروا عليهم احد والاعمال والنقل وذلك يوجب العلم باتفاقهم
كالقول الصريح وفيها اي الاحاد المردود وهو الذي لم يرجح صدق الخبر
بكسر الباء اي بالخبر سواء رجع كذبه بان غلب على الظن كذبه او لم يرجح صدقه
ولا كذبه فكل منهما مردود اما الاول فظاهرا والثاني فلانه فحكم المردود كما
لترقف الاستدلال بها اي بالاحاد على البحث عن احوال روايتها من العدالة والضبط
وتحويها دون الاول اي القسم الاول وهو المتواتر لعدم توقف الاستدلال به على
البحث المذكور لان مداه على يدان على التكتير غير المحصور واذ كان الامر كذلك
فكله ضميره راجع الى المتواتر لانه اقرب او الى الاول لانه الاصل لجميع اقواده او
انواعه مقبول اي قبوله قطعيا لا ظاهريا لا فائدة اي الخبر المتواتر القطعي اي الجزم
بصدق خبره اي بخبر المتواتر وكان توحيد الخبر باعتبار القوم او الحزب المجمع
او على الاضافة جنسية بخلاف غيره اي غير خبر المتواتر من اخبار الاحاد
من بيانية اي بخلاف غير المتواتر الذي هو خبر الاحاد فانه يتوقف الاستدلال
به على البحث عن احوال روايته فيثبت يقبل بعضه ويرى بعضه على ما سبق من وصف
المقبول والمردود تبيان جعل قوله لتوقف علة الاختصار المردود تقديم فيها

على ما هو

على ما هو الظاهر هو يكون قوله دون الاول قبلا للتوقف بحذف مضاف اي دون الاستدلال
سند لال بالاول وعلى هذا ينبغي ان يؤخر قوله فكل قبوله لقوله لا فائدة بقليل لعدم
توقف الاستدلال بالمتواتر على البحث المذكور ومقبولية كلمة مترتبة على هذه الاعا
وان جعل علة انقسام الاحاد الى المقبول والمردود كالاختصار كان قوله دون ابتدا
لفيها اي لا ينقسم الاول وعلى هذا يحتمل الفاء في قوله فكل مقبول ان يكون تفسيره
لهذا الحكم وتقليد وعلى هذا قوله لا فائدة بقليل للمقبول لكن لا تظهر لتقديم الخبر
اي فيها فائدة اذ قصد الاهتمام غير مناسب بالمقام كالاحتياط على ذي الا
فهام وايضا لم يكن على هذا تعريض لعدة عدم انقسام المتواتر انشأ ونسب
للا تلميذ لكن ما وجدناه في حاشية المؤلف وقد علمت ان الاول هو المختار لما
اشونا اليه في اثناء حل كلام الشيخ لكن انما وجب العمل اي دون الاعتقاد بالمقبولية
اي من الاحاد لانها قليل لما يفرم من قوله ولكن انما وجب العمل بالمقبول في انقسام
الاحاد الى المقبول وغيره على وجه يكون اشارة الى وجه علية توقف الاستدلال
بها على البحث لانقسام او الاختصار على ما وقع في المتن اشارة الى وجه وجوب
العمل بالمقبول منها وهو ان الاحاد اما ان يوجد فيها اي في رجالها اوصفة
القبول وهو اي الاصل المذكور ثبوت صدق الناقل المواد بثبوت صدق مطلقا
لا بالنظر الى خصوص هذا الخبر والاحاد ان كان صدق الخبر مجزوما به وكذا الكلام في
ثبوت الكذب او اصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل قال التلميذ هذا بخلاف
ما في تفسير المردود اي حيث يشمل القسمين او لا يوجد احد من التوثيقين والاول
اي ثبوت صدق الناقل يغلب بتشديد اللام فاعله راجع الى المبتدئ ويجوز
فتح الياء مع تخفيف اللام والعائد الى المبتدأ محذوف اي يغلب به على الظن
ثبوت صدق الخبر اي صدقه فهو من باب وضع الظاهر موضع الضمير

لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به اي يعمل به ويقبل خبر قائله وانما قال بقلب لان
ثبوت صدق الناقل من حيث لا يستلزم صدقه في الخصوص والثاني اي ثبوت
كذب الناقل يقلب على الظن ثبوت كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح اي
الخبر عن العمل ومرتبة القبول والثالث وهو عدم وجود احد الثبوتين ان
وجدت فيه قرينة اي حالية او دلالة خارجية تلحق بضم التاء وكسر الحاء
اي توصله باحد القسمين اي المقتول والمردود والتحقيق اي باحدهما والآي
وان لم توجد قرينة تلحقه باحدهما فيتوقف بضم الياء فيه اي في شأنه
من العمل او الترتيب او من القبول والرد ويؤيد الاول قوله واذا توقف عن العمل به
صار كالردود اي شابهها للرد ولا لعدم العمل به والقبول له لكن لا لثبوت صفة
الرد لما تقدم انه عالم بوجوده في احد الثبوتين بل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب
القبول به يندفع ما قيل تعريف المردود هو الذي لم يرج صدق الخبر به صادق
عليه فيما يفيد التشبيه لان المراد من المردود ما وجد فيه صفة الرد لا معناه
الاصطلاحي والله اعلم قال تلميذه ظاهر سنوق كلام الشيخ ان قوله لانها
الم دليل وجوب العمل بالمقبول وليس كذلك انها هود دليل انقسامها الى القبول
والمردود ولو كان لغير الامر شي لقلت بعد قوله الاول فان وجد فيهم ما يغلب
ظن صدقهم فالاول والآذان ترجع عدم المصدق فالثالث وان تساوى الطرفان
فالثالث قلت قال تعالى ليس للامر شي فلو قال كما قلت لغاتنا ما ذكره
من الفوائد المنطوية تحت عبارة والفوائد المحتوية للحال اشارت **وتدفع**
فيها اي فاخبار الاحاد المفيدة للظن المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب
ما يفيد العلم قال القاضي في مختصره بالحاجب اختلف في خبر الواحد العلم
والمختار انه يفيد العلم بالاضمام القرائن وقال قوم يحصل بالقرائن وبغيرها

ايضا

ايضا ويطرد اي كلما حصل خبر الواحد حصل العلم وقال قوم لا يطرد اي
قد حصل العلم به لكن ليس كلما حصل حصل العلم به وقال الاكثر لا يحصل العلم
به لا بقرينة ولا بقرينة انتهى والمراد به العلم اليقيني ووجه المختار انه
اذا اخبر بلاء بموت ولد لم يشرق على الموت فانضم اليه القرائن من صراح و
خبازة وخروج المحترات على حال منكورة وغير معتادة دون موت مثله وكذا
خروج الملاء واكابر مملكته فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد بخبر
ذلك في انفسنا وجدا ناضوريا لا يتطرق اليه الشك واعترض عليهما ان العلم
ثم لا يحصل بالخبر بل بالقرائن كالحاصل الجمل وجل الوجمل واجيب بانه حصل
بالخبر بضميمة القرائن اذ لولا الخبر لم يكن له شخص اخر وفيه انه لولا القرائن لما
حصل العلم بمجرد الخبر بل لوقامت القرائن على خلاف الخبر كان قال ملا عبات وذلك
ولم يكن له ولد مريض ولم يدخل عليه طبيب ولم تظهر آثار الحزن واصوات البكاء
على ما جرى به العادة ولم يخرج جنازة وامثال ذلك فان القرائن تنقلب حينئذ
ويصير سببا للتكذيب ووجه قول الاكثرين انه لا يفيد العلم مطلقا وانما يفيد الظن
وان دليلكم على استناع افادة العلم بلا قرينة وهو لزوم تناقض المعلومات اذا
اخبار الشخصات بامرين متناقضين ياتي كونه مفيدا له بقرينة لزوم تناقض المعلومات
هنا ايضا واجيب بانه لا ينافي الخبر مع القرائن لان ذلك اذا حصل في قضية
امتنع عادة ان يحصل مثله في نقيضها وفيه ان الكلام والخبر مع قطع النظر عن
القرائن وجود او عدمه ولا شئ انه يفيد العلم الظني والله اعلم **النظري**
قيل اسناد النظري اليه مسامحة فان الحاصل بالنظر انما هو خبر اخر وهو ان هذا
واقع وصادق لانه اخبر به صادق عن صادق وما هو كذلك فهو واقع وفيه
ان المستوفى تر ايضا يفيد العلم الظني بهذا المعنى **بالقرين** متعلق بيفيد على ما

اى بناء على القول الذى اختاره المحققون كما تقدم خلافا لما ذكره ذلك اى ما ذكر
 من المختار من سبق ذكرهم وقائمه المختار خلاف هذا المختار كاسيا في
 بيانه قلت ولما سبق عنوانه والخلاف اى الاختلاف السابق والتحقيق
 اى في النظر الدقيق لفظي قال تأليفه التحقيق خلاف هذا التحقيق كما ياتي
 بيانه قلت ولما سبق برهانه قال الشيخ تسليه ان الاتفاق حاصل على ان
 الاحاد انما يفيد الظن لا اليقين لان من جوز اطلاق العلم اى على المعنى العام
 المتناول للظن قال غير متواتر يفيد العلم لكن قيده بكونه نظريا وفيه انه يوهى
 ان للتقييد دخلا في كون النزاع لفظيا وهو اى النظرى هو الحاصل عن الاستدلال
 وهو عنده لا يفيد الا الظن والقرائن مقوية بمؤكدة للظن ولا ترقية الى مرتبة
 القطع فالعلم النظرى هو الظن القوى اطلاق عليه العلم النظرى ومنه الى الا
 طلاق اى اطلاق العلم عليه خص لفظ العلم اى المطلق المنصرف الى الفرد الا
 كونه هو اليقيني القطعي بالتواتر وما عداه اى غير المتواتر وكله عنده اى الا بظن
 فالنزاع عائد الى الارادة من لفظ العلم لكن الاول لا يصح ان يقول وما عداه
 لا يستقيم بالعلم حتى يظهر كون النزاع لفظيا لكنه اى من اجله لا ينبغي لا يمنع
 ان ما اختلف بضم التاء وتشد يد الفاء اى خبرا قترن بالقرائن الباء في
 مثل الباء في قوله ضرب زيد وهو ثابت القرائن فاعل يعنى بقرينة قوله فيما
 بعد اختلف به قرائن لان الخبر اصل والقرائن عوارض فهو بسبب حصولها
 ارجح اى اقوى مما خلاصتها عن القرائن وحاصل كلامه ان من قال بان خبر
 الواحد يفيد العلم اراد انه يفيد العلم النظرى المستفاد بالنظر في القرائن لا
 بنفس خبر الاحاد بدون النظر في القرائن ومن قال بانه لا يفيد العلم الا المتواتر
 وخبر الواحد لا يفيد الا الظن اراد انه بدون القرائن لا يفيد الا الظن ولا ينبغي

انما اختلف بالقرائن ارجح ما عداه بحيث يتروك عن مرتبة الظن الى مرتبة
 العلم فيكون الخلاف لفظيا وان قد علمت مذهب كل من القرائن والفرعيين و
 ودليلهم وهو يدل على ان النزاع بينهم معنى وهو الحق لانهم قالوا ان خبر الواحد
 قد يفيد اليقين فلا يبعد ان يقيد القطع ومن ابن الاطلاق صرح بان ما عدا
 المتواتر عنده ظن فالخلاف تحقيق ولهذا قال تأليفه نعم ومع كونه ارجح لا يفيد
 العلم فالحاصل عندهم يقول الاحاد لا يفيد العلم ان الدليل الظنى على طبقة
 وليس منها ما يفيد العلم انتهى يعنى القرائن الخارجية لا تدخلها في نفس
 الخبر ان يختلف الحكم باختلافها على ما قدمناه والخبر المختلف بالقرائن انواع
 اى باختلاف مراتب القرائن لصحة منها اى من جملة انواعه ما اخرج
 الشيخان اى كلاهما في صحيحهما اختلفا عن غيرهما من كتبهما ما لم يبلغ حد
 التواتر اى على تقدير ان يوجد فيهما ما يوصل الى حد التواتر من تبعية و
 محتمل ان يكون بيانية لما فيه فانه اختلف به اى بما اخرج الشيخان قرائن اى
 مقويات خارجية مع قطع النظر عن تصحيحها منها اى من القرائن جلالتهما
 اى عظمت مرتبتهما باكمال احتياطهما في شرطهما في هذا الشأن اى في هذا الفن
 وتقدمهما اى ومنها تقدمهما في غير الصحيح اى غيره على غيرهما من اصحاب
 الصحيح وتلقى العلماء اى ومنها تلقيهم واخذهم بكتايبهما بالقبول الى اعتقاد
 وعمل وهذا التلقي وحده اى بانقراذه من بين القرائن اقوى في افاده العلم
 اى النظرى من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر اى لم تبلغ حد التواتر
 قال ابن الصلاح ما اخرج الشيخان مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظرى
 واقع به خلافا لمن نفى ذلك محتجا بانه لا يفيد باصله الا الظن وانما تلقته
 الائمة بالقبول لانه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يحطى وقد كنت اميل

الى هذا واحسبه قويا ثم بان ان المذهب الذي اختارناه اولاهو الصحيح لان
 الظن من هو معصوم من الخطاء لا يخطئ والائمة في اجاعها معصومة من الخطا
 ولهذا كان الاجماع المبني على الجتهاد اى الذى مستنده القياس حجة متطوع
 بها واكثر اجاعات العلماء كذا قال النووى ^{صلى الله عليه وسلم} روى عنه ابو القلاء
 خلاف ما قاله المحققون والاكثرون فانهم قالوا احاديث الصحيحين التى
 ليست بمتواترة انما تفيد الظن فانها احاد والاحاد انما تفيد على ما تقدم ولا فوق
 بين البخارى وسلم وغيرهما في ذلك وتلقى الامة انما افاد وجوب العمل بما فيها
 من غير توقف على الظوفية بخلاف غيرها فلا يولد به حتى ينظر ويوجد شرط
 الصحيح ولا يلزم من اجتماع العلماء على العمل بما فيها اجاعهم على القطع بانه كلام
 النبى صلى الله عليه وسلم وكل فليظ مقالة ابن الصلاح عز ابن بوهان
 وكذا عابه ابن عبد السلام وسبانه في كلام ابن الهمام ما يورد عليه وانصر
 لابن الصلاح المصرون قبله شيخه البلقسى تبعه الابن تيممة وحيث يفرق
 بين المتواتر والاحاد بان العلم في ذلك ضرورى يشترك فيه العالم وغيره وفي
 هذا نظرت لا يحصل الا للعالم بالحديث المتجوف فيه العالم باحوال الرواة المطلع
 على العمل وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لا ينفى حصوله له كذا قيل
 وفيه انه لو كان كذلك لما وقع الاختلاف بين المجتهدين مع ان كثير من العباد
 فيهما مما يقتضى التفاضل فكيف يفيد العلم القطعى ولما استشهدوا بمصدا اعتراضا
 بان قد يوجد الحديث الضعيف فيهما قال الا ان هذا اى ما ذكر من كونه التلق
 قرينة وكونه اقوى من مجرد كثرة الطرق مختص بما يتقدمه اى لم يزيغ من قوة
 الدلائل وانتقدتها اذا خرجت منها الوثيف والمعنى لم يعترض عليه احد من
 الحفاظ كالدارقطنى وغيره مما في الكتابين لفقد الاجماع على التلق قال

الاجماع المتين
 على القياس

عا برة

تليده

تليده وفيه اشارة الى ان العلماء لم يتلقوا كلاما في الكتابين بالقبول انتهى كلامنا
 ابن الصلاح حيث قال سوى احواف يسيرة تكلم عليها الحفاظ وهم معروفون
 قال السخاوى وتزيد على ما في حديث قال النووى اجاب عنها اخرون قال روى
 السخاوى يعنى كما افردوا العواق في تاليف عدت مسومة قيل ان يبصرها وكفل
 شيخنا في مقدمة شرح البخارى بما فيه من ذلك والولى العواق بما في سلم وقال
 البقاعى في النكت الوفية قال شيخنا الدارقطنى ضعف من احاديثها ما تبين وعشرة
 يخفق البخارى بثمانين وثلاثين وانفرد مسلم بمائة قال وقد ضعف
 غيره ايضا غير هذه الاحاديث وقال النووى في خطبة شرح صحيح البخارى
 ان ضعفت من احاديثها سبى على علل ليست بقادة قال فكانه ما الى انه
 ليس فيها ضعيف وكلامه في خطبة شرح مسلم يقتضى تقرير قول من ضعف قال
 شيخنا واظن هذا بالنسبة الى مقام الرجلين وان الشيخ تدفع عن البخارى ويقدر
 على سلم انتهى وبالجمله هذا مستثنى من التلق لاختلاف العلماء فيه ويفيد انه
 لا بد من النظر للمجتهد في رجاله ما حتى يظهر المعلول في غيره وهذا يفكر على ما قاله
 النووى عن الاكثرين ان تلقى الامة انما افاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على
 النظر فيها بخلاف غيرها فلا يولد به حتى يظهر ويوجد فيه شرط الصحيح
 انتهى وهو بظاهره غير مستقيم لان مواده ان كان اعم من المجتهد وغيره فبقية
 ان المجتهد لا يجب عليه ان يقلد غيره وان كان مقصودا المقلد فليس له الا ان
 يتبع مجتهدا اللهم الا ان يقال مراده المقلد المجتهد في المذهب فانه اذا لم يرتقا
 عز امامه فانه ان يقلد الشيخين في تصحيحهما او يبني عليه مسألة فوعيته
 وبما اى ويختص ايضا بالم يقع التجاذب اى التخالف كما في نسخة والمواد المتعارض
 بين مدلوليه كما وقع في الكتابين قال تليده لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا

مقدر
 احفظ

٢٨

لان الكلام في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم بضمونه انتهى والظاهر انه
 انما احتاج الى استثناء ذلك لانه لما ادعى ان العلم اليقيني يحصل بما في الكتابين
 ولا شك ان فيه ما يوجب التناقض فاضطر الى هذا القول لئلا يتم مقصوده
 لكن بقي شيء وهو انه اذا كان مدلولها في الكتابين مخالفا لما ذكره غيرهما من
 الخبر المختلف بالقوانين ينبغي ان لا يفيد شيء من العلم ولم يتعرض للمصداق ذلك
 ان يتكلف ويحمل كلامه على ما يشمله باده في اعتناء ويشير اليه قوله حيث الترجيح
 بان يكون احدهما اسما والاخر ينسخه او بان يكون ^{للمصداق} لا ينفك عن الحديث
 آخر الاسماء ان يفيد لتناقض العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على
 الاخرى فاذا راجح احدهما كان الراجح هو المفيد للظن القوي لا غير وما عدا ذلك
 اي ما ذكره الاستثنائيين فالاجماع حاصل على تسليم صحة اي كونه ارجح في افادة
 العلم فان قيل انما اتفقوا على وجوب العلة اي بما في الكتابين لاعلى صحة قال
 تاليفه وحاصل السؤال انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو الاستلزام صحة الجميع
 بالمعنى المصطلح عليه لان العمل يجب لان العمل يجب بالحسن كما يجب بالصحيح
 فحينئذ لا يلزم ان يكون الاتفاق على الصحة انتهى وبالمجمل نقض تفصيل اي ذلك
 لا يثبت المدعى فانه انما يدل على وجوب العمل وذلك غير مستلزم للصحة ولا يدل
 وليك على الصحة ومعنى قوله منقاة اي منقاة عدم دلالة على الصحة وقال
 تاليفه منقاة اي منقاة قوله لاعلى صحة وحاصل ما ذكره من السند الا انه ان معنى
 تلقى العلماء بالقبول من يترها باعتبار الصحة وقال بعض الفضلاء هذا السؤال
 معارضة وبيانها ان الشارح استدلال على ان الاجماع حاصل على تسليم صحة
 ما عدا المذكور بثلاثة ادلة التلقا واخويه واستدل المعارض بانهم لم يتفقوا
 الا على قبوله ووجوب العلة وما يجب العلة لا يجب ان يكون صحيحا وهن

المقدمة مطوية والمنع راجعة الى المقدمة الاولى باعتبار حصرها وهذا هو الاثر
 وقيل هذا السؤال من المقدمة القائلة بالاجماع حاصل على تسليم صحة
 ما عدا المذكور اي لا نسلم ذلك لانه ليس بالاجماع الاعلى وجوب العلة وقوله انما
 من هذا السند الذي ذكره المانع بلا حاجة اليه وانت تعلم ان هذا المنع لا يجب
 بطلان الاول ان يتراءى قوله منقاه ويذكر سنده اثباتا للمقدمة المنوعة مع ان
 فيه نظرا لان قوله بالاجماع حاصل على صحة ينتج والمنع انما يكون على الدليل
 قال المص وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولم يخرج
 الشيخان فلم يبق هذا انما يتفرع بملاحظة مقدمة اخرى وهو ان الاجماع
 على انهما مزية للصحيحين في هذا مزية والاجماع الاطروان يقول فالاجماع
 حاصل على الصلح مزية فيما يرجع الى النفس الصالحة قيل فيه انه لا يلزم من ذلك
 الاتفاق بالاجماع على صحة ما في الكتابين فانه يجوز ان يتفق الجميع على وجوب
 العمل بالصحيح ولا يكون جميع ما في الصحيحين صحيحا وتكون المزية باعتبار وجوب
 العمل بما فيه ما صحيحا او غيره وقال التاليف وحاصل الجواب ان للشخصين مزية
 فيما خرجاه وتحسن اوصاف وجب العلة وان لم يكن من مرويتهما فيلزم ان ما اخرجاه
 اعلى الجنس واعلى الصحيح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيه ما صح مزيتهما
 الاتفاق على صحة هذا ما يمكن في تقدير هذا المحل واما العبارة فاذ انظرت اليها
 تجد هاتين عن ملائمة الطبع السليم انتهى فالمنع بمعنى الدفع محمول على معناه
 اللغو لا على ما هو المصطلح عند ادباب المناظرة وهو طلب الدليل اذا المنع
 لا يتوجه على المنع ومن صرح بافادته ما خرجت بشديد الواعى اخرج وذكروا
 الشيخان العلم النظري المستلزم ان يكون صحيحا الاستلزام الرهن
 وبالفال المعجزة مغرب المهمله وكأنه ما خوذ من قوله العرب استادوا من فلان فتلوا

سيدهم فيرجع الى المعنى السيد ابو اسحق اي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الا
 سقراني نسبة الى اسقراين بكسر الهمزة وتسكون السين المهملة وفتح الفاء
 وكسر الخاء وبعد هانوف بلدة بخوسان بنواحي نيسابور في منتصف الطريق
 الى جرجان وهو من ائمة المتكلمين كما في نسخة ومن ائمة الحديث ابو عبيد الله
 وفي نسخة عبد الله الحميدي بالتصغير نسبة الى جده الاعلى وهو الاندلسي
 القرطبي وابو الفضل بن طاهر وغيرهما بل الحق ابن طاهر بذلك ما كان
 على شرط ما قيل وفيه انه لما ذكر ان الاجماع حاصل على وجوب العمل بما لا فائدة
 في عدد معين فن صرح بذلك ولا يظهر انه اشار الى من جوز اطلاق العلم النظري
 على اخرجه الشيخان فيفيد بالضرورة القول بصحة كما سبق الايماء منا
 اليه ويحتمل ان يقال المزية المذكورة كون احاد يثربها اصح الصحيح كان حقه
 ان يفرج على قوله فيما يرجع الى نفس الصحة ويقوم على قوله ومن صرح وتوالت
 احتمال ويقول فيكون المزية المذكورة الم وذلك ان نقول معنى قوله مزية فيما يرجع
 الى نفس الصحة ان لها مزية بحيث الصحة ومنها اي من انواع الخبر المختلف بالقرائن
 المشهورة في الحديث المشهور عند علماء الحديث لا المشهور على السنة العاتية ولذا
 قال اذا كانت له طرق اي اسانيد متباينة اي متغايرة سالمة من ضعف
 الرواة والعلل اي القاطحة حقيفة كانت او غيرها ومن صرح بافادته في المشهور
 المذكور العلم النظري بالنصب على المفضولة الاستاد ابو منصور البغدادي بالادلة المهمة
 اولو المعجزة ثانيا وهو اوضح عكس الماهيتين والمجتهدين والاستاد ابو بكر بن
 فورك بضم الفاء وفتح الواو وغيرها قال المصنف في نوع الصرف فانهم يدخلون
 الكاف عوض ياء التصغير ومثله زياد قال تليذه هذا ليس علمه نوع الصرف
 على ما عرف في العربية قلت هذا عطف من التليذ لان مواد الشيخ بضمير قوله فانهم

الاعجام وبهذا يعلم ان علمه نوع الصرف في العجوة مع العلمية المعلوم من المقام
 ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين اي المحققين بان يكون رجالا اسناده
 الائمة الايزال يرويه امام عام وكان ما خوذ من سلسلت الماء في حلقه اي
 اي صبت لان كل شيخ باللقائه الى تليذه كانه يصب في جوفه الظاهر انه يريد
 بالمسلسل المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ولذا قال حيث لا يكون اي الحديث غريبا
 اي لا يكون غريبة وتقر في سنده ومراوده ان يكون عزيزا لما تقدم ذكره في التواتر
 والمشهور ولقوله كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثالا ويشارة الى احديثه
 اي في ذلك الحديث ترجمة الرواية غيره اي غير احد سواء يكون في مرتبة من
 هو دون مرتبة الشافعي اي مثالا ويشارة اي الشافعية غيره مما لك بن النسيان اي مثالا
 عن نافع عن ابن عمر مثالا ولعل ترك مشاركة لظهوره ما هنالك ولذا قيل حدثنا مالك
 من زينة الدين وكذا اشارك نافع على خلاف سبق في اعتبارك مشاركة الصحابة
 فانه اي الحديث حينئذ يفيد العلم بالنظري عند سماعه اي الحديث مع اسناده
 العاصل اليه برجال ثقاة نحو ما تقدم بالاستدلال متعلق بالعلم من جهة جلالة
 رواة متعلق بيفيد وان فيهم اي ترجمة ان فيهم اي في الرواة من الائمة من الصفات التي
 الموجبة للقبول اي كماله من ظهور العدالة والضبط والانفاق والفهم وغيرها
 يقوم مقام العدد الكثير غيرهم ولا يسمى مثل هذا الامام ائمة قال تعالى ان ابراهيم
 كان ائمة لانه يجتمع فيه الكمال ما لا يوجد متفرقة الا في جماعة ولذا قال الشاعر
 وليس الله بمستكون يجمع العالم في واحد وقد قيل في الحديث المشهور عليكم بالتواضع
 الاعظم اي الارع الاعلم وقد اقام النبي عليه السلام شرهاده صحبا في اثنين لكن
 البحث في افادة العلم اليقيني واما العلم الظني فهو حاصل بظاهر العدالة والضبط
 ولا يشكك اي لا يتردد الظاهر انه لا يشكك في المعنى اللغوي ومراوده انه لا يتوهم

من له ادلة مما رسته بالعلم اي بعلم الحديث واخبار الناس اي من المحدثين وارباب
التواريخ وغيرهم ان ما كان مثلاً لو شافه اي واجهه ورواه بغير واسطة بخبر
اي بحديث من الاحاديث انه اي في انما كما صادق فيه اي اجناباره به قال التليذ
ان اراد انه لم يعتد الكذب فليس محل النزاع وان اراد انه لا يجوز عليه السهو والغلط
ففيه الكلام اقول وان اراد انه يقرب عليه الصدق ولا عبرة بالنسبة فليس
لكن لا يفيد العلم فاذا انضاف اي انضم اليه اي الى ما لاك ايضا استدراك مستغنى
عنه من هو في تلك الترجمة يفهم منه ان الغير المشار اليه ايضا امام في الجملة
اذ ادلى بالخبر والخبر قوة اي في العلم او ان ما كان صادقا وبعدي بالخبر وما لاك
عما يحتمل عليه او على خبره من السهو وفيه ان البعد السهو لا يستلزم القرب العلم
بل من الصدق وليس الكلام فيه وهذه الانواع اي الثلاثة التي ذكرناها اي مما
احتق بالقرائن لا يحصل العلم بصدق الخبر الاظهر بصدق الخبر منها اي بجهتها
وبسببها الا للعلم بالحديث اي باصول الحديث وفروع التتبع فيه بقول نتج في العلم
وغیره اي تقوى وتوسع والمراد المحاذق في علم الحديث العارف باحوال الرواة من العدا
والضبط والحفظ المطلق اي المشرف على العمل اي القارحة فيه خفية كانت او جليلة
كما سيأتي بيانها وكون غيره اي غير المتبحر لا يحصل له العلم بصدق ذلك اي الخبر
او الخبر لقصوره اي عجزه ^{بمنه} الاوصاف المذكورة اي في معرفتها لا ينفع حصول العلم
للمتبحر المذكور اي بسبب حصوله قال التليذ يقال عليه وسلم حصول ما ذكر
لم يكن محل النزاع اذ الكلام فيما هو سبب العلم للخلق والله اعلم ومما لا نوع الثلاثة
التي ذكرنا اي ما احتق بالقرائن ان الاول اي النوع الاول منها يختص بالصحيحين
اي بما هو مصحح فيهما جميعا والثاني اي النوع الثاني يختص بالطرق متعددة
اي الحديث المشهور والثالث اي النوع الثالث يختص بما رواه الائمة اي بعضهم

ما زاد

من بعض على ما تقدم ويمكن اي عقلا ونقلنا اجتماع الثلاثة اي انواعها حديث
واحد فلا يبعد هذا قريب من الحق حينئذ اي حال اجتماع الانواع القطع بصدقه
وفيه بحث سبق مرارا والله اعلم والتفويض الى الناسم والتعلق بقول الجمهور
اتم وفي الفتاوى الظهيرية ان الاخبار المروية عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ثلث مراتب متواترة فمن انكره كفو وشهرو ومن انكره كفر عند الكل الا عند
عيسى بن ابيان فانه يظلل ولا يكفر وهو الصحيح وخبر الواحد فلا يكفر جاحد
غير انه يا ثم بترك القبول ومن سمع حديثا فقال سمعنا كثيرا بطريق الاحتفاف
كفرهم الفأية هذا القطاف لما سبق من ان الحديث اما متواتر او مشهور او غير متواتر
وما بينهما جل بعتضة والمعنى بعدما عرفت تفويض كل منها وما يترب عليها من الحكماء
اعلم ان الغلبة اما ان تكون في امر المحدث قال تليذه قال المحدث في تقريره اصل الهند
واوله ونشأؤه وآخره ونحو ذلك يطلق ويراد به من جهة الصحابة ويراد به الطرق
الاخر مجسب المقام انتهى كما نرا دبا الطرق الاخر من جهة الشيخ كالبخاري وسلم
وكان الشيخ اختار الطرق الاول ولذا قال اي في الموضع الذي يدور الاسناد اي الاسناد
الذي فيه الغلبة عليه اي على ذلك الموضع من حيث كلفه فان الفرد انبى يدور
فيه الاسناد على من تفرد به لكن بعضه لا كله ويرجع الى الاسناد ولو تعدد الطرق
اي الاستناد اليها اي الى ذلك الموضع وهو اي ذلك الموضع طرفه اي طرف
الاسناد الذي فيه الصحابة وكون الغلبة في هذا الطرف وهو ان يروى تابع واحد
عن صحابه ولا يتابع غيره في روايته عن ذلك الصحابي سواء تعدد الصحابة
في تلك الرواية او لا واما افراد الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس
غلبة اذ ليس في الصحابة ما يوجب قدحا فانفراد الصحابة يوجب قدحا ولا تعدد غيره
بل يكون ارجح قال تليذه قوله وهو طرفه الذي فيه الصحابة قال المحدث الذي

هم

مظهر

يروى عن الصحابة وهو التابع وانما لم يتكلم في الصحابة لان المقصود ما يترتب عليه
من القبول والرد والصحابة كلهم عدوله وهذا بخلاف ما تقدم في حديث الغزي
والمشهور حيث قالوا ان الغزي لا بد فيه ان لا ينقص عن اثنين من الاول الى الاخر فان
اطلاقه يتناول ذلك ووجهه ان الكلام هناك في وصف السند والكلام هنا
فيما يتعلق بالقبول والرد انتهى وفيه ما لا يحتاج اليه في هذا المقام ثم كلام التليذ
لكنه ناقص اذا التحق ان عبارة الشيخ في هذا المقام تدل على ان وحدة الصحابة
لا تصير سببا للقبول وبعبارة سابقة تدل على ان وحدة الصحابة لا تدل على القبول
حيث قال الغريب كحديث الذهري وغيره من الائمة ممن يجمع على حديثهم انا انفراد
الرجل عنهم بالحديث يستغني عن غيره فاذا روى عنهم رجلا او ثلثة يستغني عن غيره واذا
روى جماعة يستغني عن غيره فانظروا في حديث يدل على ان اثنين الامام فضلا عن اثنين
الصحابة ليست معتبرة في الغزي ووحدة الصحابة بجماع المشهور وحاصل الكلام
ان كان المعتمد في تقسيم الغريب تفرد التابع ومزود مع قطع النظر عن حال
الصحابة فالذي انفرد به الصحابة في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقع التفرد
في شيء من المراتب بعده ان كان غريبا يلزم ان لا يختص الغريب في القسمين اللذين
وان لم يكن غريبا فقد يصح عليه تعريف فلا يكون مانعا وجنثا يجب ان يكون
داخلا في ما سوى الغريب من الاحاد والاصدق تعريف شيء عما سواه عليه فلا
يكون جامعا اللهم الا ان يختص الكلام بما سوى الصحابة في التقسيم والتعريفات
الخارجة منه فقوله طرفة اراد به التابع واما الصحابة وان كان من رجال الاستاد
الا ان الحديث لم يعدوه منهم لان كلهم عدوله على الإطلاق من الفتن وغيرهم
لاطلاق قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا اي عدولا وقول النبي صلى الله عليه
والسليم في القرون قولي والاجتماع من يعتد به في الجماع من الائمة على ذلك وحكي الامدى

وابن الحاجب قولنا انهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطلقا وقيل انهم عدول
الى وقوع الفتن فاما بعد ذلك فلا بد من البحث عن ليس ظاهرا هو العدالة فقوله فيه
الصحابة اي في ذلك الطرف مسامحة اي ينتهي ذلك الطرف الى الصحابة ويتصل به
اولا تكون اي القولية كذلك اي في اصل السند بان يكون التقدير في ثنائيه اي لا يكون
قطر في الذي فيه الصحابة كان يروى عن الصحابة اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته غير
منهم اي من التابعين وفي نسخة بروايته من شخص واحد قال المصنف ان روى
عن الصحابة تابع واحد فهو الفرد المطلق سواء استتم التقديم لابان رواه
جماعة وان رواه عن الصحابة اكثر من واحد ثم تفرد عن احدهم واحد فهو الفرد
النسبي وسمى مشهورا فالمدار على اصله قال تليذه يستفاد من هذا ان قوله فيما
تقدم او مع حصر عدمه بما فوق الاثنين ليس بلازم في الصحابة **فالاول** وهو
الذي يكون القولية في اصل السند **الفرد المطلق** لاطلاق الشامل ان يستمر التفرد
في ثنائيه ام لا كحديث النهر في بيع الولاء بفتح الراء اي ولا العتق وعن هبة
اي الولاء وهو ما روى مرفوعا الولاء لجملة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث
والجملة بالضم اي الاختلاط في الولاء كالاختلاط في النسب فانها تجري مجرى
النسب في الميراث تفرد به اي بالحديث في اسناده عبد الله بن دينار تابع جليل
عن ابن عمر بدون الواو رضي الله عنهما وقد تفرد به واي راوا عن ذلك المقتدر
كحديث شعب اليمان وهو الايمان بضع وسبعون شعبة فاه فضلها الا الله
وادناها اماطة الاذى عن الطريق والحياء شعبة من الايمان والبضع ما بين
الثلث الى التسع واماطة الاذى ازالة ما يوثق من الخوشاء وجور وشجر عن طريق
المسالكين قيل المراد الكثرة لخصوص هذا العدد لكن باباه ذكر البضع والتفويض
اسلم والله اعلم تفرد به ابو صالح تابع عن ابن هريرة وتفرد به عبد الله

بن دينار عن أبي صالح فهو من رواية الاقران وقد يستعمل القدر في جميع رواياته والكثير
وسند البزار بتشديد الزاء والمجمل الاوسط للطبراني وكذا الصفي والطبراني
بن دينار عن أبي صالح فهو من رواية الاقران وقد يستعمل القدر في جميع رواياته والكثير
سند البزار بتشديد الزاء والمجمل الاوسط للطبراني وكذا الصفي والطبراني
كثيرة لذلك اي لاستمرار التفرد في جميع رواياته او اكثرهم او مطلق التفرد والله
اعلم قال النصارى قطي السخاوي الافراد في مائة جزء سمعنا كثيرا وكذا خرجها
ابن هين واخرون والثاني وهو ان يكون الغزابة في انشاء السند التفرد النسبي
بكسر النون وسكون السين وياء شدة في اخره سمي في الثاني نسبيا لكون
التفرد فيه اي في سنده حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث
في نفسه مشهورا بان يكون من اوجه اخذ لم يقدر فيها راو ومثاله ان يروي ماله
عن نافع عن ابن عمر حديثا ثم يروي واحد عن ماله ذلك الحديث متفردا او لم يثن
غيره في روايته عن ماله وكان الراوي عن نافع جماعة فانه فرد بالنسبة الى الراوي
عن ماله وان كان مشهورا بالنسبة الى الرواة عن نافع عن ابن عمر الى الراوي عنهم
وقد يشترط الحديث بان يروي عن ذلك المتفرد كثيرون كحديثنا انما الاعمال بالنيات
وحاصله انما غلبت نسبة التفرد انما حصل فيه بالنسبة الى شخص معين
طريق واحد وان كان مشهورا في نفسه لكونه مرويا عن طريق اخرى فقدريته
بالنسبة الى الطريق الاول وشهروية باعتبار الطريق الاخرى ولذا قال بعضهم
الفريد من الحديث على وزن الفريد من الناس فكما ان غزابة الانس في البلد
تكون حقيقة بحيث لا يعرف فيها احد بالكلية وتكون اضافية بان يعرف البعض
دون البعض وقد يصير مشهورا بان يكون اشهر من بعض اهل البلد وكلهم
ويقال اطلاق الفرد وفي نسخة الفدية وفيها تسامح لانه اعتبر الحيشة عليه

اي على الفرد النسبي بل يقال له الفريد غالباً وانما جاز اطلاق الفرد الموضوع في
للفرد المطلق لا المقيد على الفرد النسبي لان الفريد والفرد مترادفان وبما قد بناو
قررنا يندفع كلام محمد قوله لان الهملاغي مستحسن والدليل انما هو ما بعد لا
انتهى والمعنى ان معانها واحد لفظ واصطلاحاً قيل فيه بحث لان الاول منع والثاني
باباه قوله لان اهل الاصطلاح ودفع بان المواد غير اهل الاصطلاح غير و
بينهما من حيث كثرة الاصطلاح وتلك وقول تلميذ ما لعلنا علم من حكم هذا الترادف
محمداً على منعه الترادف اللفظي لقوله وقد قال ابن فارس في مجمل اللغة عرب بعد
والغربة الاغتراء عن الوطن والويرة والفرد المستفرد انتهى والظاهر ان هذا الشيخ
انها مواد فان في مال المعنى اللفظي لهما ويلايم ما في القاموس فرداى مفرد وشخ
فارد تخية وطبية فاردة مفردة عن القطع واستفرد فلانا اخرج من بين اصحابنا
والغريب الذهاب والتخى وبالضم التزوج عن الوطن كالغربة والغراب فيلحق
العبارة ان يقال لان اهل الاصطلاح غايروا بين الغريب والفرد وان كانا مترادفين
الاهم الا ان يقال قوله وبما في قوة ويصح اطلاق الفردية عليهما حيث الغلة وهذا
تختلف مستغنى عنه كما لا يخفى فالفرد اكثر ما يطلقونه اي اهل الحديث على الفرد المطلق
لان اطلاقه عليهما اول واحق وما في يطلقونه مصدريه وقوله على الفرد خبر قوله
الكثير والجملة خبر المبتدأ اي فالفرد اكثر ما يطلقون اياه واقع على الفرد المطلق و
الفريد اكثر ما يطلقونه على الفرد الضم لان افراد ما غريب فهو بهذا الاسم انسب
وهذا اي التفصيل الذي ذكرناه عنهم حيث اطلاق الاسم وفي نسخة الاسمية
وفيها سامة ايضا كما في الفردية عليها اي على نوعي الفردين واما من حيث انتهى
اي المحدثين الفعل لشيء اي من اصل هذه المادة فلا يفرقون اي بينهما فيقولون
اي من غير فرق في المطلق اي في الفرد المطلق والنسبي اي في كل منهما تفردية فلا

او اغيب به فلان اي على حد سواء لان معنى الثاني يرجع الى الاول فكانه تفرد بوطنه
 واقارب وقريب من هذا الى الاختلاف اختلافهم الى الحديثين والمنقطع والموسل
 هل هما متغايران اي بان المنقطع ما يسقط من اسناده را واحد غير الصحابي
 والموسل ما سقط من زوارة فقط الصحابي فقط او لا اي لا يتغايران بالكلية بل
 يتحدان في بعض الصور بان المرسل ما سقط را ومن اسناده في اكثر من اي موضع كان
 فالمرسل اعم من القطع لكنه اي التغاير عند اطلاق الالهام لان حال تقييد كل منهما بان
 يقال مرسل الصحابي او التابع ومن بعد ينصرف اليه او المراد باطلاق الالهام لمتوالي الوفا
 الذي هو ايادهم المفعول والمرسل وهم الفاعل في المنقطع وهذا هو الظاهر لقوله
 وما عند المتوالي الفعل المشتق من مصدر هو وهو الارسال والانقطاع وحذف
 المشتق لان احق وادق فيستعملون الارسال اي فعله فقط اي فحسب فيقولون ان
 اي الحديث فلان اي من الرواة سواء كان ذلك على الحديث مرسل ام سقطا اي على
 تقدير التغاير بينهما ومن ثم اي ومن جهة المتوالي الا رسال بالفعل على وجه الاطلاق
 اطلق غير واحد من كثير من لا يلاحظوا في استعمالهم اي جميع مواضع
 استعمال الحديثين ليعرفوا اصطلاحهم الفارق بين الوصف والفعل اطلاق
 من غير فرق على كثير من الحديثين اي الذين قالوا بتغايرهما اي نقل غير واحد
 عن كثير من انهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع اي مطلقا وليس كذلك اي وليس
 الامر على اطلاقه كما ظنوا لما حوت اي قورنا ان الاكثرين غايروا في اطلاق الالهام وانما
 لم يغيروا في استعمال المشتق قل من نبت بصيغة الفاعل على ذلك اي على ما ذكرناه
 اختلاف التغاير قليل يستعمل في هذا الفن في النسخ الكلي والمعنى لم يثبت احد على الكثرة
 المذكورة في تفاوت الاستعمال بين الالهام والفعل مع تحقق الفرق بينهما في نفسه
 يحتمل ان يكون نبت بنيا للمفعول اي قل من علم ذلك ومن القليل المتبهمين على ذلك

الحديث
 على المتغايير
 مح

واما ما في بعض النسخ وقل من ينسب على ذلك فهو سهو قلم الناسخ لان النسبة لا يتقار
 بعلي بل باللام الا انها بمعناها كما قيل في قوله تعالى لتكتبوا الله على ما هديكم **خبر** **حاد**
 وهو ما عدا التواتر وخفف لانا المنقسم الى الصحيح والحسن والضعيف بالنظر
 ما استقوا الامر عليه اذ جمهور المقيمين لم يذكروا الثاني على ما ذكره السخاوي واذا
 كان مرويا **بنقل** **عدل** اي بروايته فخرج من عرف ضعفه او جهل عينه او حاله كما
 سيجي بياضه او المراد عدل الرواية لا عدل الشهادة فلا يخفى بالذکر **تمام الضبط**
 اي كالمه جالي التحمل والاداء من غير حصول تصور في ضبطه وعرضه وحفظه
 فخرج المفضل كثير الخطا بان لا يميز الصواب من غيره فيرفع الموقوف ويصل المرسل
 ويصحف الرواة وهو لا يشعر وكذا قليل الضبط وهو ما يستمر ضبطا ما هو المقترن في
 الحسن لذاته وبهذه لا يندفع ما قاله تاليفه الله اعلم بمعنى تمام الضبط مدعيًا انه
 لا معنى له ظاهره والله اعلم **تصا السند** بالنسب على الحال من النقل فانه مفعول
 في المعنى على ما اشارنا اليه او من المبتداء وهو الاحاد على القول بجوازه كما هو
 راي سيبويه وقيل صفة اقبح من تقدير المتعلق معرفة ولكن منع الاكثر من فخرج
 المرسل والمنقطع والمفضل والمعلق الصادر من لا يشترط الصحة واما من شوطها
 كالبحار فان تعاليفه المجزومة المستحقة للشرائط فيمن يعد المعلق عنه لها
 حكم الاتصال وان لم ينفذ طريق المعلق عنه فهو لقصورنا **غير معلق** **بالنشد**
 اي معلق حال اخرى متداخلة او متراصة فخرج ما فيه عليه من العلل جليها
 وخفيها كما سيأتي **والنشد** بالجمع عطف على مطلق ولا حاجة الزيادة فيه
 ولا منكر لانه عند يسوي بينه وبين النشد فظاهره لانه مقتضى باحدهما
 عن الاخر واما على ما سيجزوه بعدوه وان المنكوما لا يخالف فيه الجمهور وهو
 من ان يكون رواية ثقة او لا فقد خرج بقيد العدالة وتمام الضبط **تصحيح**

عدل الرواية
 تمام الضبط

متعلق

هو ضمير فصل او مبتداء ثان لذاته احتراز عن الصحيح لغيره كاسيائه بيانه
وحاصله ان الصحيح لذاته وكذا غيره ما سلم من الطعن في اسناده وبتنه
وهذا اول تقسيم المقبول الى الصحيح لذاته اول اقسام حصلت من تقسيم المقبول
او هذا الكلام اول تقسيم المقبول وسيجيء له تقسيم اخر بقوله ثم المقبول ان سلم
من المعارضة الى وحاصله ان المقبول ينقسم الى اربعة انواع لانه اي الحديث اما
ان يشتمل من صفات القبول كالعده والضبط على علاها اي اعلا مراتب حفا
واراد حالة نوعية متشعبة بجوى فيها التفاوت لاحالة مخصوصة لايجري فيها
التفاوت فلا يناقض قوله الالة وتتفاوت وتبته بسبب تفاوت هذه الامور
اولا اي لايشتمل من صفات القبول على علاها بل على اوسطها بل ادناها فخرج ما
لايشتمل على شيء من الارصاف فانه ضعيف غير داخل في تقسيم المقبول الاول
اي المشتمل على علاها هو الصحيح لذاته والثاني اي المشتمل على الاوسط والادنى
ان وجد بصيغة الجهر ولا علم فيه ويمكن ان يكون بصيغة الفاعل على النسبة
المجازية اي وان صادف ما يجبراي يعوض ذلك القول اي من مرتبة العلو كقوة
الطوق اي الاسانيد فهو الصحيح ايضا اي في المعنى المقتضى للصحة مع قطع
النظر عن اسناده بالخصوص لحصول اصل المقصود وهو الصحة سواء كان
باسناد واحد او باسانيد متعددة متقوية بعضها ببعض لكن لا لذاته
اي لا من حيث اسناده خصوصا وحيث لا جبران اي لا مجابرة لذلك القصور
وهو صمد جبر اللازم واما المتعدى فمصدره الجبر على وزن القصر فهو
اي الحديث حينئذ هو الحسن لذاته وان قامت قوينه ترج تلك القوينه او التوثيق
جانب قبول ما يتوقف فيه بصيغة الجهر اي تقوى طرف قبول حديث يتوقف
المحدثون في قبوله من جهة اسناده بان يكون ضعيفا في نفسه لكن كثرت طرق

الحديث

او اعتضد الحديث صحيح فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته بل بقيام قوينه خارجة
عن حسنه قال السخاوي بان يكون في الاسناد مستور لم يتحقق اهليته ولكن
بالنظر لما ظهر غير مستغفل كثيرا لخطا في روايته واستمر بتقيد الكذب فيها
ولا بسبب اخفستق واعتضدتا بع او مشاهد وقدم الكلام على الصحيح لذاته
اي دون غيره من الحسن وغيره بقوله رتبنا لوقوع الصحيح بالذات في اعلى مراتب
الصفات وعلى تعلق بقدم لا بالكلام ليجتاج الى ان يقال التقدير شتملا او كانا
او الكلام المشتمل على بيان الصحيح وانه لو قال في مكان على كان اظهر كما شاع عليه
الحشى وغيره لان ما قدمناه اظهر سواء قدم يقوى بصيغة المجهول او الفاعل
والاول والى والمراد اي عند المحدثين بالعدل انما المذكور في تعريف الصحيح من
على ان العدل بمعنى العادل او ذى العدل او على طريق المبالغة كرجل عدله ملكة
بفتح تين اي قوة باطنية ناشية عن معرفة الله تعالى وقيل هو الكيفية الراسخة
من الصفاتية النفسانية فان لم تكن راسخة فهي الحال والظاهر انها تقبل
الشدة والضعف ثم هل يجب حصول الملكة حالة الاداء فقط او حالة التحمل و
الظاهر هو الاول تحمله اي تحته الملكة على ملازمة التقوى وهو على مراتب افاها
التقوى من الشراء ومنها الرتبات الاوامر واجتناب الزواجر ومنها ترك الشبه
والكراهات ومنها ترك الشهوات من المباحات ومنها ترك الفضلة في جميع الحالات
وجعلها الاحتراز عما يذم شرعا والمروءة اي على ملازمة المروءة بضم الميم والراء
بعد ها واوساكنة ثم هنة وقد تبدل وتدغم وهو كالانسان من صدق الشاء
واحتمال عثرات الاخوان وبذل الاحسان الى اهل الزمان وكفا لاذى من الجبر
وقيل المروءة التخلق باخلاق امثاله واتقائه وولادته في لبسه وشبهه وحياته
ونسكته وسائر صفاته وفي المفاتيح خوارم المروءة كالدباغة والحجامة والحياكة

المراد

المروءة

من لا يلبق به من غير ضرورة وكالبول في الطوبى وصحة الادراك واللعب الجمال
وامثال ذلك ومجملها الاحتراز عما يذم عوفا والمراد بالتقوى اى ههنا اجتناب
عمال السيئة من شراء اى جلى او خفا وفسق اى بترك واجب او بفعل حرام
او بدعة اى مكفرة او راعية من صاحبها المذهب الفاسد والان قد يوجد
من دعى بالوفى او بالنصب في رجال الصحيح والضبط اى ضبطان والمراد بالضبط
ضبط صدق اى اتقان قلب وحفظه وهو اى ضبط الصدق ان يثبت اى الرواية
في صدره ما سمعه اى من الحديث ورواية بحيث يقبل اى يقتدر من المتحضر
اى سمعه من شاة الاظهر اذا شاء اى حين اراد ان يحدث به ضبط كتابه وفي
نسخته او ضبط كتاب والنسبة مجازية والاضافة بمعنى اللام او في وهو اى ضبط
الكتاب ضيانه اى حفظ الكتاب لديه اى عنده من غيره ان يعبر حيث لا امن
من تغيير المستعير فلا يضر وضعه امانة عند غيره مذوقه نسخة منذ سمع
فيه اى من ابتداء زمان سمع في ذلك الكتاب وصححه حتى لا يتطوف الخلل اليه الى ان
يؤدى اى الحديث من اى الكتاب قال السخاوى وان منع بعضهم الرواية من
الكتاب وقيد اى التعريف بالتام اشارة الى الرتبة العليا اى الى ان الصحيح
لا يوجد بدونه فلا يرد ما اورد تاليفه على قوله كرواية يزيد بن عبد الله كما يشاء
في ذلك اى في ضبط الصدق والمعنى انه لا يكتب في الصحيح لذاته بمسمى الضبط على
ما هو معتبر في الحسن لذاته وكذا في الصحيح لغيره يكتب فيه بمجرد الضبط واما
الكتاب فالظاهر ان كلمة تام لا يتصور فيه النقص ولهذا لا يقسم الحديث
باعتباره وان كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب قال تاليفه ان كان
هذا هو التام فلا يتحقق مراتب فان لم يكن له هذه الحيشة فهو سى الخلف
او ضيقه وليس حديثه بالصحيح ثم الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام تصوره

ضبط الصدق

وبالجملة

وبالجملة في التعريف تجريبل قلت اما الاول فقد تقدم الجواب عنه بان المراد بالرواية
العليا الحالة النوعية لا الحالة المخصوصة واما الثاني فقد تقدم الاشارة بان
يحتمل ان يكون موجه ذلك هو المذكور بعيد كما هو مقتضى ذلك فيكون راجعا الى
ضبط الصدق ويحتمل ان يكون راجعا الى ما ذكر من الضبطين ولاشك في تصور تمام
ضبط الكتاب وقصوره بل في تحقق وقوعه كما هو شاهد في الكتب المصححة المقروءة
على المشايخ والتجربيل منصرف عن ارباب الكيل الى الصحاح التحصيل وهو حسب قول الكيل
والمفصل ما سلم اسناده من سقوط اى سقوط رايه اى في اثباته فيشتمل المرفوع
والموقوف بحيث يكون كل من رجاله اى رجال اسناده سميع الرواية اى بتأثيره ومن
غير واسطة من شيخه او من اخذ عنه اجازة على المعتمد ذكر السخاوى وغيره
والسند تقدم تعريفه ذلك اى في ضمن الاسناد وعند قوله طرق كثيرة بناء على ان
السند والاسناد واحد في المثل السند الاخبار بطريق المتن وهو ما خذ امانه
السند وهو ما ارتفع وعلامة صف الجبل لانه السند يرفع الى قائله او من قولهم فلان
اى معتمد نسرا الاخبار بطريق المتن سند الاعتماد الحفظ في صحة الحديث
وضعف عليه واما الاسناد فهو رفع الحديث الى قائله والمحدثون يستعملون
والاسناد لشيء واحد انتهى وقد صرح السخاوى بتفايرهما لكن ما لهما واحد
والمعلل لفة اى جهة اللفظ ما فيه علة اى حرف من حروف العلة والانصب ان يقال
ما نسب الى علة لتحصل المناسبة المطلوبة بين عموم المعنى اللفظي والاصطلاح
كما هو معتبر في نظائر الحج والصوم والتصريف وامثال ذلك واصطلاحا ما فيه
اى حديث فيه اى في اسناده علة وهو كما سيحى عبارة عن عيب خفي غامض
طاء على الحديث وتخرج في صحته مع ان الظاهر السلامة منه وتذكر العلة بتفرد
الرواية بذلك الحديث وعدم المتابعة وبمخالفة غيره مع ثرائف تنب العارف

المفصل

السند

استسقى ما وجه تفسير
بحرف العلة والمراد بالمتن
مع ان الظاهر انه على غير

عزوهم بارسال في موصول او وقف في مرفوع او دخول حديث في حديث كاسئلة
في بحث المثل فنقول خفية قاذرة صفتان كاشفتان لان كل علة خفية
عيب اعتبار الفوضي في تعريف العلة لكن لاخراج الظاهرة لان الخفية اذا
اوتيت في الجليلة اوله ولهذا لم يقيد بها ابن الصلاح وتيد بها في الخلاصة
وانما قيد بذلك لان الظاهرة واجبة الى ضعف الراوي وعدم اتصال السند
وهو مخبر عنه بما تقدم وكذا قوله قاذرة اي في صحة الحديث مانعة عن العمل
به وقال الطيبي ويطلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لاقتراح كارسال ما وصل
الثقة الضابط حتى قال ابن الصريح ما هو صحيح مطلقا والثالثة الفرد
اي بمعنى المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هوارج سنن في قوله
الضبط والعدد بخالفة لم يكن الجمع بينهما قال تلميذه يدخل في تعريفه المنكروا للقبول
ان يقول ما يخالف فيه الثقة من هوارج سنن قلت يدل عليه قوله فتدبر
مع ان بعضهم قالوا الثاني والمنكروا واحد والفارقون بينهما قالوا المنكروا يخالف
فيه الجمهور وهو اعم من ان يكون ثقة ام لا اول تفسير اخر سائلة قال المحشي
بل له تفسيران اخران كما سائلة احدهما ما رواه المقبول بخالفا لما هو اوله
والمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا وهو دون الثقة وثانيهما ما رواه
الثقة بخالفا لما رواه من هو اوثق منه والثالث اخضع من الثاني كما ان الثاني
اخضع من الاول وله تفسير رابع وهو ما يكون سوء الحفظ لان الراوي في جميع
حالاته وله تفسير خامس وهو ما يتفرد به شيخ وله تفسير سادس وهو
ما يتفرد به نفسه ولا يكون له متابع وله تفسير سابع ذكره الشافعي رحمه الله تعالى
وهو ما رواه الثقة بخالفا لما رواه الفاسق بالمقايضة فان كل قيد احتراز
عن نقضه حذر من تطول الكلام وقوله تام الضبط احتراز عن الساهي و

المفقل سواء علم ضبطه او لا والمواد بالعدل هو العدل في نفس الامر سواء علم عدالة
ام لا فهو احتراز من غير العدل في نفس الامور الفاسق كما تشعير عبارة الخلاصة
وقوله متصل السند احتراز من المرسل والمنقطع والمفضل وقوله غير العمل احتراز
عن ثمانية علة قاذرة وسيجيء بيان العلة وهو تفصيل حسن فتأمل تنبيه في هذا
تنبيه لك ايها الطالب على ما قد خفي عليك من فوائد قيود التعريف بما الى اليك
قوله اي قول الماتن وهو المصنف الشارح وخبر الاحاد اي من تعريف الصحيح كالجنس
اي يشمل الصحيح وغيره وانما جعله كالجنس مع انه هو المعروف بحسب الظاهر لان
في الحقيقة الصحيح هو خبر الاحاد بهذه العبارة مثل ان يقال الحيوان الناطق هو
الاشنانا المعروف هو الصحيح لذاته والتعريف هو خبر الواحد كما نبه عليه بالاشارة
اليه فنقول لذاته اجزاء المعروف لان اجزاء التعريف كما يوم ولعل النكتة في قضية
عكس التعريف الايماء الى الانحصار كما يقال في الفرق بين زيد هو المنطلق وبين
المنطلق هو زيد وبان قيوده اي قيود الماتن او التعريف كالفضل يخرج ما عدا
الصحيح وانما قال كالجنس وكما الفضل لا الا الصحيح ليس في الملهيات الحقيقة
حتى يكون له الجنس والفضل الحقيقيان وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله
غير العدل وهو من عرف ضعفه او جهلت عينه او حاله فالمواد بالعدل شهيد
العدالة لاستورها واحتراز بالضبط عما في سنده مفقل كثير الخطاء وان عرف
بالصدق والعدالة لعدم ضبط وقوله هو ليس في فضلا اما مبالغة كرجل عدل
او بمعنى الفاصل يتوسط استيناف فيه شائبة تقليل اي كونه يتوسط بين
الابتداء والخبر يؤدون برهنة ساكنة ويجوز ابدالها وهو استيناف اخر او حال
اي يعلم بان ما بعده اي بعد هو خبر عما قبله وليس اي هو بنقله اي لما قبله
قال شارح ولا يلزم الفصل بين الثقة والمنفوت باجنبتي وثبت بحث لا يخفى

وتقدم وجه اخر انه مبتداء ثان والجملة خبر المبتداء الاول وقوله لذاته يخرج
ما سمي صحابيا خارجا عن رتبة جمع رتبة اي رتب الصحيح اي مراتب الاعلى والوسط
والشرح وتفاوت رتبة جمع رتبة اي رتب الصحيح اي مراتب الاعلى والوسط
والادلة بسبب تفاوت هذه الاوصاف اشار المصنف بان الباء في لسان للسياسة
وفي نسخة يتفاوت هذه الاوصاف على ان الباء من ماخللة على هذا المقام
الذي هو تفاوت مقدور بينهما وهذا مزج غير مدوح فكان الاولى ان يأتى
بالمثنى ويقول يتفاوت هذه الاوصاف ثم يقول اي بسببها او يقول بهذه الاوصاف
ثم يقول اي بتفاوتها وهذا امر سهل والمراد بالاصناف العدالة والضبط وغير
هما المقضية للتصحيح في القوة متعلق بالتفاوت قال المحقق ظاهر كلامه
مشعرا بان كل واحد من هذه الاوصاف قابل للقوة والضعف وفيكون تام الضبط
وعدم الشذوذ وكذلك نظريون بالتأمل وقال التلميذ لا اعلم بعد التمام
دون التمام لم يوجد الحد فليطلب لتصوير هذه الاوصاف وكيف تتفاوت
قلت قد تقدم ان المراد بالتمام تمام نوعي لا شخصي ولذا يقال هذا اعم من ذلك
سواء يطلق هذا حقيقة او مجازا ولا شذوذ في تحقق تفاوت مراتب العدالة و
الضبط بين افراد نوع الانسان من العود والصابطين من الصحابة والتابعين
وبقية السلف والخلف من العلماء العاملين بل صار كالبدن من التفاوت بين
الجاري وابن مثنى والضبط وبين مالك والنساء في ظهور العدالة فانها
اي الاوصاف لما كانت اي بنفسها مقيدة لقلبة الظن الذي عليه اي على
الظن مدار الصحة نقل تلميذه ان المصنف قال القلبة ليست بقيد وانما ادرت دفع
نوعهم ارادة الشذوذ عبرت بالظن انتهى ولا شذوذ ان القلبة قيد معتبر لكنه
من مفهوم الظن اذ لا يطلق غالبا الاعلى الطوف الراجح باعتبار معناه الحقيقي ولكن

قد يطلق مجازا ويراد به كما في قوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا وقد يطلق ويراد به
اليقين كقوله تعالى الذين يظنون انهم ملائكة ربهم فذكروا القلبة لدفع المجاز انما
اي الاوصاف المختلفة المراتب او الافادة التي بها التفاوت ان تكون لها اي للصحة
درجات اي مراتب عليا كقوله تعالى هم درجات عند الله والدرجات ضد لها
وهو المستعمل في المراتب السفلية ولذا قال دفعا لارادة المجاز بعضها فوق بعض
بحسب الاسرار المقوية اي لاصل الصحة كان درجات الجنة بحسب تفاوت اعمال
اصحابها ودرجات النبوة مختلفة بحسب مقامات اربابها كما قال تعالى تلك الرسل
فضلنا بعضهم على بعض بوجود المشاركة في اصل النبوة ومعنى الرسل المتوافقة
الكل في دخول الجنة ووصول نعيمها فليظن التلميذ والمحقق فيما حققناه ليظهر
لهم تحقيق كلام الشيخ وتحقيق مقامه وحصول مراده والحاصل لما كان بناء صحة
الحديث على الظن الحاصل من الصفات المشروطة المتفاوتة في افادة الظن لزم
ان تكون للصحة مراتب متفاوتة فاندفعت المناشئة في لزوم المفهوم من قوله
انقضت واذا كان اي لا مرك ذلك اي كما قد ساء المتفاوت في مراتب الصحة المرتب
على التفاوت في الاوصاف فما تكون رواته في الدرجة العليا اي الحقيقية اي للصحة
والمراد به القلة الصنف لا النوعي المعتبر فاصل الصحيح من العدالة والضبط وسائر
الصفات التي توجب الترجيح اي بعد تحقق الصحيح كان اصح ما دونه اي مما لم
يكن كذلك قال تلميذه هذا شئ لا يضبط ولم يعتبروه في الصحابة قلت اما عدم
الانضباط فلا يضتر فان فوق كل ذي علم عليم وامادعواه انهم لم يعتبروه في الصحابة قلت اما عدم
فان اراد انه في نفس الصحة فسلم اذا الصحابة كلهم عدول على الصحيح وان اراد انه
لا فوق بين الخلفاء الاربعة وبين غيرهم من الاصحاب كالاعراب الذين كانوا
يفعلون عن غسل الاعقاب حتى قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ويل للاعقاب

من النار فهو خارج عن الصواب عند اول الباب من المرتبة العليا التي ذكرناها
فذلك اي في باب الصحيح او في هذا الفن ما اي اسناد اطلق عليه بعض الاثمة اي
اثمة المحدثين انه اصح الاسانيد كالزهرى قال المحشى قوله في المرتبة العليا
ظاهر ان كلمة من تبعية ويا بابه قوله فيما بعده حيث قال والمرتبة الاولى هي
التي اطلق عليها بعض الاثمة الم قلت لا يا بابه لانها من جملة افراده وبشير اليه
عطف ما بعده عليه ثم كلف بل تعسف حيث قال ويمكن ان يجعل قوله بايطلق بدأ
قوله كالزهرى خبرا عنه وقوله من المرتبة العليا بيانا لقوله ما يطلق ويجوز اطلاق
المرتبة على الاسناد بمعنى ذى المرتبة او من رائدة انتهى كلامه والزهرى هو ابن
شهاب القرشي المديني امام بابي جليل عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عن ابيه اي عبد الله بن عمر وفي بعض النسخ عن سالم عن عبد الله وحيد لا حاجة
الى قوله عن ابيه بل يجب تركه ولا يجوز ان يرجع الى عبد الله لانه لم يرد هذا الحديث عن
عمر رضي الله عنه والمعنى اصح الاسانيد المنتهية الى ابن عمر هو هذا عند بعض كاسمق بن
واهوية واحمد بن حنبل وكذا قوله وكذا بن سيرين اي الاضادي البصري التابعي
الشهير بكثرة الحفظ والاتقان وتغيير الروايات عن عبيدة بن حمزة بفتح العين
وكسر الموحدة ابن عمرو بالواو فاحه الساماني على الصحيح نسبة الى سلمان حتى
من مواد الكوفي التابعي فهو من رواية الاقران بعضهم من بعض عن علي ابن ابي
طالب كرم الله تعالى وجهه قال علي بن المدني وعمرو بن علي القلاء وغيرهما انه
اصح الاسانيد كما رواه ابيهم النخعي بفتح النون والخاء المعجمة نسبة الى نخع قبيلة من
علق اي ابن قيس اهاب اهل الكوفة عن ابن سعد رضي الله تعالى عنه وهذا قوله
النسائي وابن معين وعن البخاري انه قال اصح الاسانيد كلها ما لا عن نافع
عن ابن عمرو عن ابي بكر بن ابي شبيب عن الزهرى عن علي بن الحسين عن ابيه

عن علي

عن علي رضي الله تعالى عنهم ودونها اي دون المرتبة العليا كرواية يزيد بن الموحدة
مصفا ابن عبد الله بن ابي بودة بضم الموحدة عن جده اي عن جد يزيد
وفي كلام السيوطي عن ابيه عن جده وهو ابو بودة عن ابيه اي ابي جده
اي موسى عطف بيان لابيده وهو الاشعري رضي الله تعالى عنه قال التلميذ
لقائل ان يقول ان كان يزيد بن عبد الله تام الضبط فلا يصح في المرتبة الدنيا
وان لم يكن تام الضبط فليس حديثه بصحيح فلم يدخل في اصل المقسم قلت
هو تام وغيره اتم وامرح ولذا يصح الصحيح واصح وكما دبتشيد الميم بن سالك
عن ثابت بن عمار انس ودونها الظاهر دون اي دون دونها في المرتبة كسهيل بن القفيير
ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلابض العين ابن عبد الرحمن عن ابيه
عن ابي هريرة ومعرفة سرائيرهم موقوفة على معرفة اسماء الرجال وطبقاتهم
وتفصيل فضائلهم وصفاتهم فان الجميع اي جميع من ذكر من هو في اعلى المراتب
ومن هو في دونها وادونها وغيرهم يشملهم اسم العدالة والضبط اي صلها الحافين
في اصل الصحة والمواد بالضبط تام الضبط واللام للعهد لما صرح فيما سبق فلا يرد
ما قال تلميذه هذا ظاهر في ان الاعتبار في حد الصحيح مطلق الضبط لا الموصوف
بالتمام الا ان في المرتبة الاولى اي المشتملة على الطرق العليا من الصفات الموجبة
يعرفها المحدثون الحدائق ما يقتضي تقديم روايتهم اي المذكورين في الطبقة
العليا على التي تليها وفي التي تليها اي تلي التي تليها قوة الضبط اي وغيره
من الصفات ما يقتضي تقديمها على الثلاثة اي على المرتبة الثالثة وطبقتها من
الرجال قال تلميذه وساطرة ابي حنيفة مع الاوضاع معروفة رواها الحازمي
قلت انها لا تنافي ما ذكره الشيخ في التفصيل على وجه التفصيل بين العدول من
الرواة غايته ان الامام اختار الترجيح بالفقه الذي هو اسناد الاعتماد و

المجد الأعلى وهو الصحابة لكن فيه ان عمه والعاص ايضا صحابي ويندفع به انه
معلوم والخارج انه لم يدركه قال الزعفراني شارح المصابيح اختلف ان شعبة
سمع من جده عبد الله بن عمرو ام لا لانه لم يخرج الشيخان الحديث الذي رواه
عمرو عن جده وتقس على هذه الراتب اى العليا والوسطى والسفلى ما يشبهها
اى من اتفاق الشيخين وافراد البخارى وافراد مسلم والمعنى تقس على هذه المراتب
الثلاث المذكورة المرتبة ما يشبهها من امثلة اخرى في الصفات المرتبة والمرتبة
الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد انما اعادها اليه بط
بها قوله والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة كان يقال الزهري عن سالم بن ابي
اصح الاسانيد على الاطلاق من جميع اسانيد الصحابة وهذا معنى قول الجزري
ولم ارم عمه وهذا يؤيد محاصمه ابي حنيفة لا اذنا عن من بها اى من التراجع بدلالة
ترجمة او من المرتبة الاولى من تراجمها اصلان القول المختار انه لا يطلق
على سناد معين بانه اصح الاسانيد مطلقا لان تفاوت مراتب الصحة مرتبة
على تمكن الاسناد من شروط الصحة وبغير وجودها على درجات القبول
في كل فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة كذا حققه العراقي وصرح
به غير واحد من المحدثين وقال النووي انه المختار لان الاطلاق يتوقف
على وجودها على رجا القبول من الضبط والعدالة وغيره لو نحوها في كل فرد
من رواة السند المحكوم له بالنسبة لجميع الرواة الموجودين في عصره وبغير
اجتماع سلسلة كذالك اذ ليعلم اذ يظن ان هذا الواو جار على الصفات
حتى لا يوازي بينه وبين كل فرد من جميع من عاصره فان كان لابد من
الاطلاق فيفيد كل ترجمة بصحابيها وبالبلد التي منها اصحاب تلك الترجمة
بان يقال اصح اسانيد فلان او فلا نيت فانه اقل انتشارا واقرب الى الخصر

بخلاف الاول فانه حصر باب واسع جدا شديدا لا انتشارا فظهر ان اطلاقهم لا
يستفاد منه اصحية الاسناد المعين نعم يستفاد من مجموع ما اطلق عليه ذلك
اي ما ذكر من كونه اصح الاسانيد وليس المراد المجموع من حيث المجموع ^{الامة} ارجحيته
اي يستفاد منه ان ما اطلقوا عليه ذلك من الاسانيد ارجح على ما لم يطلقوا اي
على عموم الاسانيد ومطلقا وليتحقق بهذا التفاضل الذي عليه مدار علو كمالها
ما اتفق الشيخان على تحريكه ويقال له المتفق عليه اي ما اودعه الشيخان
النجاري وسلم في صحيحهما الذي اولهما الصحتها لاكل الامة وان تضمن
انفاهما للتحقيق لهما الا ما عللها اجيب عنه بالقبول قال الشيخان بل ما فيها
الا ما استثنى قطعي دون مطلق الصحيح فتطوى ثم انه على مراتب فاعلاها ما اتفق
على ثبوتها وان اشترك مع ما عداه في ستمائة الفادة العالم ثم المشهور بالنسبة الى ما انفرد به
انفرد به النجاري بالنسبة الى ما انفرد به سلم لاتفاق العلماء بعدها على تلحق
كتابيهما اي على اخذها والاقبال عليها بالقبول اي علما وعملا واختلاف بعضهم
اي لوقوع اختلاف بعضهم في ارجح قيل الصواب فان ايترا ارجح فان وجد
الجز لا يدخل الجملة وهذا الاختلاف لا يوجب عدم تفاضل ما اتفقا على غيره
قال المصنف ما انفرد به النجاري راجح ايضا التوجيه افضلية فانهم اذا قصروا واختلما
عليهما استفيد مرجوحية غيرهما وتوجيههما اي النجاري وسلم اذا اتفقا
اذا تصرح الجمهور بتقديم النجاري قال تلميذه ليس في هذا اكثر مما في الشرح في
المعنى لكن في اللفظ قلت زيادة البناء نقل على زيادة المعنى فاقلا ما يكون
انه اوضح ما اعلق في الشرح فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحيشة قال اي من
حيث تلحق كتابيهما بالقبول وقد يعرض عارض يجعل المفقود فابقا قال
قال تلميذه فيكون من حيشة اخرى وهو المعروف من الحيشة وقد صرح الجمهور بتقديم

صحيح النجاري في الصحة اشارة الى دليل تقدم ما انفرد به النجاري على انفرد
به سلم ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه اي بتقديم سلم على النجاري
ويطلق عليه النقض في العرف ولم يرد عدم تقديم النجاري على سلم كما هو
متعارف اهل الاصطلاح يدل عليه قوله الآتي فلم يصحح بكونه اصح من صحيح
النجاري فان قيل اختلاف بعضهم في ايترا ارجح يشوب قوله بعضهم في ارجحية
سلم فهذا تصريح بنقيضه قلنا ما ذكره من اختلافه مبني على اطلاقا قترهم
وما يفهم من كلامهم ولا يكون منهم تصريح بذلك وما نقل عن الشافعي من قوله
ما اعلم بعد كتاب الله عز وجل اصح من موطاء مالك فقل وجود الكتابين
كذا في الجواهر وما ما نقل عن ابي علي النيسابوري بفتح النون وسكون الياء
بعدهما ساين مهمل انه قال ما تحت اديم السماء اي ظاهرها وجزءها
اصح من كتاب سلم فلم يصحح فاعاله عما ذال ما نقل والاسناد حجازي او الى اب
على فجواب محذوف وهذا تغليل للجواب والمعنى وما ما نقل فلا ينافي ما ذكر
لان ذلك لنا نقل او المنقول عنه لم يصحح بكونه اي كتاب سلم اصح من صحيح
النجاري لانه انما في وجود كتاب اصح من كتاب سلم اذا اتفقا انها متفضية
صيغة الفعل من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب سلم في الصحة بمناز
اي ذلك الكتاب بتلك الزيادة عليه اي على كتاب سلم ولم ينف المساواة
فان قلت هذا انما هو مجيب اللفظ واما مجيب العرف فلا والمعتبر هو المفهوم
العرفي كما حقق في حديث ما رايت احسن من رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وقد صرح السيد في شرح المفتاح وغيره بان المقصود من مثل هذا
التركيب في الافضلية والمساواة معا وذلك لانه المتبادر من الكلام قلت
فلا يكون صريحا بان سلم اصح من النجاري لاحتمال ان يواد المعنى لفة

ولذا قال لم يصح فيه انه نقيض ما قالوا من ان البخاري اصح من مسلم سواء
اراد به نفي الفضلية او نفيها مع نفي المساواة قال للمصنف فان قيل العرف
يقضي في قولنا ما في البلد اعلم من زيد بنحو من يساويه ايضا قلنا لا نسلم
ان عرفهم كذلك قال تلميذه يرد هذا قول النسفي في العمدة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين على احد افضل من ابي بكر قال
النسفي لهذا يقتضون ابا بكر افضل من كل من ليس بنبي انتهى قال المصنف لنا
لكن يجوز اطلاق مثل هذه العبارة وان وجد ساووا وهو مقام مدح و
مبالغة وهو محتمل لئلا قال تلميذه فتفوت فائدة اختصاصه بالآل
وهو خلاف القصد انتهى وهو غريب لان كلام الشيخ ان الفائدة قد تكون
المبالغة ولهذا صرح العلماء بانه ليس بنص في فضلية الصديق وعلى رضي الله
تعالى عنهما قال ابن القطان ذهب من لا يعرف معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله
عليه وسلم ما قلت الفداء ولا اظلت الخضراء اصدق لمجة من ابي ذر
مقتضاه ان يكون ابو ذر اصدق العالم اجمع قال وليس المعنى كذلك وانما في
ان يكون احدا على رتبة منه في الصديق ولم ينف ان يكون في الناس مثله
في الصديق والا كان اصدق من الصديق وليس كذلك بل تصاري امره
المساواة له ولو اراد صلى الله تعالى عليه وسلم ما ذهبوا اليه يقال ابو
ذر اصدق من كل ما قلت وما قول شاذ ويمكن ان يقال ان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم اورد كلامه على اللفظة لاء العرف والا لكان ابو ذر اصدق من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا من الصديق نفعه عظيمة بل ذلة جسيمة
لان ابا ذر لا يصح ان يساوي صدقة صدق النبي صلى الله عليه وسلم بالايجاع
فهو وسائر الانبياء مستثنى عقلا وشرعا ويراد بالحديث انه اصدق

عن اقوانه كما ان كلام الله تعالى مستثنى في كلام النسابوري والافيلهم المساواة
قطعا وهو خلاف الاجماع وقال البقاعي الحق ان هذه الصيغة تارة
تستعمل على مقتضى اصل اللفظة فتنف الزيادة فقط وتارة على مقتضى ما شاع
من العرف فتنف المساواة ومثل قوله صلى الله عليه وسلم ما طلعت الشمس ولا
غربت على احد الحديث وان كان ظاهره نفي فضلية الغير لكنه انما ينساق الى
ثبات افضلية المذكور والسر في ذلك ان الغالب في كل اثنين هو التفاضل
دون التساوي فاذا نفى فضلية احدهما ثبت افضلية الآخر بمثل هذا يحمل
الاسكال المشهور على قوله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح وجين
وعيسى سبمان الله وعجده مائة مرة لم يأت احد يوم القيمة بافضل
مما جاء به الا احد قال مثل ذلك او زاد عليه فالاستثناء بظاهره من النسفي
وبالتحقيق من الاثبات ويصير ذلك كالحديث الذي روى عن ابي المنذر
قال قلت يا بنى الله علمني افضل الكلام قال يا ابا المنذر قل لا اله الا الله وحده
لا شريك له الملك له المرحي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير مائة
مرة في كل يوم فانه يؤخذ افضل الناس عملا الا من قال مثل ما قلت انتهى والحال
ان الحمل على المعنى اللغوي كان لنفي التصريح ومنعه وكذلك اي ومثل ما تقدم
في عدم افادة تصريح تقديم صحيح مسلم من جميع الوجوه ما نقل عن بعض المغاربة
انه افرد الضمير باعتبار لفظ البعض والوارد ان جماعهم فضل صحيح مسلم
على صحيح البخاري لكن اقله الجمهور وقالوا ان صح ذلك اي فتوجب مسلم
مسلم فيما يرجع الى حسن السياق اي بين الاحاديث وجعل الوضع اي في النبوة
والترتيب فانه يبدأ بالمجل والمشكل والمنسوخ والمعنع والمجهول ثم يردف
بالمبين والناسخ والمصريح والمعين والمنسوب كذا نقله البعض عن شرح السخاوي

للتذكرة والتصيرة وقد اختلفت سلم في كتابه ايضا يجمع طرق الحديث في مكان
واحد يسر الكشف من بخلاف البخاري كما في شرح التوقيف ولم يفصح اى
لم يبين ولم يصرح احد منهم اى من المغاربة وغيرهم من المحدثين بان ذلك
اى التفصيل راجع الى الاصحاح اى اصحاح سلم البخاري ولو انصحوا به
اى لو وضعوا بكونه اصح لودعه اى فضا حتم عليهم هذا الوجود والاضحة
للبيايعنى ان اظهر وارجع التفصيل الى الاصحاح لودعه شاهد الوجود الذي تكاره
مكابرة ذلك الوجود عليهم ودفع اليهم لانه خلاف ما عليه الوجود فالصفات
التي تدور عليها الصحة اى العدالة وتام الضبط وغيرها من وجوب الاتصال
وعدم الشذوذ في كتاب البخاري اتم منها اى تلك الفضا الواقعة في كتاب
سلم واستدفع السين المرحلة وتشد يد الدال المرحلة اى كثرة سد ادا
واظهر صوابا بشرطه اى البخاري بحسب ما تتبع في صيغة غيرها اى في الصحة
اقوى واشد ما رجحانه من حيث الاتصال اى اتصال السند فلا شريطة
اى البخاري ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء نزي عنده ولو موقوع يعنى اذا ثبت
اللقى فكل ما روى عنه محمول على انه سمع منه بلا واسطة فهذا حال ما يمكن ان
يقال واكتفى سلم بمطلق المعاصرة اى وان كان اللقى فبحسب الظن حمل الرواية
على الاتصال فان دفع بهذا ما ذكره محشد فان قلت كيف يكفى ذلك مع ان كتبه
صحيح ولا بد فيه من الاتصال قلت لعلة جاء هذا الحديث في كتابه في موضع
اخر متصلا وكان اتصاله بمن روى عنه شروفا فالواد بمن روى عنه ظاهر
اولوكان بالواسطة انتهى وفيه انه لو كان كذلك كان كذلك لان الاختلاف
لفظيا والصواب كون الخلاف حقيقيا وان هذا تفصيل لمجمل ما سبق في قوله
فالصفات الحاصلة ان البخاري اشبه اتصال كتاب لان سلم كان

مذهبه ان الاستناد المعنى له حكم الاتصال انا قاصر المعنى والمعنى عنه
وامكن اجتماعهما والبخاري لم يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما
ولو موقوع ولهذا قال النووي وهذا المذهب يوجب كتاب البخاري اى سلم البخاري
بانه يحتاج الى البخاري ان لا يقبل العنعنة وهو مصدر مصنوع مأخوذ
من روى فلان عن فلان عن طريق البسملة والجملة وغيرها قال العراقي
العنعنة مصدر عنفت الحديث اذا رواه بلفظ من غير بيان للتحديث او الا
خبار او السماع اصلا اى سواء كانت عنعنة معاصرة وعنعنة ملائق لان
المقصود من اشتراط اللقاء السماع والعنعنة تحتل عدم السماع فما
باله يقبل عنعنة الملاقي والزمى اى سلم البخاري به ليس بلان لان
الراوى اذا ثبت له اللقاء موقوع فلا يجزى في روايته احتمال ان لا يكون قد سمع
ومراده ان احتمال عدم السماع بعيد جدا فوقع النفي على جلال اطلاقا لارادة
المبالغة ويدل عليه تعليقه بقوله لانه يلزم من جريانه اى جريان الاحتمال
على تقدير وقوعه ان يكون اى الراوى مدلسا بتشديد اللام المكسورة
وهو يروى الحديث عن معاصر وملاقيه والحال انه ليس له سماع عنه
والمسألة اى التي نحن فيها مفروضة في غير المدلس على ما سيأتي ان عنعنة
المعاصر محمول على السماع الآمن المدلس وبما حررنا اندفع قولنا لانه اعتراضا
على المصنف قوله فلا يجزى في روايته احتمال بانه ان اراد عقلا لم ينوع وان اراد
اللازم المذكور فمثله في عنعنة المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه لمعاصره
على ما لا يخفى عن ذوى النهر ان حاصل كلام الشيخ ان العنعنة وان كانت
تحتل عدم السماع الا انها لا تحتل صفا غير السماع والا يلزم ان يكون
الراوى مدلسا والمسألة مفروضة في غير المدلس لان الكلام في الصحيح الذي

مذهب

هو اقسام المقبولة والمدلس من اقسام المروود كما سيجمع وقال محققو
الزام البخاري اشارة الى اعتراض مسلم على البخاري وهو انه يلزم من
اشتراط اللقاء ان لا يقبل المعنعن مع انه كثير في كتابه وهو الذي يقال
في سنده فلان عن فلان وذلك لان المعنعن اما مرسل كما هو قول الجمهور
وهو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او سقط وهو
الذي لم يتوصل سنده واذا ثبت لقاء الراوي والمروي عنه وقال الراوي
عن فلان عن فلان فالمتبادر انه سمعه منه فيكون قد ليسا وهو مذموم
وفيه نظرون وجهين الوجه الاول انه يلزم سلم ايضا ان لا يقبل المعنعن
وقد كثرت في كتابه لانه اذا ثبت انفاص وقال الراوي عن فلان عن فلان فالمتبادر
انه منه فيكون قد ليسا مذموما فان التذليل في الاسناد قسمان احدهما
ان يروى عن لقبة مالم يسمع منه وهو ما انه لقبة وسمعه منه والوجه
الثاني ان المعنعن بهذا المعنى لا يقبله لاسلم ولا البخاري ولا دخل في عدم
قبوله وقبوله لاشتراط اللقاء وعدمه فان سبب عدم قبول عدم الاتصال
وحاصل الجواب ان المعنعن متصل اذامكن لقاء الراوي والمروي عنه مع
برائهما عن التذليل كما صرح به في الخلاصة وقد برى البخاري منه وما
اورع المعنعن في كتابه بظهور اشتراطه اللقاء دخل في قبول المعنعن في
عدم قبوله واما رجاءه اي كتاب البخاري في حيث العداة والضبط فلان
الرجال الذين تكلم بصيغة الماضي المجهول اى طعن فيهم رجال سلم اكثر
عدا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري فان الذين انفرد البخاري
بهم اربع مائة وخمسة وثلاثون رجلا والمشكل فيهم بالضعف نحو
من ثمانين رجلا والذين انفرد بهم سلم ستمائة وعشرون رجلا والمشكل

فيه منهم مائة وستون رجلا على الضعف كذا ذكر السخاوي في شرح الفقيه
الدراية قال تلميذه ان الاده الذين اخرج عنهم سلم في غير المتابعين ومن ليس بمقدور
بغيره فمنوع بل هما سواء لم تتبع ما في الكتابين مطلقا ولا شذوا عن التخرج
عن لم يتكلم فيه اصلا او لم يخرج عن تكلم فيه مع ان البخاري لم يكثر بضم
الياء من اخرج حديثهم اى حديث الرجال الذين تكلم فيهم والمعنى ان الذين انفرد
البخاري من تكلم فيه لم يكثر من تخرج احاديثهم بل غالبهم من شيوخه اى
من شيوخ البخاري قال تلميذه صرح المصنف في المقدمة بخلافه الذين اخذ عنهم
وما رآه حديثهم بخلاف سلم في الامرين قال السخاوي الذين انفرد بهم البخاري
وهم من تكلم فيه اكثرهم من شيوخه لغيرهم وخبرهم حديثهم بخلاف سلم
فاكثر من انفرد به من تكلم فيه من المتقدمين ولاشك ان المواد عرف بجود
شيوخه من حديث غيرهم من تقدم عنه انتهى فوجاله اقل احتيالا للمشكل
من رجال سلم وايضا اكثر مسلم من اخرج احاديث الذين انفرد بهم من تكلم
فيه فقله غالبهم مبتداء ومن شيوخه خبروا ما رجاءه من حيث عدم الشذو
والاعلال بفتح الهمزة جمع العلل جمع العلة وبكسوها مصدر على وان لا تنقد
بصيغة المجهول على البخاري من الاحاديث بيان اقل عدد ما انتقد على سلم
فان الاحاديث التي انتقدت عليها بلغت ما في حديث وا عشرة احاديث
اختص البخاري منها باقل من ثمانين ويشتركان في اثنين وثلاثين وباقيها
مختص بسلم كذا في المقدمة قال تلميذه النقد غير مسلم ثم انه ليس كله من الحثين
هذا اى خذ هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من سلم في العلوم
اى عموما واعرف بصناعة الحديث بكسوا الصادق اى من سلم خصوصا
اى وعلى ان سلم تلميذه وخيرجه بكسوا الحاء المجرى والراء المشددة اى علم

ادبه كذا في المفيد وفي القاموس الخرج كفتين بمعنى مفعول ويقال خرج الرجل
اصحابه علمهم واخرجهم من الجبل ولم يزل اى سلم يستفيد اى العلوم
منه من البخارى ويتبع اثاره اى في تقريره وتخريجه ويتردد اليه ويقبل
يديده لوصول فوائده وحصول عواده حتى قاله الدارقطني بفتح الراء ختم
القاف وسكون الطاء نسبة الى محلة بغداد وهو ما جليل في فن الحديث
لولا البخارى اى وجوده وجوده لما راح سلم ولا جاء اى ما ظهر في هذا الفن
ولم يضع فيه القدم بناء على ان الفضل الى تقدم والده اعلم قيل سابق
دليل تفصيلي وهذا دليل اجالي واعترض عليه بانه لا يلزم من ذلك
ارجحية المصنف بالفتح كانه لا يلزم مرجوحية واجاب عنه السخاوي
بانه الاصل وهذا القدر كاف في المطلوب الظنى وفي حاشية تليذه
تحت قوله واما ما نقل من ابي علي النيسابوري وانما اخوته الى هنا لان كلا
ينجر الى اخر البحث قال المصنف في العبارة اشارة الى التكيك على ابن الصلاح
من وجهين احدهما ان ابن الصلاح بعد ان سياق كلام ابي علي قال وهذا
قوله من فضل من شيوخ الحديث كتاب مسلم على كتاب البخارى ان كان المراد
به ان كتاب مسلم يترج بانه يمازجه غير الصحيح فلا باس به انه اصح
صحيحا فهذا مردود على قائله فنج اى ابن الصلاح بين كلامي ابي علي بعد
اهل الغرب ولم يذكر بعدهما ما يكون جوابا عنهما بل انا ذكر ما يكون جوابا
عن كلام بعض اهل الغرب فقط وصار كلام ابي علي غير معلوم الجواب اقول
يعلم جوابه على تقدير تسليم ظاهره الموافق لكلام اهل الغرب غايته
انه ما التفت الى تاويل المصنف لما تقدم فيه من الاحتمال والقييل والقال قال
المصنف الثالث ان قوله فهذا مردود على من يقوله لم يبين وجالود فيه اقول

كانه اكتف بالظهور عند اصحابه والوضوح عند اربابه قال المصنف وقد بينت
بقولي في الصفات التي تدور عليها الصحة الى ما حكى عن الدارقطني ان هذا
الكلام يتضمن ارجحية البخارى على كتاب مسلم في كل من شرط الصحة التي هو
الاتصال والعدالة والضبط عدم العلة والشذوذ ومن ثمه في القاموس
ان ثمه بالفتح لهم يشاوبه للكان بمعنى هذا لظرف لا ينصرف نقول من اعني
مفعولا رايت في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما ولكم كبرا وهم اى من هذه
الجهة وهو ارجحية شرط البخارى على غيره اشارة الى ما ذكر من ان تفاوت
مراتب الصحيح بحسب تفاوت اوصافه لما كان هو الجهة في تقديم البخارى
من الارجحية المذكورة فسر الجهة بما فسر فان دفع ما قيل من انه جعل ثم اشارة
ارجحية شرط البخارى ولم تذكر في المتن بل في الشرح والانصب بعبارة المتن
ان يقال في تفسير ثم اى من جهة ان تفاوت صحة الحديث بتفاوت الشروط
ولاء ان نقول ثم في المتن كان اشارة الى تفاوت المذكور وبعد ملخص المتن و
الشرح كتابا واحدا فجعل ثم اشارة الى ما ذكر في الشرح فانه اقرب **وصحيح**
البخارى على غيره من الكتب المصنفة في الحديث اى قبله كالموطاة وبعده
كبقيّة الصحاح والمسائيد ثم صحيح بالرفع سلم بالتحريك عطف على البخارى
بحذف المضاف في المتن وقد صرح في الشرح بهذا المحذوف لشاركته اى مسلم
للبخارى في اتفاق العلماء على تليق كتابه اى سلم بالقبول ايضا سوى ما علل
اى من الاحاديث المنتقدة المارات ذكرها ان تفاوت تلك الاحاديث المنتقدة
وان كانت في البخارى ايضا لكانت قليلة بالنسبة الى سلم لم يتعرض
لها ويمكن ان يكون قيدا للتقديم فيشمل ما فيها والمراد من التليق اللقوى
ليشمل الشاذ فلو قال سوى ما انتقد كان اولى ثم اى بعد الصحيحين قدم

في الارضية من حيث الاصحية اي من لامن حيث اتفاق الامة على التسليم
لانه مختص بهما ما وافق شرطها قال كحش يجوز جعل شرطها مفعولا لوافق
قلت لا يجوز لوجود الضمير الراجع الى المفعول وليوافق المتن ايضا فانه
معطوف على صحيح البخاري وهو مرفوع بنيانه الفاعل لقدم كما هو الظاهر
المتبادر لكن التحقيق ان قوله ثم سلم قوله ثم شرطها بتقدير الفعل معطوف
على مجموع القيد اعني على مجموع من ثم قد صحيح البخاري لاعلى جملة قدم صحيح
البخاري فلا يرد ما قيل في بعض الخواشي ان قوله صحيح سلم عطوف على صحيح
البخاري فيلزم تقديم سلم وغيره من هذه الجهة والحال انه ليس كذلك
على ما لا يخفى لان المراد به شرطها روايتها مع باقي شروط الصحيح قال النووي
المواد بقولهم على شرطها ان يكون رجالا اسناده في كتابها مع بقاء شروط
الصحة من الضبط والعدالة ونحوها لم يخرجها لانه ليس لهما شرط في بينهما
ولا غيرها كذا نقله من العراقي ومثني عليه ابن دقيق العيد والذهبي المص
وقال محمد بن طاهر في كتابه في شروط الاثمة ان المواد به ان يخرج الحديث
المجمع على ثقته نقله الى الصحابي المشهور قال العراقي وهذا ليس بجيد لان النسج
ضعف جماعة اخرج لهم الحديث ثم الشيخان واحدهما قال الحارمي في شروط
الاثمة ما حاصله ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل اسناده مع كون رواة
ثقات متقنين ملازمين لمن اخذوا عنه ملازمة طويلة في التفرد والخبر
فانه قد يخرج احيانا عن اعيان الطبقة التي تلي هذه في الاتفاق والملازمة
لمن روا عنه فلم يلزمه الملازمة بسيرة وان شرط سلم ان يخرج حديث
هذه الطبقة الثالثة وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوايل الجرح اذا كان
طويل الملازمة لمن اخذ عنه كعاد بن سلمة وثابت البناني وايبوب

ورواتها قد حصل الاتفاق على القول بتبعده يلزم اي يكون منهم عدولا وظابطا
وغيرهما اوصاف الصحة غالباً بطريق اللزوم اي قولاً لمقتضى بطريق هو اللزوم
اي قولاً لازماً يجوز ما به كذا قال كحش والظاهر ان المراد باللزوم الالتزام بمعنى ان
العلماء لما تلقوا كتابها بالقبول لزم ان يكون رجالا على وصف العدل فهم
اي البخاري وسلم وصاحب شرطها او رجالا مما تقدمون على غيرهم في رواياتهم
اي عند الترجيح بعقول الاسناد واصحيتها الكتب وارجحية الرجال وهذا اي ما ذكر
من التقدم على الترتيب المذكور اصلاً اي ظابطاً لكل عند من يقول به لا يخرج بصفة
المجهول اي لا يعدل عنه الا بديل اي خارج بصرف عنه فان كان الخبر على شرطها
معاً كان دون ما اخرجه سلم قال تاليفه الذي يقتضيه النظم ان ما كان على
شرطها وليس له علة تقدم على ما اخرجه سلم وحده لان قوة الحديث انما
هي بالنظر الى رجاله لا بالنظر الى كونه في كتاب كذا وما ذكره المصنف في المقلد
في الصناعة لاشان العالم بها او مثله قال المصنف وانا قلت مثله لان الحديث
الذي يروي عندها جهة ترجيح على ما كان عند سلم وما كان عند سلم جهة
ترجيح حيث انه في الكتاب المذكور فتعاد لا فلا قلت او مثله قال تاليفه و
هذا بناء على ما تقدم من ان كون الحديث في كتاب فلان يقتضي ترجيحاً على ما ذكر
بوجاله ونقدم ما فيه انتهى وقال الشارح تورد المصنف في انه مثله او دونه وجزم
غيره بانه دونه ولعل وجه الجزم فوت تعلق الامة بالقبول ووجه تودده ان
الدليل على تقدم كتاب سلم تعلق الامة بالقبول وقد قابله بحجة على شرط البخاري
فتدبر نظرنا الى العجيبين انتهى وهو يرجع الى كلام المصنف قال كحش او للتدريج
او للتدريج وفيه انه تورد ههنا في التاخير عن سلم والمساواة به وجزم في المتن
بالتاخير عن البخاري وسلم قيل جعلها هو على شرطها معاً او خراجها

الجاري قطعا وترد في تأخيرها عما خرج سلم وهذا غير معقول بل الظاهر
تقديمه على كل منهما مسندا بل ساوئه بما اتفقا عليه وتأخيرها عما اتفقا عليه
لكونه فوعاله واجب بان تفحصهما في هذا العلم غاية التفحص يقتضي ان يحكم
بان ما لم يخرجاه قد وجد فيه شيئا من العلل الخفية التي لم يطلع عليه غيرها
وان كان على شرطها ظاهرا وانما انه يجوز ان يوجد حديث لم يسمعه فحين
الظن بهما ياباه وفيه انه ينبغي ان يكون مثل الجاري او دونه وان كان اى الخبر
على شرط احدهما فيقدم شرط الجاري على شرط سلم وحده بقا الاصل كل منهما قال
المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقول من قال اصح الاحاديث ما في الصحيحين
ثم ما انفرد به الجاري ثم انفرد به سلم ثم ما اشتمل على شرطهما ثم ما اشتمل
على شرط احدهما تحكم لا يجوز التقليد فيه اذا لاصححة ليست الا لا شتمال رايتها
على الشروط التي اعتبرها فانما فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير
الكتابين افلا يكون الحكم باصححة ما في الكتابين عين التحكم ثم حكمهم اذا احدهما
بان الراوى المعين يجمع تلك الشروط ما تقطع فيه ببطاقة الواقع فيجوز
كون الواقع خلافا وقد اخرج سلم عن كثير في كتابه عن لم يسلم عن عوائل البرج
وكذا في الجاري جماعة تكلم فيهم فدار الامر في الرواية على اجتهد العلماء فيهم
وكذا في الشرط حتى من اعتبر شرط الفاه اخر يكون ما رواه الاخر ما ليس فيه
ذلك الشرط عنده كافيا لمعارضه الشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف
راويا وفقه الاخر فيمكن نفس غير المجتهد ولم يجزوا الراوى بنفسه
الى ما اجتمع عليه الاكثر ما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خير الراوى
فلا يرجع الا الى راي نفسه فاذا صح الحديث في غير الكتابين يعارض ما فيهما
لخرج اى ظهور لينا من هذا اى الذي ذكر من قوله بتفاوت الى هنا ستة اقسام

احدها

احدها ما اخرج الجاري وسلم وهو الذي يعبر عنه بالمتفق عليه وثانيها
ما انفرد به الجاري وثالثها ما انفرد سلم ورابعها ما هو على شرطهما ولم يخرج
واحد منهما وخامسها ما هو على شرط الجاري وحده وسادسها ما هو على
شرط سلم ثلثة منها اصول وثلثة منها فروع تتفاوت درجاتهم في الصحة
على ترتيب سبق وتهذيب تحقق وثمة اى هناك وهو تحقيق مقام تحقيق
الاقسام قسم سابع وهو ما اى حديث صحيح كافي للسنن الاربعة وصححه اقدم
او غيرهم من الصحيحين ليس على شرطهما اجتماعا وانفراد اى مرفوض الشقين
ذو اجتماع وافتراق والحاصل ان ما هو صحيح عند غيرهما من الائمة المعبر
وليس على شرطهما ولا على شرط احدهما بان لا يخرج من شيوخهما الذين اتفقا
فيه ولا من شيوخهما الذين اختلفا فيه صحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم
وترتيب هذه الثلثة في الاجحيت هكذا قال السخاوى وتظهر فائدة التقسيم
بتقديم مراتب التفاوت وهذا التفاوت اى المذكور في تقسيم المسطور انما
هو بالنظر الى الحيشية المذكورة قال السخاوى اى بالنظر للتمييز بالنظر والافند
يعرض للفوق ما يصتبه من رايه وهذا معنى قوله اما الورج اى اقسام المذكورة
على ما هو فوقه اى في المراتب المسطورة بامور اخرى اى بسبب اسباب اخر
من غير ما قد سناه تقضى الترجيح اى في التصحيح يقدم اى ذلك المرجح على ما
فوقه بان يعول به ويترك الاخر فلا يراى الجزاء عين الشرط اذ قد يعرض بفتح
الباء وكسر الراء اى يظهر للفوق اى للرجح من فاق الرجل اصحابه يفوق
اى علامهم بالشرف ما يجعله فايقام الامور المحر المرجح كالوكان الحديث
عند سلم مثلا وهو اى الحال ان الحديث مشهور قاصر من درجة التواتر
صفة موضحة لكن خفته بتشديد الفاء اى احاطته قونية او قرائن

صار الى الحديث بها اي بالقرينة كان يوافق على تحريكه شريطة الصحة
يقيد العلم اي الظن فانه اي حديث سلم حينئذ يقدم على الحديث الذي
خرجه البخاري بل على ما خرجاه كاصح به التسجاي اذ كان اي حديث
البخاري فردا قيل اعتبر الشهرة في حديث سلم المحتف بالقرائن والفردية
في حديث البخاري فردا قيل اعتبر الشهرة في حديث سلم المحتف بالقرائن والفردية
في حديث البخاري لان تقديم الاول على الثاني في هذه الصورة يتيقن بخلاف
ما اذا كان الاول عزيزا او غريبا او كان الثاني عزيزا او مشهورا والحاصل اننا
جزم بتقديم حديث سلم اذ كان في المرتبة العليا في جميع الجهات على حديث
البخاري اذ كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات وباقي المواضع لا يجزم منها
بالقديم بل بالقديم او المساواة او العكس في التقديم وقوله مطلقا بيان للا
وليس المراد من الفرد المطلق المقابل للنسبي كما يتبادر الى الفهم فكان الاول تركه
لانه يوم خلاف المقصود وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة بفتح
الجيم اي بعض ترجمته وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لا من نافع عن
ابن عمر يستمر سلسلة الذهب قال ابن مهدي اقدم احدا على الا في صحة
الحديث وقيل يروي احدهما الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر اصح الحديث
في الدنيا فانه اي الحديث الموصوف بكونه اصح يقدم على ما انفرد به احدهما
مثلا اي فضلا غيرها وتوضيحه انه يريد به انه مقدم على ما انفرد به غيرها
ايضا كالترمذي والنسائي وغيرها ولم يريد انه مقدم على ما اتفق عليه
الشيخان حتى يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما يعادل هذا ففيه انه
لا حاجة الى ذكر قوله مثلا لا يلزم التقديم على ما انفرد به غيرها بطريق الا انه
لا سيما اي خصوصا اذ كان في اسناده اي سناد ما انفرد به احدهما من قبته

مقاله اي مطلق وان كان عنه جواب لان من تكلم فيه في الجملة كمن تكلم فيه
اصلا فان **خف الضبط** عطف على ما سبق بالمعنى لان تقدير الكلام ان الصحيح ما تم
ضبط راويه مع سائر شروطه ففهم انه اذا لم يكن الضبط تاما لا يكون الحديث
صحيحا وهو محتمل ان حينئذ حسن وضعيف فبينه انه حسن بقوله فان خف
الضبط اي ضبط الراوي المستلزم لضبط المروي قيل بان كان راوي الحديث متأخرا
تاخر ايسر عن درجة الحافظ الضابط ولم يبلغ الى مرتبة الراوي الضعيف
الفاحش الخطا وناقش تلميذه بقوله لم يحصل وبهذا تميز الحسن لان الخفة الذميمة
غير منضبطة انتهى ويمكن دفعه بان انضاطه مبني على الفرق او على المشهور او
المستور كما قالوا في العدالة او على العلم بالنتج في رواياته ويدل عليه قوله اي قل
اي ظهرت قلة ضبطه ولما كان استعمال الخفة بضد الثقل مشهورا ومعنى القلة
قليل الوجود احتاج الى بيانه فقلا يقال **خف القوم** خفوا قتلوا ويؤيده ما في القاموس
الخف بالكسر الخفيف والجماعة القليلة وكان الخفة استعملت في الكيفية والكمية
والمراد اي من خفة الضبط المستلزمة لفقد تمام الضبط الذي احده شرط الصحيح
مع بقية الشروط اي مع وجود البقية اي مع بقاء الشروط المتقدمة في حد الصحيح
اي من اتصال السند والعدالة وعدم الشذوذ والعدالة ومع عدم كثرة الطرق
ايضا كما سيحجى في كلامه وذلك ليخرج الصحيح لغيره والحاصل ان ما كان سنا
ولو في بعض روايته دون الصحيح في الضبط والانتقال فهو زاد في الشرح ضمير
الفصل اي قل ذلك الغر هو الحسن **لذاته** اذ هو الصحيح سواء الا في تمام الضبط
واذا فائدة الفصل بقوله لا لشرع خارج اي يصير به حسنا لغيره وهو اي
الحسن لا مخرج هو الذي يكون حسنة اي مع كونه صعيطا في نفسه بسبب
الاعتضاد اي باشتداده لكثرة اسناده نحو حديث السجود اي الراوي

توضيح

المستور
والمتروك

الحسن
والضعف

حديث
اربعين حديثا

في
الضعف

في
الضعف

الضعف

الذي لم يحقق عدالة ولا جرح قال التمهيد المستورين لم ينقل في جرح ولا
تقدير وكذا اذا انفلا ولم يترجح احدها في حاشية تاليفه قال المصنوع الراوي اذا
لم يستمر كجمل يستمر بها وان ذكر مع عدم تميز فهو المهملة وان يترجم ولم يرو عنه
الا واحد فمجهول والا فتور انشئ والحاصل ان الراوي لم يحقق اهلية المكلف
فيها بغلبة الظن وكذا ما كان ضعفه لسوء حفظ واويه مع كونه عدلا ضعيفا
بالنظر الى ذاته لكنه قد يصير حسنا لغيره اذا تعددت طرقه فان حديث
المستور مما يتوقف فيه وتعد طرقه قوينه ترجح جانب قبوله وهو حسن لا لا
انما يحصل بكثرة الطرق الا ان راوى الصحيح ظاهرا العدالة وراوى الحسن مستور
العدالة ويشكل على هذا قول النوري حديث من حفظ على امتي اربعين حديثا
وروي طرق كثر يات بروايات متنوعة وانفق الحفاظ على انه حديث ضعيف
وان كثرت طرقه ويؤيده ما قاله الحافظ المنذرى انه ليس في جميع طرقه ما يقوى
وتقوم به الحجج اذا تاملت طريق منها ان يكون فيها مجهول او معروف مشهور بالضعف
نعم قال الحافظ ابو طاهر السلفي في اربعين انه روى طرقا تقوى بها وكفا اليها
وعمر نواحيها وعولوا عليها واجاب عنه المنذرى انه يمكن سلكه في ذلك
سلوك من راى ان الاحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها الى بعضها احدث
قوة فظهر ان المسئلة تختلف فيها ما في نفسها او في اختلاف الضعف في الحق
والشدة ولذا قال السبكي وغيره الحديث اذا اشتد ضعفه لا يبول به ولا في الظن
الفضائل كان المراد بالتشديد بالضعف ان لا يخلو طريق من طرقه عن كذاب او
شتم بالكذب ويدل عليه وضع المصدا المسئلة في نحو المستور والله اعلم وخرج
باشتراط باقى الاوصاف الضعيف اى وخرج بقيد بقبية الشروط الضعيف
وهو لم يجمع بشرط الصحيح او الحسن ولو يفقد شرط واحد مما يرجع لظن

في الاول

في الراوى ولو بالمخالفة بالنظر وسقط في السند ويتفاوت ضعفه تفاوت
صحة الصحيح وحسن الحسن فاعلى مراتبه لطعن الراوى ما انفرد به
الوضاع ثم المتهم به ثم الكذاب ثم المكلف ثم المتهم به ثم الفاسق ثم فاحش
الغلط ثم فاحش المخالفة ثم المختلط ثم المبتدع الداعي ثم مجهول العين والحال
وبالنظر للقسط المعلق بجذوف السند كله من غير ملازم الصحة كالتجارى
ثم المعضل ثم المقطوع ثم المرسل الجلى ثم الخفى ثم اللبس ولا انحصار له في هذه
تعريف الحسن لذاته خبر الواحد ينقل عدل خفيف الضبط متصل بالسند
غير معقل ولا شاذ به ثم الضعيف ما ليس بصحيح ولا حسن وهذا القسم من
الحسن اى حسن لذاته مشاركا بكسر الراء للصحيح في الاجتهاد به اى في اصل
الاستدلال والعمل به ولهذا اوردته طائفة من المحدثين في نوع الصحيح
وان كان اى الحسن دون اى دون الصحيح في الرواية والحق كما عرف من حديثها
ومثاله اى الصحيح في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرقه
اى اسانيد الحسن يصح بتشديد الحاء الاولى والمفتوحة اى ينسب الى الصحة
ويحكم عليه بانه صحيح قال التمهيد واما تقدير الكثرة والجمية في الطرق
المخططة اما عند التساوى او الراجحان فيجوز من وجه اخر يكفى وحاصله
ان الحديث الحسن لذاته اذا روى غير وجه حيث كانت رواة مخططة غير مرتبة
رواة الاول او من وجه واحد ساوله او راجح يرتفع عن درجة الحسن الى درجة
الصحيح وصار في قسمي الصحيح للمستمر بالصحيح لغيره وهو غير صحيح لذاته
وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق اى وطريق واحد ساوله او راجح لان للصواب
المجموعة قوة تجبر بفتح الفوقية وضمت الوحدة اى تصلح وتقوض القدر الذى
قصر بضم الصاد من القصور المأخوذ من القصير اى بسبب ذلك القدر الذى

تم

ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ذكر تليذه انه قال المصنف في تقريره يشترط
في التابع اى اذا كان واحدا ان يكون اقوى او ساويا حتى لو كان الحسن لذاته يروى
عن وجه اخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة هذا معنى قوله ومن ثم يطلق الصحيح
على الاسناد الذى يكون حسنا لذاته لو انفرد اى ذلك الاسناد سواء كان التردد
بجميعه من وجه واحد اخر عند التساوى او الرجحان او اكثر عند عدمها وقوله اذا تقدم
خلف لقوله يطلق وهذا اى ما مر من قوله وخبر الواحد الى هذا الحكم يكون
الحديث صحيحا احسنا بالقطع حيث ينفرد الوصف وصف الصحيح والحسن واما
جمع فلا حكم بالقطع لا بالصحة ولا بالحسن فان جمعا بصيغة المجرول اى الصحيح و
الحسن في وصف حديث واحد بان جمع بينهما في اطلاقهما على حديث واحد كقوله
الترمذى اى في جابوده وغيره كالتجارى على ما نقله السخاوى وكيع قوب
ابن شيبه فان جمع بين الصحيح والحسن والفوايه في مواضع من كتابه وكا به على الطوسى
فان جمع الصحيح والحسن في مواضع من كتابه المستعمل بالحكام على ما ذكره التلميذ
حديث حسن صحيح وقد يزيد لفظ عزيز ولم يذكره الشيخ لكون الفوايه لا تارة
الحسن والصحة فلا تردد اى فالجمع بينهما لعدم القطع بالتردد الحاصل
من المجتهد قيل فيه انه يناه في ما ياتي في محصل الجواب حيث جعل التردد وهو الائمة
ويمكن ان يؤول بان المراد بالتردد الحاصل من ائمة الحديث المجتهد فان تردد
انما هو اجل المجتهد يعنى لو قال صحيح لاستدل المجتهد به مثل استدلاله بالصحيح
وكذا لو قال حسن فترددوا الثلاث خبر المجتهد باحدها ولا يجزى الصحيح او مجزى
الحسن انتهى وفيه انه حيث يذلل ان يكون المجتهد مقبلا او الظاهر انه لم يرد به
بالمجتهد المجتهد المطلق فقط بل الادبه هو وغيره من ائمة الحديث ممن يفتش عن
حال الاحاديث ويحقق ان كلا منهما من اى قسم من الاقسام المتفاوتة في جوب

العمله ليفعل بكل منها ما ينبغي ان يفعله لان الاجتهاد غير محصور وبابه غير
سدود وفضله واسع فمدود وكل احد عباد يؤجر على قدر اجتهاده
وبدأ على ما قلنا تقديم المجتهدين على الصحيحين في الناقلة اى في حق الراوى واختلا
حاله وصفاته ههنا جمعت فيه اى في الناقلة ومنقوله شروط الصحة او قصر اى
الراوى او المدوى عنها اى عن شروط الصحة والمواد بالناقلة ناقلة المقبول كما يدل
على قوله فان جمعا فلا يرد انه عند عدم شروط الصحة ليس مخصوصا بالحسن
بل حسن او ضعيف وقد اجاب كعضد اصل السؤال بان المراد حسن لذاته صحيح
لغيره وقيل حسن لفظا الائمة صحيح اسنادا او صناعة وهذا اى وهذا الجواب
ونحوه حيث اى في موضع يحصل منه اى المجتهد وقوله شارح اى الناقلة بعيد عنهم
ولعل هذا منشاء اعتراض التلميذ حيث قال يرد على هذا ما اذا كان المستفاد قبح
شروط الصحة عندهم التفرد اى الانفراد بتلك الرواية بان ليس للحديث عنده
الا اسناد وقال فيه حسن صحيح والافسحة في جوابه وعرف بهذا اى بما ذكرناه
من مراد الترمذى وغيره جواب عن استشكل الجمع بين الوصفين اى المتغايرين
على بوصف واحد فقال اى معترضا الحسن قاصر عن الصحيح اى في مرتبة
الموتبة على تعريفه وصفته في الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه
اى ونفي له وكان الانسب ان يقول اثبات ذلك القصور ونفيه او التقدير اثبات
لنفيه اى لنفي ذلك القصور وفي حاشية تليذه قال المصنف في تقريره استشكل
الجمع بين الصحيح والحسن فاجيب فانه بحسب اسنادين فاورد انه يقول من
صحيح لا يفوق الا من هذا الوجه فاجيب بما ذكر ومنهم من اجاب بالتوافق في المعنى
يعنى انه يصح الاستدلال بكل منهما ويحسن العمل بهما فليلي ليس بشيء لانه خلا
المتعارف وقيل يرد باصل التشبيه ومحصل الجواب اى المتقدم ان تردد ائمة

الحديث اى اختلاف حدائقهم ونقادهم العارفين بالجرح والتعديل في حالة ناقلة
اي احد رواة حيث يرقب بعضهم الى مرتبة الصحة ويحط بعضهم عنها الى مرتبة
الحسن اقتضى المجتهدي كالترمذى وامثاله ان لا يصف باحد الوصفين اى فحسب
لما حصل من التردد والحاصل باختلافهم فيقال الاظهر فيقول فيه حسن باعتبار
وصفه اى وصف الحسن عند قوم اى في الحذاق صحيح باعتبار وصفه اى الصحيح
عند قوم اى اقرين منهم وفيه انه يلزم ان يكون الترمذى بل البخارى مقلدا في الصحيح
والتحسين والمفهوم الجواب اولاهوان الجمع بين الوصفين انما هو الحصول
لا التردد والناس في المجتهدين البخارى والترمذى مثالا في حق الراوى ولم يقر عند
ما يرجح احدها على الاخر والآفة الصالحة عند قوم تجامع الحسن عند قوم اقرين
فالاظهر ان يجعل ذلك جوابا اخر ويقال معنى قولهم حسن صحيح انه حسن عند
شخص عند ^{شخص} اخرين وغاية ما فيه اى في الجواب ونهاية ما فيه من الاطراف ضطراب انه حذف
منه حرف الترديد في نسخة انه حذف اى المجتهدين حرف الترديد مع ان كلا من
التسميتين صحيح ومؤداها واحد سواء قرئ حذف بالبناء للفاعل والمفعول
بادى اعتناء والمرد بحرف واحد سواء قرئ حذف بالبيان للفاعل والمفعول
بادى اعتناء والمرد بحرف الترديد حرف التشكيك او التنويع وهو اولان حقه
ان يقول حسن اى صحيح في التوضيح قد يحذف واو العطف قال ابو علي في قوله تعالى
ولا على الذين انما اتوا على علمهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبناء
وقد يحذف كما تقول لمن قال اكل السمكة واللابن كل سمكا لبناء اى اولبنا وذلك
لقيام قرينة دالة على ان المراد احدها وهذا اى هذا الحذف كما حذف حرف
العطف من الذى يقد بضم التحتية وفتح العين وتشديد اللام مضارع مجهول
من عده قال سيارح اى كما حذف من الخبر المستقد مخوز يد عالم جاهل والظاهر

كما قال كحش كما يقال دار غلام جارية ثوب وفيه انهم قالوا ليس بالتقدادة
تركيب وهذا يدل على انه فيه تركيب وعامل في نسخة من الذين بعد اى بالهاتف
الواقع بعد حرف العطف وقبل المعنى كما يحذف حرف العطف في القسم الثاني
الذى يجمع بعده اى بعد هذا القسم وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار اسنادين
وفيه موافقة لقول ابن مالك حيث اقتصر ابن مالك على الواو فقط فتعين كونه
هذا تنظيرا للحذف السابق وعلى هذا اى ما ذكره الجواب فماتيل فيه حسن صحيح
بتدء خبره دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى في التردد وهذا اى ما ذكرنا من
الجواب بالتردد حيث التردد اى للاسناد دونه التقدد والآسى واذا لم يحصل
التقدد بان ثبت التقدد والا حسن ان يقدر هكذا وان لا يحصل فانه حذف
الفعل وقلب النون لاما واو ادغم مضار والافا طلاق الوصفين اى المتباينين
مع اى مجتمعين على الحديث اى الواحد يكون اى يصح ويجوز ان يكون اطلاقهما
باعتبار اسنادين اى مختلفين لانه يجب لجواز ان لا يلزم صحة شئ من الاسنادين
في بعض المواد فيجوز مجرى فيه التوجيه الاولى دون الثانية وباقرنا انذف
ما قال تاليفه يروى على هذا ما اذا كان كلا الاسنادين على شرط الصحيح وتنبه
وجد صدق ما قلنا فيهما احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا اى الجواب
او التقدير والتقدير فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان
اى الصحيح فردا وانما قيله بذلك لانه لو لم يكن فردا بل كان شريفا مثلا لم يصح
الجزم بقوته ما قيل فيه حسن صحيح على اطلاقه بل انما يصح بالنسبة الى احد تسميه
وهو ما يكون الصحيح في كلا الوصفين فيه شريفا والدليل عليه تعليقه بقوله
لان كثرة الطرق تقوى اى الحديث من تسمية الصحيح الى مرتبة الاصح فان قيل قد مر
الترمذى بكسر المشاء والميم وقيل بضمها وقيل بفتح ثم كسر وكما بان بحججهم الدال

نسبة لمدينة قديمه جيحون فهو بلح كذا ذكره السخاوي وغيره بان شرط الحسن
 ان يروى غير وجه اي غير طريق واحد فاقوله ان يكون من استنادين فكيف يقوله
 في بعض الاحاديث حسن غريب لا يفوقه الا من هذا الوجه فان هذا يقتضي يروى
 بوجه واحد فقط كما هو شرط الغريب فالجواب ان التومذى لم يعرف الحسن مطلقا
 اي بهذا التعريف وانما عرف بنوع خاص من وقع في كتابه الظان يقول وانما عرف
 اليه او عرف نوعا خاصا منه وقال شارح الظان يقال لنوع باللام الا انهم يتساهلون
 ببناء على جوار الاستعارة في الحرف فيستقرون بعض الحروف لبعض اخر انتهى وحاصله
 ان الباء بمعنى اللام وهو للعلامة اي لاجل نوع ويمكن ان يقال الباء للسببية وهي تفيد
 العلية فلا يحتاج الى العادية وحذف المفعول شايخ وسابغ في الغيبة وقال المحشي
 عرفه مقيدا بنوع خاص من ذلك ان تجعله منزلا منزلة اللان من اي اوقع في التعريف
 بنوع خاص ولم حكم بزيادة الباء يد عليه انها في غير الخبر في النفس سماعي
 انتهى ويرد عليه ان زيادة في غير الخبر سواء كان نفيا او اثباتا جائز من غير
 توقف على السماع على ما هو المفهوم من المعنى كقوله تعالى وهزي اليه جناح الخلد
 ومن يريد في الجاهد والاتقوا بايديكم الى التهلكة وامثالها وتوله وكفى بنا فضلا
 على غير من غيرنا حب النبي محمد اياتنا وفي القاموس الباء للتوكيد وهي الزائدة
 وتكون زيادة واجبة في الحسن بزيادة عالية وفي فاعل كفي بالله شهيدا وهو
 اي ذلك النوع المعروف ما يقوله في حسن من غير صفة اخرى اي مضمومة اليه
 من صحيح او غريب وذلك اي دليله او تفصيله انه يقول اي التومذى في بعض
 الاحاديث اي جامعده حسن اي فقط وفي بعضها صحيح كذا في بعضها
 غريب كذا في بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح
 غريب بالجمع بينها وفي بعضها حسن صحيح غريب بالجمع بين الثلاثة وتقرينه

اي المذكور اولا انما وقع على الاوّل اي على النوع الاول وهو حسن فقط اي
 دون سائر الانواع وعبارته اي التومذى توشيد الاله اي تدل على ما ذكرنا
 من ان تعريفه انما وقع على الاول فقط حيث قال ظريف لعداته في اخر كتابه
 اي الجامع وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به اي بالحسن
 حسن اسناده عندنا ضبط بفتح الحاء والسين على انه صفة شبيهة
 فالنون متون وبضم السين وفتح النون على انه فعل ماض وعليها الهاء
 مرفوع بالفاء عليه وبضم الحاء وسكون السين على انه مصدر منصوب
 على المفعولية مضاف الى اسناده واعلم انه لم يصح في تعريف الحسن لنفي الفعل
 ولا بانصال السند ولا بخفة الضبط كما ذكره الشيخ سابقا وزاد الرواية من غير
 وجه ولعل هذا اصطلاح اخبرينهما عموم وجه فكل حديث يروى ولا يكون راوية
 مترهما بالكذب ويروى غير وجه اي لم يكن فورا بل جاء به وجه اخر فكثر نحو ذلك
 بالجو صفة غير وبال نصب حال منه ومعناه انه لا يكون راوي الطويقا لثاني
 مترهما بالكذب قال السخاوي اي يكون الراوي فوقه او مثله لا دونه ليجز له
 احدا الاحتمالين لان سبغ الحفظ مثلا حيث يروى بحتم لان يكون ضبط الروي
 ويحتمل ان لا يكون ضبطه فاذا ورد مثل ما ووله او معناه وجه اخر غلب على الظن
 انه ضبطه وكما اكثر المتابع قوى الظن انتهى وجواز كونه فوقه يعلم بالاولى
 ولا يكون شاذ افره عندنا حديث حسن انتهى كلام التومذى واليخفون بعض
 افراد الصحيح بالمعنى المتعارف عند اهل الحديث داخل في تعريف الحسن على هذا
 التعريف فينبغي ان يعرف الصحيح بنوع آخر قال الشيخ فوقف بهذا انه انما عرف
 الذي يقول فيه اي في حق حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن
 غريب بالجمع بينهما او حسن صحيح غريب بالجمع بين الكل فلم يقع بتشديد الراء

المكسورة من التعرج على الشرع وهو الاقامة عليه اى فلم يقول على تعريفه كالمخرج
على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط وكان ترك ذلك استغناء بشبهة
عندنا هذا الفن قال البقاعي نعم الترمذى الحسن لذاته في المواضع التي يقول
فيها حسن غريب ونحو ذلك وعرف ما رأى انه يشكل لانه يخرج الحديث اجابا
ويقول فلان ضعيف في سنده ثم يقول هذا حديث حسن فحشوا ان يشكل
ذلك على الناظر فيتعرض عليه بانه كيف ~~يخرج~~ ما يصرح بضعف رايه او
انقطاعه ونحو ذلك وعرفه انه انما حسنه لكونه اعتضد بتعدد طرقه
انتهى وهو يفيد جواز ان يرد بقوله نحو ذلك ما يشمل دون ذلك ايضا ولا يفيد
منه انه اراد بالحسن المطلق الحسن لغيره وهذا معنى قوله واقتصر على تعريف
ما يقول فيه اى في حقه في كتابه اى الجامع حسن فقط اما الغرض اى
لخفائه كما اشرف اليه وبنينا الكلام عليه وقال شارح لعل وجه انهم حذوه
ولم يحصل له حذف قال الخطابي ما عرف نخرجه واشتهر رجاله والمخرج الموضع
الذي خرج منه الحديث وهو كونه شائعا وعرفيا مكيافيا كما يكون الحديث
من رايه راو وقد اشتهر بروايه حديث اهل بلدة كهتادة ونحوه في البصريين
فان حديث البصريين اذا جاء عن قتادة ونحوه كان نخرجه معروفا بخلافه
عن غيرهم وذلك كناية عن الاتصال اذا المرسل والمنقطع والمفضل لعدم
ظهور حالها لا يعلم يخرج الحديث والمراد بالشبهة الشهرة بالعدالة والضبط
قال ابن دقيق العيد ليس في عبادة الخطابي كثير تاخير فان الصحيح ايضا
ما عرف نخرجه فيدخل الصحيح في حد الحسن وقال ابن الجوزي ما فيه ضعف
قريب محتمل واعترض ابن دقيق العيد على هذا الحد ايضا بانه ليس مضبوطا
يضابطا يتميز به القدر المحتمل على غيره واذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل

التعريف

التعريف المميز للحققة وايضا يشمل تعريف الترمذى ما اذا كان بعض رايه
سريع الحفظ من وصفه بالغلط والخطاء غير الفاحش او مستورا لا ينقل
فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا نقل ولم يتخرج احدها على الاخر او مدلسا باللفظ
لعدم منافقتها في اشتراط الكذب قال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود
الثلاثة كل هذا يستبرهم لا يشفي العليل وليس في كلام الترمذى والخطابي
ما يفصل الحسن الصحيح ويقال ان الحسن لذاته اذا عارض الصحيح كان
مرجوحا فضدقه بالنسبة الى ما هو ارجح منه وهذا الذي ذكرناه ذكره ^{الشيخ} بخلافه
ثم قال ومع ما تكلفنا في توجيه الاقوال الثلاثة ما حصل به احدى جامع الحسن
بل هو مستبرهم لا يشفي العليل لعدم ضبط القدر المحتمل لغيره لضابط في الاقوال
وكذا الشهرة في اولها ولغير ذلك فيهما وفي تعريف الترمذى الذي زعمه بعض
الحفاظ انه اجودها واما لانه اصطلاح جديد اى خاصة له ولا شائعه فيه
جزم ابن سيد الناس بالثاني خاصة بل خص هذا الاصطلاح بجماعه و
تردد المصنف في سبب اقتضائه وترجح هنا الثاني بقوله ولذا لا اعى للتعليل
الثاني تيد اى التعريف بقوله عندنا ولم ينسب بفتح الياء وكسر السين اى
لم يستنده الى اهل الحديث اى صريحا كما فعل الخطابي بفتح الخاء المعجمة وتشديد
الطاء المزملة هو ابو سليمان محمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب نسب الى
جده ويقال انه من سلالة زيد الخطاب كان تفقه على الفقهاء وابن ابي هرويرة
وغیرهما كذلك المقتطف قال السخاوى ويتايد الاول بقوله المصنف في الكبير الظاهر
انه لم يرد بقوله عندنا حكاية اصطلاحه مع نفسه وانما اراد عند اهل
الحديث كقول الشافعي وارسال ابن المستب عندنا اى اهل الحديث فانه كان متفق
عليه بينهم ويعقده قوله وما قلنا وكذا قوله فانما اردنا نجيب النوبة لاظهار نوبة

التلبس بالعلم المتأكد فظيم اهله عملا بقوله تعالى وما نبهت ربك فحدث مع
الامن من الاعجاب ونحو المذموم معه مثلي هذا بهذا التقدير وهو اعتبار
نقد الطرق في الحسن والتقصيل في الجواب فيما له اسناد واحد وفيما له اسناد
الم يندفع كثير الايرادات التي طال البحث فيها وهي التي اوردناها في الخلاصة
ولم يسفو بضم التحتية وكسر الفاء اي لم ينكشف وجه توجيهها من اسفوحه
اي اشرق ومنه قوله تعالى وجوه يومئذ مسفرة اي مضيئة ولله الحمد على ما اهتم
اي بغير واسطة وعلم بالمعنى الاعم وبجمل الايرادات على الواردات ان ابن الصلاح
قال ان ذلك الاختلاف راجع الى الاسناد فاذا روي الحديث باسنادين احدهما
حسن والاخر صحيح استقام ان يقال انه حديث حسن صحيح اي انه حسن
بالنسبة الى الاسناد صحيح بالنسبة الى السناد اخر على انه غير مستكمل يراود
بالحسن معناه اللغوي وهو ما قيل اليه النفس ولا ياباه القلب وبن المعنى
الاصطلاحي الذي نحن بصدده قال ابن دقيق العيد عليه الاحاديث التي
قيل فيها حسن صحيح لان هذه الاسان هذا الوجه ويلزم عليه ان يطلق على الحديث
الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن ثم اجاب عن الاستشكال المذكور بعد رد الجواب
بان الحسن لا يشترط فيه القصور في الصحة الا حيث انفرد الحسن فيروا به الحسن
حينئذ معناه الاصطلاحي واما ان الحسن في درجة الصحة فالحسن حاصل
لا محالة تبعاً للصحة لان وجود الدرجة العليا هو الحفظ والاتقان لا ينافي وجود
المرتبة الدنيا فيصح ان يقال حسن باعتبار الصحة الصفة الدنيا صحيح باعتبار
الصفة العليا قال ويلزم على هذا ان يكون كل صحيح حسناً قال ابن المواق كل صحيح
عند الترمذي حسن وليس كل حسن صحيح قال ابن سيد الناس قد بقى عليه
انه اشترط في الحسن ان يروى نحوه من وجه اخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتهى

ان يكون كل صحيح حسناً فالافراد الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذي كحديث
انما الاعمال بالنيات واجاب عنه العراقي بان الترمذي يشترط في الحديث الحسن مجيء
من وجه اخر ولم يبلغ مرتبة الصحيح فاذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع
هذا حديث حسن صحيح غريب قال السخاوي لكنه مستند حجة اخرى جوه
بانها اي الحسن والصحيح متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقاً
فالضبط الذي في الحسن غير الضبط الذي في الصحيح وهو المفهوم كلام الشيخ
على ما تجرى في حقه من التصريح وزيادة راويه ما في نسخة روايتهما اي الصحيح
والحسن مقبولة اذ ليس فيها سبب الرد واصنافه الراوي اليه لان الكلمة في اللغة
تزيدة غير ما بل رواه مطلقاً غير مقبولة ما لم تقع اي الزيادة نافية لرواية
من اشارة الشرح الى تقدير مضاف في المتن وهو وثق اي من راويه ما في
التفصيلية مقدمة مع مدخولها وبين يقوله من لم يذكر تلك الزيادة فوش
بانه لو وقعت الزيادة مضافة فهو ساو في الوثوق لا يقبل بل يتوقف فيها
مع انه يصدق عليها لانها لم تقع مضافة لراويه من هو وثوق ودفع بان المراد
من قوله مقبولة غير مردودة قطعاً فيصدق على ما وقعت الزيادة مضافة
للساوي في الثقة انها غير مردودة قطعاً والظاهر في الجواب ان التوقف يقتضي
عدم العمل بالرد الا ترى الى ما سيأتي من تقسيم المقبول الى معمول به وغير معمول
لان الزيادة اما ان تكون لاتناً في التعارض بينهما اي بين رواية من ذكر الزيادة
وبين رواية من لم يذكرها فلهذه الزيادة تقبل مطلقاً اي سواء كانت في اللفظ
ام في المعنى تعلق بها حكم شرعي ام لا غيرت الحكم الثابتة ام لا اوجبت نقضا
من احكام ثبتت بخبر احرام لا علم اتحاد المجلس ام لا اكثر الساكنين عنهما ام لا
ذكر السخاوي وزاد العراقي بقوله وسواء كان ذلك من شخص واحد

بان رواه مرة ناقصة ومرة بتلك الزيادة او كانت الزيادة من غير رواه ناقصة
 لانها اى الزيادة حيث في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به اى برواية الثقة
 اى المعتمد في الضبط والعدالة ولا يرويه شيخ غيره عطف تفسير للتفرد
 واما ان تكون اى الزيادة منافية بان تقاض رواة ذكر زيادة رواية لم يذكر
 ها تقاضا لا يمكن الجمع بينهما اصلا بحيث يلزم قبولها اى الزيادة رد الرواية
 الاخرى كما انه يلزم من قبول الرواية الاخرى رد الزيادة عليها فهذه هي التي يقع
 الترجيح بينها وبين معارضتها يعني ان الزيادة قد يقع الترجيح بينها وبين
 منافية فيقبل الراجح لكون راويه او ثقا وشي اخر فيما اذا كانت منافية لرواية
 من هو راوية المرجوح سواء كان المرجح في جانب راوية الزيادة او غيره
 وهذا اذا وجد المرجح واما اذا لم يوجد كما اذا كان زيادة الراوى منافية لرواية من
 هو مثله في جميع الجهات لا ادنى منه ولا وثق فلا يقع الترجيح هناك بل يتوقف
 فيها كما قررناه فيما سبق ثم هذا الذي حررناه يشتمل ما اذا لم يقل لان الزيادة
 اى تقسيم الزيادة او تعليلا لما في المتن فنقول تأكيد هذا تقسيم الزيادة
 لا تعليلا لما وقع في المتن هذا هو الظاهر السوف فان اعتبره المصنوع تعليلا
 فهو اعم مما في المتن انتهى مناقشة في غير محله فان اعتبار المحل اعم لا شك
 انما تم مع انه قد تقدم ان الشيخ رحة الله تعالى جعل منه وشرح كتاب واحد
 بالضم ثم قول التأكيد وكان اللايق بالتعليل ان يقول لان المنافية لرواية من
 هو وثق معارضة بارج فلم تقبل والى لم تناف بمثولة حديث مستقل بغير
 منان مانا في وليس باوثق انه يقدم انتهى غير لايق لما تقدر انه اى بعبارة
 شاملة للتعليل والزيادة مع زيادات من الافادة الدالة على ان مانا في وليس باوثق
 باحتمال غير مقدم على ما تحقق واعلم ان موافقة زيادة الثقة في لطيف

نستحسن العناية به لما يستفاد بالزيادة من الاحكام وتقييد الاطلاق وايضا
 المعاني وغير ذلك وانما يعرف جميع الطرق والابواب وقد كان امام الاثمة ابن
 خزيمة يجمع بين الفقه والحديث شار اليه بحيث قال تلميذه ابن جتان ما رايت
 على اديم الارض ما يحفظ بالفاظها ويقوم بزيادة كل لفظ زاد في الخبر ثقة
 غيره حتى كان السانن نصب عينية واشهره رجح من العلماء اى جمهور الفقهاء
 واصحاب الحديث كما حكاه الخطيب عزهم القول بقبول الزيادة مطلقا اى على ما سبق
 معنى الاطلاق من غير تفصيل اى بين زيادة وزيادة وبين حكم وحكم وبين شخص
 وشخص وقيل لا يقبل مطلقا ممن رواه ناقصا ويقبل من غيره ما لثقات لا ينعان
 بخلافه في ضبطه وحفظه وقسمها ابن الصلاح الى ثلاثة اقسام احدها ما يقع
 مخالفا مانا لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الورد الثاني ما لا يخالف فيه
 اصلا فيقبل الثالث ما يقع بين هاتين الحاتين اى بين زيادة لفظ في حديث
 لم يذكرها سائر رواة الحديث جعلت في الارض سجدا وظهروا تفردا بوملاء
 الاسبيعي سائر رواة فقال وجعلت ترتبها ظهورا فهذا القسم يشبه الاول
 لظاهرهما اى به الجمهور ويشبه الثاني لكونه بالجمع بينهما صار كالواحد وزال
 التنازع انتهى كلام ابن الصلاح ولم يفصح بحكم هذا القسم قال النورى الصحيح
 قبول هذا الاخير يعنى وهو ما يمكن الجمع بينهما بان يقال مثلا مواده بالتوبة
 الارض وهى الصعيد المطابق للآية والحديث الوارد فيه بهذا اللفظ الموافق له
 الامام الاعظم ومن تبعه لا بان يقال المواد بالارض التوبة كما اختاره
 الشافعي واتباعه رضى الله تعالى عنهم بناء على ان المطلق يقيد فادرواية
 المنفردة بالجمهور او لم ينعكس مع احتمال انه نقل بالمعنى واختار المصنف تقسيم
 ابن الصلاح وادرج الثالث في القسم الاول واورد الاشكال على الجمهور بقوله

ولا يتأتى ذلك الا بالاستقيم ما ذكره من الاطلاق من غير تفصيل على طريق
المحدثين اى باجمهم او المصريحين بالحدود ويؤيده قوله الذين يشترطون
في الصحيح ان لا يكون اى الحديث او راويه شاذاً فانه على تقدير قبول الزيادة
مطلقاً يلزم رد الصحيح مع ان المحدثين يعترفون به الصحيح ثم يفسرون الشذو
بمخالفة الثقة من هو اوثق منه فيه ان مطلق الشذو ليس منافياً للصحة
كما سبق اليه الاشارة قليل بخود اشتراط عدم الشذو والمفتوح بما ذكره في الصحيح
لينا في قبول الزيادة مطلقاً لعدم انحصار المقبول في الصحيح بل منه الحسن وانما
النافذ له اشتراطه في الحسن والصحيح جميعاً واجيب بان اشتراطه في الحسن ايضا
مراد كما يدل عليه قول الائمة وكذا الحسن وفي خاشية التكميل عند قوله ولا يتأتى
ذلك قال المصنف في تقديره لان المخالفة تصدق على زيادة لا تنافيها لان الحسن
الاطلاق وليس في الشاذة ما يخالف فلذلك قيدت بقول ما لم تقع منافية
قلت ليس في هذا زيادة فائدة وما في الشرح غنى عن هذا انتهى والعجب
اعقل ذلك اى الشرط الذي ذكره المحدثون في الصحيح ان لا يكون شاذاً بان
اهله ولم يذكره بقا لا غفل الشرح اذا تركه على ذكره كذا في شمس العلوم فلا يرد
انه لا مؤاخذة على الغفلة منهم اى المحدثين بيان لم اعقل وغفل شارح
هنا عن المعنى المراد بذلك فقال اى ترك قبول الزيادة مطلقاً انتهى وبطله
قول الشيخ مع اعترافه اى الغفل منهم في موضع اخر باشتراط انتفاء الشذو
في حديث الصحيح اى تعريفه وكذا في نسخة صحيحة وكذلك الحسن
بالجرح على انه عطف على الصحيح وبالرفع وهو الصحيح على انه مبتداء قدّم خبره
اى وحد الحسن مشروط بانتفاء الشذو وكان انتفائه في حد الصحيح قال
التاميد قال المصنف اعاده اى الصحيح لاجل ذكر الحسن فانه اولى ان يشترط

في الصحيح انتهى وحاصل الكلام ان الملايم لمذهب من يقول بالزيادة مطلقاً
مع اعترافه باشتراطه انتفاء الشذو مطلقاً ان يفضل او يفضل والمنقول
عن ائمة الحديث المتقدمين عبد الرحمن بن مهدي بفتح الميم وسكون الهاء
وتشديد التحتية ويحيى القطان بفتح القاف وتشديد الطاء واحمد بن حنبل
ويحيى بن معين بفتح الميم وكسعين وعلى بن المديني بكسر الهمزة وسكون
منسوب الى المدينة المطهرة على الصحيح والبخاري وابو زرعة بضم زاء وسكون
راء الرازي وابو حاتم بكسر الفرية والعوام يفتحونها والنسائي بالمد والقصر
منسوب الى نساء بفتح النون والاعجام يكسرونها بلد مشهور في خراسان والوارث
بفتح الواو وضم القاف وسكون الطاء نسبة الى محله ببغداد وغيرهم اى غير
المذكورين المستفاد من قوله مع عبد الرحمن فهو للتأكيد والمغايرة باعتبار ان
غيرهم ليسوا في مرتبتهم كما قيل في قول الصنفين من نحو حسب يحسب واخواته
اعتبار الترجيح بالرفع على انه خبر المنقول والجملة حالية فيما يتعلق بالاعتبار
او الترجيح اى في حكم يتعلق بالاعتبار او الترجيح اى في حكم يتعلق بالزيادة
اى اذا كانت منافية وغيرها ما يعارضها كما سبق ولا يعرف بالبال مجهول وضمنه
معنى النقل اى ولا ينقل عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة اى لو سمع منهم
لنقل عنهم وفيه من اللطافة ان زيادة الثقة مقبولة فان الاطلاق امر زائد
على التقييد الذي هو اعتبار الترجيح والعجب من ذلك اى من ذلك العجب اطلاق
كثير من الشافعية اى التابعين للشافعية المنسوب الى جده شافع القول
بالنصب بقبول زيادة الثقة المنا في التفسير المحدثين الشذو وبمخالفة
الثقة من هو اوثق اللازم منه انه لا يقبل زيادة هذا الفرد من الثقة
مع ان نص الشافعية يدل على غير ذلك اى على عدم اطلاق القول بقبولها

قيل وجب الاستحسان في كلام الشافعي وجد النسخ وهناك لم يصرح ببل لزم ما
اعترف به قال التلمذ ليس هذا محل ما ذكره امامهم لانه فيمن يختار ضبطه
وكلامهم في الثقة وهو عندهم العدل الضابط فلا تعجب فانه اي الشافعي رضي الله
تعالى عنه قال في ثناء كلامه على ما يعبر به حال الراوي على متعلق بكلامه في الضبط
متعلق بغير ما نصه بالرفع اي ما هو كلام الشافعي بلفظه او ما هذا نصه
وهو تأكيد ما سبق وهو مقول قال وما بعده بدل عنه ونائد ان لا يتوهم
انه نقل بالمعنى وقال كحش كلمة ما في ما نصه مفعول قال ونصه مبتداء خبر
ما بعده اي قوله ويكون الى والجملته صلة او صفة والمعنى ان الشافعي قال كلاما
نصه ومعناه القطعي قولنا ويكون الى وعمل هذا المنقول ليس عبارة الشافعي
بل كصليها وان حمل على ان عبارة لا يخلو الكلام من استدراك وهو قوله ما نصه
بل الاولى تركه لايهام خلاف التصود قلت وفيه انه كان يفوت المقصود
كما قدمناه مع انه لو لم يقل ما نصه لكان نصه لقوله السابق ان نصا في
ولقوله اللاحق انتهى كلامه فتدبر وتأمل والحاصل ان الامام قال ويكون
اي الراوي اذا شرب بكسر الراء احدا من الحفاظ لم يخالفه اي حقه ان لا يخالفه
الراوي لا بالزيادة ولا بالنقصا وقيل معناه اذا شرب لم يكن مخالفا له اذا مراد
بالشركة هي شركة في التمام فان خالفه اي الراوي حافظا ولم يراع ما هو حقه
بل خالفه بعد شركته في اصل الرواية فانما مخالفة بالنقصا مقبولة وبالزيادة
مردودة معى قوله فوجد بالفاء التعقيبية او التفصيلية حديثه اي الراوي
انقص اي من رواية الحفاظ ذلك اي وجد ان مخالفة بالنقصا دليل
على صحة حديثه بفتح الميم والراء اي خوجه وظهوره او سنده وضبطه
في بعض الشروح فضم الميم وتشديد الراء وفسره بالراوي وفيه ان الحكم عام

56
والخرج خاص كالنجاشي ونحوه من المصنفين مع انه لا يقال دال على صحة الراوي وانما
كان النقص دليلا على صحة الحديث للاحتياط في روايته قيل هذا اذا لم ينقصنا
منافيا لما رواه الحفاظ وما اذا كان منافيا لما رواه الحفاظ بخلاف المقصود الحفاظ فيقر
ذلك بحديثه وسبق خالف الراوي ما وصفته اي ما ذكرته من وجد ان حديثه
انقص بان يكون زائدا وكذا ما يكون ناقصا كما سبق ويشير اليه قول الشيخ فيما
بعد فدخلت الى فانه يدل على ان المضر ليس بخمسة في الزيادة اضرد ذلك على الحفاظ مطلقا
غير مقبولة مع ان المضر انما هو الزائد الثاني للاوثق انتهى كلامه قيل حاصل كلامه
ان العدل الذي لم يعرف ضبطه اذا عرض حديثه على حديث من شاركه الحفاظ
فلم يخالفه كان ضابطا وتبين انه ثقة لانه جمع مع العدالة الضبط وان خالف
تبين انه غير ضابط فليس بثقة لان توهيمه اول من توهيم الحفاظ واذا كان
كلامه في حاله يعرف ضبطه فلا ينافيه اطلاق اصحابه قبول زيادة الثقة
والله اعلم ومقتضاه اي ما يقتضيه كلام الامام انه اي الراوي اذا خالف
اي احدا من الحفاظ فوجد حديثه اي حديث الراوي ازيد اي من حديث الحفاظ
اضرد ذلك اي وجد ان المخالفة بالزيادة بحديثه اي بحديث الراوي فدل اي
كلام الامام على ان زيادة العدل عنده اي في مذهب لا يلزم قبولها مطلقا وفيه
انه باطلا في ينافي ما اختاره الشيخ من ان الزيادة مقبولة ما يقع منافية
لن هو اوثق ويخالف القاعدة المشهورة من ان المثبت مقدم على المناوئ فكيف
على الساكت فان من حفظ حجة على من يحفظ وانما تقبل من الحفاظ يعني
يشترط في قبول الزيادة كون من رواه حافظا قال العراقي بشرط ان يكون بصيرا
فيمن الشافعية وكذا الخطيب في قبول الرواية كون من رواه حافظا انتهى
وهذا لا ينافي اطلاق اصحابه القول بقبول الزيادة فان الخلاف عندهم

في زيادة منزله يعرف بالحفظ واما من عرف بالحفظ وهو المروءة يكون ثقة او لا
ضابطا فلا خلاف عندهم في قبول زيادته مع احتمال الاطلاق والتقييد بكونه
لا يخالف من هو وثق منه وهذا ما نسخ بالوالد اعلم بحالي ومالي قال محسن
فان قلت كيف جعله من مدلول كلام الشافعي مع انه لم يذكره وكيف جعله
فصلا بين دليله ومدعاه قلت هو من مدلوله باعتبار انه لما خص الضر
بمخالفة الراوي للمحافظ فقد دل على ان زيادة المحافظ مقبولة فان قلت انك
ان المروءة ان الزيادة مطلقا يقبل من المحافظ يرد عليه ان زيادة المحافظ اذا كانت
منافية لما يحفظ اخر يلزم ان لا يقبل وان اراد ان يقبل في الجملة من المحافظ يرد عليه
ان زيادة الثقة على ثقة دونها مقبولة بخلاف مستقيم المحصول فكيف يمكن المروءة
قبول الزيادة حصرا عدم ردها عليه لكن هذا الجواب انما يتم اذا ادعى ان حافظا
لا يكون او وثق من حافظ مع انه يتفاوت حال المحافظ والزيادة المنافية من
الرجح مردودة فانه اي الشافعي وهو دليل لقوله لا يلزم قبولها مطلقا
اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص حديث من خالف من الحفاظ
ان من بيان من وفيه ان هذا ليس هو الشيخ المذهب التقييد في المخالف المردود
بالاوثق والافلا دلالة في كلام الشافعي على ذلك بل قوله اذا شرع احد من الحفاظ
صرح على خلافه فيعتين ان يكون من تبعية وجعل اي الشافعي رضي الله
تقاعنه نقصا هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته اي صحة حديثه
وكما ضبطه لانه اي نقصا حديثه يدل على تحريه بتشديد الراء اي طلبه
الاول والآخرى قال التلييه لم لا يجوز ان يكون نقصانه عن المحافظ دليلا
على نقصا حفظه انتهى والجواب ان هذا من لم يعرف بالحفظ فانه لما
نقص من الحديث علم انه تحرى واجتهد فيكون نقصانه بالاجتهاد فيقبل

فلا يخالف قولهم من حفظ حجة على من لم يحفظ اي من حفظ من الحفاظ المروءة
بالحفظ او في فيما خالف من هو وثق منه وجعل اي الشافعي ما عدا ذلك على النقص
مضرا بحديثه فدخلت فيه اي فيما عدا ذلك الزيادة وانما قال دخلت الزيادة
لان النقص ايضا قد يكون مضرا كما ذكرنا فلو كانت اي الزيادة عند الشافعي
مقبولة مطلقا اي اعم من ان يكون الراوي مخالفا للمحافظ او لم هو او وثق او لم
علم ضبطه او لانه يمكن اي الزيادة مضرة بحديث صاحبها يجعلها دالة على
ضعف مخرج حديثه والله اعلم قال التلييه اذا حمل كلام الامام على ما نحن فيه
فظاهره قبول نسخ الزيادة مطلقا على التفصيل المذكور ويتبادر من سوق الكلام
في قوله زيادة راويها الى هنا ان المخالفة من حيث الزيادة ان يزيد الثقة مخالفا
لمن هو او وثق منه او يزيد الضعيف مخالفا للثقة والواقع ان المراد بخر المخالفة
انتهى والظاهر ان كلام الامام يدل على النوع الثاني وهو ان يزيد الضعيف مخالفا
لثقة ويفهم منه مخالفا لوثق بالاول ويخرج منه مخالفة الثقة من اطلق
قبول زيادة الثقة فقد خالف الامام وكذا من قيده بالنوع الاول فتأمل فانه
موضع ذلك فان خواف اي الراوي والمروءة راوي للصحيح والمحسن بالزيادة او
النقص والسند او المتن على ما ذكره التتبع بارج اي بسبب وجود راو
وارج حال المخالفة منه اي من الراوي المخالف المرجوح فخرج المساوي لانيه
من التوقف لمزيد ضبط متعلق بارج او كثرة عدد وان كان كل منهم دون
في الحفظ والاتقان لان العدد الكثير اول بالحفظ من الواحد وتطرق الخطاء
لواحد اكثر من الجماعة او غير ذلك من وجوه الترجيحات التي سيأتي ذكرها
ومن جملتها ثقة الراوي وعلو سنده وكونه في كتاب تلقاه الامة بالقبول
للتلازم فالراجح اي من المحدثين المتخالفين يقال له اي في غير المحدثين المحفوظ

لان الغالب انه محفوظ عن الخطاء **ومقابلته** بكسوا الباء اي نقيضه وهو
المرجوح يقال له **الشاذ** لانه انقد عن رواية بقية الرواة وبعد عن اسباب
الترجيح مثل ذلك اي مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذي والنسائي
وابن ماجه من طريق ابن عيينة بضم العين وفتح التختية الاول وهو سفيان
وكان اما ما جليلا ودن بالعلل عن عمرو بن دينار عن عوسجة بفتح ميملة
وسكون واو وفتح سرملة وجيم عن ابن عباس ان رجلا توفي بضم تين
وتشديد الفاء المكسورة وفتح التختية اي مات على عهد رسول الله تعالى عليه
وسلم اي زمانه ولم ينج اي لم يترك وارثا الا مولاي معتقا بالفتح هو اي الرجل
اعتقه اي ذلك المولى مالا الحديث يجوز اعرابه مثلاً وتامه فقال صلى الله
عليه وسلم هل احد قالوا الاغلام اعتقه فجعل صلى الله عليه وسلم
ميرانه له كذا في فرائض الشكاة وتابع ابن عيينة بالنصب علل انه مفعول
مقدم على صلة اي وصل هذا الحديث الى ابن عباس ابن جريح بالجرم مصفوا
ورفع ابن علي انه فاعل وعيزة عطف عليه وخالفهم اي ابن عيينة وابن
جريح وغيره حاد بن زيد نواه اي سريلا عن عمرو بن دينار عن عوسجة
ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة يفرم منه
ان الحديث يطلق على مجموع كلام الراوي المركب من الرواة وكلامه صلى الله
عليه وسلم انتهى اي كلامه كما في نسخة والضمير راجع الى بر حاتم فحداد بن
زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك راج ابو حاتم رواية من موصولة
صلتها هو فرد باعتبار لفظ من وفي نسخة من هم رعاية لمعنى من هو
بتداء خبره اكثر بعد دامت اي من حاد قال التلميذ الاول في المثال
يكون بمن خالف فيه الثقة غيره لان هذه الانواع من الشذوذ ونحوها

انما هو واقعة بالذات على المتن لما فيه او في طريقه ما يقتضيه انتهى ويكن
دفعه بان تعدد المثال غير لازم وبانه من باب الاكتفاء وبانه اذا كانت
المخالفة في السند فهذا حكمه فكيف اذا كان في المتن وبان المخالفة في المتن
نادرة وبانها يدركها كل احد وبانها فتمت من بحث زيادة الثقة ثم مثاله
في المتن زيادة يوم عرفه في حديث ايام التشريق ايام كل وشرب خان الحريث
من جميع طرقه بدونها وانما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن ابيه
عن عتبة بن عامر كما اشار اليه ابن عبد البر فانه قال الاحاديث اذا
كثرت كانت اثبت من الواحد الشاذ وقديهم الحافظ احيانا على انه
على انه صحيح حديث موسى بن خريم وابن حبان والحاكم وقال انه على شرط
سليم وقال الترمذي انه حسن صحيح قلت لعلمهم غفلا واعني شذوذ
المتن وتطروا الى اسناد فقط فحكموا عليه بما حكموا ومثل هذا يقع كثيرا
من اهل العربية انهم يأتون بوجه صحيح من الاعراب لكنه اذا لوحظ
المعنى تبين انه خالف الصواب وقال السخاوي وكان ذلك لانها
زيادة ثقة غير منافية لامكان حملها على حاضري عرقه انتهى و
يريد ان الصوم لهم مكروه ولغيرهم سنون ولا يخفى بعد توجيهه من
وجوه الاول اطلاق يوم عرفه والثاني ان الكراهة مختصة بمن عجز عن الذكوة
والدعاء ومن لم يكن عليه صوم القوان والتمتع والثالث ان الكراهة
في يوم عرفه تنزيهية بالاتفاق والصوم في ايام التشريق حرام بالاجماع فلا
مناسبة لذكره معها وعرف اي علم على اجرياء ولذا يقال لله عارف من
هذا التقرير اي المفهوم في ضمن التخيير واد تقرير المتن حيث نفي قوله
فان خولف على قوله وزيادة راويهما اي الحسن والصحيح فعلم ان ناعله

انما هو روى الحسن والصحيح وهو مقبول الآسن بتقرير الشارح لان الحكم
يكون روى في مثال مخصوص ثقة ومقبولا لا يدل على وجوب كونه مقبولا
في جميع الصور وكذا الحكم يكون روى اذا في حديث لا يلزم منه كونه غير
مقبول في جميع الاحوال ولذا قال فيما سبق فمخاد بن زيد من اهل العدالة والضبط
المراد بالحاصل انه تحقق ما ذكرنا ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا في نفس
الماتن او في سنده بالزيادة او النقص لمن هو ادلى منه والضبط حقيقة
او حكما كما في التقدير وفي كلام الشرح اشارة الى ذلك حيث قال يارج منه اذا
يفهم منه ان المخالف ينبغي ان يكون له رجحان تاس الجاهل المذكورة والمراد
بالقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا والشاذ بالمعنى المذكور هنا اخص
بما ذكر في تعريف الصحيح قيل هذا ما سبق من حصر المقبول في اربعة اقسام
الصحيح والحسن بقسميهما مع نفي الشذوذ بالمعنى الاعم في تعريفها واجيب بانه
حصر فيما سبق الروى المقبول في ههنا انما جعل روى الشاذ اي الزائد على
الحسن او الصحيح بسبب المخالفة لمن هو ادلى مقبولا ولا يلزم من مقبولية
الروى مقبولية الروى فلا تناقض وهذا الذي قررناه هو المعتمد في تعريف الشاذ
بحسب الاصطلاح اي المطابق للمعنى اللغوي الذي هو المقدر وبه عرفنا الشاذ
او اهل الحجاز وقال الخليل وعليه حفاظ الحديث الشاذ ما ليس له الا باسناد
واحد يشد به شيخ ثقة او غيره فما كان عن غير ثقة متروكا ولا يقبل
وما كان عن ثقة يوقف وللحجة به فسلمت بغير المخالفة ولا اقتصر على الثقة
وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس له اهل
بمتابع ذلك الثقة فلم يقتبر المخالفة ولكن قيده بالثقة قال ابن الصلاح
اما ما حكم الشاذ عليه بالشذوذ فلا اشكال فيه واما ما ذكرناه من الخليل

والحكم فشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث انما الاعمال بالنية
وحديث النبي صلى الله عليه واله ربهته **فان وقعت المخالفة كذا في نسخة صحيحة**
وفي نسخة الواو متين والباقي شرح **مع الضعف** بان كان الراوى المخالف
ضعيفا لسوء حفظه او جهالة او نحوهما وهل الشاذ ضعيف ام لا
والظاهر ان الشاذ والمنكرو كلاهما ضعيف لكن الشاذ راويه قد يكون مقبولا
والمنكر راويه ضعيف **فالراجح** اي من الحديثين يقال لا ي عند الحديثين **الوقوف**
لكونه معروفا عندهم **ومقاله** اي ضده يقال لا ي عندهم المنكر اي المنكورة **سأله ما هو**
رواه ابن الجاهم من طريق جيب بضم حاء ومهمله وفتح موحدة وتشديد
تحتية مكسورة **بن جيب** بفتح فكسره وهو اخو حمزة بن جيب وفي نسخة بضم الحاء
المجزة وفتح الموحدة وسكون الياء في الثلاثة والظاهر انه سهو قلم الزيادة
بشد يد التحتية بايع الزيت او صانعه المقوى بضم ياء وسكون قاف ومهمله
في اخره يدل على مذهبه وقفا وهو امام القراء من اتباع التابعين عرض
عليه تاليه له ماء في يوم حار فانه تورا قال اننا اخذ اجراء على القرآن ارجو
بذلك الفرد وسرقاء على جفقا الصادق باسناد المستمى بسلسلة الذهب
وعلى جماعة اخريين رضوا الله تعالى عنهم اجمعين والحاصل ان اخاه روى عن ابي
اسحق اي السبيعي بفتح مهملة وكسر موحدة بعد هاء ياء ساكنة ثم عين
مهملة عن العباد بفتح مهملة وسكون تحتية والفبين زاء وراء ابن حورث
بضم مهملة وراء مفتوحة وياء ساكنة بعدها مثلثة عن ابن عباس عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقام الصلوة اي المكتوبة واتى اي اعطى الزكاة
اي المفروضة وحج اي بيت الله الحرام ووقف بالمشاء العظام هو صام اي شه
رضيا بالتمام وقرى الضيف بفتح القاف والراء اي اطعمه اذا وجب عليه

الاطعام دخل الجنة أي دخول أوليائهم قال أبو حاتم أي يخرج
هو أي الحديث المذكور منكر أي بسبب استناده وإن كان معناه صحيحا
لأن غيره أي غير حبيب من الرواة الذين روى هذا الحديث رواه افزه باعتبار
لفظ غير عن أبي إسحق موقوفا على ابن عباس وقد رواه حبيب بن فزعة
وهو أي وغير حبيب المعروف بضد المنكر وفي تعليقه نظر لأنه لا يدل على أن
الضعف معتبر في المنكر قال ابن الصلاح المنكر قسمان الأول الفرد المخالف
لما رواه الثقات والثاني الفرد الذي ليس في روايته من الثقة والاتقان ما
يحمل به تفرد رواه وقال التليذ هذا خلاف ما قدمه عن الشافعي لأن النقص
أضرب حديثه ولم يكن ذلك دليلا على تحريمه وبه عرف أن المراد ما قلته لا ما فهمه
المصنف انتهى ويمكن دفعه بأن كلامه هناك مبني على زيادة الثقة في المتن
وهنا على زيادة في الاستناد مع أن الظاهر من كلام الشافعي رضي الله عنه
عنه أنه أراد به من لم يعرف كونه ثقة كما أشبعنا الكلام فيه والله
أعلم وعرف أي بما ذكرناه من التقدير والدال على الفرق بين الشاذ والمنكر أن بين
الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه أي بحسب المفهوم وهو أن يعتبر في
كل منهما شيء لا يعتبر في الآخر يعتبر في كليهما شيء آخر حيث اعتبر في كليهما
مخالفة الأراج وفي الشاذ مقبولية الراوي وفي المنكر ضعفه وأما بحسب الصدق
فبينهما بآينة كلية فاندفع اعتراض تليذه فإنه يشترط في العموم والخصوص
من وجه أن يكون بين المذكورين مادة اجتماع يصدق فيها كل منهما وليس
المذكور هناك وما ذكره في تجريره ليس على حدة عند القوم انتهى
بيان الرفع أن النسبة تعتبر تارة بحسب الصدق وتارة بحسب الوجوه
كما في القضايا وقارة بحسب المفهوم كما يقال المفهوم أن يتشاد كان ذات

نمتباينان والآفة تشارك في جميع الذاتيات فمتساويان كالحمد والمجد ودوران
شارك أحدهما الآخر في ذاتيات دون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلقا
وجه وإن تشارك في بعضها فبينهما عموم وخصوص من وجه كذا في شرح
المطالع للابهرى وعلى الاصطلاح الأخير يتنزل كلام المصنف أو يقال أراد أن
بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه لفة بمعنى اجتماعهما من وجه وافترقا
من وجه ويؤيده قوله لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة وافترقا في أن
الشاذ رواية ثقة بالإضافة وفي نسخة راوية ثقة أو صدوق بالجر
الرفع أي لم ينقل عنه كذب لكنه غير ضابط والمنكر رواية ضعيف بالإضافة
وفي نسخة راوية ضعيف أي لسوء حفظه أو جهالة أو نحوه ذلك على
ما ذكره السخاوي وقيل ليس ثقة ولا صدوق وقد غفلنا عن هذا الاصطلاح
أو عن هذا التحقيق من سوى بينهما الأدب ابن الصلاح فإنه سوى بينهما
حيث لم يميز بينهما وقال المنكر بمعنى الشاذ قال التليذ قد أطلقوا في غير
موضع النكارة على رواية الثقة مخالفًا لغيره ومن ذلك حديث نزع الخاتم
حيث قال أبو داود هذا حديث منكر مع أن رواية همام بن يحيى وهو ثقة
احتج به أهل الصحيح قلت العبرة في الاصطلاح للأغلب فإذا جاء خلافه
يؤاخذ به أنه يحتمل أن لا يكون همام ثقة عند أبي داود لأنه مجتهد لا يجب عليه
تقليد غيره ثم قال وفي عبارة النساء ما يفيد في هذا الحديث بعينه أنه يقال
المحفوظ وكان المحفوظ والمعروف ليسا بتوعين حقيقيين تحتهما أفراد
مخصوصة عندهم وإنما هي الفاظ تستعمل في التضعيف والله أعلم فجعلها
المصنف أنواعًا فلم توافق ما عندهم انتهى وفيه أنه تتبع منقولاتهم وبني
اصطلاحهم ح على أكثر ما لا يتم فيكون مذهب التحقيق وبالله التوفيق

وما تقدم ذكره من **الفرد** الواو عاطفة للمتن على المتن والشرح على الشرح فبنا
 اعتبار المتن يرفع المفرد باعتبار الشرح بخفض ومثل هذا النسخ لا يستحسنه
 المحققون لكنه لما غلب الشرح على المتن وجعله ككتاب واحد سأل له ذلك
 ولو قالوا المتقدم ذكره وهو المفرد كان اوله **وقوله النسبي** بكسر النون وسكون
 السين نسبة الى النسبة المقابلة للحقيقة التي يعبر عنها المحدثون بالفرد المطلق
ان الشريطة دخلت على الشرح والمتمن وجد بعد ظن كونه فردا نسبيا فان
 الفرد المطلق لو تابعه راو ويخو جده عن كونه فردا فردا كذا قيل وفيه بحث بانه قد
 للتحقيق **وافقه** اي تابع راويه **غيره** اي غير ذلك الغير هو راو اخريد قوله
 فيما بعد بعد متابعا وهو عبد الله **فهو** اي ذلك الغير **المتابع** اي متابعا والمتابع
 لا الحديث بكسر الواو وحدة وفي نسخة الباء الموحدة وهو مستدرء فان قلت
 لم لم يجعل هو راو اجعا الى الفرد ويكون المتابع حينئذ بفتح الباء كما يقتضيه
 سوق الكلام سابقا حيث يعود الضمير الى الفرد ولا حقا حيث جعل الشاهد
 صفة الحديث لا الراوي ويجوز ان يجعل ضمير هو عائدا الى ما يرويه ذلك الغير
 والشاهد والمتابع صفة الحديث لا الراوي قلت لعله بجود اصطلاح فان قيل
 لم قيد الفرد بالنسبة مع ان المتابع بهذا المعنى يوجد للفرد المطلق ايضا فانه
 ان كان وجد للراوي عن صحابي بعد ظنا نفواوه شريك عن ذلك الصحابي
 فهو المتابع وان كان عن صحابي اخر فهو الشاهد يقال سلنا ذلك لعله
 بناء على الاصطلاح فانه في اصطلاحهم يختص بالفرد النسبي والمتابعة
 على ما سيجري ان كان مألها الى رتبتي لانها ان حصلت للراوي نفسه
 اي ذو شئخه فضلا عن ان يكون مع شئخه فهي المتابعة الناقصة
 الى الكاملة المختصة بالتسمية وان حصلت اي المتابعة لشئخه اي

دون الراوي نفسه من فوقه اي فوق شئخه من شايخه من القاصرة
 وحاصل كلامه ان الراوي المتفرد في اثناء السند ان شورا من راو وفواه
 عن شئخه او شورا بشئخه من فوقه الى اخر السند فهو المتابع فالاول
 هو المتابعة التامة ولا بد في كونها تامة من اتفاقها في السند الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فالتابع وفارقه ولو في الصحابة فلا تكون تامة
 والثالثة القاصرة وكما قربت منها كانت اتم من التي بعدها وقد سمي الاخر
 شاهدا لكن تسميته تابعا اكثر ويستفاد منها اي من المتابعة تامة كانت
 او قاصرة التقوية اي للمتابع بفتح الباء شال المتابعة اي الشاملة للتامة
 والقاصرة ما رواه الشافعي في الامم هم كتاب له عن مالك عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اي من ان النبي وهو
 بيان لما رواه ويجوز ان يجعل ان النبي يهدى لما رواه قال الشافعي اي جنسه
 تامة او اقله تسع وعشرون وهذا محقق وفيه حث على طلب الهلال ليلة
 الثلاثين اذ قد يكون الشهر ثلثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا
 تصوموا اي رمضان حتى تروا اي تعلموا ولو بروية عدل الهلال اي هلال رمضان
 فالامام للعهد ولا تقطروا اي لا تدخلوا في افطار رمضان بان تتكوا وصيامه
 وتصلوا صلوة عيد الفطر ومخوذ لك حتى تروه اي الهلال والمراد هلال شوال
 فان غم بضم الغين وتشديد الميم اي خفي هلال رمضان عليكم اي على جميعكم
 بغم ونحوه فالكلمة اي اتوا اعداد ايام شعبان ثلثين اي يوما فلهذا في نسخة
 وهذا الحديث بهذا اللفظ اي الذي تقدم ظن قوم اي وهو ان الشافعي تفرد
 به اي بلفظه عن مالك فعده اي فجعل القوم الحديث المذكور معدودا في
 غرابيه اي غريب الشافعي جمع غريب وهو الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة

او الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بما لا يذكره غيره اما في متنه او في
اسناده ثم ان ما ظنوا هذا الظن بالشافعي لا يحجب ما لا يحجب اي بقيتهم روجه
اي الحديث المذكور عنه اي عن مالك بهذا الاسناد اي الذي اسنده الشافعي
الى النبي عليه السلام بلفظ فان غم عليكم اي هلال رمضان فاقدروا بضم الدال
وكسرها وقيل الضم خطأ يقال قد لا الشئ قدرا بالتخفيف اي قدره بالتقدير
قلنا فقدنا فنعم القادرون كذا في شمس العلوم فالمعنى قدره الى الاجل
تحقق هلال رمضان عددا ايام شهر شعبان حتى تكملوه ثلثين يوما ثم صوموا
لرمضان ولولم تروا هلاله حينئذ يغم ونحوه اذا المقصود من الرؤية العلم اليقيني
وهو ما برؤية الهلال عند نقص الشهر واما الحصول كما لا الشهر وحاصل معناه
انقضاء شهر شعبان ثلاثين يوما فاقوله صلى الله عليه وسلم ناكلوا العدة
ثلثين في المعنى وقيل معناه قدره الى منازل القروا انه يدلكم على ان الشهر تسع
وعشرون او ثلاثون قال ابن شريح هذا خطاب لمن خصه الله عز وجل
بهذا العلم وقوله فاكلوا العدة خطاب للعامة التي لم تكن به كذا في النهاية ونقل
عنه محشورا قوله اي ابن شريح ومن سبقه وتبعه باطل لمخالفة الاجماع
على عدم الاعتماد بقول المجتهد ولو اتفقوا على انه يرى ولقوله تعالى مخاطبا
لخيراته اخوت الناس خطابا عاما فان شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله
صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ولما في نقل الحديث
لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه ولقوله صلى الله عليه وسلم
اما امة ايتة لا تكتب ولا تحسب قال الطيبي دل على ان نوبة الشهر ليست الى الكفا
والحساب كما يزعمه اهل النجوم عن رمضان قبل رؤيته بناء على معنيتي يكون
عاصيا ولا يحسب من صومه ولو جعل عيد الفطر بناء على غم يكون فاسقا

وتجب

وتجب عليه الكفارة ففعله وان عد الانظار حلالا فضلا عن عد واجبا
صا وكافوا من الغريب ان جعل المجتهد الخواص والبقية عامة لم تكن به
واغريب منه نقل صاحب النهاية قوله وسكونه عليه المتوهم من قبوله فانه لا
يجل لاحد نقل كلامه الا بنية الرد عليه واما ما ذكره بعض علماء الشافعي عن محمد بن
مقاتل انه كان يشال المجتهد ويعتمد على قوله بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم
فلعله يحمل على ما يكون الاحوط فيه اعتبارا بقلية الظن ولذا ذكر الترخي في كتاب
الصوم قوله قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من افى كاهنا او عارفا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل
على محمد صلى الله عليه وسلم وقال في التهذيب يجب صوم رمضان رؤية الهلال
او باستكمال شعبان ثلاثين يوما ولا يجوز تقليد المجتهد في حسابه الا في الصوم
ولا في الانظار واما ما نقل عن التاتاري خانية هل المجتهد ان يعمل بحساب نفسه ففيه
وجهان احدهما انه يجوز والثاني لا يجوز اقول الصحيح ان الاول لا يجوز للحديث
السابق فانه اذا كان كاذبا لا يجوز تصديقه في حق غيره فكذا يكون كاذبا في نفسه
بتكذيب الشارع اياه والله سبحانه اعلم هذا وتدل على هذه المضايقة في اللفظ
على عدم صحة رواية الحديث بالمعنى الاحالة الضرورية ثم هذا الافراد وان كان
ثابتا باعتبار هذا الاسناد لكن وجدنا للشافعي متابعيا بكسر الباء هو عبد الله
بن مسلكة بفتح ويسكون ثم فتحان القفي بفتح قاف ويسكون مهمل
وفتح نون كذا اي مثل ذلك اللفظ الذي رواه الشافعي اخرجها البخاري
اي اسناده بلفظه عنه اي عن عبد الله المذكور في الاسناد قال الشيخ في كتابه
فدل على ان ما رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين فهذه وفي نسخة وهذه
اي المتابعة المتقدمة متبعة تامة ووجدنا له اي للشافعي رضي الله تعالى

ايضا هو موهم ان يكون لغيره ايضا كان حقه ان يذكر ايضا قبل قوله او
 بعد قوله متاجعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة بضم الحاء وفتح الزاء متعلق
 بوجدنا كقوله من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد
 الله بن عمر بلفظ فكلوا ثلثين وفي صحيح مسلم عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاذنوا
 ثلثين قال السخاوي فقد توبع عبد الله بن دينار من وجهين عن ابن عمر
 ثم لما استشعر المصنف مناقشة في كون المتابعيتين الاخيرتين متابعات بناء
 على تفاوت الالفاظ حيث وقع في الاول منهما نكلا وبديل قوله ناكلوا العدة
 ثلاثين وفي الثاني منهما فاقد روايتين بدل به دفعها بقوله والاقتصار
 في هذه المتابعة الاولى حذف هذه العموم قوله سواء كانت اي المتابعة تامة
 ام قاصرة على اللفظ متعلق بالاقتصار بل لوجاءت بالمعنى لكن لكنها
 اي المتابعة مطلقا مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي وان وجد متن
 اي من الفرد النسبي كما سبق وهو يروى من حديث صحابي اخر يشبه اي ماثل
 الحديث ذلك الفرد ولو لا جعل المتن والشرح كشيء واحد لاختل معنى المتن فتأمل
 في اللفظ والمعنى اي جميعا او في المعنى فقط لا يقال لم يعتبر المتابعة في اللفظ
 فقط مع انه قد يتصور بان يكون جميع الفاظ الحديث مشتركة اريد بها
 في احدها معان وفي الاخر معان لان مثل ذلك لا يستمر شاهد لان العبرة للمعنى
 لا سيما وان نادرا وغير موجود فهو اي في المشابه لذلك المتن هو **الشاهد**
 والمصنف اطلق المسئلة وهم قيدوها فقالوا ثم بعد فقد المتابعة على الوجه
 المشرح اذا وجدت متن اخر في الباب عن صحابي اخر يشبه فهو الشاهد ولو
 قال ثم ان وجد كان توضيحا ولو قال فان وجد كان تلويحا الى كلام القوم
 وتخليصا من مخالفتهم مثاله اي الشاهد بقسميه في الحديث الذي قدناه

اي عن الشافعي وغيره عن ابن عمر ما رواه النساء من رواية محمد بن حسين بضم
 الحاء المهملة وفتح فسكون عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
 اي النساء او محمد بن حنين وهو اقرب بالمقام ان نسب مثل حديث عبد الله
 بن دينار عن ابن عمر وسواء بفتح السين على الحالية اي مستويين فانه مصدر
 في الاصل بمعنى الاستواء اريد به معنى القاعل فهذا اي الشاهد او فهذا الذي
 ذكرناه الشهاد باللفظ ويلزم منه المعنى واما اي الشاهد بالمعنى
 اي فقط فهو ما رواه البخاري في رواية محمد بن زياد بكسر الزاء بعد تحتية عن
 ابو هريرة بلفظ فان غم عليكم وفي نسخة يتشديد الميم وكان اصله غم
 وهو بمعنى الاول في الهداية غم علينا الهلال ونحني راغى حال دون رؤيته
 غيم او نحوه فاكلوا عدة شعبا ثلاثين اي يوما وخص قوم المتابعة بما حصل
 باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي لم لا والشاهد بالنصب عطف
 على المتابعة اي وخص قوم او ذلك القوم الشاهد بما حصل بالمعنى كذلك قال
 المصنف اي سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا قال ليذه وهو ظاهر انتهى
 وهذا الاصطلاح مذكور في الخلاصة ويناسب عبارة المتن وقد تطلق المتابعة
 فيه سائحة والمواد المتابع يلايم المقابلة باطلاقة على الشاهد وبالعكس
 اي وقد يطلق الشاهد على المتابع فلا فرق بينهما الا بغلبة الاستعمال الشاهد
 في احد معنييه عند قوم وكثرة استعمال المتابع عند آخرين فالخلاف لفظي
 لا حقيقي والامرفيه اي في مثله سهل القصد الذي هو التقوية حاصل
 بكل منهما سواء سمي متابعا او شاهدا او البخاري ياتي بمتابع صحابي وغيره
 ومن الفرد المطلق على ما هو كلام غيره بل صريحه قال العراقي الاعتبار انما في
 الحديث لبعض الرواة فتعبر بروايات غيره من الرواة يسير طرق الحديث

لتعرف هل شارك في ذلك الحديث او غيره فرواه عن شيخه ام لا فان يكن شاركه
 احد من يقترب بحديثه اى يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به فيستوي
 حديث هذا الذي شاركه تابعا وسيأتي بيانه من يقترب بحديثه من مراتب
 الجرح والتعديل وان لم تجد احدا تابعه عن شيخه فانظر هل تابع احد شيخ
 شيخه عليه فرواه متابعا له ام لا فان وجدت احدا تابع شيخ شيخه عليه
 فرواه كما رواه تسمه ايضا تابعا وقد يستمونه شاهدا وان لم تجد لاحد من
 فوقه متابعا عليه فانظر هل اتى بمعناه حديث اخر في الباب ام لا فان اتى
 بمعناه حديث اخر قسم ذلك الحديث شاهدا وان لم تجد حديثا آخر يؤدى
 معناه فقد عدت المتابعات والشواهد فالحديث اذا فرغ انتهى كلامه
 ويستفاد من اطلاقه ان الاعتبار يكون للفرد مطلقا يستوى فيه المطلق
 والنسبي وصنع المصحح جعل الفرد النسبي مورد القسمة يوزن بات
 الاعتبار انما يكون للفرد النسبي فقط فتأمل حتى تأمله واعلم ان تتبع الطرق
 قيل تقديره اورد ما بعده على الالغاء كقولنا ان هذا فلان قد ذكر
 مرارا انه جعل الشرح مع المتن كتابا واحدا فلا يرد عليه ان لفظ تتبع الطرق يعنى
 ان يكون مرفوعا بالمتن ومنصوبا بالشرح فيقواء بالنصب فكان الشرح الذى
 بعد المتن ناسخا لعرابه من الجوامع اى الكتب التى جمع فيها الاحاديث على ترتيب
 ابواب الكتب الفقهرية كالكتب الستة او ترتيب الحروف الهجائية فى اوائل الكتب
 عنه ككتاب الايمان وكتاب البر وكتاب التوبة وكتاب الثواب وهكذا الى اخر
 الغرض كما فعله صاحب جامع الاصول او باعتبار رعاية الحروف فى اوائل الفا
 الحديث كما فعله شيخنا الحافظ السيوطى والجامع الصغير والمسانيد
 اى الكتب التى جمع فيها سند كل صحيح على حده على اختلاف مراتب الصحابة وطبقاتهم

والترزم

والترزم نقل جميع مروياتهم صحيحة كان الحديث او ضعيفا او جمع السيوطى فجاء معه
 الكبير بين الامرين فجعل القسم القول على ترتيب الحروف القسم الفعل على ترتيب
 المسانيد والاجزاء وهى ما روى فيه حديث شخص واحد واحاديث جماعة
 فى مادة واحدة لذلك الحديث متعلق بالتبع اى لاجل معرفة حال الحديث الذى يظن
 انه فرد ظاهر الاطلاق الشامل للنسبي وغيره ليعلم هل لماى راوية له هو هيئة
 التوصل اليها هو اى التبع المذكور هو الاعتبار كما تقدم فى كلام العراقي مفعلا
 وقول ابن الصلاح مبتداء ومقوله معرفة الاعتبار والمتابعات بكسر الموحدة ويجوز
 فتحها والشواهد اى الى اخيه والخبر قد يوهى اى قول ابن الصلاح ان الاعتبار
 تقسيم لهما اى حيث اضيفت المعرفة الى الاعتبار وما بعده وكان حق العبارة ان
 يقول التبع هو اعتبار المتابعات والشواهد وليس كذلك اى فى الواقع لان الاعتبار
 هو نفس معرفة التقسيمين او علة معرفتهما فليس تقسيم لهما لعدم اندراج التبع
 تحت امر واحد فان التقسيم هو ضم المقيود المتباينة والمخالفة الى القسم
 وهنا ليس كذلك بل هو اى الاعتبار هيئة التوصل اى كيفية التوصل اليها اى
 المتابع والشاهد فكيف يكون قسما لهما واغرب تأليذه حيث قال ما قاله
 ابن الصلاح صحيح لان هيئة التوصل الى الشئ غير الشئ انتهى وفيه انه
 ليس كل ما يؤول للشئ قسما له فمراه ليس نوعا على حدة قسما لهما فتدبر ثم نقب
 والافاد ب فان الادب خير من الذهب وجميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل
 فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة اى فيقدم ما هو اعلى
 مراتبه ما هو دون وهكذا وهكذا قال المصنف يعنى اذا تعارض حديثان صحيح
 لذاته ولغيره قدم الذى لذاته على الذى لغيره قال تأليذه لم يراع علو في ترجيح
 هذا الاعتبار ويعرف هذا من صنيع البيهقي والغزالي في تخصيص المأخذ انتهى

باب اقسام الحديث هل يشاهد ام لا
 كما سبق وكما سيجرى في كتابنا

وفيه انه على تقدير ثبوت عدم اعتبار هذه المراجعة منها لا يلزم عدم اعتبار غير
ها غايته ان المسئلة تكون خلافية ولعل الشيخ اطلق اشارة الى ضعف
قولهما فان الترجيح امر معتبر في جميع مراتب الحديث من الضعيف والحسن والضعيف
فلولم يكن الاعتبار معتبرا لكان امرا اعتبارا لم يقل به عاقل ثم **المقبول** هذا تقسيم
ثان للمقبول كما اشار اليه بقوله ينقسم ايضا الى معول به وغير معول به اي الانقسام
مختص فيها **الان** ان **سلم** الى الحديث من **المعارضة** اي من معارضة حديث اخر
يناقضه في المعنى قوله اي لم يأت خبر بزيادة حاصل المعنى فلا يرد عليه ما قالا
تأليفه المعارضة مصدر والخبر الذي لم يصاد به اسم ولا حاصل على هذا الا
استعمال مع يتسارع ليقول الحقيقة وفيه ان يتسارع ليقولها اذا كان متضمنا لتفسير
معناها بجود العدول الى بيان حاصلها ومبناها **فهو** اي المقبول الشاهد هو
الحكم اي الذي جعل به بلا شبهة وامثلة كثيرة اورد الحاكم منها في مسند عايشة
ان اشد الناس عذابا يوم القيمة الذين يتشبهون بخلق الله وجاءت امرة
رفاعة طلقتي فتزوجت بعد عبد الرحمن بن الزبير ذكره الشيخ **وان**
عروض اي ناقضة حديث اخر في المعنى فلا يخلو اي الحال من احد الشيعين اما
ان يكون معارضة بكسر الراء وهو الحديث اللغو مقبولا بان يكون صحيحا وحنا
مثله فيه اشكال وهو انه ان اريد به ان يكون المعارضة مساويا للمعارض
في الصحة او الحسن كما هو المتبادر فيه عليه انه تقدم ان الاصح يقدم على الصحيح
ويقدم الصحيح على الحسن وان اريد به ان يكون مثله في القبول فلا حاجة الى ذكره
لدلالة قوله او يكون مردودا عليه ويورد حيث غرض على اخصاره المعارضة في الصحة
لان المعارضة بين الصحيح والحسن ثابتة ايضا على ما اختاره تبعا لبعضهم
وقد ذكر تأليفه انه قال المص في تقويده المراد به اصل القبول لا التاوي فيه

حتى

حتى يكون القوي ناسخا للاقوى بل الحسن يكون ناسخا للصحيح لوجود اصل
القبول قال تأليفه في هذا مخالفة لما تقدم من قوله يحصل فائدة تقسيمه باعتبار
مراتب عند المعارضة قال قائل هذا امر وقع في انشاء التقرير فلا يبحث فيه قلت
فقوله لا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا او مثالا او يكون مردودا تقسيم غير
حاصل لانه جاز ان يكون معارضة دونه في القبول وليس بمردود والظاهر
انتهى الذي نسخ بالبال والله اعلم بالحال انه كما قسم القبول اولاد ذكر ما يتعلق به من
المعارضة وغيره ذكر هنا تقسيما اخر باعتبار اصل القبول ومقابله وذكر ما يتعلق
به من المعارضة المختصة او لما كانت تلك المعارضة مختلفة فيها عن مضمون المعارضة
المتفق عليها وهذا بمذهبنا المنصور احق وما سبق بمختار مذهبنا اوفق وانما
اي المردود ولا قوله اي لا اثبته فان يكون مقابلا لافضل عن ان يكون معارضا لنا
لان القوي اعظم ان يكون صحيحا او حسنا لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف لعدم
العمل به الا اذا لم يجد هناك حديث قوي فيقدم على الراي كما هو مذهبنا واذا كان
في فضايل الاعمال بشرط ان يكون مدافعا لاصل من الاصول وان كانت المعارضة
اي معارضة حديث **بمثله** اي بمقبول اخر فلا يخلو اي حيث ذكره امرين اما ان يمكن
الجمع اي بتاويل او تقييد او تخصيص بين مدلوليهما اي مغيرهما بغير نقسف
متعلق بالجمع والنقسف ازيد من التكلف لانه خرج عن ايجاده قال المصلا ان ما كان
بتنقسف فلا خصم ان يرد وينتقل الى ما بعده من المراتب نقله تأليفه ولا اي لا يمكن
الجمع مطلقا او يمكن ولكن يتنقسف فلا خصم ان يرد وينتقل الى ما بعده من المراتب
نقله تأليفه ولا اي لا يمكن الجمع مطلقا او يمكن ولكن يتنقسف **فان امكن الجمع** اي
بتكلف غير نقسف كما سيأتي بيانه في امثلة **فهو** اي فقسم الحديث المعارض للغير
المكن الجمع بينها هو النوع اي احدا نوعه **المستمر** اي المذكور في حقه **انه مختلف** الحديث

مما

بكسر اللام اي مختلف مدلول حديثه ويناسبه ما يقابله فهو الناسخ وضبطه
بعضهم بفتح اللام على انه مصدر يفتح ويلايمه قوله فيما بعد فالترجيح وقال الحش
صحة الشيخ الخوري على صيغة اسم الفاعل وبعضهم على صيغة المفعول هذا و
الطبي جعل الناسخ والمنسوخ وما عمل فيه بالترجيح و اخالة في متن الحديث
واما مختلف فلم يختلفوا في رفعه لانه في المتن خبرا مستبدا وان كان ظاهر الشرح
يقضي ان يكون منصوبا على انه مفعول ثان للمستمر وقد اشرنا الى ذلك في غير هذا
بل تفتت بعضهم فقال اي المستمر يختلف الحديث اياه وغيره بعضهم بقوله يختلف
الحديث لان يكون الباء متعلقا بالمستمر على انه قد سبق مرارا ان المصدر جعل كتابه
واحد فن قراء المتن فتعنت عليه ساعات المتن ومن قراء الشرح يلزمه
اعراب الشرح وهذا اذا لم يمكن الجمع بينهما ولو ثبتا ويل فلوقال هو النوع الذي قال
له مختلف الحديث لحسن المزج كان احسن ثم الجواب بالاختلاف اختلاف مدلولها
يضطرب اليه جميع الطوائف من العلماء وانما تكفل به الجامعون بين التفسير
والحديث والفقه والاصول واقره نكاح في الامام الشافعي رضي الله تعالى
عنه وله فيه مجلد جليل في جملة كتب الامام ومثله اي لهذا النوع ابن الصلاح
بحديث لا عدوى بفتح وسكون المهملتين والفاء مقصور بعد واو اسم الاعدا
كالعدوى والتقوى من الاءعاء والالتقاء وهو ما يهدى من جوب ارضه و
اعدائه مجاوزة من صاحبه الى غيره ورتة وفي النهاية اعداه الداعية
اعداء وهو يصيبه مثل ما صاحب الاء ولا طيرة وهو التثام بالشرح
على ما كان في عادة الجاهلية من انهم اذا توجهوا الى جهة وراوا طيورا طارا الى
يمينهم فقالوا له وقالوا انه مبارك وان طار الى يسارهم تشاء موابه رجعا
الى بيوتهم ومن اصحاب اصحاب الثامنة في مقابلة اصحاب الميمنة والتثام

قد يكون

قد يكون بغير الطير كقابلة كلب او كافرا و فاجر وقد يكون بالقول كما اذا سمع
يا خيران او لفظ شرا ونحوه خيرا والتطير غلب في التثام واما الغالب الحسن فلان
مستحسن كما اذا سمع ياسعيد يارسيد والغالب بالمصنف ما صدر عن السلف و
اختلف فيه المتأخرون ولا شك ان التثام بما فيه مكره سواء بالحروف
او بالمعنى واما التفاءل بالمعنى او بظهور بسمة ونحوها فلا بأس به واما
بالحروف فلا دلالة لها على القبح والحسن ابدان الطيرة مصدر كالحيرة والاثان
لها كذا في النهاية وفي الصحاح تطيرت من الشيء وبالشئ والاسم منه الطيرة
على وزن العنبة وهو ما يتشام به من القال الودي قال النووي هو بكسر الطاء و
فتح الياء على وزن العنبة هذا هو الصحيح المعروف في رؤية الحديث وكتب اللغة
وحكم القاضي وابن الاثير ان منهم من سكن الياء وتعام الحديث ولاهامة ولا
صف ولا غول ولا هامة بتخفيف الميم من طير الليل وقيل هو اليوم وكانت العرب
تؤمن ان روح القتيل الذي لا يدرك ثاره تصير هامة فتقول اسقوني فاذا ذاك
ثاره طارت وكانوا يزعمون ان صفوحية في البطن والذي يجوز لاننا عنده
من عضه وقيل كانوا يتشامون بصفوه يقولون يكثريه الفتى والفتى احد
القبيلان وهم جنس من الجن كانت العرب تؤمن انها تتراى للناس في الغداة فتكون
في صور شتى فتقول لهم اي تضلمهم عن الطريق وتهلكهم فنفاء صلى الله عليه
وسلم وليس هو نفيا لوجوده لقوله تعالى كاذبي استهوت الشياطين في الارض
حيث ان الاية بل ابطال زعمهم في تلوته بالصور المختلفة واما ما ذكره في مختصر النهاية
ان معنى لا غول اي لا تسطيع ان تضل احد فليس على ظاهره لمخالفة الآية
المذكورة مع حديث فوكسر الفاء وتشديد الواو المفتوحة ويجوز كسرهما من
المجوز وهو الذي اصابه الخزام كانه جذم اي قطع قال في القاموس الخزام قنب

علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله فيفيد مزاج الاعضاء وهياتها و
رتبها انتهى الى تاكل الاعضاء وسقوطها عن تفريح فراشه بالنصب كفراد
من الاسدي ونحوه مما هو ظاهر الضرري فوارا شديدا او فرازا اعلى قدر
توكله على الذي بيده الامر وكذا مع حديث لا يورد موضع على صحيح وكلاهما في
الصحيح اي معروفا فيهما اما الاول فرواه احمد ومسلم على ما في الجامع الصغير
للسيوطي واما الثاني فقال الذركشي رواه الشيخان فاذا المصداق في رتبة
واحدة من الصحة مع قطع النظر عن احدهما الصحيح الآخر كما تقرر وظاهرها التعاقب
في المعنى المدلول بهما اذا الاول يدل على نفي الاعداء مطلقا والثاني على ثبات المؤكدة
بالامر للجزم المشبه للحتم وجه الجمع بينهما اي بين الحديثين ان هذه الامراض
اي الجذام والبوص وغيرها لا تنفك بطبعها اي كما يقول بالطبيعة لكن الله
سبحانه وتعالى يخالطه المريض بها اي بهذه الامراض للصحيح مفعول ثان
للمخالطة واللام للتقوية سببا مفعول ثان لجعل الاعداء بكسر الهزة مرض
اي لاعدائه تعا مرض المريض الى الصحيح ثم يختلف ذلك الى الاعداء سبب
وهو المخالطة كما في غيره من الاسباب حيث يختلف السبب كعدم التشبع با
بالاكل لمن له جوع البقر وعدم الرى بالشرب لمن له الاستسقا كذا جمع بينهما ابن
الصلاح تبعا لغيره وحاصله ان النفي في قوله صلى الله عليه وسلم لما كان
يعتقد اهل الجاهلية وبعض الحكماء الفلسفية وارباب العلوم الرياضية
والطبيعية من ان هذه الامراض من الجذام والبوص تنفك بالطبع كما زعموا
ان الماء بالطبع يفرق والنار بالطبع يحرق وقدرتها الله تعالى بكتابه ابلغ
رد في قضية ابواهيم وموسى وان الاثبات في الحديث الثاني باعتبار السبب
العادي في جعل ذلك وبكونه رحمة للعالمين حذرا من اتمه الرحومة من الضرر

الذي يوجد عنده عادة بفعل الله تعالى وفي النسيب بالاسدياء الى ذلك ويقال
الجمع بينهما بان النفي للاعتقاد والامر بالفعل كانهما النفي صلى الله تعالى
عليه وسلم عن الدخول في بلد الطاعون مع ان المعتقد ان لا تأثيرا لغير الله وانه
اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون والظاهر ان الامر بالفراضة
للضعفاء ولذا خصه بالمخاطب واما المحامدون المتوكلون فلا حرج في حقهم اذ صح
ان صلى الله عليه وسلم اكل مع مجزوم وقال بسم الله ثقة بالله وتوكل عليه
رواه ابو داود وغيره واما ما ورد من انه صلى الله عليه وسلم قال المجزوم
جاء لبياعه فلم يديده اليه وقال قد بايت فمحمول على بيان الجواز وعلى
اختلاف الحال في الاول نظر الى السبب المناسب لمقام الجمع وفي الثاني نظر الى السبب
الملائم لمقام التفوقه وبين ان كلاما من المقامين حق الاول اي عند المص
في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باق على عمومته
وفيه انه على تقدير الاول ايضا باق على عمومته لان كلام ابن الصلاح ليس بتخصيصا
بل هو تاويل وصرف عن ظاهر ضرورة الجمع بينه وبين معارضته لكن المفهوم
من كلامه الا ان انه اراد بقوله على عمومته ظاهره العام اي ولا وجود للعدوى
اصلا لا بالطبع ولا بالسبب وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدي شيء شيئا
اراد به مويد لبقائه على عمومته وفيه انه لا فرق بين هذا الحديث وحديث
لاعدوى بل هو بالغ من هذا قال الحنفى فان قلت هذا ايضا يقبل تاويل ابن
الصلاح قلت سكتنا لكن تعدد عبارات الحديث وتكررها يدل على ان المراد
بها ما يتبادر من ان نفي صلى الله عليه وسلم هذا لكن صرفه عن ظاهره
لحديث اخر يعارضه بحسب الظاهر ويؤيده التأثير السببي في القالبين
ان يحمل النفي على الطبع والحقيقة مالا ثبات على السبب والمجاز كما جمعوا في قوله

تعالى وما ريت اذ ريت اى ما ريت خلقا اذ ريت كسبا وكذا قوله تعالى فما علمتكم
ولكن الله تعلم حقيقة وقوله اى قد صح قوله صلى الله عليه وسلم اى مؤيد
ايضا لبقاء على عمومته من عارضه اى بحسب الظاهر والافعال من النصوص على الله
عليه وسلم كقول الحقيقة فتعمل المعارضة اللغوية لا الاصطلاحية فالمعنى
استشكله وساله وقيل كلامه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة
اى فيما بينهم فيخاطبها مستغنى عنه فتجوز بفتح الفوقية وسكون الجيم
وفتح الراء وفي نسخة بضم الفوقية وسكون الراء اى فتصير الابل جرباء
حيث رد عليه اى حين رد على معارضة ومقابله لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يدرى شيئا بما ذكر بقوله مستغنى عنه بقوله سابقا واما قول شارح وقوله
صلى الله عليه وسلم ذلك الحديث لا يدرى الا يرد فيرد عليه انه يحتاج الى العلم
بوقوع حديث لا يدرى شيء شيئا ورد مرتين الثانية لدفع المعارضة فتأمل
ثم رابت محشيا قال عند قول حيث رد عليه لقوله الاول ترك ذلك ليكون
قوله فمن اعدى بدلا مما سبق من لفظ قوله صلى الله عليه وسلم ان كان قوله بمعنى قوله
او مقولالا ان كان بمعناه المصدري وتوجيهه ان قوله صلى الله عليه وسلم
في وقت الرد حاصل بهذا الحديث وهو من اعدى او تقول التقدير وقد صح قوله
صلى الله عليه وسلم الدال على عدم الاعداء وقوله حيث علة لذلك فمن
اعدى الاول ظاهره انه اراد صلى الله عليه وسلم ولم بهذا الكلام ان وقوع الجرب بناء
على السبب لاينا في نفي الاعداء المركوز في طباع الجاهلية والآن جعل الاعداء
على الطبوع فقط فمن اعدى الاول اذ لا فرق بين طبوع ابل وطبع ابل ومقصود
الشارح اخراجه عن افساد عقيدته وايصاله الى التوحيد حقيقة وحقيقة
والتعبير بالاعداء للمشكلة ولذا قال النوى رضي الله تعالى عنه معنى الحديث

ان البعير الابل الذى جرب من اجربه اقول ولعل النبي صلى الله عليه وسلم علم بنور
النسبة ان المعارضة جعله معديا بطبعه فرده عليه بقوله فمن اعدى الاول يعنى
ان الله تعالى ابتداء ذلك اى الاعداء في الثانية كما ابتداء اى مثل ابتداءه في الاول وفيه
نظرا في الثانية يحتمل ان يكون بسبب وان لا يكون بسبب وحديث نوز المجزوم
وتأثير المخالفة بحسب المشاهدة وحديث امتناع صلى الله عليه وسلم ببيعة
المجزوم باليد ظاهرا في الثانية ليس كالاول متأمل فانه ليس معنى فمن اعدى
الاول بل هو من باب ادعاء العنان للخصم اى سألنا ان البعير اعدى الابل بخالطة
فمن اعدى البعير وانما عدل عن البعير الى الاول لانه قد يقال ذلك البعير خالط
اجرب اخره لم جازا نفع كلامهم بالاول وعبر عن اشارته الى الله هذا انما هو فعل الله
الحقير واما الامر بالفراغ المجزوم فمن باب سد الزواجر اى الوسائل الى الزواجر
كسوء الاعتقادى باب سد توقها لئلا يتفق كان الاظهر ان يقول لانه ان اتفق
للشخص الذى يخاطبه اى المجزوم شيء فاعلى يتفق من ذلك الى الجذام الذى
يدل عليه المجزوم بتقدير الله تعالى ابتداء اى اتفاقا بالعدوى المنفية تؤكد
لقوله ابتداء فيظن بالنصب على جواب النفي ان ذلك اى حصول الجذام بسبب
بخالطة اى الشخص المجزوم فيعتقد صحة العدوى فيخرج اى الاثم فيه
انه اذا ظن ان الجذام حصل بسبب الخالطة واعتقد صحة العدوى بالتأثير السببي
لا يخرج فيه وان الادب انه سبب الخلطة يعتقد صحة العدوى بالطبع فيرد عليه
انه حيث يجب على كل احد ان يحتب ما يتعلق بالاسباب كالمعالجة بالادوية بل وازالة
الاطمة والاشربة حيث يحتمل ان يظن ان الادوية ونحوها لها تأثير بطبعها فيعتقد
اعتقاد الطبيعة فيخرج عن الملة الخفية فامر بتجنب اى المجزوم وهو اعادة
للدعى بعبارة اخصر حسا للمادة يرد عليه اجتنابه صلى الله عليه وسلم

من المجزوم عند ارادة الميايع مع ان نسب النبوة بعيد عن ان يورد له مادة
ظن العدوى كلاً ما يكون مادة لظنهما ايضا فان الامر بالتجنب اظهر ففتح مادة
ظن ان العدوى لها تاثير بالطبع وعلى كل تقدير فلا دالة اصلا على نفي العدوى
سبب الشخ التوريشي هناك كلام على وجه التحقيق ذكره في شرح المشكاة والله
ول التوفيق والله اعلم وكان ما أخذ كلامه قول صاحب النهاية تحت حديث
لا يورد مريض على صح كانه كره ان يظهر بمال المصح ما ظهر بمال المريض فيظن انها
اعتدتا فياثم بذلك انتم يعني فيظن انها عدتها بطبعها القول فياثم بذلك
لانه لو ظن انها عدتها بسببها فلا ياثم بذلك فيكون من باب افاستعتم بارض
فيها طاعون فلا تدخلوه وقد صنف في نسخ صنع في هذا النوع الامام الشافعي
رضي الله عنه كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه كناية عن
عدم استيعابه والافن اين يعلم قصد كنه يشير اليه انه لم يفرد بالتأليف
بل جعله جزء من كتابه الامم واقول بل لا يمكن الاستيعاب الاختلاف فهو اولو الا
لباب وانما اظهر الامام في الامم طريق الجمع في بعض الاحاديث ليعلم كيفية انواع
الجمع ولا يلزم بعد ضبط القواعد الاصولية استيعاب الاشئلة الجزئية
وحاصله انه ذكر جملة اجمالية تنبيه العارف على طريق الجمع التفصيلية وقد صنف
فيه اي في هذا النوع بعده اي بعد الشافعي ابن قتيبة بضم القاف وفتح الفوقية
وياء ساكنة وهو شيخ الشيوخين وقد اجاد والطحاوي وهو امام جليل من علماء
الحنفية واسم كتابه مشكل الاخبار ومعاني الآثار وقد افاد وغيرها قال ابن
حزيم الا عرف حديثين صحيحين متضادين في كان عنده شرع فليأتيني
به لاؤلف بينهما وان لم يكن الجمع اي بغير تعسف فلا يخلو الحديث من احد الامرين
اما ان يعرف التاريخ اي تاريخ الحديثين او لاني حرازة فانه جعل متساويا

لقوله

لقوله في المتن فان امكن فحق العبارة ان يقابله بقوله والاول هذا غير اللوب
في الشرح وجعل مقابلا لقوله وان لم يمكن وجعل قوله او لا مقابلا اما ان يعرف
ويمكن ان يجعل قوله في المتن او لا على امكن اي او لا يمكن الجمع ويجعل الواو في
الحال بتقدير قد لا اللفظ ليجتاج الى تقدير المعطوف عليه وهذا باعتبار حل المتن
بانفراده وقد تقدم انه جعل المتن جزء من الشرح فعليه يتعين ان يكون معنى
اولا اي او لا يعرف تاريخها فان عرف تاريخها وثبت محتمل العطف والحال **المتأخر**
اي المتأخر منها فانه محط المقصود لانه اذا علم المتأخر فلا يحتاج حينئذ الى تاريخ
المقدم والمؤخر انه ثبت تأخر احدهما به اي بالتاريخ او بصرح منه اي بالتاريخ
كنه صلى الله عليه وسلم على نسخ احد الخبرين او نصح صحابي كتابا تيان فيه
اي المتأخر **الناسخ والاخرى المتقدم المنسوخ** في الخلاصة الناسخ كل حديث دل
على رفع حكم شرعي سابق ومنسوخ كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي تلغى
عنه وهو من مرتبة صعب يفتقر اليه وعمله فرض كفاية اعين الفقهاء والعجز
العماء قال حذيفة انما يفتي من عهده فقل له من يعرفه قال عمر رضي الله عنه و
النسخ رفع تعلق حكم شرعي اي قطع تعلقه بالمكلفين والحكم اسناد امر الى اخر
وباعتبار توصيفه بشرع اريد به الخطاب المتعلق بدليل شرعي تاريخه
وانما قال تعلق حكم لان نفس الحكم تويم لا يرتفع لانه خطاب الله بانفعال الكلفين
قال شارح وخرج به المباح بحكم الاصل فانه ليس بحكم شرعي وفيه بحث لان
حكم اباحة الاشياء انما علم بالشرع كقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض
جميعا ونحوه قوله كلوا واشربوا وجعلنا نومكم سباتا وجعلنا النهار معانا
قال ثم خرج الرفع بالموت والنوم والغفلة والجنون مما ليس بدليل شرعي وفيه
نظرو فان مالها كلها الى دليل شرعي قال وكذا بيان المجلد والاشياء والشرط

وغوها ما هو متصل بالحكم ببيان لغايتها او منفصل عنه مخصص للعموم او
مقتد لاطلاق لا تاخير فيها وخرج ايضا قول بعض الصحابة خبر كذا ناسخ
انتهى والمحل ما لم تنضح دلالة مثل بيان الخيط الابيض بالفجر عند زجعله
من قبيل الجمل ومن العام الذي يورده الخاص مثل ما وقع في الشرط في صلح الحديبية
عند قولهم ومن جاءكم منادى دعوهم علينا فان النبي صلى الله عليه وسلم
انما اراد الله الرجال ذكره البقاعي قال التلخيص نظرو البيضاوي في هذا التعريف
فان الحادث ضد السابق وليس رفع الحديث السابق باول من رفع الحادث
للسابق وهذا احد الوجوه التي رد القاضى بها هذا التعريف والناسخ ما
دل في نسخه ما يدل على الرفع المذكور وتسميتها بالرفع ناسخا مجازا من باب
اضافة الفعل الى السبب والدليل ان الناسخ والحقيقة هو الله تعالى لقوله سبحانه
ما ننسخ من اية او ننسخها ناءت بخير منها او مثلها فاطلاقه على الرفع
المراد به الدال عليه اعلم من ان يكون اية او حديثا فالناسخ هو الله تعالى
وان كان يجري النسخ على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ويعرف النسخ
بامور اى ثلثة تجب ما ذكرها المص اصرحها اى اوليها واضحها ما روي
في النص اى في كتاب او سنة كحديث بريدة بضم موحدة وفتح راء وسكون
ياء في صحيح مسلم كنت نهيتكم اى اقلع زيادة القبور لا بتخفيف اللام
فزورها القبور فانها اى الزيادة المفرومة من الفعل والقبور اى ثمرتها
تذكرة الآخرة وتذكر الآخرة يعين على التقدير الزاد للرحلة اليها وينهد في
الدنيا ما عليها ويقل طول العمل الاصل ويحسن العالم والعمل ويرحم على الاحياء
والاسوات وغيرها من الفوائد الزاخرة والعوائد الفاخرة وهذا الحديث من
غريب الناسخ والمنسوخ حيث يشملها والغالب ان يكونا حديثين بينهما

فصلها ونحوه حديث رجم ما عندون جلد بعد قوله الشيب بالشيب جلد
ما روي رجم بالحجارة وبيان الناسخ والمنسوخ ليس هذا محله ومنها اى
الامور التي يعرف بها الناسخ الدال على النسخ ما يحرم اى الحديث الذي يحرم فيه
الصحابة بانه اى الناسخ او احد الحديثين متأخر قال محقق في مشاهير
كذا في قوله الآتي ويمكن توجيهه كلام الشارح بان يجعل صدرية ويجعل
ضمير بانه عائدا الى الحديث كقول جابر كان اخو الامويين رسول الله صلى
الله عليه وسلم ترك الوضوء بالرفع على انه اسم كان وخبرها اخو الامويين
او بالعكس والوضوء بضم الوضوء اى ترك الوضوء تمامته النار ^{طخت}
اخرجه اصحاب السنن اى الاربعة ومنها ما يعرف بالتأخر وهو اى مثاله
كثير لا يحتاج الى ذكره كحديث شداد بن اوس وغيره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم افطر الحجام الحاجم والمجروح وحديث ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجم وهو صائم فقتل بين الشافعي ان التأخر ناسخ للاول لانه
كان في سنة عشر والاول في سنة ثمان كذا في الخلاصة وليس منها اى الامور
التي يعرف بها النسخ ما يرويه الصحابة المتأخر الاسلام معارضيا بكسر الراء ^{للتقدم}
عليه اى ما يرويه صحابه اخر متقدم عليه لاحتمال ان يكون اى المتأخر
اى ما يرويه صحابه اخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله بالنصب فارسله
اى لم يند المتأخر يرويه النبي صلى الله عليه وسلم وحذف ذكر الصحابة الذي
رواه عنه اختصارا ويسمى هذا من رسل الصحابة وهو غير مرسى للتأخر
حكمها قال المحقق ان يمكن ان يكون سماعه من اقدم من تقدم الاسلام
او مثله ومع هذا يكون حديث متأخر الاسلام متأخرا يمكن ان يقال ان طرق
اليه الاحتمال لا يكون معارضا فارتفع الاشكال لكن ان وقع التصريح بسماعه

ار الصحابي له اي كرويه من النبي صلى الله عليه وسلم فيجده بنسبته الله
اي فيتوجه ويتبين ان يكون اي كرويه ناسخا بشرط ان يكون لم يتخلل النبي
عليه السلام شيئا قبل اسلامه فانه لو تخلل عنه قيل اسلامه ورواه بعد
اسلامه جاز قال محشي فيه ان عدم تخلل آخر الاسلام شيئا من النبي صلى
الله عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تاخرو رويته من متقدم الاسلام
لجواز ان يسمع المتأخر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل ان يسمع
متقدم الاسلام شيئا اخر فالصواب ان يقول بشرط عدم تخلله شيئا منه
صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه مع موت متقدم الاسلام قبل اسلام المتأخر
اربع العلم بان المتقدم لم يسمع شيئا بعد اسلام المتأخر تاخرتا مثل انتهى ويمكن
ان يقال اكتفا المص عند ذكرها للوضوح اعتبارها واما الاجماع اي على حكم
شرعي معارض لحكم اخر شرعي متقدم فليس بناسخ اي له مجوده لاحقيقة ولا
بجاز لان الاجماع هو اجماع الامة لا تنسخ حكما التي به رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذا قيل وقيل لانه لا يتقدم الا بعد وفاة رسول الله صلى الله
الله عليه وسلم وبعدها ارتفع النسخ بل يدل على ذلك اي على وجود ناسخ
غيره يعني بالاجماع يستدل به على وجود خبر معه يقع النسخ كذا ذكره
السخاوي وحاصله ان الاجماع بذاته لا يصلح ان يكون ناسخا لان حيوة
صلى الله عليه وسلم ولا بعد ماته بل اذا قاض حديثان والاجماع على حديث
يدل على ان السند الذي عمل به الاجماع ناسخ للاول والاجماع لا بد ان يكون سندا
ال سند نقض الكتاب او السنة وانما هو اقوى منهما كما ذكره لان الكتاب السنة
يجوز فيها احتمال المعاني والتقدم والتأخر والتخصيص والتعميم ونحو
ذلك بخلاف الاجماع فانه نفس في المقصود ثم يستدل الاجماع قد يكون قياسا

141
ومستند القيل والنقل فيرجع اليهما هذا وكلام الشيخ اشارة لطيفة الى اعتراض
فعل على صاحب الخلاصة حيث قال وهذا النوع منه ما عرف بنص النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ومنه ما عرف بالتاريخ ومنه ما عرف بالاجماع كحديث
قتل شارب الخمر في الواحدة عرفت بنسخة بالاجماع على خلافه والاجماع
لا ينسخ وانما يدل على النسخ انتهى ولا شك ان صنيع صاحب الخلاصة اظهر
فانه لا يلزم من علمنا بالاجماع علمنا بمستندهم من حديث او غيره فيصدق
عليه مما يعرف به النسخ فلا وجه لعدول المص عن ذلك وان لم يعرف التاريخ
اي تاريخ تأخر احدهما فلا يخفى الحال من احد الامرين اما ان يمكن ترجيح
احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح الترجيح في اللفظ جعل الشيء
وفي الاصطلاح اقتران الامارة بما يتقوى به على عارضها وقد سرد منها
الحازمي في كتابه النسخ والمنسوخ خمسين مع اشارة الى زيادتها وبلغها
غيره زيادة على مائة المتعلق بالمتن كونه متا تنفق عليه الشيخان مثلا
وهذا عند الشافعي واتباعه وكان يكون مدلوله الخطوط على مدلوله الالفاظ
للاحتياط وهذا عند ابي حنيفة واصحابه او بالاسناد او لا كونه بالاسناد
انصف بالاصحية مثلا وكون احدها سماعا او عرضا والاخر كتابة او وجها
او سائلا وكون راوي الحديثين اكثر عدد او من الاخر اوله زيادة فقد اوفتنة
دون الاخر كذا قال وفي بعضها خلاف كما تقدم من ان المذهب المنصور عند
علمائنا الحنفية الا فقهية دون الاكثرية والاصحية قال تكميله فسيقال هذا
مما لا معنى له لان ركن المعارضة تساوي الحجتين في الشؤن واذا كان احد السند
ارجح لم يتحقق المعارضة انتهى وايضا ناقض كلامه ما قال في نقد بل للقبول
حيث جعله مقسما ثانيا ان المواد به اصل القبول لا التاوي فيه حتى يكون

القوى ناسخا للاقوى بل الحق يكون ناسخا للصحيح لو جود اصل القبول
فتدبر فان العقل يتخير فان امكن الترجيح تقيت المصير اليه اى بالرجوع
الى الله والاعتماد عليه **والامتناع** باعتبار المتن والاثبت المتأخروا في جوابه
وباعتبار الشرح وان لم يكن الترجيح **فلا** اى فلم يتعين المصير اليه بل يتوقف
الحكم لالا ولا عليه **فصار** مظاهره التعارض قيد بمظاهره التعارض اذ لا يتقارن
النص في الواقع ولا يقع متناقض شرعيان في نفس الامر واقعا على هذا الترتيب
قال تلميذه نقص النقط طلب التارج او لا النسف المعارضه ان وجد ثم اذا لم يجد
الجمع ان امكن برفع الجمع على انه خبر مبتداء محذوف فاعتبار الناسخ والنسخ
عطف عليه والجملة تفسير الترتيب وانما عد لنا عن الجمع على سبيل البدلية
والبيان مع انه استعمال الاكثر المختار في الحديث والقولان كقولنا **ثم** التوقف
رب العالمين وكقولنا **ثم** الله تعالى عليه وسلم بنى اللام على خمس شهادة ان لا اله
الا الله ليوافق قوله **فالترجيح** فانه يتعين ان يكون بالرفع بناء على المتن ان
تعيّن اى المصير اليه بعد ان امكن **ثم التوقف** على العمل باحد الحديثين حتى
يظهر حكمة ويتبين امره وقيل فيفتى لواحد منها او يفتى بهذا في وقت وبهذا
في اخر كما يفعل احد وذلك غالبا بمرجم بسبب اختلاف روايات اصحابه
عند كذا ذكره السخاوى وكذا صنع مالك واحمد في سلام الترمذ والتعبير بالتوقف
اول من التعبير بالتساقط على ما اشتهر على السنة من الدليلين اذا تعارضا
تساقطا اى تساقط حكمهما وهو يوهى الاستمداد مع ان الامر ليس كذلك لان
سقوط حكمهما انما هو لعدم ظهور ترجيح احدهما حيث لا يلزم من استوار
التساقط مع ان اطلاق التساقط على الدلالة الشرعية خارج عن سنن الارباب
السنية وبما ذكرنا ظهر وجه التعليل بقوله لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر

انما هو بالنسبة للمعتبر قيل الاول بالنسبة للمعتبر والحالة الواهنة اى انما
بنة الموجودة في الصحاح يقال رهن دامن وثبت وقيل اى الحاصرة ستيت
بها لان الرهن هو الجنس في اللغه والمرهون محبوس فيها لا فيما قبلها ولا
فيما بعدها مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه قال تعالى ونور كل ذي علم
عليم والله اعلم **ثم الردود** لما فرغ من اقسام المقبول شرع في اقسام المردود
وسوجب الرد اى مقتضاه وهو حرمته العقل به اى المردود وحكمه المرتب عليه
كلاهما لجهة واحدة **اما ان يكون** اى المردود يعنى رده **وسوجب رده** فانه قد
ما قال تلميذه يقال على هذا ان الشرح غير معنى الاصل انتهى اذا كان ظاهرا
مراعاة الجانبين ان يقول بدون العطف موجب رده اما ان يكون بسببه
والظاهرا انه اسم مفعول من الايجاب اى ما اوجب رده اى واجب الرد اما
ان يكون **للسقط** باللام وفي نسخة بالموحدة وثالث السين والفتح هنا الظاهر
اى لسقوط محذوف المضاف ان كان السقط بمعنى ما يسقط كما يشعربه
قوله فيما بعد ان كان باثنين وان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه في المذهب
السقط بالحركات الثلاث ولو سقط قبل تمامه وكذلك سقط النار ما سقط
منها عند القدح فان اريد بالسقط ما يسقط ففيه التجديد وان كان
بمعنى السقوط فلا حاجة اليه بحث ويجوز ان يقراء على صيغة اسم الفاعل
كما صحح في بعض النسخ اى ما اوجب رد نفسه وذلك باعتبار اشتماله على السقوط
او باعتبار اشتماله على كونه مقرونا بالظعن وهذا معنى قوله لسقطا وعلى
التقديرين قوله موجب الرد عطف تفسيرى للمردود وذلك ان تقولوا موجب
بالفتح مصدر مسمى اى وجوب الرد اما ان يكون لسقطا وظعن وفيه
ان خرج بقوله المردود او تقول اللام في لسقطا واثره والمعنى موجب الرد بالكر

واما السقوط واما الطعن وفيه ما ذكرنا انتهى وفيه ان مصدر الموجب هو الايجاب
لا الوجوب وان خبر المردود على كل حال اما ان يكون وحاصل الكلام ان ما يجب
الرد بنسبه وهو فوات صفة القبول اعني العدالة والضبط وغيرها اما ان
يكون لاجل سقوط او بسبب حذف سند اى على اختلاف انواع الحذف
كما سيأتي **او لطف** في راوى راة اسناده على اختلاف وجوه الطعن
مما سيأتي اعم من ان يكون اى الطعن على اختلاف الوجوه لا يرجع الى ايات
الراوى او الى ضبطه قيل قول اعم من قوله على اختلاف وجوه الطعن لكن
اغناء الثاني عن الاول مما يباح فيه بخلاف العكس فتأمل **فالسقوط اى الحذف**
اما ان يكون من مبادئ السند اى اوله من **تصرف** في الاولى
للتبويض والثانية ابتدائية واسرار المص في الشرح الى تقدير مضاف و
المعنى انشاء تصرف مصنف اعم من ان يكون مخزجا او غيره وسواء كان
النسقوط من المبتدأ أو من القطع كما في الصورة الثالثة من الصور المذكورة للعلق كما
سيأتي ومنها سبدا بالسقوط من الاوسط كما في الصورة الثانية من الآخر
ايضا كما في الصورة الاولى **او من اخره اى لاسناد الاول اى السند فكان اشار**
الى ان المعتمد ان تحاد السناد والسند والمواد ان يكون السقوط من اخر
السند فقط بقريته المقابلة او يقال المواد من مبادئ السند ما يقلاله
المبادئ عرفا فتكون جمعية المبادئ مع وحدة الآخر لذلك **بعد التابع** قيد
للاخر **او غير ذلك** اى غير بشرط الاوليه والاخرية ارمز غير ذلك المذكور من
المبادئ المقيدة والاخر **فالاول** وهو ما يكون الحذف من ابتداء السند ويغري
الحديث الى فوقه **المعلق** سواء كان الساقط اى المحذوف واحدا ام اكثر و
في نسخة او اكثر اى على التوالى والاكثر اعم من ان يكون كل السند وبعضه كقول

البخارى وقال يحيى بن كثير عن عيسى بن الحكيم بن ثوبان عن ابيه هروية قال اذا قل
نلا يفتون حكاة ابن الصلاح عن بعضهم واقرة فقال ان لفظ التعليق وجدت
ستولا فيما حذف من ابتداء اسناده واحدا او اكثر حتى ان بعضهم لم يفته في
حذف كل الاسناد انتهى ولم يذكر الذى هذا في كتابه الاطراف في التعليق بل واما
اقتصر فيه على الصحابة ايضا مع كونه مرفوعا ولم يشترط صيغة الجزم ولعل
اختار مذهبنا تأخر عن ابن الصلاح كالنوى والذى في التعليق عندهم يكون
بصيغة الجزم كقول فلان وروى فلان وبصيغة التمريض كبرى ويزكوز قال
ابن الصلاح ولم اجد لفظ التعليق ستولا فيما سقطت بعض رجال الا
سناد من وسطه ولا من اخره ولا فيما ليس فيه جزم كبرى ويزكوز قال كان
التعليق ما خذ من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوهما لما يشترك
الجمع فيه قطع الاتصال واستبعد المصادفة من تعليق الجدار ولعل وجهه
ان الطرفين او احدهما في تعليق الجدار باق على حاله غير ساقط بخلاف
تعليق الحديث والله اعلم **وبينه اى المعلق وبين المفضل الا انه ذكره عموم**
وخصوص وجه فيه نظر لان المفضل قسم القسم الثالث المقابل للمعلق
فيكونان متباينين اللهم الا ان يقال المراد من قوله السابق او غير ذلك
انما هو المغايرة مطلقا لا للبانية والقسم اعتبارى لا حقيقى والاقسام
متصادقة ولو قيل المراد هو العموم بحسب المفهوم ودفع بانه ياباه قوله
من بعض صور المعلق والظاهر انه اراد بالعموم والخصوص وجه مجرد
الاجتماع في وصف والافتراق في اخر كما سبق وبيانه قول من حيث تعرف
المفضل بانه سقط منه اى اسناده اثنان فصاعدا اى على التوالى اى
موضع كان يجتمع مع بعض صور المعلق وهو فيما اذا كان الساقط اثنين

فصاعداً من مبادئ السند وتوضيحه انهما مجتمعان حيث اسقط مصنف
من مبادئ السند اكثر من واحد على التوالي ويصدق المعلق بدون المفضل
حيث اسقط مصنف من مبادئ السند واحداً واكثر على التوالي بالعكس
حيث اسقط مصنف اثنين فصاعداً من التوالي من الاوسط لاس المبادى
او اسقطها من غير مصنف وهذا معنى قوله من حيث يفيد المعلق
بانه تصرف المصنف اي جنبه من مبادئ السند يفتقر المفضل منه اي
يصدق المفضل بدون المعلق وهذا يصدق المعلق بدون المفضل في صورة
يكون الساقط واحداً كما علم من قوله سواء كان ولذا تركه ولم يذكر صدق
المعلق بدون المفضل وان احتيج اليه في ثبوت العموم وجهه قال التليذ لا يقع
الاتفاق بهذا وانما يقع في حيث صدق المعلق بحذف واحد كما في الصورة التي
اختلف فيها ونحوها والله اعلم اذهواى المفضل اعلم من ذلك لجواز ان يكون
الساقط من اواسط السند او من مباديه لانه تصرف مصنف من صور المعلق
ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويقال فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعل بحضرة صلى الله عليه وسلم
او نحو ذلك ومنها ان يحذف بصيغة الفاعل اي المصنف او بصيغة المفعول
اي يسقط جميع السند الا الضمماي بالنصب والرفع او الا التابع والصحابي
معاً اي مجتمعين قيل ولم يستثن التابع فقط مع انه لم يشترط التوالي
في المعلق فيصدق ظاهره تعريفه على هذه الصورة التي حذف آخره اي الضمماي
واوله ايضا بناء على معنى الرسل ما سقط من آخره ما بعد التابع اي يذكر
التابع ويحذف ما بعده فينبغي ان لا يكون المعلق كذلك بقريته المقابلة و
فيه ان الرسل هو ما سقط من آخره فقط كما مر فلا يشمل الرسل هذه الصورة

التي حذف آخره واوله فتكون داخله في المعلق ومنها ان يحذف اي للمصنف من جهة
ويضيفه اي ينسبه الى من فوقه فان كان فوقه شيئاً لذلك المصنف احتواها
مما اذا كان شيئاً فانه تعليق اتفاقاً فيصبح عدة من صورة التعليق بلا حلا
فقد اختلف فيه اي في انه هل يستحق تعليقا او لا والصحيح في هذا قال التليذ
اي في محل الخلاف انه هل يستحق تعليقا ام لا التفصيل وهو هذا فان عرف بالنقد
اي بقصداً امام من ائمة الحديث قاله التليذ او الاستقراء اي بالنتج التام ان
فاعل ذلك اي الحذف مدلس بتشديد اللام المكسورة وهو الذي يفعل ذلك
ترويحاً للحديث قضى به بصيغة المجهول اي حكم بتدليس والاي وان لم يعرف
بأحدهما انه مدلس فتعلق اي فعله وحديثه معلق وهذا يدل على بيان
المعلق للمدلس وفيه انه يصدق تعريفه عليه فينبغي ان يقتد تعريف
المعلق بان يكون سقوط شيء من الاسناد واضحاً لا خفياً حتى يخرج المدلس
وانما ذكر التعليق في قسم الردود مع ان بعض اقسامه مقبول للجمهور كالحذف
المحذوف اي لكون الراوي المحذوف غير معلوم بالدلالة والاضبط وقد حكم بمحذوف
اي المعلق او المحذوف وهو اقرب لقوله ان عرف اي المحذوف بالدلالة والاضبط
بان يحذف ستمى اي موصوفاً باسمه ونسبه او كنية ولقبه من وجه آخر
اي طريق اخر فلا يصح جعل المعلق تسماً للمحذوف عند الجميع فان قال اي
راوى المعلق جميع من اخذ منه ثقات جاءت اي حصلت سالة التعديل على
الابرار كان يقول الراوى اخبرني الثقة وفي نسخة بنصب المسألة اي
كانت هذه المقالة او المسألة متكلمة جاء هذه ناقصة مثلها في ما جلت
حاجته وعند الجمهور ومنهم الخطيب والفقهاء ابو بكر الصيرفي لا يقبل
اي البرهم حتى يستل احتمال ان يكون ثقة عنده دون غيره فان ذكر

يعلم حاله قال التليذ وليس هذا بشيء لانه تقديم للبحر المتوهم على التعديل
الصرح وفيه ان التعديل الصريح على المبرم المجهول كالتعديل لكن قال ابن الصلاح
هنا في هذا البحث ان وقع الحذف في كتاب الترمذ صحته كالنجاري ومثله
فما في اي الكتاب اوصاحبه فيه اي في التعليق بالجزم اي بصيغة الجزم
كذكور زاد وروى فلان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دل آتيانه
بالوصف المذكور على انه اي الشأن ثبت اسناده اي المعلق عنه وانما حذف
لفرضه الاغراض كالانقضاء وخوف التكرار او بان اسند معناه في الباب
ولو به طريق اخر ثبت بالتعليق عليه او انه اذا لم يسمعه ممن يثق به بقيد
العلماء ويسمعه فحال المذاكرة فقصده بذلك الفرق بين ما حدثه عن شيخه
في حال التحديث والمذاكرة واحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها او ثبت بذلك
على موضع يوههم تقليل الرواية التي على شرطه او غير ذلك من الالباب التي
يصحها خلل الانقطاع كان يكون الراوي ليس على شرطه وان كان مقبولا
وتحذرك وما الى فيه بغير الجزم مثل ان يقول يذكر او يروي بجهولا ففيه
مقال في قوله كثيرا او بحال اختلاف اقواله وقد اوضحت امثلة ذلك اي اورد
نها واضحة وقيل حق العبارة اوضحت ذلك بامثلة واضحة في النكت
بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب للمصنف مثل على اعتراضات او ردها
على ابن الصلاح قلت هذا ايضا في غاية الابهام مع انه لم يظهر
وجه الاستدلال فان الجمهور اذا لم يقبلوا صريح راوي المعلق بان جمع
من احذفه وكذا قول من يقول حدثني الثقة كيف يقبلون الترمذ
كتابه ويذكر فيه تعليقا ولم يصرح بان تعليقه صحيح ام لا فان لم يصح
به لكان من قبيل ما سبق والحال انه حذفه لفرضه الاغراض سواء ذكر

بصيفة الجزم او بصيغة الترمذ نعم صيغة الجرمه ابعده من العلوم في كونه
مقبولا ثم لايت بعض متاخرى المفارقة قال انه قسم ثا من التعليق وانما
اليه قول النجاري في غير موضع كتابه وقال لفلان وزاد فلان فوسم كل
ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المتصل بحسب المعنى وقال اذا قال لي لو
قال لنا فاعلم انه ذكره للاستشهاد بالاحتياج قال وكثيرا ما يعتبر المحققون
بهذا اللفظ كما جرى بينهم في المداكول والمناظرات واحاديث المداكول قلما
يحتجون بها وورد ابن الصلاح هذا القول في انه يخالف لما قاله ابو جعفر بن
احمد النسابوري انه قال كما قال النجاري قال لي و قال لنا فهو عرض ومناولة
وذلك ان ابا جعفر اقدم منه واعرف بالنجاري وفيه بحث ظاهر **والثاني**
اي ما قسم السقط وهو سيقطه اخوه اي اخر اسناده فيفتح الميم اي
اصحابه كائن بعد التايي وانما قيدته بصحابة فان الحديث الذي حذف
منه الصحابي هو **الموسل** وهو ثا خوذ من الارسل بمعنى الاصطلاح وعدم
المنع كقولنا انا ارسلنا الشياطين على الكافرين فكان الموسل اطلاق اللناد
ولم يبقية برا ومعرفة او من قولهم ناقة موسى لاي سرية السير كان
الموسل اسرع فيه فحذف بعض اسناده او من قولهم جاء القوم ارسلنا
اي شفرقين لان بعض اللناد منقطع من بقية وصورة ان يقول التايي
سواء كان كبيرا بان لقر كثيرا من الصحابة وجالهم وكانت جل روايته
عنهم كقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب صفيروا في نسخة اوصفيروا
بان لم يلق من الصحابة الا العدد اليسير ولو جماعه مع كونه جل روايته
كالتابعين كحمي بن سعيد الانصاري ذكره السخاوي قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل بصيغة المجهول بحضرة كذا

او نحو ذلك اي ما يضاف اليه صل الله عليه وسلم من الرواية والسماع
والحكم والجواب والاعجابه والاسرار والنهي وغير ذلك مما يشتمل على الحلية و
مخوها وهذا هو المعتمد وتقدم بعضهم بالكبيره وقالوا لا يكون حديث
صغار التابعين مرسلا بل منقطع لانهم لم يلقوا من الصحابة الا الوا
والاثنتين فاكثروا رواية عنهم التابعين والى هذا الاختلاف اشار ابن الصل
بقوله وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير وقال المص
لم ار التقييد بالكبير ضرورة انهم قيد الشافعي رضي الله عنه المرسل
الذي يقبل انما اعتضد بان يكون من رواية التابعي الكبير ولا يلزم من
ذلك ان لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مرسلا واطلقه الفقهاء ولا
صوليون على قول من دون التابعي منقطع كان او معضلا قال النبي صل
الله عليه وسلم ولذلك قال ابن الحاجب في مختصره المرسل قول غير
الصحابي قال رسول الله صل الله عليه وسلم انتمي واليه ذهب الخطيب
كن قال ان كثرة يوصف بالارسال من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي
صل الله عليه وسلم وفي الخلاصة التحقيق ان المرسل واصطلاح المحدثين
ان يتروك التابعي الواسطة بينه وبين رسول الله فان ترك الراوي
واسطة بين الراويين ولهذا يسمى منقطعاً وان ترك اكثر من واحد فهو
المستتر بالفضل عندهم والكل يسمى مرسلا عند الفقهاء والاصوليين
وفي الجواهر اما قول الزهري وغيره من التابعي الصغير قال النبي صل
الله عليه وسلم فالشهور عندهم ختمه بالتابعي انه مرسل كالتابعي
الكبير وقيل منقطع انتهى وسند يعلم ان التابعي اذا لم تكن له رواية
عن الصحابة مطلقا وارسال الحديث فينبغي ان لا يكون الخلاف في كونه

منقطعا كما اشار اليه السيد جمال الدين المحدث في حاشيته للشكوة عند قوله
وعن الاعمش قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم آفة العلم النسيان
الحديث رواه الدارمي مرسلا حيث قال المراد بالارسال هنا المعنى اللغوي
وهو الانقطاع لان الاعمش لم يسمع من احده الصحابة وان ثبت سماعه
من انس فالمرسل بالمعنى الاصطلاحي انتهى وتوضيحه ان منشاء اختلاف
في التابعي الصغير هو ان روايته عن الصحابي قليلة نادرة والحكم انما يكون
بنسبة على الغالب فاذا تحقق عدم روايته عن الصحابي فلا وجه للاختلاف
في كون حديثه مرسلا بل يكون منقطعا قطعاً والله اعلم وانما ذكر المرسل
في قسم المردود مع ان المعتمد عند المحدثين انه ما حذف من الصحابي وهو
لاشك انه ثقة ولذا قال جمهور العلماء ان المرسل حجة مطلقا بناء على الظاهر
من حاله وحسن الظن به لا يروى حديثه الا عن الصحابي وانما حذف
لسبب من الاسباب كما اذا كان يروى ذلك الحديث عن جماعة من الصحابة كما ذكر
عن الحسن البصري انه قال انما اطلق اذا سمعته من سبعين من الصحابة
وكان قد يحذف اسم علي رضي الله عنه بالخصوص ايضا الحرف الفتحة للجر
بجاء المحذوف اي في الجملة لانه يحتمل ان يكون اي المحذوف صحابيا ويحتمل
اي احتمالا بعيدا ولذا ما اعتبره الجمهور من الاصوليين ان يكون تابعيا
بان تابع مذهب الفقهاء وغيرهم او لعدم تقيدهم بالرواية عن الصحابي
وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة لعدم تقدم
بالرواية عن الثقات واما على الاول فتحة جزئيا لان الصحابة كلهم
عدول وعلى الثاني اي على تقدير كونه التابعي ثقة يحتمل ان يكون حلالا
اخذ ويحتمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حلالا عن تابعي اخر وعلى الاول

اظهر الرد ووجه الحاجة الى بيان الاحتمالات فيه وعلى الثاني وهو احتمال كون
 التابع ضعيفا او ثقة والفاء اما التقدير اما اولتها وما يتعدى اي ويحتمل
 نقد اخر ويرتقى احتمال اما بالتجوز العقل فاحتمال المستعد وقال بالانهاية
 لما مع قطع النظر عن الدليل النقل الخارجي فان دفع ما قاله تكمينه محال عند
 العقل ان يجوز بين التابع والنبي صلى الله عليه وسلم من لا يتناهى كيف وقد
 وقع التناهي والوجود الخارجي بذكر النبي صلى الله عليه وسلم انتمى والظاهر
 ان اراد الكثرة والتميز بالانهاية مخالفة اذ من المعلوم عند العقلاء ان الانساق
 الى ادم عليه السلام متناه فكيف ال نبينا صلى الله عليه وسلم فوازه انه
 يتعدى اما بالتجوز العقل الى اتباع غير مخصوص عندهم يقينية المقابلة بقوله
 واما بالانتفاء اي بالتبع الحاصل بالدليل النقل قال اي فينتهي العدد المست
 اوسبعة قال محش واللتزديد او بمعنى بل ثم كتب في حاشيته ان اوهذه
 تختمها وحاصلها اختياره ان او بمعنى بل لكن نقل التلميد عن المصدا انه
 قال اوهنا للشك لان السند الذي ورد فيه سبعة انفسا اختلاف في
 واحد من هل هو صحابي او تابع فان ثبت صحبته فان التابعين عن بعض
 واعلم ان كون المرسل حديثا ضعيفا لا يحتج به انما هو اختيار جماعة من
 وهو قول الشافعي رضي الله عنه وطائفة من الفقهاء واصحاب الاصول
 وقال مالك في المشهور عنه وابو حنيفة واصحابه وغيرهم من ائمة العلماء
 كاحد في المشهور عنه انه صحيح صحيح به بل حكى ابن جرير اجماع التابعين
 باسره على قبوله وان لم يات عن احد منهم انكاره ولا عن احد من الائمة
 بعدهم الى راس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة المشهود لها من
 الشارع صلى الله عليه وسلم بالخيرية وبالغ بعض القائلين بقبوله

كسرهم ما وجد
 وهو بعض
 رواية بعض
 انما يعني عن
 بعض

فقواه على المسند معللا بان من اسند فقد احاله ومن ارسل فقد تكفل لك
 هذا اذ لم يعرف حاله فاحرف عن عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب
 جمهور المحدثين اي على زعمه الى التوقف اي في قبوله وردة ويرد على المصدا انه
 حيث لا يصح جعله تساما من اقسام الردود والقطعي على مذهبهم لبقاء الا
 احتمال ان يجوز ان يكون ثقة عنده لان نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح
 اذ الكلام مبنى على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة وعلم هذا من دابة بان
 في نقله لا بناء على قوله فالصواب ان يقال لبقاء الاحتمال ان يكون هذا
 الارسال بخصوصه من غير عادة وقال شارح الى التوقف وانه لا يقبل
 وظاهره مناف للتوقف ان قوى بفتح انه واما اذا قرئ بكسره فانه وجه
 وهوان التعليل انما هو لعدم القبول المستلزم لعللة عدم الرد وهو بقاء الا
 احتمال اذ لا يصح الاستدلال مع وجود الاحتمال نفي او اثباتا وهو احد قول احمد
 اي غير المشهور عنه وتأنيها وهو قول المالكيين والكوفيين فيرد على المصدا
 انه لا يصح جعله تساما من الردود بناء على جميع المذاهب يقبل اي المرسل
 مطلقا قال تلميذه الاول تركه او تاخير قول المالكيين والكوفيين من قوله
 الشافعي اذ يوهم الاطلاق انه سواء عرف من عادته ما ذكره ولا فيخالف
 ما عند الكوفيين والمالكيين انتمى والظاهر انه اذا بقوله مطلقا سواء
 اعتضد بحديثه بدليل قوله وقال الشافعي يقبل اي لا مطلقا بل فيه تفصيل
 ان اعتضد على بناء المجهول بحديث من وجه اخر اي اسناد اخر يبين اي
 يفاير الطريق الاولى وفي نسخة الاولى لان الطريق يؤث ويذكر سند كان
 اي الثاني او رسلا وسواء كان الثاني صحيحا او حسنا او ضعيفا ذكره
 الشيخ ذكره ليترجح احتمال كون المحدث اي في الاسناد الاول ثقة ونفس

ح

الامر وفيه جتان الاول انه اذا كان الثاني موسلا ايضا لا يظهر وجه الترجيح
 اذ الضعيف لا يقوى الضعيف ثم كثرة الطوق الضعيفة قد تقويه وتخرج
 الى الحسن لغيره والثاني انه اذا اعتضد بسند فالحسن هو المعتمد فلا حاجة
 الى الموسل اللهم الا ان يقال المسند قد يكون ضعيفا وبان به قوة الساقط
 وصلاحيته للاحتجاج وقد يقال انه بما دليلا ان المسند دليل براسه ولو لم
 يعتضد به ويصير دليلا اخر فيخرج بها الخبر عن معارضة خبر ليس لطريق
 يستوى سنده ونقل ابو بكر الواسي صاحب شريعة الاسلام الخفية وابو الوليد
 الباجي بالوحدة والجيم نسبة الى باج بلد بافرقية سنة ابو الوليد سليمان
 ابن خلف الامام المصنف ذكره القاموس من الما كلبه ان الراوي اذا كان
 يوسل عن الثقة اي تارة وغيرهم اخرى لا يقبل برسله اتفاقا اي اذا عرف
 من حاله انه غير ملتزم بان يوسل عن ثقة فلا يقبل برسله واما اذا
 لم يعلم حاله فموسلة مقبولة اتفاقا والقسم **الثالث** اشار الساج
 الى ان الثالث صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ وتول من اقسام السقط
 اي المحذوف من الاسناد صفة اخرى والخبر قوله **ان كان** اي السقط **بأثنين**
 اي حاصل لهما **فصاعدا** اي فكذا ما يكون زائدا عليه **مع التعلل** اي لكن
 بشرط الموالاة في موضع السقوط **فهو المفضل** اي فالقسم الذي يكون
 في اسناده ذلك هو المستر بالمفضل من اعضله اي اعياء فهو مفضل
 به اوفيه اي معنى فكان الحديث الذي حدث به اعضله واعياه فلم ينتفع
 به من يرويه عن قال التميمي في شرح الالفية هو بفتح المعجمة من الرباعي
 المتقدى يقال اعضله فهو مفضل وعضيل كما سمع في اعتدات الفضل
 فهو عقيد بمعنى معقد واعله للرض فهو عليل بمعنى معل وفيل بمعنى

مفعلا بما يستعمل في المتقدى والعضيل المستفلق الشديد في حديثه عبا
 قال يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم شانك فاعضلت
 بالملكين فلم يدري كيف يكتبان الحديث قال ابو عبيد هو العضل
 الامر الشديد الذي لا يقوم له صاحبه انتهى فكان الحديث الذي حدث
 به الخط اعضله حيث ضيق المجال على من يؤديه اليه وحال بينه وبين
 معرفة رواته بالتعديل والجرح وشدد عليه الحال ويكون ذلك الحديث
 بعضا لا اعضال الراوي له تم كلامه قال الشيخ ذكرنا واعلم ان العضل يقال
 للمشكل ايضا وهو بكسر الصاد او بفتحها على انه مشترك نبة عليه شيئا
 انتهى وقال ابن الصلاح اصحاب الحديث يقولون اعضله فهو مفضل بفتح
 الصاد وهو اصطلاح مشكل المأخذ ووجه بان مفعلا بفتح العين الآمن الثلاث
 عدى بالهمزة وهذا لازم معها وقال يحيى فوجدت له من قولهم امر عضيل اي
 مستفلق شديد فهو فعيل بمعنى فاعل بدل على الثلاث انتهى وقد يقال ان
 اعضل بمعنى استفلق لازم واما المتقدى فهو بمعنى اعجب فاشكال المأخذ
 باق غير سند فالاو ان يقال انه من اعضله بمعنى اعياء في القاموس
 عضل عليه ضيق وبه الامر اشتد كما عضل واعضله وتفضل الزاء الاطباء
 فاعضلهم هذا وفي الخلاصة المفضل باسقط من سنده اثنان فصاعدا
 انتهى كلامه ولم يقب فيه التوالى ولا عدم كونه من المبادئ ولا ان لا يكون
 من مصنف وكذا في التحقيق وفي الجواهر قيل قول الراوي بلفظي كقول بلفظي عنه
 الجوهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا يسمى مفضلا عند
 اصحاب الحديث انتهى فالاول ان يجعل المفضل من اقسام المردود لان اقسام
 فتدبرون **والآي** وان لم يكن كذلك اعني ان لم يحصل مجموع ما ذكر في المفضل

بان كان السقطا اثنين غير متواليين في موضعين مجردين تأكيد والاية
 فغير المتواليين لا يكون الا في الموضعين فهو المنقطع الانسب تاخير قوله
 فهو المنقطع عن قوله وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن
 بشرط عدم التوالى قال المصنوع ويسمى ما سقط منه واحد اسقط في موضع
 وما سقط منه اثنان بالشرط منقطع في موضعين وهكذا ان في ثلثة
 نفي ثلثة وان في اربعة نفي اربعة نقله التليذ قيل وانتفاء ذلك
 المجموع اما بانتفاء الاثنين فصاعدا بان يكون واحدا او بانتفاء التوالى
 هو من اثنين او من اكثر من اثنين كذلك فذكر الاوسط وتقيده بمثلا
 ليكون اشارة الى الطرفين ثم ذكر الطرفين بعد قوله فهو المنقطع لا يخالون
 غلق وما قيل من ان النفي الحاصل في الاستوجه الى قيد التوالى كما يقال والبرية
 ان النفي يرجع الى القيد وانفسه به وعطف عليه بقوله وكذا اشارة الى تصور
 عبارة المتن مردود بانه على تقدير تسليم ذلك في امثال هذه المواضع
 ينبغي ان يدرج الاكثر من اثنين بلا توالى في التفسير ويعطف عليه الواحد
 فقط بقوله وكذا الح هذا الصحيح الذي ذهب الجمهور ومنهم الخطيب وابن
 عبد البر وغيرهما من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اى وجه
 كان انقطاعه سواء ترك ذكر الراوى من اول الاسناد او وسطه او اخره
 يشمل المرسل والمعضل والمعلق الا ان اكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال
 روايه سنن دون التابع عن الصحابي كالا عن ابن عمر وقال الحاكم هو ما خلت
 فيه قيل الوصول الى التابع رجل سواء كان محذوف او مذكور ابهرها كالا
 عن رجل عن ابن عمر هذا زبدية ما في الخلاصة وقيل ما يروى عن تابع او من
 دونه قولاه او فعلا قال النووي وهذا غريب ضعيف بعيد فان هذا هو

المقطوع لا المنقطع ثم تقسيم ثان للاسقط بل للمردود باعتبار السقط ان
 السقط ان من الشرح زيادة ضرر لانه سبب تغيير اعراب المتن من الرفع
 الى النصب الابتكاف بل بتعسف كما سبق والمعنى ان الحديث من الاسناد **مديك**
واضحا يحصل الاشتراك بين الخذاق وغيرهم في معرفة اى معرفة كل واحد
 يكون الراوى بالياء النسبية وفي نسخة باللام الاجلية مثلا لم يعاصر راوى
 عنه اى لم يدرك عصره وقوله مثلا نريد لم يعاصر يفيد كذلك انه اذا ادرك
 عصره لكنه ما اجتمع به ولذا قال التليذ قوله يحصل الجمع مع قوله يدرك
 الى تكرار انتهى وفيه ان الشرح يقتضى الوضوح مع ان الكلام في المواضع او
 يكون كان الاظهر ان يقول وقد يكون **خفيا** فلا يدركه الاثمة الخذاق بضم
 مهملة وتشديد بفتح اى المهمة المطلقون على طرق الحديث اى تفاصيل
 معرفة رجاله بكونهم ثقة وضبطا وغير ذلك وعلى الاسانيد من الا
 اتصال والانقطاع ونحوهما من العمل القادرة في السند **فالاول** اى من نوعى
 السقط وهو الواضح **يدرك** اى يعلم **بعدم التلاق** اى الاجتماع بين الراوى
 وشيخه اى على زعمه كونه عده للادراك اى كونه الراوى لم يدرك عصره
 عصر شيخه او ادركه اى عصره لكن لم يجتمعا وليست له منه اى والحال
 انه ليس للراوى شيخ على تقدير ادراك عصره اجازة ولا وجادة كما
 سيجى تفصيلها واما اذا اثبت اجازة او وجادة على تقدير عدم الاجتماع
 فانه يثبت حينئذ تلاق معنى فتفسيره معتبر في عدم التلاق لكن عده
 من يثبت الواضح لا يخلو من خفاء فكانه امراضا في **ومن ثم** اى اجل ان الا
 دراء المذكور لم يحصل لكل احد على الوجه المستور **اقتبح** اى في هذا الفن **الى**
التاريخ بالمهز وبيد لوسيا في معناه تتضمنه تحويرا ليد الروايع

مولود هور زمان الولادة ووفياتهم بكسر الفاء وتشديد الحاء اي انتهاء
حياتهم وكذلك امكنة حياتهم ومما قسمه اوقات طلبهم الى الحديث وادعائهم
اي للسمع وقد افترض اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ اي كثيرين ظهروا
بالتاريخ كذب دعواهم استنباف وقع جوابا بالسؤال عن كيفية الافتضاح
ويحتمل ان يكون صفة الشيوخ بتقدير ضمير اي كذب دعواهم بالسمع
منهم اي من الشيوخ والقسم **الثاني** وهو الخفاء الظاهر ما فيه السقط الخفاء
المدلس بفتح اللام قال تلميذه المقسم السقط والمدلس اللسان الذي وقع
فيه السقط فلا يكون الحمل حقيقيا انتهى وهو احد نوعي المدلس وهو ما
يقع في الاسناد والنوع الاخر ما يقع في الشيوخ وهو ان يروي عن شيخ سمعه
فيستفيد او يكتسبه او ينسبه او يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف والنوع الاول
مكروه مجتاد وانه لذلك اقتصر عليه هذا قيل تعريف الخارج من التقسيم
يصدق على الاقسام الحاصلة من التقسيم الاول هنا على ظاهره فاما ان يلتزم
التصادق ويدعى ان التقابر اعتباري او تقييد كل منهما بما لا يوجد في الآخرة
لتباين الاقسام سمي اي القسم الثاني بذلك اي بالمدلس لكون الراوي لم يستم
من حديثه واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه اي به ومنه التدليس في
البيع يقال دلس فلان على فلان اي ستر عنه العيب الذي في مائة كانه
اظلم عليه الامر وهو في الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان من اسقط
من الاسناد شيئا فقد غطى ذلك الذي اسقطه وزاد في التغطية لا تباين
بعبارة موهمة وكذا تدليس الشيوخ فان الراوي يغطي الوصف الذي به يروي الشيخ
او يغطي الشيخ بوصفه بغيره المستهوب كتحقيقه البقاع وبه يتضح قول
المصنف اشتقاقا اي اخذ المدلس من الدلس بالتحريك اي بتحويله الاولين

وهو اختلاط الظلام اي بالنور كما يكون في اول الليل سمي بذلك اي سمي للظلم
بالمعنى الاصطلاحي لا شتر اكره اي المحذوف والنور في الخفاء وهذه التسمية
من تنمة وجه التسمية الاولى كما لا يخفى **ويرد** اي وحقه ان يروى المدلس
بفتح اللام **بصيفة** من صيغ الاداء اي بلفظ من الفاظ ما يورث الهماد
تحتل اي الصيغة وقع اللقاء بكسر اللام بمد وداو في نسخة بضم اللام
وفي اخره ياء شدة بين المدلس بكسر اللام ومن اسند اي وبين يدي
عنه قال التلميذ الاول ان يقال يحتمل السماع كما صرح به النووي وغيره
انتهى وقال التسمي اي كني شيئا باللقاء عن السماع لتصریح غير واحد
من الائمة في تعريفه بالسمع قيل والاول ان يقول وتوع السماع لان اداء
الحديث على وجه شدة بانه سمعه ممن روى عنه لكون الراوي سلسا
ويو شدة اليه قوله ادهم سماعه واما ادائه على وجه شدة باللقاء
فلا يوجب لان اللقاء معتبر في المدلس كما صرح به في الشرح واوهم به المتن
كأن اي فلان وكذا **قال** اي فلان لئلا يكون كذا بلفظ كذا من الشرح مستغنى
عنه بالعطف ومتى اي وانما قلنا حقه ان يروى المدلس اليه لانه متى وقع
اي الحديث **بصيفة** صريحة اي في السماع وهو لفظه اخبر في واحد ثني
او سمعته والحال انه ثبت عدم السماع كان اي الراوي كاذبا وليس
بمدلس اصلا وفي نسخة كان كاذبا اي الحديث يكون حينئذ كذبا لا دليلا
وحاصله انه متى وقع المدلس بلفظ صريح فهو كذب واما اذا وقع من المدلس
اي من وقع منه التدليس في بعض الصور حديث بلفظ صريح فانه مقبول
اذا كان المدلس عدلا كما جرح وفيه خدشة وهذا معنى قوله وحكم من ثبت
عنه التدليس اي ايراد الاسناد بصيغة تحتل السماع اذا كان عدلا والحكم

سبأ خبره أن لا يقبل الحديث من أي المدلس ومن أجل ذلك ليس
 إلا إذا صرح فيه بالتحديث أي بين السماع فيه بحيث زال احتمال الانقطاع
 وأما بلفظ سبأ للاتصال وصرح فيه كسمعت وأخبرنا فهو مقبول كحجة
 به على الأصح لأن التدليس ليس كإثارة أو تحسين لظاهر السناد وضرب
 من الإيهام بلفظ محتمل فإذا صرح بوصله وزال الإيهام قيل وتيد يقوله
 عدل لأنه إذا لم يكن عدلا فلا يقبل منه أصلا وقال فريق من الحديثين والفهر
 من عرف بارتكاب التدليس ولو مرة صار مجرما ورد في الرواية
 وإن بين السماع وأما بصيغة صريحة في هذا الحديث أو غيره من أحاديثه
 قال الشيخ شمس الدين محمد بن الجوزي التدليس تسميته ليس بالسناد وتدليس
 السناد وتدليس الشيخ أما تدليس السناد فهو أن يروي عن لقيه أو عما
 سألهم يسمعه من موها أنه سمعه ولا يقول أخبرنا في سناه بل يقول
 قال فلان وإن فلانا قال وما أشبه ذلك ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون
 أكثر وربما يسقط المدلس شيخة لكن من بعده رجلا ضعيفا أو صفوا
 ليس يحسن الحديث بذلك وكان الأعمش والثوري وابن عينة وابن الجهم
 وغيرهم يقولون هذا النوع ومن ذلك ما حكى ابن خيثوم كنا يوما عند
 سفیان بن عيينة فقال عز الزهري فقل لحدثك الزهري فسكت
 ثم قال قال الزهري فقل لسمعت من الزهري فقال لم سمعت الزهري
 ولا سمعت من سمعت الزهري حدثني عبد الرزاق عن سمع الزهري وهذا
 القسم التدليس مكره جدا رواه عنه مذهبهم عند أكثر العلماء ومن
 عرف به فهو مجروح عند جماعة لا تقبل رأيه بين السماع أو لم يبينه
 والصحيح التفصيل فيما بين نية الاتصال كسمعت وحدثنا ونحو ذلك

مقبول

مقبول في الصحيحين وغيرهما منه كثيرة قال النووي وذلك لأن هذا
 التدليس ليس كذباً بل يبين فيه الاتصال فلفظه محتمل وحكمه حكم
 المرسل وأنواعه وأجرى الشافعي هذا الحكم فيمن دلس مرة وأما تدليس
 الشيوخ وهو أن يستتر شيخاً سمع منه بفيلسفة المعروف أو نسبة
 أو يصفه بما لا يشترط به كيلا يعرف وهذا أخف من الأول ويختلف الحال في
 كراهته بحسب اختلاف القصد الحامل عليه وهو ما يكون ضعفاً أو صفواً
 أو سائداً أو فاة أو لكونه مكثراً عنه أو شاركه في السماع منه جماعة دون تسمع
 به جماعة من المصنفين كالخطيب وقد أكثر منه ومنه قول ابن بجاها لمقري
 حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد بابكر عبد الله بن أبي داود السجستاني
 وقوله حدثنا محمد بن سديع بن أبي بكر بن محمد بن الحسن النقاش نسبة إلى
 جد له قلت هو محمد بن الحسن بن زياد بن هرون بن جعفر بن سنان انتهى
 وقيل المدلس ثلاثة أقسام أحدها ما ذكره المصنف وهو أن يسقط اسم شيخة
 الذي سمع منه ويرتفع إلى الشيخ شيخة أو من فوقه فيسند ذلك بلفظ
 لا يقتضي الاتصال بل لفظ موهم له كمن فلان أو قال فلان وأنا يكون تدليسا
 إذا كان المدلس لقيه ولم يسمع منه أو سمعه ولم يسمع منه ذلك الحديث
 مثال ذلك ما روى علي بن خيثوم قال كنا يوماً عند ابن عيينة الخ وثانيها
 أن يصف المدلس شيخة بوصف لا يعرف به من اسم أو كنية أو نسبة إلى
 قبيلة أو صفة أو بلد أو نحو ذلك كي يوقع الطريق إلى السماع له كقول ابن بجا
 حدثنا القاء حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد به عبد الله بن أبي داود
 السجستاني صاحب السنن وثالثها تدليس التسوية وصورة أن
 يروي حديثاً عن شيخ ثقة وذلك الثقة يروي عن الضعيف عن ثقة ثانياً

المدرس الذي سمع الحديث من الثقة الاول فيسقط الضعيف الذي
والسند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني نسوي الهناد
كله ثقات فهذا اشتراطهم التدليس لان الثقة الاول قد لا يكون معروفا
بالمدليس ويجده الوافق على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة
اخر نكحكم بالصححة وهذا غريب شديد وما القسم الاول فكروه جدا
ذته اكثر العلماء وكان شعبة اكثرهم ذمافروى الشافعي رضي الله
تعالى عنه شعبة قال التدليس اخو الكذب وقال لان اذني احب الي من
ان ادلس قال وهذا من شعبة - تحول على الزجر والتفسير والقسم الثاني
امره اخف وفيه تضييع للمروى عنه والمروى وتوعير لطريق معرفته على من
يطلب الوقوف على حاله **وكذا** اي مثل المدلس في الرد **الموسل الخفي** قيل الظاهر
انه عطف على قوله المدلس وادخل كذا لظول العهد اي الثالث هو المدلس و
الموسل الخفي اي ينقسم اليهما ثم اعلم انه ليس المراد بالارسال هنا
ما سقط من سنده الصحيح كما هو المشهور في حدة الموسل وانما المراد هنا
مطلق الانقطاع ثم الارسال بهذا المعنى على نوعين ظاهر وخفي فالظاهر
ان يروى الرجل عن من لم يعاصره اي لم يثبت معاصرته اصل بحيث لا يشبه
ارساله باتصاله عن اهل الحديث كان يروى ماله مثلا عن سعيد بن
المسيب والخفي وهو ان يروى عن من سمع منه ماله يسمع منه او عن لقيه
ولم يسمع منه او عن معاصره ولم يلقه فهذا قد يخفى على كثير من اهل الحديث
لكونها قد جمعهما عصر واحد وهذا الشبه برواية المدلسين كذا حققه
العراقي اذا صدر من معاصر لم يلقه قيد واقع للاحترازي وكان الانسب يقول
وهو الصادق معاصره لئلا قال تلميذه وهذا الشرط يوجب ان له معروفا
معاصر

وليس

وليس كذلك لاننا نسل خلفه الا ما صدر عن معاصر لم يلقا انتهى وفيه
ان الحصر حجاج لما تقدم من الصور من جعلها معاصر لم يلق من حدث عنه
كان الظاهر ان يقول لم يعرف لقائه كما صرح به فيما سيأتي بل بينه اي المقار
وبينه اي المحدث عنه واسطة ظاهر كلامه ان بل للضرب تأكيد على وجوب
الانتقال ويمكن ان تكون بل للابطال عد ولا عن الحصر المفهوم الاول وافادة
للمفهوم المستفاد الثالث فانه يشعر انه في الواسطة مع تحقيقها وهذا
اعظم من ان يكون معاصره اولم يكن فيشمل جميع الصور السابقة والفرق بين
المدلس والموسل الخفي دقيق اي بالبيان حقيقة يحصل في نسخة حصل تحرير
بما ذكره هنا اي لما ذكر بعد من تقرير كما يدل عليه قوله وهو ان التدليس يخص
بمن روى عن من عرف لقائه اياه اي والموسل الخفي يخص بمن روى عن معاصره
ولم يعرف انه لقيه على ما ذكره السجناوي وهو معنى قوله فاما ان معاصره
ولم يعرف انه لقيه فهو الموسل الخفي قيل الاظهر في العبارة ان يقول بما يذكر
مقيدا بالآن او غير مقيّد ويجوز حينئذ ان يراد به التقرير السابق في
تقسيم التسقط الى الواضح والخفي حيث اعتبر في الاول عدم التلاقي فعلم
ان التلاقي معتبر في الباقي الذي هو المدلس بقريته المقابلة والموسل الخفي
من الاول كما يدل عليه قوله من معاصر لم يلق فلم يعلم مجموع ما سبق
الفرق بينهما وهذا انما ياتي اذا لم يجعل الموسل الخفي قسما من الثالث ومن
ادخل كصاحب الخلاصة في تعريف التدليس المعاصرة ولو بقي لقي
كالنوى والعراقي لزمه دخول الموسل الخفي في تعريفه اي تعريف التدليس
والصواب التفريق بينهما وفيه انه لا سنع من ان يكون بينهما عداوة وخفا
ويدل على ان اعتبار اللق في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد من خبر

ومقدم على قوله دون المعاصرة وفاعل يدل قوله اطباق اهل العلم بالحديث
متعلق بالعلم لا يتناقض مع رواية المحضرين جمع المحضرم بالخاء والضم
المجتمعين وفتح الراء يقال خضرم عا ادر كة قطع وهو الذي ادر ك
الجاهلية وزمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره وسياتي الخلاف في
انهم هل هم معدودون من الصحابة ام من كبار التابعين كما هو الصحيح
وعدهم عشرين نفسا كما في عثمان النهدي بفتح نون وسكون هاء وفي
بن ابي حاتم النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الارسل الى الخلفاء من قبل
التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به بالتدليس لكان هؤلاء مدلسين
لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعوا ولكن لم يعرف هل القوة ام
والظاهر ان المحضرم من عرف عدم لقاءه لانه لم يعرف انه لقي وبينهما
فوق كما لا يخفى فيكون حديثهم في المرسيل الجليل قريب من اسيل الصحابة رضي الله
تعالى عنهم ومن قال باشتراط التدليس في التدليس الامام الشافعي وابوبكر البزار
بتشديد الراء في اخوه راء وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد
ويعرف عدم الملاقاة باخبار اي المدلس عن نفسه بذلك كما اخبر ابن
عينية على ما روى عنه علي بن خنصر وقد تقدم وجوزم امام مطلع
اي بذلك وهو عدم الملاقاة وانما يعلم ذلك بالتاريخ كحديث العوام
بفتح همزة وتشديد واو ابن حوشب عن عبد الله بن ابي اوفى كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال بلال قد قامت الصلوة نهض وكبر
قال الامام احمد القوام لم يدركه ابن ابي اوفى ولا يكتفى في عدم الملاقاة ان يقع
في بعض الطرق زيادة راوا واكثرين بها لاحتمال ان يكون هذه الزيادة او هذا
الرائد من الزيد وهو ان يزيد الراوي في اسناد واحد رجلا او اكثر وهاتين و

وغلطا وحاصله ان لا يكتفى بالحكم بالتدليس وقوع زيادة راويين من روى
بصيغة تحمل السماع وبين الراوي عنه في بعض الطرق فلا يحكم بمجرد هذه
الزيادة بالتدليس لاحتمال ان يكون هذا الزائد من الزيد متصل الاسناد
وسيجيء تفسيره في المخالفة ولا يحكم بصيغة الجمل في هذه الصور ما الى التي
وقعت في بعض طرقها زيادة يحكم كل اى قطعي باحتمال جانبين لتعارض احقلا
الاتصال والانقطاع وعدم مرجح لاحدهما وقد صنف في الخطيب في بيان
ما ذكر من المدلس والمرسل الخفي والمزيد والفرق بينهما فأنصنف في خفي الارسل
كتابا سماه كتاب التفصيل يعني التبيين لمبرم المراسيل وكتاب المزيد اي
وصنف في مزيد الاسناد كتابا سماه عمير المزيد في متصل الاسانيد وايضا
فيها مسائل الصورين وانتهت هذا احكام الساقط و في نسخة حكم القطع
من الاسناد اي وعرف حكم المحذوف قيل الانسب بتقديم الحكم على الاقسام اذ
الاقسام الساقط والاحكام للاقسام بان يقوله وانتهى هذا احكام اقسام
الساقط بلحق العبارة ان يقال وانتهت هذا اقسام المردود والسقوط
واحكامه ثم الطعن اي في رجال الاسناد يكون بعثرة اشياء كما سيجيء بجلا
ومفضلا وبعضها يكون اشتد في القدح اي في الطعن والجرح من بعض خمسة
سرها اي في العشرة تتعلق بالعدالة وهي الكذب والرهبة والفسق والجهالة
والبدعة وخمسة تتعلق بالضبط وهي الخمسة الباقية ولم يحصل الا
عتناء اي الاهتمام بتمييز احد القسمين من الآخر اي بان يبين جميع
ما يتعلق بالعدالة على جهة ثم يبين جميع ما يتعلق بالضبط بل يبين تخطئه
لمصلحت اقتضت ذلك اي عدم الحصول المذكور وهي اي المصلحة ترتبها
اي العشرة على الاشتدالا اشتد وجوب الرد بفتح الجيم اي في ايجاب الرد

على سبيل التدرج أي التدرج من الأعلى فالأعلى في شدته إلى الأدنى فيها عكس طريقته
الترقية من الأدنى إلى الأعلى كما فعل في تسميتها القساوشترا من قبا قيل وهذا لا يخلو
عن استدلال لا نقربها من الاستدلال في العبارة محتملة لأن يكون
للتدرج والتدرج بل الأول هو التبادر إلى الذهب وحاصله أنه أراد تقرب
أحدهما إلى الآخر في الشدة فإن بعض أقسام أحد القسمين يتقرب في الشدة
على بعض الآخر من أقسام الآخر قيل الأوضح في العبارة مكانها يجب الشدة
والضعف إذا الشدة للأخير ويندفع بأن هذه عبارة مشهورة بين البغاة
وقد ورد في الحديث الشريف أيضا الشدة الناس بلاء الأنبياء ثم الأشد رواه
البخاري وغيره ويوجب أنه لو كان هناك سبب آخر للطعن كان الأخير
أشد منه وإنما انحصر الطعن في العشرة لأن الطعن **أما أن يكون للكذب الراوي**
بفتح الحاء وكسر الهمزة أفصح من كسر أوله وسكون ثانيه ويرد على المتن أن
الكذب فرد في أنواع الفسق ولهذا تبيده في الشرح بقوله في الحديث النبوي بأن
يروي عنه ما لم يقله عليه السلام **تعد له لك** أي بخلاف ما روى ساهيا
فالمراد بالكذب في المتن الكذب على سبيل العمد فلو قال بده الافتراء وهو
الكذب عن عمد كان أولى ثم لما كان هذا الكذب الخاص أشد أنواع الفسق
واقبح أسباب الطعن حتى قيل يكفر المفتري عليه صل الله عليه وسلم
فرده وجعله كأنه جنس آخر وقدم على الكل وأما قول محش وأما قدم
الأول لكون الطعن به أشد في هذا الفن وإن كان الفسق بالفعل أشد
من الكل فرد وما ذكرنا **وتهمته** أي الراوي **بذلك** أي الكذب المذكور بأن لا
يروي ذلك الحديث أي المطعون والأظهر أن يقول بأن لا يروي الحديث
الأسن جرته أي الراوي المشتهر ويكون أي ذلك الحديث مخالفا للقواعد

أي القواعد التي المعتمدة أي الشريعة بالضرورة والعطف للتفسير و
البيان وسيجيء ما يشوبان هذا من الأول حيث عده كونه من أقسام النص
القرآن من تراين كونه موضوعا وكذا من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر
منه وقوع ذلك في الحديث النبوي قلت هذا داخل في الفسق القرني وجعله
دخلا في التهمة غير مستبعد وهذا دون الأول قال تلميذه قوله وهذا دون
الأول ستغنى عنه انتهى وكأنه فهم أن هذا إشارة إلى التهمة والمادة
بالأول الحقيقة والصواب جعله إشارة إلى قوله وكذا من عرف الح وجعل الأول
إضافيا وهو ما أشار إليه بقوله أو تهمته بذلك ثم وجه تقديم الثاني على الأول
من الفسق وغيره أن يكون كل من العشرة موجبة للرد إنما هي جهة إيجابها
بحسب ظن الكذب في الرواية وهذا هو وجه تقديم النوعين الذين يليان
على الفسق **أو فحش غلطه** أي كثرة بان يكون خطأه أكثر من صوابه أو
تساويا لا يخلو الإنسان من الغلط والسيان **أو غفلته** أي ذهوله عن الاتقان
أي الحفظ والإيقان والظان أنه عطف على غلطه لا على الفحش والمعنى
أو فحش غفلته أي كثرة غفلته لأن الظاهر أن مجرد الغفلة ليس سببا
للطعن لقلة من يعاقبه الله منها ويدل عليه قوله فيما بعد أن كثرة غفلة
أو فسقه قيل المراد ظهوره لأنه جعله موجبا للطعن إنما هو بعد العلم به
وظهوره كما سيصرح به وفيه أنه لا تخصيص له بذلك بل الجبج كذلك أي
بالفعل والقول والمراد بالفعل أعم من عمل الظاهر والباطن ما لم يبلغ الكفر
أي فعلة أو قوله وأما الكفر فهو خان **بذلك** أي الكذب المذكور بأنه
يظهر فساد قول شارح فإن ما يبلغ الكفر داخل في الفسق بالمعنى والمادة
انتهى مع ما فيمان كل ما يبلغ الكفر لا يستمر بدعة بل من البدع ما يبلغ الكفر

فما لحق التامل وبينه اي الفسق وبين الاول اي كذب الراوي عموم اي خصوص
مطلقا فالاول اخضع والثاني اعلم لان الفسق يصدق على كل ما صدق الكذب
دون العكس وما بين وبين الثاني فعموم وجه وانما الفرق الاول اي مع كونه
داخل في العام لكون القبح به اشد في هذا الفن وقد سألنا يزيد بن الحقيق
واما الفسق بالمعتقد اي بالاعتقاد او بسبب معتقد السوء فيأتي بيانه
ان نوع خاص يستمر بالبدعة او **وهو** بان يروي على سبيل التوهم اي بناء
على طرف المروج من الشك او **مخالفة** اي للشقات او لمكن هو اوفق منه
وفي تاخيرهما عن الفسق نظوظا هو فانها اكثر مناسبة للكذب
من الفسق بالفعل **ارجها الله** بفتح الجيم بان لا يعرف فيه تعديل ولا يخرج
معين اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجرد لا يكون في هذه المرتبة اذ التجريح
لا يقبل بالمريتين وجهه بخلاف التعديل فانه يكفي فيه ان يقول عدل او ثقة
مثلا او **بدعته** اعلم ان البدعة اضعف من مقدمه مؤخره لان اعتقاد خلا
المعروف انما هو بناء على دليل لا ح عليه فلا يؤثر سلكه ما سواه في عدم
الاعتماد ولذا قد يوجد في الصحيح ما يكون رافضيا او خارجيا او مقفرا
وغيرهم في رجال الاسناد هي اعتقاد ما احدث اي جددوا اختراع على
خلاف المعروف متعلق باحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلق
بالعروف وكذا عن اصحابه رضي الله تعالى عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم
من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد لا بمعاندة فان ما يكون بمعاندة
كقول بنوع شبهته اي دليل باطل مستمر بها لانه يشبه الثابت وليس ثابتا
لان ادلة المبتدعة كلها مدخول فيها وان كان الكل يستدلون بها القرآن لكن
كما قال تعالى فيضل به كثيرا ويهدي به كثيرا **او سوء حفظه** **وهو** انت

باعتبار

باعتبار الخبر وهو قوله عبارة عن ان لا يكون بصيغة النفي هو الصواب خلفا
لما في بعض النسخ وسيأتي تفصيله في التفصيل غلط اقل من اصابته
سواء كان ساويا او اكثر واما اذا كان غلط اقل من الاصابة او قليلا
بالنسبة اليها فهو مقبول ويرد على المصانعة لا يظهر الفرق بين الفخذ والو
وكذا بين فحش الغلط وسوء الحفظ وان حمل فحش الغلط على كثرة في نفس
الامر وسوء الحفظ على ان يكون الغلط اقل من الاصابة بقريضة المقابلة
لم يكن لتأخر سوء الحفظ اي ما يكون الغلط ساويا للاصابة او اكثر منها
عن فحش الغلط وجه اصلا **القسم الاول** وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث
النبوي **هو الموضوع** وفيه ساحة لان الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن
بكذب الراوي لان نفس الطعن به واما ما قيل من ان المراد بالطعن المطعون فخلا
ظاهر المقسم كما تقدم ثم يقال لا المختلف بقاف بعد لام مفتوحة وللصنوع لان
لان واضحه اختلف اي افتراه وضعه عند الحكم عليه اي على الحديث بالوضع
اي بكونه موضوعا او بوضع الواضع اياه انما هو الحكم بطريق الظن الغالب
صفة كاشفة للتاكيد اذ يطلق الظن بمعنى العلم كقولنا الذين انهم ملائكة
ربهم لا بالقطع وهو تصريح بما علم ضمننا مبالغة في التاكيد اذ قد يصحف الكذب
كما ان الصدوق قد يكذب ومنه قوله كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع
رواه مسلم لكن **لا اهل العلم بالحديث** ملكة اي سهرارة عقلية وحذاقة برقود
يميزون بها ذلك اي الموضوع من غيره والكذب الصدوق انما يقوم بذلك
اي بالحكم على الحديث بانه موضوع منهم اي من المحدثين بيان مقدم
على قوله من يكون **اطلاعه** ناتا اي كاملا في معرفة الاسانيد ومعرفة
رجال الحديث **وذهنه** ناقبا اي مضيا بشئ ويرقبه وشرح صدره

وفهم قويا اي مستقيما ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك اي كون الحديث
موضوعا مستمكنا في ثابتة راسخة قال الدارقطني يا اهل بغداد
لا تظنوا ان احدا يقدر ان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا
حرج ذكره السخاوي وقال الربيع بن خيثم ان الحديث ضوؤه كضوء النهار
نفره وظلمة كظلمة الليل تنكبه وقال ابن الجوزي ان الحديث المنكوب يشمله
جلد الطالب للعلم ويتكسبه قلبه في الغالب وقد يعرف الوضع باقرار
واضعه اي وضع الحديث المستفاد به كقول عمر بن صبيح انا وضعت خطبة
النبي صلى الله عليه وسلم التي نسبها اليه وكل الحديث الطويل عن ابي بكر
رضي الله عنه في فضائل سور القرآن اعتراف راويه بالوضع وانكر على
الشعبي والبيضاوي وغيرهما من المفسرين الذين ذكروه في تفسيرهم
من غير بيان وضعه قال شارح وينزل منزلة الاقرار ان يعترف المستفاد به
تاريخ مولده بالايام مع اخذ عن شيخه انشأ وفيه انه مع احتمال
التدليس كيف يحكم عليه بالوضع قال ابن دتيمة العبد لك اي مع هذا
لا يقطع بذلك الا الوضع لانه ليس بقاطع في كونه موضوعا قبيلا يحصل القطع
من القرائن الاخرى ايضا فالوج في تخصيص الاستدراك به اجيب بانه
قد يتوهم من حصول القطع به لكونه اقرب من سائر القرائن لاحتمال
ان يكون كذب في ذلك الاقرار انشأ يعني لاحتمال ان يكون صادقا فيه
ولورج الثاني لانه بعد عادة ان ينسب الى نفسه مثل هذا الامر
من غير باعث ديني او دنيوي والغالب ان الداعي اليه انما هو التوبة
وح يكون كذا كذا لاحتمال جرائته على الله تعالى ونزلة حياته من الخلق
او قصد فساده في الرواية وعدم العمل بها لا يقطع بالوضع الا اذا دل

دليل على صدقه على ما ذكر في المنهل فانه اذا تواردت الادلة على شيء يقطع به
ومرهم منه اي من كلامه هذا بعضهم اي كابن الجوزي على ما ذكر السخاوي انه
اي مراده لا يعمل بذلك الاقوال اصلا اي قطعا ولا ظنا لاحتمال كونه كاذبا ورد
عليه المصوق قال وليس ذلك اي عدم العلم به مراده اي مقصودا بن رقيق
العبد وانما في القطع اي الجزم واليقين في كونه موضوعا بذلك اي بذلك لا
توارى فيه من الاحتمال ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم اي نفي الاقرار نفسه
الذي هو الحكم بالوضع كذا قال شارح والصواب انه لا يلزم من نفي القطع بقوله
نفي الحكم مطلقا اي لا قطعا ولا ظنا لان الحكم الشرعي يقع اي غالبا بالظن الغالب
وهو اي اقواله ههنا اي في هذا المحل كذلك اي مما يحكم عليه بالظن فانا نحكم
بالظن هو والله اعلم بالسراقر ولولا ذلك اي جواز الحكم بالظن لما ساع اي
لما جاز قتل المتكبر بالقتل ولا الزائدة للتاكيد اي ولما جاز رجم المقر بالزنا لاحتمال
ان يكون كاذبا فيمن اعترف فابده قال الحنفى وفيه خفاء لان غايته ما في الباب
انه وقع منه خبران متناقضان كيف يغلب الظن بكذب الاول انشأ وما شرونا
اليه سابقا من احد من المسلمين اذا السند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم حديثا ثم اعترف انه كذب فلا شأنا ان يغلب على الظن صدقه في الثالثة
وكذب في الاول اذ لا يجتري مؤمن على نفسه مثل هذا القبح الشنيع الذي
اتفق العلماء على انه كبير بل قال بعضهم انه كفر الى نفسه على ان الأصل
في خبر المؤمن الصدق بمقتضى حسن الظن به ولذا يقبل خبر واحد في دينه
وان كان الخبر من حيث انه محتمل الصدق والكذب بالتجوز العقلي ولذا
لا يقطع به ولا يجوز بمضمونه الا اذا حال العقل كذبه عادة فصح قياس
الشيخ اعترافه باقرار القائل واعتراف الزاني على ما ورد بهما الشرع مع ان

الحكم عام سواء انكر او لا فمع ظهور الامرعاية الظهور والجلالة المعنى
لقوله فيه حفاء ومن القرائن التي يدرك بها الموضوع اي وضعه او يعرف
بها الموضوع ما يؤخذ من حال الراوي كالتقرب للخلق والاسراء بوضع ما يؤخذ
فعلهم ورائهم وغير ذلك كما وقع لما مون بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف
في كونه الحسن بن البصري سمع من ابي هريرة او لافساق اي المأمون في الحال
اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال الحسن انه بدل من اسناد
او قال شارح التقدير قائله انه قال وقيل اسنادا ثانيا على انه قال
والظاهر ان التقدير اسنادا متصلا الى النبي صلى الله عليه وسلم مذكورا
فيه انه قال الراوي قال سمع الحسن عن ابي هريرة الى اخيه اذ رواه البيهقي
فالدخلة نحوه انه ابن عبد العزيز بن الحارث التيمي سئل عن فتح مكة نقله
عنوة فطولت بالحجة فقال حدثنا ابن الصواف ثنا عبد الله بن احمد ثنا
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن انس بن الصحابية اختلفوا في فتح
مكة اكان صلحا او عنوة فقالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال كان عنوة ههنا مع انه اعترف انه صنع في الحال ليندفع به
الخصم وكما وقع لفيان بن ابراهيم بن الخثعمي حيث دخل على المهدي بفتح
الميم وسكون هاء وتشديد ياء وهو محمد بن المنصور عبد الله العبد
والدهارون الرشيد وهو الباقي المسجد الحرام سابقا بناء مسقفا خلا
ما بناه بنو عثمان مقبلا لاحقا فوجه اي مضاد غياث المهدي
حال كونه يلقب بالحمام جنس واحد تحامه فساق في الحال اس لطمع
المال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق بفتح فسلك
مصدر سبقت اسبق وبفتح الباء ما يجعل المال رهنا على المسابقة

والمعنى

والمعنى لا يجعل المال بالسابقة الآعلى وهذه التثنية وقال الخطاب الرواية
الصحيحة بفتح الباء كذا في النهاية الآ في فصل وهو حديدة السهم او خف
وهو للابل او حافر وهو الخيل او جناح بفتح الجيم اي ريش وهو اللطاش
اي الآلة ذوات هذه الاشياء من السهام والابل والخيل فزاد في الحديث اي الثبا
على ما في الجامع الصغير بلفظ لا سبق الا في خف او حافر او فصل رواه احمد
واصحاح السنن الاربعة عن ابي هريرة او جناح اي هذه اللفظ فعرف
المهدي اي من حال عقله انه كذب اي في الزيادة لاجله فامر بفتح الحمام قال
السمخاوي فلم يولد بيده يعني عشرة الاف درهم فلما فقي قال اشهد على ففكاه
انه ففكاه كذاب ثم ترك الحمام بل امر بفتحها وقال ان احلته على ذلك انتهى ولا
ظهر ما روى ان المهدي استحسنه او لا واعطاه عشرة الاف درهم فلما ادبر
الغنى في قلب المهدي انه كذب لاجله فامر بفتح الحمام لكونه سببا لوضع الحديث
وكذب على رسول الله عليه وسلم لكن لم يتعرض له ولم يأخذه ملاعطاء فمنا
الحديث ما خوذ باعتبار جزئه الاخير بخلاف السابق فانه موضوع بتمانه
ومنها اي القوائن ما يؤخذ من حال المروي كان يكون مناقضا لنقض القوان
كالنجسيم او السنة المتواترة بخلاف المشهورات او غيرهما من الاحاد
او الاجماع القطعي والاجماع الغير السكون المنقول بطريق التواتر بخلاف
الاجماع والسكون والمنقول بطريق الاحاد قيل تنقيح الاجماع بالقطعي
ان الاجماع الظني مثل الذي ثبت بخبر الواحد لا يجعل المنقض له موضوعا
او صرح العقل لم يذكر القياس صريحا فاما ما ان يدرج في صرح العقل لا يجعل
ملايدل مناقضة الحديث اياه على كونه موضوعا كلاجماع الظني وما عدا
المتواتر من السنن حيث لا يقبل شيء من ذلك اي مما ذكر من النصين والآلة

والعقل التأويل وكذا ان لم يحتل سقوط شرع منه على بعض روايته يذول به
ذلك واليه اشار ابن السكيت في جميع الجواميع فقال وكل خبر اوهم باطلا ولم
يقبل التأويل فباطل وانفرد من ما يزيل به الوهم قال شارح وقد عثله برواية
لا يبع على ظهور الارض بعد مائة سنة نفس نفوسة لعدم مطابقتها الواقع
حيث سقط على رويها منكم وكوكبه اللفظان وقع التصريح بانه لفظ النبي عم
ولم يور بالمعنى وبما تجتمع ركة اللفظ والمعنى وذلك ابلغ بل ركة المعنى
كافية في الدلالة على الوضع ونساده مناه وكما لمجازفة في الوعد والوعيد
ومخالفة الشئ تم المروي تارة يخترعه الواضع اى يكون المروي كلاما لنفس
الواضع وهو اكثر كما يذكره اهل النقا ويذ في اسناد دعاء وتارة ياخذ
كلام غيره كبعض السلف الصالح منها كلمات على رضى الله عنه ومنها ما
الحسن حيث قيل في حقه كلامه يشبه كلام الانبياء ونحو كلام مالك بن
ديار وفضيل بن عياض ومعادف الجند وغيرهم او قد ماء الحكماء كالحديث
بن كلفة وبقراط وابلطون والاسرائيليات اى اقاويل يبنى اسرارها اذ
في التورية او اخذ من علمائهم ومشايعهم والظاهر ان يقدر المضاف في
الاولين اى فكلام بعض السلف وكلام قد ماء الحكماء او يخذ كان حقه
ان يقول وتارة ياخذ حديثا ضعيفا للسناد فيركبه اسنادا صحيحا
ليروج بشدة يد الواد المكسورة اى للسناد او المفتوحة اى الحديث فهذا الخ
موضع السناد لا المتن فيذكر له اسنادا اجل رجال من اعظم محدثين
منه ياب اليه صل الله عليه ولم اوالى احد من اكابر امته كالخضر والحسن
البصري والامام جعفر الصادق وقد يذكر في اخوه ان من شاء في هذا الكفر
والحامل اى السبب الباعث على الوضع اما عدم الدين كالزنا رقة تجمل

للوامع لا للحامل او المضاف محذوف وكذا البواق وهم المبطنون الكفر
المظهرون للاسلام والذين لا يتدينون بدين يفعلون ذلك استخفافا
بالدين ليضلوا به الناس فقد قال حماد بن زيد فيما اخرج العقل انهم
وضعوها اربعة عشرة الف حديث وقال المهرى اقرعنى رجل من
الزناد فقبضوا مائة حديث هي تجول في ايدي الناس ذكره السخاوي
وقال ابن عدى لما اخذ عبد الكريم ابن العوجاء الذي امر بضرب محمد بن سلمان
بن علي بصرب عنقه قال لقد وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم فيها
واحلل ومنهم الخارث الكذاب الذي ادعى النبوة وامثاله وضعوها جلابل الوفا
من الحديث استخفافا بالدين وتليب على المسلمين فياين نقادهم الحديث
امرها في ذلك كلهم لم يخف عنهم من شانها ما خفي على غيرهم بحيث لما قيل
لابن المبارك هذه الاحاديث الموضوعة قال يعيش لها الجهابذة اى نقاد
الحديث وحذاقهم قال نعم انا نحن نزلنا الذكر واننا لمحافظون انهم وكانه
اراد انه من جملة حفظ لفظ الذكر حفظ معناه ومن جملة معانيه الاحاديث
النبوية الدالة على توضيح ما بينه كما قال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم
في الحقيقة تكفل الله تعالى بحفظ الكتاب والسنة بان يقيم من عباده
من يجتهد امر دينهم في كل قرن بل في كل زمان والمطالع للوضوح كثيرة
منها الكتب المؤلفة في الضعفاء كالكمال لابن عدى بل افردت بالتأليف
كتصنيف ابن الجوزي في الموضوعات ولكن تعقبه العلماء في كثير من
الاحاديث التي ذكرها في كتابه وقد جمع شيخنا شيخنا السيوطي في مسنده
بعد الزركشي وغيره الاحاديث المشتهرة على السنة وبينوها بيانا فيا
واظهروا استخراجها وحكموا ببطلان بعضها نقلها واني اوقفا تقصرت

في كراسه على حاديت اتفقوا على وضعها و بطلان اصلها و ستمية المصنوع
في معرفة الموضوع لاستغنى الطالب عنه او غلبة الجهل ببعض المتعبدين
اي للتسبين الى العبادة والزهادة و وضعوا احاديث في الفضائل والرياض
كصلوة ليلة نصف شعبان و ليلة الرغائب و نحوها و يتدينون بذلك
في زعمهم و جبرلهم و هم اعظم الاصناف على انفسهم و غيرهم لانهم يرونهم
قربة و يرجون عليه الثوبة فلا يكتفون بذلك و الناس يعتمدون
عليهم و يتركون اليهم لما نسبوا اليه من الزهد و الصلاح و يقتدون بانفاسهم
و يفتنون بنقل اقوالهم حتى تدخف على بعض علماء الامة و اكابرهم ثقة
و اعتمادا على ما نقلوه فيقعون فيما وقعوا فيه و مثال ذلك ما روى عن ابي
عصمة نوح بن ابي مريم المروزي قاضي مرو و فيمار واه الحاكم بسنده الا بوعمار
المروزي انه قيل لابي عصمة من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في
فضائل القرآن سورة سورة و ليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال انه
رايت الناس قد اعرضوا عن القرآن و اشتغلوا بفقهاء حنيفة و مغازي
محمد بن اسحق فوضعت هذا حسبة او فوط العصبية اي فوطها و ثمة
التعصب لذهبهم و قد روى ابن ابي حاتم عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد
ما تاب انظروا عمن تاحذون دينكم فان اذاهوينا مواصيرناه حديثا زاد
غيره في رواية و تختب الخير في ضلالكم ذكره السجاني و قوم وضعوها
تقضا و هو كما مود بن احمد الهروي في وضعه حديث في امتح رجل يقال
له محمد بن ادريس يكون اخبر على امتي من ابليس و لقد رايت رجلا قام يوم
جمعة و الناس مجتمعون قبل الصلوة فابتداء ليورده فسقط من قامته
مغشيا عليه ك بعض المقلدين كما ذكره الواحدى حديث ابي بن كعب الطويل

في فضائل السور سورة تنفال ثعلبي في تفسيره و قلته غيره في غيرها
في تفاسيرهم كالزحشي و البضاوي و كلهم اخطا و اولانا في ذلك
ما ورد في فضائل كثير من السور مما هو صحيح او حسن او ضعيف
يكفل بايراده العباد بن كثير في تفسيره و الجلال السيوطي في كتابه المستر
بالدر المنثور في التفسير لما نورا و اتباع هوى لبعض الروساء كما ذكر
مثاله في كلام الجزري و حديث ابو حنيفة تسراج امتي و كثر زيادة الجناح
فيما تقدم اعل لا غراب اي الاتيان بحديث غريب يرغب الناس فيه
لقصد الاشهر اى ليشتهر عند العامة اذ هم الغلاء الكبار و اولي شهر ذلك
الحديث في اهل الديار و ذكر في خلاصة الطيبي الواضعين قوم السؤال
والشحاذين يعفون في الاسواق و المساجد فيضعون على رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم احاديث باسائه نيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات
بتلك الاسانيد قال جعفر بن محمد الطيالسي صلوات الله عليه احمد بن حنبل و يحيى
بن معين في مسجد الرصافة فقام بين ايديهما قاصد فقال حدثنا احمد
بن حنبل و يحيى بن معين قال احداثا عبد الرزاق قال حدثنا سمع عن قتادة
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه و تعالى عليه وسلم من قال لا اله الا الله
يخلق من كل كلمة منها طائر منقاده من ذهب و ريشه من مرجان و اخذ
في قصته من نحو عشرين ورقة فجعل احمد ينظر الى يحيى و يحيى ينظر الى
احمد فقال انت حدثت بهذا فقال والله ما سمعت به الا هذه الساعة
قال فسكتا جميعا حتى فرغ فقال اى اشار يحيى بيده ان يقال فجاء متوجها
لنوال الخير فقال له يحيى من حدثك بهذا فقال احمد بن حنبل و يحيى بن
معين فقال انا ابن معين و هذا احمد بن حنبل اسرعا بهذا فلفه و حيث

رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا بد من الكذب فليغرينا فقل
لا انت ابن معين قال نعم قال لم انزل اسمع ان ابن معين احق وما علمته
الا هذه الساعة قال يحيى وكيف علمت اني احق قال كانه ليس في الدنيا
يحيى بن معين واحمد بن حنبل غير كما كتبت عن سبعة عشر بن حنبل
غير هذا قال فوضع احمد بن حنبل كفه على وجهه وقال دعه يقوم مقام
كالشهرى بهما وكل ذلك حرام باجتماع من يعتقد به اى يعتبر بقوله الآن
بعض الكواشيء بتشديد الراء على اللغة المشهور ذكره السخاوى وتيل وهم
فرقة من الشبهة نسبت الى عبد الله بن كوام وهو الذى صرح بان معبوده
على العرش واطلق اسم الجوهر عليه ثقاهم يدعون زيادة الوزع والتقوى
والمعرفة التامة وبعض المصوفة اى منهم اوس غيرهم نقل عنهم ابا حدة
الوضع في الترغيب اى في الطاعة والعبادة وحاصله ان بعضهم جوزوا
وضع الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيبا للناس
في الحسنات ونحو ذلك من السيئات واستدلوا بما في بعض الروايات من
كذب على من هو الفضل به الناس نيلوا مقعد من النار واخذوا بمفهومه
جواز الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لقصد اهتداء الناس وقالوا في
الحديث المشهور بدون زيادة ليضل به الناس ان على الضرر ونحو انما
نكذب له وحمل بعضهم على ان المراس قال في حقه صلى الله عليه وسلم
ساحر او مجنون او شاعر او امثال ذلك وهو خطأ من فاعله نشاء
عن جهله لما ذكرنا من الحديث الدال على العموم واماما ذكره فهو من
التاويلات الفاسدة بناء على غفلتهم عن القواعد الدينية لان
الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية وان كان بينهما وبين

سائر الاحكام الشرعية فرق من حيث ان الضعيف معتبر فيها دون
سائر الاحكام مع انه يقدم على الراى عند فقد بقية الادلة وانفقوا
اي علماء الاسلام المحدثين وارباب الكلام على ان تعد الكذب على النبي صلى الله
عليه وسلم من الكبائر اى من اكبرها بعد الكفر بالله تعالى وهذا دليل اخر
على كون اباحة الوضع في الترغيب والترهيب خطأ او من تحتمل الدليل الاول
بان يكون الاتفاق على ان تعد الكذب الكبائر في الاحكام الشرعية فنفى
الجواهر قال الذهبي ان كان في الحلال والحرام يكفر اجاعا وان كان في الترغيب
والترهيب لا يكفر عند الجمهور وبالبغ ابو محمد الجوينى نسبة الجوينى كثر
ببر كورة بخواسان فكذب بالقتل يد اى نسب الى الكفر من تعد الكذب
اى مطلقا على النبي عليه السلام وهو حي تمل ان يكون زجرا لهم ويدل عليه
قوله المصوب بالغ ويحتمل ان يكون اجتهادا منه وهو حي تمل الخطاء والمجازاة
عن الحد في المبالغة لاستيحاء الفة الاجاع ولذا قال وله امام الحرمين هذا
زلة من الشيخ وانفقوا على تحريم رواية الموضوع اى ان العلم انه موضوع
الامقرون ببيان اى الانقلا متصلا ببيان كونه موضوعا لقوله صلى الله
عليه وسلم من حدث عني حديث يستوى فيه الترغيب والترهيب
وعغيرهما يرى بفتح الياء اى يعتقدوا ضمها وهو بالغ اى يظن انه كذب
بفتح فكسروها ولم يبين ان كذب فهو احد الكذابين ضبط بصيغة
الجمع والتثنية اخرج مسلم واذا ان غيره من الاحاديث الضعيفة التي
يحتمل صدقها تجوز روايتها في الترغيب والترهيب والفضائل غير بيان
ضعفه والقسم **الثالث** من انقسام المردود وهو ما يكون بسبب جهة
الراوى بالكذب هو **المردود** جعل ما مستقلا وسماه مردودا لان انما

الراوي بالكذب مع تقدمه لا يستوعب الحكم بالوضع **والثالث** لفيحيى عنه **المتك**
على راي بالتشويش في المتن ويتركه في الشرح لاضافته الى ما لا يشترط في الكذب
 قيد المخالفة واما المنكر الذي فيما سبق في مقابلة المعروف فانه على راي
 من شرط المخالفة وحاصله ان يكون الطعن فيه بسبب كثرة الفاظ لا يكون
 منكرا لآعلى راي من لا يشترط في المنكر مخالفة الثقة للضعيف كما تقدم واما
 يشترط فيه ذلك فلا وكذا اي وعلى ذلك **الراي الرابع والخامس** في حسن غلط
 نشره من تعليلية فهو راجع الى الثالث او كثرت عطلته الى الرابع او ظهر
 في فسقة الخامس وفيه ان الظهور معتبر في الجميع فلا وجه للتخصيص
فحديثه منكرهم اي رواية الحديث على سبيل التوهم وذلك قديقه في
 الاسناد وهو الاكثر وقديقه في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول
 قديقه في صحة الاسناد والتمتن جميعا في التعليق بالارسال ولشبهه
 الضعيف بالثقة مثل ان يحكى الحديث باسناد موصول ويحكى ايضا بالتمتن
 منقطع اقوى الاسناد الموصول وقد يقدر في صحة الاسناد خاصة
 من غير تدح في صحة المتن ومثاله ما رواه الثقات كبغل بن عبيد عن
 سفیان التوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم البيعان بالخيار الحديث فهذا اسناد متصل بنقل العدل عن العدل
 وهو على غير صحيح والمتن على محل حال صحيح والعلل في قوله عن عمرو
 بن دينار واما هو عبد الله بن دينار هكذا رواه الائمة من اصحاب
 سفیان عنه فهو يعلى بن عبيد وعدل عبد الله بن دينار والموافق
 له فاسم ابية اي عمرو بن دينار وكلاهما ثقة وهو القسم السادس
 واما الفصح به اي عبر عنه باسمه الصريح ولم يقل السادس اطول الفصل

اي بابه والبحث فيه وهو مقتضى للاهتمام به كما في اقسام القنية
 ولذا ايضا عطف بتم العال على التواخي اشارة الى ان التواخي يجب الرتبة
 فان دفع ما قيل ان طول الفصل انما هو في الشرح لآفي المتن وايضا يدفع
 بانه قد يعد ما في المتن طولا ايضا فالجواب بالفصل الفاصلة بين قولين
 سبق او وهم وبين قوله **ان اطلع** بصيغة المجهول **عليه** اي على الوهم واما ما
 لم يطلع عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اسباب الطعن مشتركة في انه
 متى لم يطلع عليه فهو مقبول فبالاطلاع يجعل موجبا للطعن فلا وجه
 لاختصاص الاطلاع بالسادس **بالقرآن** الدالة على وهم راويه البنية
 للعارف عليه بحيث يقلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك
 اكتفاء بقلبة الظن او يتردد لعدم ترجيح احد الطرفين فيتوقف الحكم
 بالصحة وعدمها واما اذا لم يطلع عليه بما ذكره القرائن فالظاهر السلة
 من الجرح فهو من اقسام المقبول من وصل برسول من بيانية للقرائن و
 منقطع عطف على رسول او ادخال حديث في حديث عطف على وصل وكذا
 ويحذف لك من الاشياء القادرة **قوله** قال السخاوي كارسال موصول
 او وقف مرفوع وابدال راو ضعيف بثقة كما اتفق لابن مردويه في حديث
 موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار عن ابي عمرو رفعه ان الله
 اذهب عنكم عبية الجاهلية فانه قال ان راويه محكا غلط في
 تسمية موسى بن عقبة واما هو موسى بن عبيدة وذلك ثقة وابن
 عقبة ضعيف انتهى وعبية الجاهلية تضم سحره وكسرها وتشديد
 بوحدة ثم ياء شدة فغولة او فعلية وهو الكبر على ما في النهاية
 وقال شارح مثاله ما انفرد به سلم في صحيحه رواية الوليد بن سلم

حدثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره عن انس بن مالك انه
حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
عثمان رضي الله تعالى عنهم وكانوا يفتخون بالحدثة رب العالمين لا يذكرون
بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها ثم رواه من رواية
الوليد بن الاوزاعي اخبرني اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع
انس بن مالك يذكر ذلك وروى في الموطاء عن حميد بن اسحق قال صليت
وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكانم لا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم الرحيم
وزاد الوليد بن سالم عن مالك بن عدي صليت خلف رسول الله عليه
السلام قال ابن عبد البر وهو عندهم خطأ وحديث انس قد
اعلمه الشافعي فيما ذكره البيهقي في المعرفة وتحصل معرفة ذلك اي اللهم
بكتفة التبع اي النظر في الاسانيد واختلافات المتون **جمع الطرق**
اي الاسانيد المشتملة على المتون رجال واستقصاؤها من المجامع
والسانيد والمظهر في اختلاف رواه كل حديث وضبطهم واتقانهم ليحصل
الترجيح بذلك ويعلم انه موصول او مرسل او خوها ورواية غيرهم
على سبيل التوهم فقد روى عن علي بن المدين انه قال اذا لم تجمع طرقة
لم يتبين خطأ **فهذا هو المثل** فيه مسامحة فان ما فيه الوهم هو
المثل وقد وقع في عبارة كثير من المحدثين كالنجاري والترمذي وابن
عدي والدارقطني وكذا في عبارة المتكلمين والاصوليين تسمية بالمعول
وردة ابن الصلاح بان ذلك مردول عند اهل اللغة العربية لان المعول
من علة بالشراب سقاء مرة بعد اخرى وهو غير ملائم وستاء معلا
قال العراقي الاجود في التسمية المثل وكلا روي في عبارة بعضهم واكثر عباراتهم

في العقل علة فلان بكذا رتبنا سده معل قال الجوهري لا علة الله بقية
اي ما اصابك بحصية وما علة فانما يستعمل اهل اللغة بمعنى الهام بالشئ
وشغله به من تغلب القصب بالطعام قال السخاوي وما يقع من
استعمال الحديث حيث يقولون علة فلان فعلى طريق الانتقار انتم
وكان وجه الشبه الشغل فان الحديث يشغل بما فيه من العلة وهذا هو
عبارة عن اسباب خفية غامضة قارحة في صحة الحديث والحديث
المثل هو الذي اطلع على علة تفدح في صحة مع ان ظاهر السلامة ليس
للجرح مدخل فيها لكونه ظاهرا للسلامة وهو اي هذا النوع من الغمض
انواع علوم الحديث وادقها عطف تفسير اي احكامها وركاؤها
او ركايتها ومن اشرفها حتى قال ابن المهدي لان اعرف علة حديث واحد
احب الي من اكتب عشرين حديثا ليس عندي ولا يقوم به اي يعلم هذا الفن
الغامض حق القيام الآمن رزقه الله فهما ثاقبا اي مضيا مدركا وحفظا
واسعا اي شاملا لسانيد والمتون ومعرفة تامة اي كاملة بمراتب الرواة
في العدالة والضبط وغيرهما ما لكة قوية اي ساهرة واستحجة وحذارة
ثابتة بالاسانيد والمتون اي باختلافها واستيفاء العلم بهما واستقصاها
ولهذا اي ولكون هذا الفن الغمض الانواع ولعدم القيام به الأمن رزقه
الله ووفقو قليل ما هم لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن
اي مع ان شانهم كلهم ان يتكلموا فيه ويحكموا بما يقتضيه كعلي بن المدين
بالياء واحمد بن حنبل والنجاري ويعقوب بن شيبه وابي حاتم وشيخ
زيادة الرازي وابي زرعة بنهم الزاوي والدارقطني وضبطه وقول النزيل
تقصير عبارة المثل بكسر اللام اي الناقد الناظر في علة الحديث المثل

مع إقامة الحجة على دعواه بان يعلم ان في الحديث قصور لكن لا يقدر على
بيان كالتصير في نقد الدينار والدرهم قال ابن مهدي انه الرهام لو قلت
امن اين قلت هذا لم تكن له حجة وكمن لا يستدري لذلك هذا واعلم ان
بعضهم يطلق الولة على غير المعنى المذكور ككذب الراوي وفسقه وغفلته
وسوء حفظه ونحو من اسباب تضعيف الحديث كالتدليس والتمزيق
سبب النسخ علة قال السجناوي فكانه اراد علة مانعة من العمل الا اصطلاح
ثم المخالفة وهو القسم السابع **ان كانت** واقعة اشارة الى ان خبر كان مقدور
فالمتمم كما اشار الى الباء في المتن سببته في قوله بسبب تغيير **السياق**
اي سياق الاسناد اشارة الى ان الكلام للمحدث او بدل من المضان اليه كقوله
ثقتان الجنة هو الماوي ثم اعترض بانه ان اريد بتغيير سياق الاسناد
تغييره باعتبار نفسه لا في المتن يلزم ان لا يندرج فيه القسم الرابع
والشوق الثالث من القسم الثالث وان اريد تغييره اعتمد ان يكون باعتبار
نفسه او باعتبار متعلقه وهو المتن والحديث يندرج فيه مدرج المتن
ايضا ونفع بان يقال اراد بمدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط
او يقال ما يكون في اسناده ومنه تغييره وباعتبار الاول مدرج الاسناد
وباعتبار الثالث مدرج المتن فالواقع اي الحديث الثابت فيه ذلك التغيير
وبه تندفع المسامحة الواقعة في المتن هو على ما في نسخة **مدرج الاسناد**
انما سمي لان المعتبر بخل خلا في الاسناد فالاسناد مدخل فيه واعلم
ان تفسير مدرج الاسناد بظاهره يشمل مقابلة الآتيه غير ما يليه
من التقديم والتأخير وزيادة الراوي وابدال وتغيير حروف او حروف فلا تقع
المقابلة كما يدعى عليه لفظ او اللهم ان يخص هذا التفسير على وجه الاشهاد

باستعانة السياق وهو قسم اي اقسام اربعة وهو لا يختص عقلانيها
فاختصاصه فيها استقراء والاستقراء غير معلوم الاول ان يروي جماعة الحديث
فيه مسامحة اذ حق العبارة ما يرويه جماعة باسناد مختلف وكذا الباقي فيروي
عنهم راوي يطعن بالمخالفة فيجمع اي الراوي الحق اي كلامه يعني جميع تلك الجمل
على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف اي اختلاف الاسانيد
وحاصله ان يسمع الراوي حديثا عن جماعة مختلفين في اسناده فيروي به
عنهم باتفاق ولم يبين الاختلاف مثله حديث رواه الترمذي عن ابن ابي
عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن راصل ومنصور والاعمش
عن ابي واثل عن عمرو بن شرجيل قال قلت يا رسول الله اي الذنب اعظم
الحديث هكذا رواه محمد بن كثير المعدي عن سفيان فرواية راصل هذه مدونة
على رواية منصور والاعمش ان راصل لم يذكر فيه عمرا بل رواه عن ابي واثل
عن عبد الله وانما ذكره فيه منصور والاعمش فوافقوا رواية برواية ما وقد
بينت الاسنادين معا يحيى بن القطان في رواية عن سفيان وفصل
احدهما عن الآخر كما رواه البخاري في صحيحه في كتاب المحاربين عن عمرو بن
علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعمش كلاهما عن ابي واثل عن عمرو
وعن سفيان عن راصل عن ابي واثل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن
شرجيل الثلثة ان يكون المتن عند الراوي باسناد واحد كما يدل عليه
بعيد هذا الاسناد الاول فيصح الاستثناء بقوله الاطراف اي بعضا منه فانه
اي الطوبى عنده باسناد آخر فيروي به راوي عن كتاب الاسناد الاول وهذا
هو المطعون بالمخالفة للثقات مثله حديث رواه ابو داود ومن رواية
ناثلة وشريك ورواه النسائي من رواية سفيان بن عيينة عن عاصم

بن كليب عن ابيه عن ابي واثل بن حجر فصفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه ثم جئتهم بعد ذلك في زمان بود شديد فرايت الناس عليهم جل الثياب تحرق ايديهم تحت الثياب قال موسى من هرون وذلك عندنا وهم نقول ثم جئت هو بهذا الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عامر عن عبد الجبار بن واثل عن بعض اهله عن واثل وهكذا رواه مينا زهير بن معاوية وابو بدر شجاع بن الوليد في رقصه تحريك الايدي من تحت الثياب وفضلها الحديث وذكر الاسناد ها كما ذكرنا ومنه اي من قبيل القسم الثاني ان يسمع الحديث من شيخه اي بلا واسطة كما هو المتبادر من العبارة الاطراف منه فيسمره عن شيخه بواسطة الاظهر ان يقول بدل فيسموه عن سمع من شيخه فيرويه اي الحديث عنه اي عن شيخه تاتى اي من غير اشتاء الطرف بحذف الواسطة مع انه لم يسمع الطرف الا بواسطة وهذا هو المطعون بالمخالفة الثالث ان يكون عند الراوى متنان مختلفان باسنادين مختلفين اما عن صحابيين او عن واحد فقط فيرويهما معا كما ملين او مختصين او احدهما مختصرا دون الاول راو عنه مقتصر على احد الاسنادين هذا هو المطعون بالمخالفة او يروى اي راوا حد الحديثين اي المختلفين لينظر الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني فاللام للعهد باسناده الخاص به لكن يزيد فيه انما حد الحديثين من المتن الاخرى ولا اسنادا اخر بالبسر في الاول اي في الحديث الاول والتمت الاول وهو المذكور بقوله احد الحديثين فمن وضع الظاهر موضع ضميره ومثاله حديث رواه سعيد بن ابي يريم عن مالا عن عن الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تتباؤا ولا تنافسوا الحديث نقول ولا تنافسوا مدرجة

في الحديث ادرجها ابن ابي يريم من حديث اخر لما ذكره عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هرويرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام اياكم والظن فان الظن كذب الحديث ولا تجتسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين متفق عليه في طريق مالا وليس في الاول ولا تنافسوا وانما هو في الحديث الثاني الرابع ان يسوق راو ومحدث الاسناد اي اسناد حديث فقط فيعرض له عارض اي فلا يذكريان الحديث لما يقطعه عنه قاطع فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض سمعه اي ذلك الراوى وهو المطعون بالمخالفة ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عن ذلك اي على انه متن ذلك الاسناد في القسم الرابع من مدرج الاسناد فلا يصدق تعريف مدرج المتن عليه فلا يرد عليه ما قيل من ان تعريف مدرج المتن غير مانع لدخول القسم الرابع من مدرج الاسناد فيه هذه هي الوجوه الاربعة اقسام مدرج الاسناد اما الثلاثة الاول فظاهر واما الاخير فتغيير السياق فيه باعتبار ان سياق الاسناد يقتضى ان يذكر الحديث بعده لكلاما من قبل نفسه واما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام اي وليس له اسناد ليس منه اي ليس ذلك الكلام جملة ذلك المتن وحده ان يذكر الراوى صحابيا او غيره كلاما لنفسه او غيره فيرويه من بعده متصلا بالحديث من غير فصلية تميز عنه بان يفروه لقائله صريحا او كناية فيتوهم من لا يعرف حقيقة الحال انه من الحديث وحقيقة على ما صرح به السخاوى اضافة الشرع لغير قائله قال بحش هذا التعريف لمدرج المتن اعلم من تعريفه الخارج من عبارة المتن اذ قوله كلام ليس منه اعلم ان يكون من كلام نفسه او غيره من الصحابة ومن بعدهم الا ان يخص بكلام غيره وانما ذكر هذا الكلام ليفرق بين مدرج المتن ومدرج الاسناد في القسم الرابع

وحاصله ان القسم الرابع من مدرج الاسناد يكون بتمامه مما يظن انه حديث مستقل واما مدرج المتن فيظن انه جزء من الحديث فتارة يكون اي ادراج المتن في أوله مثاله ما رواه الخطيب من رواية ابى قطن وشبابه فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة قال قال رسول الله عليه وسلم اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقولا اسبغوا الوضوء من قول ابى هريرة وصل بالحديث في أوله كذلك ورواه البخاري في صحيحه عن ادم بن اياس عن شعبة عن محمد بن زياد ابى هريرة رضي الله عنه اسبغوا فان ابى القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من النار قال الخطيب وهم ابوقطن وشبابه في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقنا وذلك ان قوله اسبغوا من كلام ابى هريرة وقوله ويل للاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وتارة في أثنائه مثاله ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره او انشبهه او رفعه فليتوضأ قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد بن هشام ورواه في ذكر الانثيين والرفع وادراج ذلك في حديث لبسة قال والمحافظة ان ذلك من قوله عروة انتهى وفي النهاية من السنة نقى الرفقين اي الا بطين وان التيق الرفقان فقد وجب الفصل في اصول الفخذين والراء يضم ويفتح انتهى والظاهر ان المعنى الثاني هو المراد وتارة في آخيه مثاله ما رواه ابو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحسن القاسم بن فخيمة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد

في الصلوة فقال قل التحيات لله نذكر حين قال اشهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد كذا رواه ابو خيثمة فادرج في الحديث قوله فاذا قلت الحمد وانما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا من كلامه ان الثقة عبد الله بن ثابت بن ثوبان رواه عن ابن الحواري المذكور هكذا وتعقب حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحسن على تراء هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه سبابه عن ابى خيثمة فوصله ايضا وهو اي ما يقع في الآخر هو الاكثر اي وقوعا وانما لا فيكون بمعنى الا شهر لانه يقع في عطف جملة على جملة يعني وهو حينئذ يكون غالبا في الآخر وبه اندفع ما قال الحسن وفيه ان الظاهر انه دليل لقوله اكثر ويورد عليه انه لا يتم ان الاخر دائما يكون بعطف كلام مستقل على آخر مثله بل ربما يكون بعطف مفرد على مفرد بل بلا عطف ولو سلم ان الاخير يقع بعطف الجملة على الجملة ولا يقع بعطف المفرد او بدون العطف فلا سلم ان الواقع بعطف الجملة يدل على الاكثرية مع ان الاول والثاني يقعان بعطف الجملة ايضا انتهى وانما قلنا بوقوع العطف حسب الغالب في الواقع لان حينئذ يمكن استقلالة عن اللفظ السابق فيتميز لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان بغير جملة ولهذا قال ابن دقيق العيد انما يكون الادراج بلفظ تابع يمكن استقلالة عن اللفظ السابق واستشكل اي ابن دقيق العيد على الاولين فقال وتماضي فان كان مدرجا في اثناء لفظ رسول الله عليه السلام لاستيما ان كان مقدما على اللفظ المروي او معطوفا عليه

وحاصله ان القسم الرابع من مدرج الاسناد يكون بتمامه مما يظن انه حديث مستقل واما مدرج المتن فيظن انه جزء من الحديث فتارة يكون اي ادراج المتن في أوله مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابه فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله عليه وسلم اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقولا اسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة وصل بالحديث في أوله كذلك ورواه البخاري في صحيحه عن آدم بن إياس عن شعبة عن محمد بن زياد أبي هريرة رضي الله عنه قال اسبغوا فان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من النار قال الخطيب وهم أبو قطن وشبابه في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقنا وذلك ان قوله اسبغوا من كلام أبي هريرة وقوله ويل للاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وتارة في أثنائه مثاله ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره أو أنشيه أو رفعه فليتبوضا قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد بن هشام ورواه في ذكر الأثني والرفع وأدراج ذلك في حديث لبسة قال والمحافظة ان ذلك من قوله عروة انتهى وفي النهاية من السنة نقف الرفقين أي الأبطيين وان التبع الرفقان فقد وجب الفصل أصول الفخذين والراء يضم ويفتح انتهى والظاهر ان المعنى الثاني هو المراد وتارة في آخره مثاله ما رواه أبو خنيم زهير بن معاوية عن الحسن بن الحسن القاسم بن فخمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد

في الصلوة فقال قل التحيات لله فذكر حين قال اشهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد كذا رواه أبو خنيمه فادرج في الحديث قوله فاذا قلت الحمد وانما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا من كلام غيره ان الثقة عبد الله بن ثابت بن ثوبان رواه عن ابن الحواري المذكور هكذا واقفوق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحسن على تراء هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه سبابة عن أبي خنيمه فوصله ايضا وهو اي ما يقع في الآخر هو الأكثرى وقوعا وانما لا فيكون بمعنى الأشهر لانه يقع في عطف جملة على جملة يعني وهو حينئذ يكون غالبا في الآخر وبه اندفع ما قال الحسن وفيه ان الظاهر انه دليل لقوله أكثرى يود عليه انه لا يتم ان الأخذ دائما يكون بعطف كلام مستقل على آخر مثله بل ربما يكون بعطف مفرد على مفرد بل بلا عطف ولو سلم ان الأخير يقع بعطف الجملة على الجملة ولا يقع بعطف المفرد او بدون العطف فلا سلم ان الواقع بعطف الجملة يدل على الأكثرية مع ان الأول والثاني يقعان بعطف الجملة ايضا انتهى وانما قلنا بوقوع العطف حسب الغالب في الواقع لان حينئذ يمكن استقلالية اللفظ السابق فيتميز لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان بغير جملة ولهذا قال ابن دقيقة العيد انما يكون الادراج بلفظ تابع يمكن استقلالية اللفظ السابق واستشكل اي ابن دقيقة العيد على الأولين فقال وما يضاف ان يكون مدرجا في إنشاء لفظ رسول الله عليه السلام لاستيما ان كان مقدما على اللفظ المروي او معطوفا عليه

بواو العطف كما قالوا وقال من سرنا شيء وذكره فليتوضأ بتقديمه
 لفظ الانشيين على الذكر فهنا يضعف الادراج لما فيه من اتصال هذه
 اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 المص لا مانع من الحكم على ما في الاول والاخر والوسط بالادراج اذا قام الدليل
 المؤثر غلبة الظن او **بدج موقوف** اي لو كانت المخالفة بسبب دمج واظهر لفظه
 كانت في الشرح في الاقسام الآتية دون هذا الطول العهد هناك في القاموس
 درج مشي والمدرج المسلك ورج دخل في الشرح واستحكم فيه انتهى والظاهر
 انه تغنى في العبارة والتحقيق به ان الدج ادخل في الخفاء من الدرج
 كما ان المدرج ادخل فيهما في المخالطة بحيث يصير المدرج والمدرج الموزون كشر
 واحد بحيث لا يمكن التفرقة بينهما اصلا من كلام الصحابة من بيانية لموقوف
 اوس بعدهم بفتح الميم عطفا على الصحابة وفيه تسامح من باب عموم المجاز
 والا فالوقوف هو ما يروى عن الصحابة لا من بعدهم فان قلت قد يطلق
 الموقوف على ما يروى عن غير الصحابة قلت وانما يطلق عليه مقيد فيقال
 حديث كذا وقفه فلان على عطاء او على طاووس واما اذا اطلق فيختص
 بالصحابة **بمرفوع** متعلق بدج من كلام النبي من حديثه صلى الله عليه
 وسلم اي قول او فعلا من غير فصل اي تمييز وتفرقة بين الموقوف و
 المرفوع بما يدل على مغابتهما قال المص الباء تحت مل ان تكون بمعنى من
 او بمعنى مع وقال تكميذا ما استعملها بمعنى مع فنورد نحو اهبط ببسلام
 قد دخلوا بالكفر وما بمعنى من فلم اقف عليه قلت قد ورد في قوله تعالى
 يشرب بها عباء الله وقد جعلها صاحب القاموس بمعنى التبعيض
 وكذا ذكره المعنى لكن الاظهر ان الباء ههنا بمعنى في لما في القاموس

ان المدرج الدخول في الشرح **فهو مدرج المتن** سمي به لانه ادراج في المتن
 شيء فهو مدرج فيه ثم حذف الجار واصل الفعل ويدل عليه قوله فيما بعد ما ادراج
 فيه ويدرك الادراج اي يعرف باربعة اشياء **بورود رواية مقصدة بكسر الصاد**
 اي بيينة للدرج المدرج مما اي حديث ادراج فيه اي المدرج او فيه نايب الفاعل
 ومثاله ما ذكر انقاس ان شيابه رواه عن ابي خيمة ففصلها وبالنصيص اي الفرج
 على ذلك اي الادراج اي المدرج من الراوي اي نفسه كحديث ابن مسعود سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل الله ندا دخل النار وقال
 اخرى اقولها ولم اسمعها من من مات لا يجعل الله ندا دخل الجنة او من
 او من بعض الائمة المطلقين اي على ذلك كحديث الشهدا وبالحق كونه النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول **ذلك** وهو اعلاها كوددت اني شجرة تقصد
 والذي نفس بيده لولا الجهاد في سبيل الله وتوكلت لاجبت ان اموت وانا
 مملوء واعلم ان ما ذكر من الوجوه الاربعة لمعرفة الادراج غير مختص بادراج
 المتن الا الرابع كما لا يخفى على المتأمل في كلامه وقد صنف الخطيب في المدرج
 كتابا اي عظيما شريفا استماه الفصل الموصل المدرج في النقل واختص اي
 اي اختصته بحذف الزوائد مرتبا على الابواب مع زيادة عدد وغيره **وردت**
 عليه اي على المختص وهو خلاصة الفوائد قد رما ذكر مرتبين او اي بجله
 اكثر وسماه تقريبا المنهج بترتيب المدرج ولله الحمد اي على هذه الزيادة
 طلبا للتزويد واعلم انهم قالوا الادراج باقتسامه حوام لما فيه من التليس
 والتدليس وان كان بعضه اخف من بعض كتفسير لفظ غريبة مثل
 المزاينة والمخابرة والعرايا ومخوها مما فعله الزهري وغيره من الائمة
 بلا يظهر التحريم في مثله لاسيما لاكتفق عليه وتول ابن السمعاني وغيره

والمعتمد له ساقط العدالة وما يحتمل الكلام عن مواضعه وهو الحق بالكذا بين
يحمل على ما عده وقد ذكرنا من المصدر من ابن دقيق العيد ما يدل على جوازه
في الجملة **وان كان مخالفة بتقديم اوقا خيراى في الاسماء** اى غالبا القول
بغير هذا وتديق القلب في المتن ايضا واما ما قاله شارح لعله قديما لما انه
بصد بيان الطعن في الراوى غير صحيح لان الطعن في المروى طعن في الراوى
والطعن في الراوى طعن في المروى بل هذا دون ذلك اذ قد يوجد المروى صحيحا
مع كون الراوى معطويا كقصة بن كعب وكعب بن مرة بضم ميم وتشديد
راء اذ اراد مثلا يكون الواقع في الاسناد كعب بن مرة فيفلسط الراوى ويقول بده
مرة بن كعب فهو سهو وغلط من الراوى وانما نشاء هذا الوهم منه لان اسم
احدهما اسم في الآخر فلهذا ما وجد فيه ذلك التقديم والتاخير **هو المقلب**
اى قسم من اقسامه واما ما قاله شارح من ان المقلب ما يكون اسم احد الراويين
اسم في الآخر مع كونهم في طبقة واحدة فيجعل الراوى سهوا ما هو لاحدهما الآخر
كذا ذكره السخاوى في شرح التقريب فالمصنف ترك قيد طبقة واحده وقيد السهو
فاعترضه مدفع لانه اراد ما يقع ما قاله ترك اول كالا يخفى ويجمل كلام
السخاوى على قسم اقسامه لان المقلب مخصص فيه لظهور بطلانه كما سيأتي
من بيانه **والخطيب فيه** اى في هذا النوع المستمر بالمقلب كتاب فيوتونين
مضاف الى رافع الارقياب في المقلوب من الاسماء والانساب وهو لم كتاب
للخطيب ذكرها الجوزي واما ما ذكره شارح في قوله كتاب اى ستماء مفتوح فبني
على انه متون وان التنوين للتعظيم وقد عرفت ما فيه والمقلوب اقسام
اخر اذ راج بعضها في قسم الابدال كما سيأتي لما انه انشبه به قال شارح
وبين بعضها في ضمن بيانه وترك بعضها وهذا ان يكون الحديث مشهورا

فيجعل

فيجعل مكانه راء واحض في طبقة لصير بذلك غريبا مرغوبا في الحديث
مشهورا سالم فيجعل مكانه نافع ومن كان يفعل ذلك من الصواعين
جاء بن عمرو النصيب واسم عيل بن ابي حية اليسع وبه يؤول بن عبد الكندر
قلت كل الصير في جوف القراء فانه يصدق عليه الابدال مع اختلاف اللفظ
وتدقيق القلب في المتن اى في نفسه واثنائه ايضا كحديث ابي هريرة عند
مسلم فسلم رواه عن ابي هريرة عند مسلم عن الله تعالى عن مقلوبه وعن غيره
على الاصل ولو قال في بعض طرق مسلم كان اوضح في السبعة اى في شاذهم الذين
يظلمهم الله **فيظلمهم الله فيه** اى في ذلك الحديث باعتبار بعض الفاظه
اى في سلم باعتبار بعض طرقه ورجل تصدق بصدقة اخفاها حتى
لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا اى هذا الحديث مما انقلب اى منه
على احد الرواة وانما هو اى المتن الصحيح لا تعلم شماله اى يسار المنفق
على ارادة غاية المبالغة في الاخفاء او المراد به من على شماله بذكر المحل
وارادة الحال بخبره كقوله تعالى تجري تحتها الانهار في وجه ما تنفق يمينه
اذ المعلوم من السنة اضافة الاعطاء الى اليمين كما في الصحيحين اى كان طريق
النجارى وبعض طرق مسلم فلا ينافي ما سبق انه عند مسلم **او كانت الخطبة**
بزيادة راء فانشاء الاسناد ومن لم يزد ها اتفق من زادها قوله اتفق
من الاتقان كافية من الافادة وابلغ من المبالغة اى اكثر اتقانافادة
وسالبة وافعل التفصيل مما مضى على اربعة احرف عند سيبويه
قياسا وعند غيره سماع كذا في المحقق الموشم **فهذا هو المزيد** في متصل
الاسانيد وهو ان يزيد الراوى في اسناد حديث رجلا او اكثر وهما منه
وغلط ما شاله ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بشير بن عبد الله قال سمعت
ابا دريس يقول سمعت واثة بن الاسقع يقول سمعت ابا مرثد الفزوي
يقول سمعت النضر بن لا تجلسوا على القبور والاتصلا اليها فذكر سفيان
واي ادريس في هذا زيادة وهم اما ابو ادريس فنسب الوهم فيه الى ابن
المبارك لان جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر عن واثة ولم يذكروا
ابا ادريس بين واثة وصرح بعضهم بسماع بسر عن واثة قال ابو حاتم
الرازي كثيرا ما يحدث بسر عن ابي ادريس فوهم ابن المبارك وظن ان هذا
ما رواه عنه عن واثة وليس كذلك بل هو مما يسمعه بسر من واثة
واما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك لان جماعة ثقات رووه
عن ابن المبارك عن جابر بل واسطة وصرح بعضهم بلفظ الاخبار بينهما
واما قول شارح هو ان ترجم رواية بواسطة راويين اثنين واخرى
يخذف مع التصريح في كل منهما بالسماع ففي صحيح لما سبق وشوطه ان يقع
التصريح بالسماع اي في رواية من لم يزد هاهنا موضع الزيادة لكن ترجم
جانب الحذف بقريئة دالة على الوهم كما ذكره ابن الصلاح في المقدمة
والجزري في الهداية فاندفع ما قال بعضهم فيه انه على تقدير التصريح
بالسماع لا يتعين المزيد لجواز ان يكون الراوي سمع من رجل وهو
من شيوخهم ثم سمع ذلك الراوي من ذلك الشخص نفسه والآي ان لم يقع
التصريح بالسماع المذكور متى كان معناه بصيغة المفعول وهو صيغة
مصنوعة لا موضوعة كالسجدة والحيلة اي متى كان الاسناد بلفظ
عن فلان عن فلان مثلا او نحوه مما يحتمل عدم الاتصال وحجب الزيادة
فعلم ان حديث الثقة كان منقطعا لا متصلا وان كان محتملا قبل هذه

الزيادة فان قيل ان كان المسند الخالي عن الزائد بلفظ عن احتمال ان يكون مرسل
وان كان بلفظ السماع ونحوه احتمال ان يكون سمعه مرة عن رجل عنه
ثم سمعه منه فلم يتحقق الوهم فالجواب ان الظاهر من مثل هذا ان يذكو
السماعين فلما لم يذكرها حمل على الزيادة وايضا قد يوجد قريئة تدل
على انه وهم كما ذكرناه عن ابي حاتم وهو المفهوم من المقدمة فالزيادة حينئذ
من مرادف القلط والسرور خارج عما يقال من ان زيادة الثقة مقبولة واما
قول شارح ترجحت الزيادة ويعمل بالاسناد المثلث للزيادة ويجعل الاخر منقطعا
او مرسل او نحو ذلك لان زيادة الثقة مقبولة كما سبق فردودة **وان** كانت
المخالفة **باب** اى الراوى اشار الى ان الابدال مضافة الى الفاعل والمفعول
محذوف اى الشيخ المروى عنه او بعضها من المروى فيكون شاملا لمضطرب
المتن ايضا قال تلميذه اى بابdal الشيخ المروى عنه كان يروى اثنان حديثا
فيرويه احدهما عن شيخ والاخر عن اخر ويتفقا فيما بعد ذلك الشيخ وقال
السخاوى كما يروى اثنان او اكثر وراه واحد مرة على وجه واخرى على خلاف
له **والا** **سراج** **لا** **احدى** **الروايتين** على الاخرى واما ان ترجحت احدهما بان يكون
راويها احفظ او اكثر صحة للروى عنه او غير ذلك فالحكم للراجحة
ولا يكون مضطوبا وهذا اى وقع فيه ذلك هو **المضطرب** بكسر الراء اسم فاعل
من اضطرب كما ذكره السخاوى وهو اى الاضطراب يقع في الاسناد غالبا
ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفا لا سفارة بانه لم يضبط على ما ذكره الجزري
وقد للتعليل يقع في المتن اى فقط لكن قل ان يحكم الحديث على حديث بالاضطرار
بالنسبة الى الاختلاف والمتن دون الاسناد استدراكا يتوهم انه يجوز
ان يكون قليلا ونقصه وكثيرا باعتبار حكم الحديث به فان دفع ما قيل ان القليل

يظهر من قوله غالباً وكذا من قوله قد في قوله وقد يقع في المتن فلا يحسن استواء
قال التلميذ قوله قال ان يحكم الحديث الخ لان تلك وظيفة المجتهد في الحكم انتهى
وفيه ان الحديث من جملة المجتهدين بل ربما يعتمد بهما المجتهدان على حكم
الحديث في الحديث بالقصة وعدمها هذا ومثالا المضطرب في الاسناد ما رويناه
في سنن أبي داود وابن ماجه من رواية اسمعيل بن امية عن أبي
عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليجعل شيئاً تلقاه وجهه الحديث وفيه
فاذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً وقد اختلف فيه على اسمعيل
اختلافاً كثيراً فرواه بسورين مفضل وروح بن القاسم اسمعيل هكذا ورواه
السفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه
حميد بن الاسود عن اسمعيل عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم عن أبيه
عن أبي هريرة ورواه وهيب وعبد الوارث عن اسمعيل عن أبي عمرو بن حريث
عن جده حريث وقال عبد الوارث عن ابن جريح سمع اسمعيل عن حريث بن حماد
عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب اكثر من هذا قال ابن عينة لم نجد شيئاً
نشهد به هذا الحديث ومثالا المضطرب في المتن حديث فاطمة بنت قيس
قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في المال لحقاسوى
الزكاة فخذ الحديث قد اضطرب لفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا من رواية
سرياء عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا الوجه
بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل وقول
البهقي لا يحفظ لهذا اللفظ الثامن اسناداً لم يرواه ابن ماجه هكذا
ذكره الجوزي لكن قوله لا يقبل التأويل فيه بحث اذ يمكن حمل النفع على الحق

الواجب الشرعي والاثبات على الوجوب العرفي من الضيافة واعادة المال
عنه او المالبس النفي يدبه المعروف الذي تجب فيه الزكاة وفي الاثبات جنس
المال الذي تجب فيه نفقة ذوى الارحام ونحوها مع ان القاعدة المقررة
ان الاثبات مقدم على النفي عند المعارضه ويقرب منه قوله تعالى ان المال
على حب ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي القربى
واقام الصلوة واتى الزكاة قال البيضاوى يحتمل ان يكون المقصود منه
ومن قوله واتى الزكاة المفروضة ولكن الفرض من الاول بيان مصارفها
ومن الثلث اذا وها والحث عليها ويحتمل ان يكون المراد بالاول ثواب الصداقة
او حقوقا كانت في المال سوى الزكاة انتهى ويؤيد الاخيرة ما روى ابن ابي حاتم
انه قال عليه السلام في المال حق سوى الزكاة ثم قراء ليس البتة الى قوله وفي القربى
وتد قال ابن الصلاح وقد يقع الاضطراب في المتن وهو ما اختلف الرواة فيه
فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه اخر يخالف له وتخرج احدهما الرايتين
على الاخرى ولا يمكن الجمع بينهما فان ترجحت بان يكون راوية حفظ او اكثر
صحة للروى عنه لاسيما اذا كان ولده او قريبه او مولاه او بلديا وغير
ذلك من وجوه الترجيح المعتمدة ككونه حين التحول بالغاً او سماعه من
لقط شجرة فالحكم للواجب ولا يكون الحديث حينئذ منقطعيه وكذا ان امكن
الجمع بحيث يمكن ان يكون المقام معتبراً باللفظين فالتشعير عنى واحد
او يحتمل كل منهما على حالة لانه في الاخرى وانما كان الاضطراب موجبا
لضعف الحديث لاشعاره بعدم ضبط الرواة او رواته الذي هو شرط القبول
وهو محمول على وقوع الابدال في السند والتمتن منه سهواً وخطاء **وقد يقع**
الابدال عند المن يرا اختار حفظه الظاهر انه صلة للاستحسان الذي هو

علة تعدل للابدال فكان حقه تاخير عن قوله استحانا الى ان يراى استحانه
استحانا ناشيا من فاعله اي فاعل الابدال جعله المصنف اقسام الابدال
وان جعله غيره من اقسام القلب لقلة مناسبة بالقلب كذا قاله
مشارح والظاهر عندي ان مناسبة بالقلب اقوى فانه يفيد العكس بخلاف
الابدال كما يظهر وجهه في المثال ولذا جعله السخاوى اقسام المركب وهو
ما ركب منه الاسناد لم يكن له لان المقصود بالذات ههنا تركيب اسناد متين
لمتن اخر لا ابدال لاسناد باسناد اخر من غير ان يلاحظ تركيبه قلت ومع هذا
يلاحظ في القلب معنى زائد على هذا وتركيب متن اخر لاسناد اخر فانه قد يماثل
الشراح ان الانسب ما فعله السخاوى وما قوله الشارح مثاله حديث
رواه جريون بن حازم عن ثابت البناني عن انس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث القلب
اسناده على جريون بن حازم لان هذا الحديث مشهور ليحيى بن كثير عن عبد الله
بن ابي قتادة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فخطاء فاحش من
الشارح لان الكلام في الابدال عند استحانا ولذا قال المصنف ما وقع للبخاري و
العقيل بضم عين وفتح قاف وغيرهما اي من وقع الابدال عندهما في حقهم استحانا
لمعرفة ضبطهم وحفظهم اما البخاري فقد روى انه لما اتى بغداد سمع به
اصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا الى مائة حديث فقلبوا ستونها واسانيد
ها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد اخر واسناد هذا المتن لمتن اخر
وانتخبوا عشرة من الرجال ودفنوا كل منهم عشرة منها وتواعدوا كلهم الى
الحضور بمجلس البخاري فلما حضروا واطمأن المجلس باهله البغداديين
ومن انضم اليهم من الغرباء من اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحد
من

من العشرة وسأله من احاديثه واحدا واحدا البخاري يقول في كل
منها لا اعرفه وفعل الثاني كذلك الى ان استوفى العشرة المائة وهو لا يزيد
في كل منها على قوله لا اعرف وكان الفقهاء عن يحضر يلتفت بعضهم البعض
ويقولون فهم الرجل ومن كان منهم غير ذلك يقضى عليه بالعجز والتقصير
وقلة الفهم كونه عنده المقضى عدم تميزه حيث لم واحدا من مائة
ولما فهم البخاري من قريضة الحال انتهائهم من سألهم التفت الى السائل
الاول وقال لعن حديث كذا وصوابه كذا الى اخر احاديثه وهكذا الباقي فرد
المائة الى حكمها المعتبر بقول القلب فاقتر له الناس بالحفظ واذعنوا بالفضل
وعلو المحل والمنزلة في هذا الشأن واما العقيل فذكر مساهمة بن قاسم وترجمه
ان كان لا يخرج اصله من يحميه من اصحاب الحديث بل يقول اقراء بكتابك
فانكرنا وقلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكثرهم ثم عدنا الى كتابة
احاديث من رواية بعد ان يبدلنا منها الفاظا واذن فيها الفاظا وكنا
منها احاديث صحيحة واثبتنا بها والتمسنا من سماعها فقال اقراء
فقواتها عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصا فظن واخذ مني الكتاب
فالحق فيه بخطه النقص وضرب على الزيادة وصحها كما كانت ثم قراءها
عليها وقد طابت نفوسنا وعلمنا انه من احفظ الناس ذكره السخاوى
وشروطه اي الابدال عدا ان لا يستمر عليه يعني لا يبقى المبدل على صورته لئلا
يظن انه ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ينسب الابدال بانتهائه
الحاجة وهي الاستحان فلو وقع الابدال عدا المصلحة اي معتبرة بل كالاستحان
للاغراب مثلا اي يجوز مما ليس فيه مصلحة شرعية فهو من اقسام
الموضوع ولو وقع غلط فهو من المقلوب ب او المحلل اي ما وقع فيه ذلك

الابدال من اقتسامه وقال السخاوي بكل ما لموضوع وصاحب الخلاصة جعله
من اقتسام المقلوب حيث قال هو نحو حديث مشهور عند سالم جعل عن
نافع ليصير بذلك مرغوباً فيه وهذا يدل على ان المقلوب لا يختص بما فيه
التقديم والتأخير فاللاحقينا في السابق الآن يكون المقلوب معنيان **او**
ان كانت المخالفة بتغيير حرف اي بسبب التلفظ بتغيير حرف **او حرف** اي اثنين
فما عدا **بقاء صورة الخط في السياق** اي سياق اللفظ وابتدأ بحث حيث
قال اي سياق الاسناد وقال التاليد لا يظهر لهذا السياق كثير معني انتهى
ثم تغيير الحروف اما حقيقة كما في تغيير النقط او مجازاً كما في تغيير الشكل فان
المغير حقيقة انما هو ذلك العارض فان دفع ما قال الشاعر ويخرج من الشرح
نظر في المتن لان صريح الشرح ان المحذوف ما وقع التغيير فيه بالنسبة الى حركة
الحروف صريح المتن ان يكون بتغيير الحروف وليس كذلك فالباء واسراء كانت
مضمومة او مفتوحة او مكسورة وان كان المراد اعم من تغيير الذات والهيئة
فما وجه انتهى ووجه ما بيننا ما تقدم من ان المتن والشرح جعلامؤلفاً
واحداً فلا مغايرة بينهما بل يتحدما لهما ولو قد دحاهما فان كان ذلك اي التغيير
بالنسبة الى النقطة في نسخة الى النقط من نقطة الكتاب نقطاً وضعت
عليه النقطة **فالمحرف** اسم مفعول من التصحيف وهو اعم من يكون معه تغيير
اعراب ام لا وان كان اي ذلك التغيير بالنسبة الى الشكل اي الحركات والسكنات
من شكلت الكتاب تبد بالاعراب **فالمحرف** ومنه قوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه
وفي اية من بعد مواضعه اي مراتبه اللابقة به مثلاً المصحف حيث
من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال صحفته ابو بكر الصولي فقال
شيء بالشين المعجمة والياء مثلاً المحرف كحديث ابو جابر روى في يوم النحر

على كحله فكواه رسول الله صحفه غندر وقال فيه اي بالاضافة وانما
هو اي بن كعب وابو جابر كان قد اشتهد قبل ذلك باحد كذا ذكره الجزري
وجعل صاحب الخلاصة المحرر المصحف اقتساماً ما منها يكون محسوساً بالبصر
اما في الاسناد كما صحف يحيى بن معين مراجع بالراء المهرلة والجيم
بمزا حرم بالراء والحاء المهرلة او في المتن كما صحف ابو بكر الصولي سبشياً
ومنها ما يكون محسوساً بالسمع اما في الاسناد كتصحيف عاصم الاحول
بواصل الاحدب قال الرازي ظن ان هذا من تصحيف السمع لا من تصحيف
البصر لعدم التشابه بالكتابة واما في المتن كتصحيف النجاجة بالزاي
بالدحاجة بالدال ومنها ما يكون معني كما توهم مما ثبت في الصحيح ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى العترة وهي جرة تنضب بين يديه
انه صلى الله عليه وسلم صلى الى قبيلة بني عترة انتهى وابن الصلاح
 وغيره سمي القسمين بحرفاً ولا مشاحة في الاصطلاح والفرق ادق
عند ارباب الفلاح ومعرفة هذا النوع اي في التغيير المشترك على القسمين
مرتبة اي امر مرتب اوقع العلماء في الاهتمام به وقال التاليد قوله ومعرفة
هذا النوع اي المصحف والمحرّف انتهى وفيه المسامحة ما لا يخفى وقد صنف
فيه العسكري والدارقطني وغيرهما كالحطابي وابن الجوزي واكثر ما يقع
ما صدرية اي اكثر وقوعه في المتن وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد
اي في اسماء رجال طرق المتن والقابهم واسابهم **وايجوز تقدير تغيير**
صورة المتن المقصود بيان حال التصحيف والتخريف واما المقصود والابدال
فاستطرد من مطلق اي سواء كان في المفردات او المركبات قال التاليد
والاظهر ان المراد بقوله مطلقاً اي لا بتقديم ولا تأخير ولا بزيادة ولا نقص

بحرف فأكثروا لا ببدال حرف فأكثروا بغيره ولا شدة بخفف أو عكسه
ولا اختصارا بالنقص ولا ببدال اللفظ المراد باللفظ المراد في لا يجوز
المواد في المتن عطف على النقص ولكن باعتبار حذف المضاف وهو الآية
وفي الشرح صفة اللفظ المقدرا أسلوب عبارة المتن يدل على أن النقص
واثبات المراد في تفصيل لتغيير المتن والمعنى لا يجوز تقدير تغيير المتن بشئ
من هذين الوجهين لا العالم الم وقد غيّر الأسلوب والشرح حيث زاد قوله
مطلقا وزاد قوله ولا الاختصار منه بين قوله مطلقا وبين قوله بالنقص
فاحتاج إلى تقدير لا ببدال اللفظ ليكون عطفا على الاختصار فصار المعنى
لا يجوز تقدير تغيير صورة المتن مطلقا أي أصلا لا العالم ولا غيره ولا يجوز
الاختصار بالنقص ولا الأبدال بالمرادف إلا العالم فينبغي أن يراد بتغيير
صورة المتن معنى لا يشمل الاختصار بالنقص ولا الأبدال بالمرادف
مثل تغيير الحروف بالنقط وتغيير حركاتها كما مر في التصحيح والتحريف
ومثل التغيير بزيادة لفظ أجنبي في أثناء المتن ومثل ابدال اللفظ باللفظ
الغير المعروف والحاصل أنه لا يجوز ذكر العالم ببدلوات الفاظه أي معانيه
اللفظية بما من حالة غيره أي بما يفيد العالم كأنه عطف تفسير ولذا في
بالواو العاطفة في الشرح على الصحيح في المثلين أي مسألة اختصار
الحديث وسأله الرواية بالمعنى فانهما جائزتان للعالم المذكور بناء على
القول الصحيح خلافا لما خالف فيهما وأما غير العالم فلا يجوز له
ذلك باتفاق العلماء روى أن بعض أصحاب الحديث روى وكان قد
من شفعية أو لسانه شئ فقبله في ذلك فقال لفظه من حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرتها ففعل بي هذا قال وكثيرا ما
يقع

وبما يحتمل
٣

يقع ما يتوهم كثير من أهل العلم خطأ وتباغية ويكون صحيحا وإن
خف وجها واستغفب وقوعه لاستيفانها ينكر من حيث العربية تنوزلك
للتشعب لغاتها أما اختصار الحديث الم مع قوله وأما الرواية بالمعنى الم
تفصيل للمساكين وكونهما جائزتين في الصحيح كما ذكرنا لا أكثر
على جوازها بشرط أن يكون الذي يختص به عالما اختلف العلماء في جواز
الاختصار على بعض الحديث وحذف بعض على أقوال أحدها المنع مطلقا
بناء على معنى الرواية لما فيه من التصرف في الجملة وثانيها الجواز مطلقا
وكشها أنه ان لم يكن رواه هو وغيره على التمام مرة أخرى لم يجوز والآجاز
وسيجيء بيانه ولا بعها وهو الصحيح الذي إليه الأكثر واختاره ابن
الصلاح التفصيل وهو منع الجواز من غير العالم والجواز منه سواء جازنا
الرواية بالمعنى أم لا وسواء رواه هو وغيره على التمام أم لا لأن العالم لا
ينقص الحديث إلا ما لا يتعلق له أي المنقوص المحذوف بما يبقيه بالتخفيف
ويشده أي بما يتوكل منه أي من الحديث بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختلف
البيان أي الحكم حتى يكون أي لا يختلف حتى لو اختلف كان المذكور والمحذوف
بمؤله خبرين أي منفصلين أو يدل ما ذكره على ما حذف ليس عطفا على
ما حيز حتى كما لا يخفى بل هو عطف مجيب للمعنى على جواز الآفة قوله الآمالا تعلق
الم والمعنى أن العالم لا ينقص إلا إذا لا يتعلق المحذوف بما يبقيه أو لا إذا
يدل ويجوز أن يكون قوله أو يدل عطفا على قوله لا تعلق له إلى عطف الفعليه
على الاسميه ويكون قوله ما حذف من وضع الظاهر موضع الضمير العائد
إلى المقدرة قبل قوله بخلاف الجاهل حيث لا يجوز له اختصار الحديث فانه
فانه أي الجاهل قد ينقص ماله تعلق أي ضروري يفسد بتوكله المعنى كونه

في المتن

الاستثناء أي في نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يباع الذهب بالذهب
الأسواء بسواء فإنه لا يجوز حذفه بلا خلاف وفي معناه ترك الغاية
نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يباع الثمرة حتى تذهب قبل وهذا الجواز
للعالم إنما هو إذا ارتفعت منزلة عن التهمة فاما ما رواه تاج في
أن رواه ثانيا ناقصا ان يتهم بزيادة فيما رواه أولا او بنسب الغفلة
وقلة ضبطه فيما رواه ثانيا فلا يجوز له النقصا ثانيا وكذا لا يجوز للتم
ابتداء الاختصار على بعضه إذا كان قد تعين عليه إذاؤه بتمامه لئلا يخرج
لذلك عن حيز الاحتجاج واما تقطيع مصنف الحديث الواحد وتقريظه
في الأبواب للاحتجاج به في المحال المتفرقة المتنوعة فهو الجواز اقرب وقد
فعله الأئمة كمالك واحمد وابوداود والنسائي وغيرهم وحكى الخلال عن
احمد انه ينبغي ان لا يفعل وحكى عنه انه قال ينبغي ان يحدث بالحديث ولا يفتيه
وقال ابن الصلاح لا يخلو ذلك عن كراهة قال ابن الجوزي وفي قوله نظرو
ولعل وجهه انه فوق بين الرواية والاحتجاج كما يشوبه كلام السخاوي
في شرح التقريب وهذا احتجاج والاحتجاج ببعض الحديث جائز لئلا يفتيه
على الحكم المستقل واما الرواية بالمعنى إشارة الى ابدال اللفظ بمواده
فالخلاف فيها شهير والاكثراى من اهل الحديث والفقه والاصول ومنهم الأئمة
الأربعة على الجواز أي بالشروط المذكورة ايضا أي كما في اختصار الحديث
ومن أقوى حججهم أي دللتهم الاجماع على جواز شرح الشريعة أي احكامها
من الكتاب والسنة للعلم بهم ما عدا العرب بل انهم أي بلغاتهم المختلفة
من الفارسية والتركية والهندية لقوله صلى الله عليه وسلم بلغوا عني
ليبلغ الشاهد منكم الغائب للعارف به أي بما ذكر من اللسانين فاذا جاز

الابدال بلفظة اخرى مجوزة بلفظة العربية اولى وبالقول اخرى وفيه انه يجوز بل
يجب ان يكون الابدال بلفظة للضرورة ولا ضرورة هنا وإنما قال شارح من ان
الابدال بلفظة اخرى قد يكون بدون الضرورة كالتفاسير الفارسية تؤلف
لمعنى العربية وغيرها فغير مقبولة اذا صلت كتب الشرعية بل ان العجبة
انما هو لتفسيهم لا يحسن العربية والآلا وجه للعدول عنها وقد ورد النهي عن التكلم
بغير العربية لمن يحسنها الا على سبيل الضرورة واما قوله وقد روي عن غيره
واحد من الصحابة التصريح بذلك أي بان الابدال بلفظة اخرى بدون الضرورة
جائز فمنوع واحتج الى بيان ذلك واما قوله ويدل عليه ايضا رواية الصخاوي
ومن بعدهم القصة الواحدة بالفاظ مختلفة فمرفوع بانها ما يحول على تعدد
الواقعة وعلى نقل المعنى بالضرورة وقد ورد في المسألة التصريح بان التفسير
لا يجوز الا للضرورة وهو ما رواه ابن سنده في معرفة الصحابة ما حديث
عبد الله بن سليمان الليثي قال قلت يا رسول الله اني اسمع منك الحديث
لاستطيع ان اؤديه كما اسمع منك ازيد حرفا او انقص حرفا فقال اذا لم
تخلو حراما ولم تخرب احلا لا واصبتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن
فقال لولا هذا ما حدثنا ومن الغريب ان الشارح جعل هذا مستكما للمعنى
وغفل عن القيود من عدم الاستطاعة ووجود الاصابة وما في معناها
ثم مع هذا فلا بأس فتأمل هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم بلغوا عني
امراء سمع مقالتي فوعاها واذاها كما سمعها وقد رواه المتورعين
من الصحابة كالصديق ومن التابعين كما ما من الاعظم ومن الاتباع
كبعض المشايخ خوفا من وعيد من كذب على مستورا فليتوء مقفود من
النار وقيل انما يجوز في المفردات أي لظهور تواترها فتفديده يسودون

المركبات اى لا احتياجها الى زيادة تغيير وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ
 ليتمكن من التصرف فيه وضعفه ظاهر وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ
 الحديث ففنى لفظه وبقى معناه موثقا اى منتقشا في ذهنه فله ان يروى
 بالمعنى لمصلحة يحصل الحكم منه ولو قيل فعليه ان يرويه لا يبعد خصوصا
 اذا كانت الراوية مخصصة فيه بخلاف من كان مستحضر اللفظة اى للفظ
 الحديث الصادر من مشكاة صدر النبوة المنفوت بانه لا ينطق عن الهوى
 وهذا القول عندى هو الاول وحتى من الاول لان المرء وان كان في غاية الفماحة
 والبلاغة لا ينضى الى التعبير عن الفاظ من اوت جوامع الكلم بما يودى
 معانيها اجمع بحيث لا يزيد ولا ينقص بل لا يتصور ان يكون مساويا لها
 في الجلاء والخفاء لاسيما وهو منقوت للبراء بالفاظ صاحب الشريعة
 ومفتاح لا بواب الشئ والشبهة في موارد السنة ولذا ذهب قوم من اهل الحديث
 والاصول الى انه لا تجوز الراوية الا بالفظ وهو المروي عن ابن سيرين وغيره
 من المحتاطين في دين الله مما يشترطه بل رواه ابن التميمي عن ابن
 عمرو قيل لا يجوز في حديث غيره وهو مروي عن مالك واهله راي الشهابيين
 في ذلك وقيد بعضهم بما اذا لم يكن مما يعيد بلفظه ولا هو من جوامع
 الكلم وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه وهذا توطئة لقوله ولا
 يشاء ان الاول ايراد الحديث اى مطلقا بالفاظه دون التصرف فيه اى في
 الحديث كما قال الحسن وغيره ولذا كان ابن سهرى كما حكاه عنه احد انه
 يتوكل كثيرا ويحب ان يحدث بالالفاظ فقط قال القاضي عياض الذي
 استمر عليه اكثر المشايخ او ينقلوا الرواية كما وصلت ولا يغيروها
 في كتبهم قال القاضي عياض ينبغي ان يكون بمعنى يجب سد باب الرواية

بالمعنى اى مطلقا وبلا ضرورة ويؤيد الاول قوله لا يتسلط اى يجترى من
 لا يحسن العربية وصحة البدلية من يظن بصيغة الفاعل اى يفتعل على
 ظنه انه يحسن قال تلميذه اى يرى نفسه انه يحسن وليس كذلك اى انه
 ليس كذلك وقال محسن قوله من يظن البرهان لقوله لمن لا يحسن ولفظ يظن
 مجهول اى لا يحسن في الواقع حال كونه مما يظنه الناس انه يحسن بخلاف من
 ليس للناس في شأنه حسن ظن اذ لا يقبل الناس روايته ولا يلتفتون الى نقله
 فلا يؤثر تغييره من زيادة ولا ينقص له تسلط انتهى والاول اولى لما فيه من اشارة
 لطيفة الى ان جزءا من التغيير انما هو ممن يكون جهلا مركبا ولا يفرق بين لفظه
 ولفظه صاحب الوحي بل يلزم منه انه فضل كلامه على كلامه وهذا غاية الحاجة
 بل خارج عن حيز الزيادة كواقع لكثير من الرواة قديما وحديثا اى في الازمنة
 القديمة والمتاخرة قال التميمي وكذا كان الجواز ان يكون اجماعا قلت
 فيحصل على محل الضرورة جمعا بين الادلة وتوفيقا بين كلام النقلة والله الموفق
فان خفي المعنى اى معنى الالفاظ الموضوع ذكر هذا الكلام لسطو اى لادنى
 مناسبة والخفاء تارة باعتبار لفظ الحديث مفردا وتارة باعتبار مركبا
 وسيأتي بيان الثالث وبيان الاول قوله بان كان اللفظ مستويا لا بقله اراد به
 غريب الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقوله لست انا
احتج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب وهو من مرهم يقع جملة الحديثين
 خصوصا والمعلما عموما ويجب ان يتثبت فيه ويتحرى مسئلة الامام احمد
 عن حرف من غريب الحديث قال سئلوا اصحاب الغريب فان اكونوا انكم
 في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن ونظيره ما روى عن ابراهيم
 اليماني ان ابا بكر رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى فاكهوا فان قالوا ان الله

تظنن وای ارض تفلن اذا قلت في كتاب الله ما لا علم كتابه ابن عبيد بالتصغير
القاسم بن سلام بفتح ميملة وتشديد لام توفى سنة اربع وعشرين
وما تين وهو اى كتابه مع انه نقب فيه جدا فانه اقام فيه اربعين
سنة بحيث استقصى واجاد بالنسبة لمن قبله غير مرتب لكن وقع
من اهل العلم بوقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن ولم يزل الناس
ينتفعون بكتابيه وعمل ابو سعيد الضريحي كتابا في التعقب عليه وقد
رتبه الشيخ موفق الدين بن قدامة بفتح قاف وتخفيف دال المهملة
على الحروف اى على ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره اجمع منه
اى من كتاب ابن سلام وهو انساب او من كتاب ابن قدامة وهو
اقرب كتاب ابن عبيد المروى اى الحنبلى وقد اعتنى به اى بكتاب المروى
المحافظ ابو موسى المدينى بفتح وكسر فنبق بتشديد القاف اى فتش عليه
معلق بمعتزضا على سبيل التضمين لان التنقيب يتعدى في قال تعالى
فنقبوا في البلاد واصل التنقيب التنقيب عن الشرع والبحث عنه وذكر
اى زاد عليه باشياء وللزحوى كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب
قال بحث فيه ما فيه لك يحتاج فيه الى التنبيه ثم جمع الجميع ابن الاثير
في النهاية وكتابيه اسهل الكتب تناولا اى اخذوا استنباطا في المعنى المقصود
لما يذكر فيه لفظ الحديث غالبا مع اعوار قليل فيه مصداق عوزه
اى حوجه يعنى مع فقدان استيفاء في مواضع قليلة وقد خصه
شيخنا الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وزاد شيئا وسماه الدرر
في تلخيص نهاية ابن الاثير وهو كتاب لا يستغنى عنه الطالب وان
كان اللفظ مستوعلا بكثرة لكن في مدلوله اى معناه المقصود في الدلالة

على المطلوب وهو المستفاد من مدلوله التركيبي دقة اى خفاء احتيج الى
الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار بفتح الحيمزة وبيان المشكل عطف
على شرح الغريب متناو على شرح شرحها وقوله منها اى من الاخبار او معانيها
وقد اكثر الائمة من التصانيف وذلك كالطحاوى من الحنفية والخطاى
وابن عبد البر من المالكية وغيرهم وقد سبق ان الامام الشافعي قد سبقهم
وذكر حاشية منها في جزء من كتابه الامام ثم الجهمالة بالراوى اى بذاته او صفاته
وهي اى الجهمالة السبب الثامن في الطحاوى اى من اسباب الطحاوى في الرواة و
سببها الظاهر ترك الاول ليكون على وفق قوله فيما ثم المخالفة الم وفيما
سئل في سوء الحفظ ويمكن ان يكون الواو شرحا ومنجزها الكتاب بمقتضى
الكتاب لعدم التمييز بينهما على وجه الصواب امران احدهما ان الراوى قال
بحث في الحمل سائحة وفيه المطابقة ظاهرة وقد تكثر نفوتة كانا اراد
بالنفوت ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معنى او لا ولذا قال من لم
او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسبة وفي نسخة او نسب وسيجيء
تفصيله واوهذه مائة الخالفان دفع ما قيل ان الاصول هو الواو ليكون
المجموع بيان النفوت لانها بانواعها بيان لها وقيل المراد من اسمها او كنى
او القاب الم ويورد عليه انه يخرج ما اذا كان له اسم واحد وكنية واحدة
ولقب واحد مع وجود الجهمالة هناك فلا يخصص سبب الجهمالة في الامرين
ويورد على الوجهين انه لا يجوز عدلهم نعمت الابان يقال المراد مستعمل بالاسم
فيشتهر اى الراوى بشي من اى النفوت فيذكر اى الراوى بغير مكرر
به اى النفوت مما يعلم به فيخرج عن التدليس بغير معلق بذكر
من الاغراض اى لا يرضى منها كونه مكررا للحديث عنه مثلا فيظن

بصفة المعلوم أي الظان أو بصفة المجهول وهو الاظهر أي فيظن الراوي
أنه آخر أي غيره من الرواة فيحصل الجمل بحال وبعد هذا انتهى جهالته
وصنفوا فيه أي في هذا النوع وقبل أي في شأن ذلك هذا النوع وبعده الخ
الموضح بالتحفيف ويجوز تشديده لايهاجم الجمع والتفريق من إضافة
المصدر إلى المفعول أي جمع الصفات في رجل وتفرقها بحيث يوجد كل منها
في رجل آخر والمراد بالموضح اسم جنس لكل ما صنف في هذا النوع أي ما يوضح
أوهامنا ناشئة من اجتماع التعريف فيه وذكر واحد منها فالأمر ما وهم
يبحث حيث قال الموضح اسم كتاب ولفظ صنفوا لا يلائمه والأظهر صنف
ويؤيد ما قلنا غير لفظ صنفوا قوله **أجاد أي أحسن فيه** أي في بيان هذا
النوع المستمر بالموضح الخطيب وسبقه إليه لعدم إمكان سبق اثنين
فأسم كتاب لواحد ثم هو يمتلئ السبق الزمان والرتبة عبد الفتي قال التلميذ
هو ابن سعيد المصري انتهى وفي نسخة ابن سعيد المصري وهو لازدي
قل يستمر كتابه أيضا في الشكال وهو لا يفيد الشكال لأنه ما خرج عن
كونه موضحا لأنه مصدر بمعنى الفاعل أو أريد به المبالغة كرجل
عدل ثم الصوري قال التلميذ هو تلميذ عبد الفتي وشيخ الخطيب
قيل لكن ما أجاد فيه كخطيب وهو ظاهر لأن هذا آداب المتأخرين
لكن الفضل المتقدم ولعل الشيخ أشار بهذا لأن الكل صنفوا فيه
الموضح وإن كان هذا الاسم لكتاب الخطيب كما حكاه بعض العلماء صنف
كتابا في ثلاثين سنة ثم أحسن تلاميذه هذبه ورتبه في ثلاث
سنين فصار أحسن فأراد به الاحتشاش من أهل مجلس عرض عليهم
الكتابين فقال له بعض الظرفاء غاصت أنت هذه الكتاب في ثلاث

وثلاثين سنة فلو لم يصنف لما بلغت ومن أمثله أي هذا النوع محمد بن
السياب بن بشر بكبري واحدة فسكون بحجة الكل بن شهر بهذا الاسم والنسب
لكنه نسب بعضهم أي الرواة إلى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حاتم
السياب أي بناء على أن له اسمين أو على أن الحاد لقب له وكتابه بالتشديد
بعضهم أبا النصر بالصاد المهملة وبعضهم أبا سعيد وبعضهم أبا هشام بناء
على إضافته إلى أحد أولاده فصار يظن بصفة المجهول أنه أي ما ذكرنا باعتبار
ما صدق عليه جماعة وهو واحد أي والحال أنه واحد ومن لا يعرف حقيقة
الأمر فيه أي في حال المستمر بهذه الأسماء قال التلميذ وهو أن هذه تسميات
لمسح واحد لا يعرف شيئا من ذلك أي المذكور من الأسماء غير الأول المشتهر به
فلتبس عليه الحال والأمر الثاني أن الراوي قد يكون مقلا من الحديث أي من
روايته أو من التحديث فلا يكثر الأخذ أي أخذ الحديث عنه أي عن الراوي
فيصير مجهول الذات وقد صنفوا فيه أي في هذا النوع أو فمين قل الأخذ
عنه **الوحدان** يضم الواو وسكون المهملة جمع الواحد والمراد من الواحد
المؤلفات التي في شأن المقل من الحديث وهذا يؤيد ما ذكرناه في الموضح
كما يقويه المبهمات وهو أي المقل وأعرب شارح حيث قال أي هذا النوع
من لم يرو عنه إلا واحد أي من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قيل
فستقل بمن لم يرو الح وإن كان بينهما عموم من وجه بحسب الظاهر
لاجتماعهما فيما كان حديث الراوي واحدا لم يرو عنه إلا واحد وصدق
مقل الحديث بدون الثاني فيما إذا كان الحديث واحدا رواه كثيرون
عنه وصدق الثاني بدون المقل فيما إذا كان الحديث كثيرا والراوي واحدا
لأن أقلال الحديث يعد سببا للجهالة وهو إنما يحصل بتفرد الراوي

سواء كان الحديث ام لا ولا يحصل مع كثرة الرواة وان كان الحديث واحدا
 وفي المقدمة بلفظ عن محمد بن عبد الله الاندلسي وجارده قال كل من لم يرو عنه
 الا رجل واحد فهو عندهم مجهول الا ان يكون رجلا شهورا في غير حمل العلم
 كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمر بن معدى كوب بالنجدة الى الشجاعة
 ولو سمي قيد لقوله قد يكون مقلدا فمن جملة سليم اي كتابه المسمى كتابا
 المنفردات والموحدات والحسن بن سفيان وغيرهما واعلم ان المقل
 قد يكون مسمى او غير مسمى ويفهم ذلك من لواصلية الدالقة على ان الجزء
 الاول بنقيض الشرط فيجب ان يحمل قوله او لا يسمي على من لا يكون مقلدا
 ويجعل عطفه على قوله قد يكون مقلدا لا يصير لغوا مستدركا ثم هو على
 بناء المجهول ونائب قوله الراوي وكان الانسب ان يقول او الراوي لا يسمي الم
 بتقدير الراوي قبل قوله لا يسمي كما قال فيما قبل الراوي قد يكون مقلدا و
 ليسير بعد من العطف على قوله مسمى والامر فيه سهل اختصارا حالة
 من الراوي متعلق به عنه اي عن الراوي الاول كقوله اخبرني فلان
 او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان وهذا العلم من الخارج بان شيخ
 المبرم مقلد ليس الا واحد ويستدل على معرفة اسم المبرم بوروده
 من طريق اخر سمي هذا يدل على ان من لا يسمي مجهولا وان لم يقل فهذا
 دليل آخر على انه لا يجوز عطف قوله لا يسمي على قوله سمي فانه يلزم تخصيص
 بالمقل حينئذ وحاصل ما تقتضي عبارة الشرح والماتن ان تكون جوازا
 الجماله اربعة لا اثنان الاول كثرة النعوت والثاني الاقلال اي عدم
 الرواية الا واحد والثالث عدم التسمية والرابع ان روى عنه اثنان
 فصاعدا ولم يوثق ولم يجد عبارته تاويلا ومن فوائده قال تلميذه اي

التي

في منابهم المبرمات اي المصنفات التي صنفوها فيمن لا يسمي او ابرم في الحديث
 اسنادا او متنا من الرجال والنساء وهون جليل الف فيه غير واحد
 من الحفاظ وكتاب ابي القاسم بن بشكو الابع مصنف فيه ولا يقبل حديث
المبرم ما لم يسم اي من طريق اخر لان شرط قبول الخبر عدالة رواته وكذا
 ضبطهم ومن ابرم لسمه اي وصفه لا تعرف عنه اي ذاته فكيف عدالته
 اي فلا يعرف كونه ثقة وكذا لا يقبل خبره اي حديثه وهو تفنن في العبارة
 حيث قال مرة حديثه ومنه خبر موا ابرم على بناء المجهول بلفظ التقدري
 كان يقول الراوي عنه اي المجهول خبره الثقة لانه قليل لقوله لا يقبل
 اي لان المجهول المروي عنه قد يكون ثقة عنه مجرورا عند غيره
 قال التلميذ يلزم من هذا تقيوم الجرح المتوهم على التعديل الثابت وهو خلا
 النظر وتقدم على انه لو عرف جرح فيه كان مختلفا فيه ليس مجرد ودقت
 الاختلاف فرع معرفته والكلام هنا انما هو في المجهول والحكم على المجهول بكونه
 عدلا ايضا مجهول فلهذا خبره غير مقبول فتأمل فان كلامه مدحول فان
 قلت الظاهر عبارة الماتن ان الواو هو الداخلة على الواوصلية فيما
 جعله لوسطية بحذف الجراء وجعل المجموع عطفه على ما قبله قلت لعل
 وجهه ان الحكم الاول اي عدم قبول حديث المبرم اذا لم يكن بلفظ التعديل
 اتفاق والثاني اي عدم قبول حديث المبرم بلفظ التعديل اختلا في وقوله
 على الاصح قيدا ما لهذا قال وهذا اي الحكم الثاني على الاصح والمسئلة
 اي مسئلة حديث المبرم وهذه النكتة وهي العلة المتقدمة لا يقبل
 المرسل ولو ارسله العدل وصليته جازيابه اي حال كون العدل قاطعا
 بارساله فانه في حكم ايصاله لهذا الاحتمال اي هذه النكتة الموجبة

لعدم قبول خبر المبرم بلفظ التعديل وهو احتمال ان يكون مجروحاً وذكرنا
تأكيد الأفيقي عنه قوله فيما قبل وهذه النكته وقيل يقبل تمسكاً بالظاهر
اذ الجرح على خلاف الأصل وقيل ان كان القائل عالماً أي جتهد كما لا عوائق
ومخوها من يميز بين الثقة وغيره قال التلميذ مثل قول الشافعي اخبرني
الثقة اجزاء ذلك حق من يوافقه في مذهبه أي كفه هذا التعديل في حق
مقلديه في مذهبه وعلمه ابن الصلاح بانه لا يورد ذلك احتياجاً
بالخبر على غيره بل يذكر اصحابه قيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف
من روى عنه واختاره امام الحرمين ورثته الافيقي في شرح المسائل
وهذا في القول الأخير ليس بمباح معلوم الحديث أي انما ذكرنا لنسبوا
وموافقة للقيام لشهره والله الموفق فان سمي الراوي أي ووثقه
وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين وهذا أحد قسمي المقلد
من الحديث الذي اشار اليه هناك بقوله ووثقه وانما ذكره هنا توطئة
لقوله الآتي واثنان والأفيقي ان يقول فيما قبل وتديكون مقلداً وهو
مجهول العين وتسمية الراوي المنفرد المستمر بالمجهول العين مجرد اصطلاح
قال التلميذ في مجهول العين خمسة اقوال صحاح بعضهم عدم القبول انتهى
وقال الجزري مجهول العين كل من لم يعرفه العلماء ولم يوف حديثه إلا
من جهة راو واحد قال الخطيب وقال ابن عبد البر كل من لم يرو عنه
الأوحد فهو مجهول عندهم الآن يكون مشهوراً بغير حمل العلم كما لا
بن دينار في الزهد وعمرو بن معدى كروب في النجدة قال الخطيب واقل
ما يرفع الجهالة ان يروى اثنان من المشهورين بالعلم قال الحافظ
ابو عمرو يعلى بن الصلاح معترضاً عليه ما قد خرج البخاري عن

بن مالك الاسلمي لم يرو عنه الآيس بن ابي حازم وخرج سلم
عن ربيعة بن كعب ولم يرو عنه غير ابي سلك فدل على خروجه
من الجهالة برواية واحد واجب بامرواسا وربيعة صحابييان والخطيب
كلهم عدول فلا يضر الجرح باعيانهم وبأن الخطيب شرط في الجهالة عدم
معرفة العلماء وهذا مشهور ان عند اهل العلم فلم يخالف البخاري ولم
نقل الخطيب انتهى والمرداسي اهل بيعة الرضوان وربيعة من اهل الصفة
عليها في الخلاصة ولعل المصنف اختار قولاً بن عبد البر لما انه لا يتوهم في المثال
حتى يحتاج الى دفع السؤال كما لم يسم أي في الحكم يعني فلا يقبل حديث مجهول العين
كما لم يسم الآن يوثقه بالتشديد أي يزيته احداً من الجرح والتعديل غير من
ينفرد عنه على الاصح وكذا أي الحكم على الاصح اذا ذكره من ينفرد عنه قال التلميذ
هذا اختيار ابن القطان وقيد الموثق بكونه من ائمة الجرح والتعديل وقد امله
المصنف ثم يقال ان كان الذي انفرد عنه راو واحد من التابعين ينبغي ان
يقبل خبره ولا يضره ما ذكرنا من قبلوا المبرم الصحابة وقبلوا برسل الصحابي
وقالوا كلهم عدول واستدل الخطيب في الكفاية على ذلك بحديث خير القرون
قرنه ثم الذين يلونهم وهذا الدليل بعينه جار في التابعين فيكون الاصل العدالة
الان يقدم دليل الجرح والاصل لا يترك للاحتقال والله اعلم اذا كان مثله
لذلك أي لتزكيت فخرج عن علم الجهالة وهو مختار ابي الحسن بن القطان
كما سبق قال التلميذ وقد يقال ما الفرق بين من ينفرد عنه وبين غيره
حتى يشترط تأهل غير المنفرد للتوثيق غير المنفرد انتهى والصحيح عليه
اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل مطلقاً وقيل يقبل مطلقاً وقيل
ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى الا عن عدل كما بن مهدي ويحيى بن محمد

قيل الا فلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهد والشجاعة يخرج عن اسم
 الجمالة ويقبل حديثه والا فلا هذا وان روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق قال
 التلميذ يتدها ابن الصلاح بكونهما عدلين حيث قال ان روى عنه عدلان
 فقد ارتفعت عنه الجمالة اعني جهالة العين وقال الخطيب قلما يرفع
 الجمالة عنه رواية اثنان مشهورين بالعلم والمصداق ذلك انما هو الظاهر
 من اظهرها ان انه معطوف على ستم فلا يظهر اعتبار التسمية هنا لوجود او لا
 عدلان بل الظاهر حيث هو الاطلاق ويحتمل ان يجعل عطفه على قوله انفراد بان
 يقدر لفظه روى كما ظاهر عبادة المتن فيكون التقدير وان ستم وروى عنه اثنان
 بدون كالة ان فيلزم اعتبار التسمية فيه ايضا وهذا مما يدل على اعتبار التسمية
 فيه ان مطلق الراوي المنفرد بجهول العين ستم ولم يستمر فذكر التسمية فيه شعر
 باعتبارها فيما هو قاطعة له لكن لا يعلم حال اثنان فصاعدا ولم يوثق مع
 تسميتهما وهو الحال في العدالة وضدها مع عرفان عينه برواية عدلين
 عنه ذكره السخاوي وحاصله ان جهالة العين ارتفعت برواية اثنان
 لانه ما لم يوثق به يجهول الحال المستور الظاهر انه ادرج فيه فسمي بجهول
 الحال وسمي كلاهما مستورا وان كان ابن الصلاح وغيره ستم الاخير مستور
 الوجود الستور في كل منهما وهما مجهول العدالة الظاهرة والباطنة ومجهول
 العدالة الباطنة دون الظاهرة والمراد بالباطنة ما في نفس الامور هي التي
 ترجع الى قول المذكيين وبالظاهر ما يعلم من ظاهر الحال وقد قيل روايته اي
 المستور جماعة منهم ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه بغير قيد يعني بعصر دون عصر
 ذكره السخاوي وقيل اي بغير قيد التوثيق وعدمه وفيه انه اذا وثق خرج
 عن كونه مستورا فلا يتجه قوله بغير قيد واختار هذا القول ابن حبان تبعها

للامام الاعظم اذا عدل عنده من لا يعرف فيه الجرح قال والناس في احوالهم
 على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ولم يكلف الناس
 ما عاب عنهم وانما كلفوا الحكم للظاهر قانعا ولا تجسسوا ولا اخبار مني
 على حسن الظن وان بعض الظن اثم ولانه يكون غالبا عند من يتعذر
 عليه معرفة العدالة في الباطن فافتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر والباطن
 قال ابن الصلاح يشبه ان يكون العمل على هذا الراوي في كثير من كتب الحديث
 المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة
 الباطنة بهم فاكف بظواهرهم وقيل انما قبل ابو حنيفة في صدر الاسلام
 حيث كان الغالب على الناس العدالة فاما اليوم فلا بد من التوكيد لقلية
 الفسوق به قال صاحباه ابو يوسف ومحمد وحاصل الخلاف ان المستور
 من الصحابة والتابعين واتباعهم يقبل بشهادته صلى الله عليه وسلم بقوله
 خير القرون توفي ثم الذين يلوونهم وغيرهم لا يقبل الا بتوثيق وهو تفصيل
 حسن وردتها اي رواية المستور الحال الجهور وقالوا لا تقبل رواية المستور
 للاجتماع على ان الفسق يمنع القبول فلا بد من ظن عدمه وكونه عدلا وذلك
 يغيب عنا وقيل ان كان الراويان او الرواة عنه ممن لا يروى عن غير عدل
 قيل الا فلا والتحقيق ان رواية المستور ونحوه اي المسموم ومجهول العين
 مما فيه الاحتمال اي حقال العدالة وضدها لا يطلق القول بوثقها والقبول
 ولعل هذا مقيد بما عدى السلف بل هي اي روايته موقوفه اي الحكم
 بها الاستبانة حاله اي ظهورها من التوثيق وغيره كاجزم به
 اي بالوقف امام الحرميين وراي انا اذا كنا نفتقد على شيء يعني مما لا دليل
 عليه بخصوصه بل الجري على الاجحاح الاصلية فزوي لنا مستور

تحرية يجب الانكشاف عما كنا نسجله الى تمام البحث عن حال الراوى قال هو
المروى عن عادتهم ويشهرهم وليس ذلك حكما منهم بالحضر المرتب على
الرواية وانما هو توقف في الامر والمتوقف عن الاباحة يتضمن الانحياز
وهو في معنى الحضرة ذلك ما خوذ من قاعدة في الشريعة متمردة وهي التوقف
عند بدو ظهور الامر الى استبانته فاذا ثبت العدالة فالحكم بالرواية اذ ذلك
ولو فرضنا فرض التباس حال الراوى والياسع عن البحث عنها بان يروى
بحرول ثم يدخل في غمار الناس ويعجز العثر عليه فهو مسألة اجتهادية
عندي والظان الامر اذا انتهى الى اليأس لم يجب الانكشاف وانقلب الالباح
كراهيته كذا ذكره السخاوى ونحوه مبتداء اي نحو القول بالوقف قول ابن
الصلاح فيمن جرح جرح غير مفسر غير موثق ومبين بان لم يذكر سببه
بل اقصر فيه على مجرد فالان ضعيف او نحوه وانت خير بان هذا انما يكون
فيما يبنى على اليقين لا على الظن الفالب هذا ما ينبغي على الظن كما مر ثم البدعة
وهي السبب التاسع من اسباب الطعن في الرواية وهي اي البدعة اما
ان تكون بمكفر ضبط بالتشديد اي بما ينسب صاحبها الى تحقيق
الحسامي قد لم يكفر جاحده باسكاف الكافاي ينسب الكفر من كفره اذا
دعاه كفرا ومنه لا تكفروا اهل قبلتكم اما بالتشديد فغير ثابت رواية
وان كان جازي الفة قال الكيت يخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم
واهل بيته وطائفة تدكفرون محبتكم وطائفة قالوا اسرء ومذنب
وما الى الال محمد شيعه وما الى الاشعب الحق شعب كذا في المغرب كان يفقد
ما يستلزم الكفر وهو بظا هو اعم مما اتفق على التكفير بها كالقول بخلاف
القران قال التميمي في التكفير باللازم كلام اهل العلم وقد قال الشيخ

فيما مر
في المتن
في المتن
في المتن

محس الدين في التقريب والتيسير من كفر بدعة لم يحتج به بالاتفاق ومن لم
يكفر قيل لا يحتج به مطلقا وقيل يحتج به ان لم يكن ممن يستحل الكذب
في نصرته مذهب اولاهل مذهب وحكي هذا عن الشافعي وقيل يحتج
به ان لم يكن داعية الى بدعته ولا يحتج به ان كان داعية هذا هو
الظاهر العدل وقول المكفر او الاكثر وضعف الاول باحتجاج صاحب الصحيح
وغيره بالكثير من المبتدعة غير الدعاه او يفسق اراد بالفسق غير الكفر
بقريته المقابلة والافا لفسق اعم والمعنى انه بدعته تنسبه الى الفسق
وهو الخروج عن الطاعة بالاعتقاد الفاسد فالاول وهو يقتضي
بدعته التكفير لا يقبل صاحبها الجمهور قدم المفعول اهما ما بشانه
اذا المقصود عدم مقبولية من اي شخص كان وقيل يقبل بصيغة المفعول
مطلقا اي سواء اعتقد حل الكذب لنصرته او لا وكان الاول تاخير هذا
القول عن قوله وقيل ان كان لا يعتد حل الكذب لنصرة مقاتله اي الاعتقاد
في مذهب قبل يعني وان استحلله كالمخطا بية لم يقبل وهم قوم ينسبون
الاية الخطاب وهو رجل كان بالكوفة يعتقد ان عليا الاله الاكبر وجعفر
الصادق الاله الاصف فبقا الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا واخذ الله
نكال الاخرة والاولى كذا في المشكلات القدوري هذا ولم يحكم ابن الصلاح فيه
خلافنا وصرح بعدم الخلاف النووي وغيره والخطيب يحكي الخلاف عز جماعة
من اهل العقل والمكاليين وقال الجزري لا تقبل رواية المبتدع ببذعة مكفرة
بالاتفاق واما المبتدع بغيرها ففيه ثلثة اقوال انتهى وهو الصحيح
التحقيق انه لا يرد وكل مكفر ببذعة لان كل طائفة تدعى ان بها فيها مبتدعة
وقد تبالغ في تكفيرها فيها فلو اخذ ذلك اي الرد على الاطلاق بان يواد

كل ما يكفر لا يستلزم تكفير جميع الطوائف وفيه انه لا يلزم ذلك الا وقت
المبالغة فهذا ايضا ليس على الاطلاق وقال شاذلي وانت خير بان
المعتبر ما هو في نفس الامر البدعة المكفة لا عند المخالفة فلا يلزم
تكفير اهل الحق ولا رد روايتهم انتهى والاصوب ان يقول لا يستلزم
رد جميع الطوائف اذ هو المترتب على اخذ الرد على الاطلاق لا ما ذكره وايضا
هو المقصود من سوق الكلام وح لا يترتب محذور ولا يتأتى محذور فلا يقبل
قوله جميع البدعة كما لا يقبل خبر الفسقة بل هم اولي بعدم القبول لان فسقهم
افصح ومعصيتهم اوضح فالمعتمد في القول المعتمد ان الذي تورد روايته
من انكر اى الرد القطعي الذي موجه البدعة ليس الا انكر اسرارهم وانكر
الشرع معلوما من الدين بالضرورة اى مما يعلم بطريق اليقين لا اشتهاه
بكونه من الدين كالصلوات الخمس والحج لانه يعلم ببديهة العقل كما تقدم في علم
الكلام وانما قيد الرد بالقيود المتقدمة لان الرد ليس مختصا فيما ذكره قولنا
القطعي إشارة الى ان من لم ينكر ما تواتر من الشرع اذ لم يكن ضابطا وروعا
يورد ايضا كما يدل عليه قوله الاتي فاما من لم يكن الح وكذا من اعتقد عكسه
فانه اولي بالرد كما لا يخفى واما قول محش فان الانكار المذكور والاعتقاده
المذكور متلازمان لان انكار امر يستلزم اعتقاده نقيضه وبالعكس فنوع
اذ يحتمل التوقف والتفصيل والاعتقاد الثالث خارجا عنها فاما من لم يكن
بهذه الصفة اى المذكورة من البدعة التي تورد روايتها لانكاره المعلوم
من الدين بالضرورة وانضم الى ذلك اى ما ذكره من عدم الرد ضبطه لما يرويه
مع ورعه الاولى ترك ورعه فانه لا يشترط في القبول فتحمل عبارته على
العطف التفسيري وتلقوا فلا مانع من قبوله اى مع مجرد كونه من اهل البع

اي من لم ينكر ما تواتر من الشرع اذ لم يكن ضابطا وروعا

وفيه انه نسأ التقوى في بيان تعريف الصحيح بالاجتناب من الاعمال السيئة
من شرك او فسق او بدعة فلا يجتمع التقوى مع الكفر والبدعة ويمكن
ان يرد بالتقوى المعنى المعروف منه اى الاجتناب عن الافعال السيئة الظاهرة
ولامنا فانه بينه وبين البدعة في الاعتقاد او يقال المراد بالتقوى ما عدا
البدعة بقربينة السياق فان الكلام في البدعة **والثاني** وهو صاحب
من لا يقتضى بدعته التكفير اصلا اى لا اتفاقا ولا اختلافا وقد اختلف
ايضا في قبوله ورده اى على ثلاثة اقوال فقول يرد مطلقا اى سواء كان
داعيا الى بدعته او لا وسواء كان معتقدا حلا للكذب لنصرة مقالته ام لا
ويحكى عن مالك وغيره لانه فاسق ببدعته وقد اتفقوا على رد الفاسق
بغير تاديل فيلحق به التاويل اذ لا ينفعه التاويل وهو بعيد قال ابن الصلاح
هو بعيد متباعد للشايخ عن ائمة الحديث فان كتبهم طائفة بالرواية عن
المتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من احاديثهم والشواهد والاصول
انتهى ولا يبعد عليه اطلاع المحدثين على بدعتهم وهم معذورون في ذلك
لخفاء ما في الباطن من اعتقاد التسوء والحكم بالظاهر من ملازمة
التقوى واكثر ما علل به اى اكثر ما يقال في تغليله والاستدلال عليه
ان في الرواية عنه اى عن المبتدع ترويج الاسر وتوحيها اى تفخيما بذكره
وهو واجب الامانة واعترض عليه بان هذا دليل واحد فاما كثرة
فضلا عن الكثرة واجيب بان الكثرة باعتبار كثرة المستدلين وكثرة
استدلالهم وتلفظهم فيما بينهم فلو قال بدل قوله اكثرى كان اولى وعلى
هذا اشارة الى الاعتراض على ما علل فينبغي ان لا يورد عن مبتدع شئ يشركه
فيه غير مبتدع وفيه ان هذا قد يجوز لاجل التقوية كما في التواضع والشواهد

ولعل ما وقع في الصحيحين وغيرهما من هذا القيد بخلاف غيره وحاصله
ان الترويج والتسوية فيما اذا لم يشاركه غير مستدع اكثر واستدما اذا شارك
وهذه المرتبة من الترويج والتسوية تبجح ينبغي ان لا يفعل لان مطلق الترويج
والتسوية تبجح وهي المراد في الدليل وقيل يقبل مطلقا أي سواء كان داعيا
ام لا لكن بشرط ان يكون متقيا لان تدينه وصدق حجته الذي عليه
مدار الرواية منعه عن الكذب الا ان وفي نسخة اذا اعتقد حل الكذب
كما تقدم أي فحينئذ لا يقبل وهو ظاهر لان حل الكذب يناقض قبول الرواية
وغیره بعضهم الى الامام الشافعي لقوله اقبل شهادة اهل الاهواء الاخطا
لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم وفيه انه اذا اعتقد حل الكذب
صار كافرا ومفروضا بدعته ليس مما يقتضي الكفر هذا وقال الحافظ
المسيوطي في الدراية شرح النقاية ان المتبع ان كفر فواضح ان لا يقبل
وان لم يكفر قبل والآلاتى الى ردة كثير من احاديث الحكماء ممدواها الشبهة
والقدريه وغيرهم وفي الصحيحين من روايتهم لا يحصى ولان بدعتهم
مقرونة بالتاويل مع ما هم عليه من الديانة والصيانة والتخبر بالحياة
نعم شاتب الشخين والرافضة لا يقبلون كما جزم به الذهبي في اول الميزان
قال مع انه لا يعرف منهم صادق بل الكذب شعارهم والشقية والتفان وثانهم
وقيل تقبل من لم تكن داعية أي داعيا الى مذهبهم والتاء المنقل من
الوصفية الى الاسمية لانه جعل فيما بينهم لما من يدعو الى بدعته وتقديته
بالاعتبار معناه الاصل وقيل يمكن التاء للمبالغة والمراد المعنى الموضوع
حيث لا شك في تعلق الكذب بدعته عليه ان ذلك مخصوص بصيغة المبالغة
مثل كلمة ويمكن ان يقال ان الداعية مصدر كالطاغية وان المبالغة

مستفادة من الحمل كرجل عدل مع زيادة تاء الداعية الى ذلعه وانما قيد بالغة
لان كل صاحب بدعة يدعو بلسان الحال الى بدعته والمولد هنا من يظهر
بلسان المقال فهو بالغ بالنسبة الى غيره لان هذا تقييد لما يتضمنه الكلام
المذكور من انه لا يقبل من كان داعية لان تزيين بدعته ورغبته فالتأني
الناس لاهوائه قد يحمله أي يبعثه على تحريف الروايات أي في اللفظ وتشتت
علما يقتضيه مذهب أي في المعنى وقدر دحشاء الشرع يعني وفيه انه
انما يفيد التعليل المذكور عدم قبول من كان داعية اذا روى ما يقوى مذهب
والمقصود انه مردود مطلقا ولا فغير الداعية من المبتدعة اذا روى ما يقوى
مذهب يرد كما يذكر بعيد ذلك هذا ولو اريد بما يقتضي مذهب ما لا ينافي
لان دفع الشبهة وهذا القول الاخير في الشرح وهو المذكور في المتن في الاصح قال
ابن الصلاح وهذا المذهب اعدل المذاهب واولاها وهو قول الاكثر من العلماء
وقال الجزري قيل ان كان داعية لمذهب لم يقبل ولا قبل وهذا الذي عليه
الاكثر وهو المختار ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه واغرب ابن حبان أي ات
بقول غريب نادى على اتفاق على قبول غير الداعية قال الحشم وهذا الكلام
متعلق بما قبله وما بعده فان معنى قوله من غير تفصيل بين ان يكون
داعيا ام لا وبين ان يكون راويا لما يقوى مذهب او لا انتهى وهو غير
محتاج لما تقدم عنه من نقل الجزري فالصواب ان معنى قوله من غير
تفصيل بين ما يقوى بدعته وما لا يقوى نعم الاكثر على قبول غير الداعية
مطلقا فيحمل اتفاقهم وقوله على اتفاق الاكثر لان روى أي من لم يكن داعية
لفظا والمقتضى او غير الداعية نظرنا الى الشرح وما لم يوافق احد ما يقوى بالتشديد
أي يؤيد بدعته فرد أي حينئذ على المذهب المختار قال ابن حبان وترجة

المطابقة لما هنا من حيث المعنى انه سواء كان ساويا او اكثر ويبدل على
 انه اذا كان غلطها قل من الاصابة قليلا بالنسبة اليها فهو مقبول وتال
 الشارح وجيه الدين السهري اعترض عليه استاذي مولانا ابوالبركات
 بانه قال اولاً في الاجمال وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من اصابته فبين
 كلاميه فيه تدافع الا ان يكون لفظه لم هنا وقع تصحيحاً من الناسخ ازالة
 من القلم قال ثم اخبرني بعض اخواني انه سأل الشيخناوى عنه فقال
 وقع لفظه لم غلطاً من الناسخ واخرج نسخة من عنده وليس فيه
 لفظه لم انتهى وفيه ابحاث اما اولاً فلانه بهذا لم يندفع التدافع لما عرفت
 من كلام التاميز فيه ولكونه ليس نسخة صحيحة كما قرناه وعلى تقدير
 صحتها وصحة معناها فلا يطابق ما سبق كما قرناه واما ثانياً فلانه
 لو كان التعريف هنا بدون لم لم يصح كلام المص هنا على ما نقله تلميذه عنه
 اربان رجب جانب خطائه او استويا واما ثالثاً فنقول تصحيحاً من الناسخ
 فلا يصح اطلاق التصحيح على زيادة لم اللفظ ولا اصطلاحاً وقوله ازالة
 من القلم اي قلم المص ايضاً خطاء فان الكلام بوجود لم صحيح ايضاً كما نقلت
 وكلام المص ايضاً ما قرناه وانما الخطاء من الناسخ لو ثبت في نسخة معتمدة
 في الاجمال بتركه فلا تفعل فتأمل فانه محل الزلل وموقع الخطل والله الموفق
 للعلم والعمل وهو اي سوء الحفظ على تسمين **ان كان لازماً** اي دائماً غير
 منفرد للراوى في جميع حالاته اي من غير عرض سبب لسوء حفظه في
 بعض اوقاته **فهو اي الراوى المذكور بل حديثه الشاذ** وفيه ان المختلط
 صفة الراوى على ما يقتضيه كثرة قولهم اختلط فلان وهذا المعنى غير
 المعان المذكورة للشاذ ولذا قال **على راي** وهو بالتشوين نظراً الى المتن
 وبتركه

وبتركه نظراً الى الشرح فانه مضاف الى بعضنا هل الحديث وكانهم ارادوا بالشاذ
 المتفرد بصفة او ان كان سوء الحفظ **طاري اي** حاد ثانياً متجدداً على الراوى اي
 بان صار سبب الحفظ اما لكبراي لطول عمره اولاً هاب بصره وقد كان متعوداً
 بعون النظر في محفوظه الاصل فلا يرد ان ذهاب البصر ما يقوى الحفظ السلا
 الخواطر الحادثة من النواظر والاحتراق كتبه او احرقها فقوله او عدمها تقيم
 بعد تخصيص كقولنا **فان الله هو** له وجبيل رصالح المؤمنين والملائكة
 بعد ذلك ظهير فاندفع ما قاله المحقق الظاهر انه مفرغ من قوله لا احتراق كتبه
 انتهى وفيه ان الاول اذا كان مغنياً عن الثاني قد يعيد عيباً في التعريفات لا العكس
 واما في غير التعريف فيجوز التخصيص بعد التقييم ايضاً كقوله تعالى ملائكته و
 رساله وجبيل رصالح ويريد بالعدم فقدان الكتب بمعنى انه كان حاصلاً له
 فصار معدوماً لا بمعنى انه معدوم مطلقاً فيصح قوله بان كان يعتمد على فوج
 الى حفظه **فناء** حفظه وهو علة يكون ذهاب البصر واحتراق الكتب عليها
 سبباً لطويان سوء الحفظ **فهو اي الراوى الطارى عليه** سوء الحفظ
 هو ضمير فصل او ابتداء ثان **المختلط** بكسر اللام وحقيقته فساد العقل وعدم
 انتظام الفعل والقول اما بالخرق او ضرراً عرضياً بموت ابن اوسرة
 مال كالمسعودى او ذهاب كتب كابن لحيه او احتراقها كابن الملقن قال
 ابن الصلاح وهذا فن عظيم مهم لا علم احداً عني به مع كونه حقيقاً بذلك
 جداً انتهى قال الشيخناوى وانورد المختلطين كتابا الحافظ ابو بكر الحارثي
 حسيماً ذكره في تصنيفه تحفة المستفيد ولم يقف عليه ابن الصلاح قال
 وفائدة ضبطهم تميز المقبول من غيره والحكم فيه اي في المختلط او في غيره
 ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا عجزنا لنا بان علمنا قبل الاختلاط والآ

فهو يتميز في نفسه فالمعنى انه اذا تميز عند المجتهد عما حدث بعد الاختلاط
قبل اذا لم يتميز ما حدث به توقف بصيغة المجهول فيه اي في حديثه بان لا يقبل
ولا يرد وكذا من اشتبه الامر فيه اي لثبته انه مختلط ام لا ولم يد راجد قبل
الاختلاط او بعده قال التلميذ هذا اللفظ فيه ابهام لان ظاهر السوق انه
بحديث المختلط ولفظه من لم يعقل فلا يصح للحديث وان استعملها فيمن
يعقل فيكون قد انتقل من الحديث الى الراوي فليس بظاهر والله قد علم هذا
اموسى ومناقشة غير مرضية خصوصا التلميذ بالنسبة الى
الاستاذ اذ يمكن ان يقال التقدير وكذا من اشتبه الامر فيه بتوقف في حديث
علان من اشتبه مبتداء خبره محذوف او بقدر مضاف اي وكذا حديث
من اشتبه الامر فيه بتوقف فيه وانما يعرف ذلك اي ما ذكر من الاختلاط
والتميز والاشتباه باعتبار الاختلاف اي بتبع المتحصلين عنه اي عن
المختلط بلا واسطة ليعلم انهم متى اخذوا بين اخذوا وكيف اخذوا فالاضافة
الى المفعول فمنهم من يسمع قبل الاختلاط فقط ومنهم من يسمع بعده ومنهم من
يسمع في الحالين مع التمييز يقال سماعي بهذا اختلط او قبله كما قاله
الخليل وغيره فمن اختلط في اخره عطاء ومن يسمع منه قبل الاختلاط
شعبة وسفيان الثوري ومن يسمع منه بعد الاختلاط جوير بن
الحديد ومن يسمع منه في الحالين ابوعوانة فلم يجزج حديثه **ومنى**
توبه الله الحفظ بغير اي براو يعتبر بفتح الموحدة وكسرها على انه
اسم مفعول او فاعل كان يكون فوقه او مثله لادونه قال المصنف اذ تابع
السرى الحفظ بشخص فوقف انتقل بسبب ذلك الى درجة ذلك الشخص
وينتقل ذلك الشخص الى اعلى من درجة نقله التي كان فيها حتى يترج

على مساوية من غير متابعة من دونه قال التلميذ المراد بقوله فوقه
او مثله في الدرجة من السند لان الصفه انتهر وقد تقدم معنى الاعتبار
وما يتعلق به والظاهر ان المراد بالفتوية والمثلية ههنا في الصفه لان
السند لانه على تقدير ما يقول التلميذ لا يصح كلام الشيخ انتقل بسبب
ذلك الى درجة ذلك الشخص فتدبر مع انه لا منع من الجمع **وكذا المختلط**
الذي لا يتميز اي ما حدث به **وكذا المستور** كان حقه في الشرح ان يقول
بعد المستور وكذا المختلط الذي لا يتميز كما هو ظاهر ثم في عطفه على السرى
الحفظ نظرا لان المختلط قسم منه كما سيقيل ذلك وان اريد بالسرى الحفظ
القسم الاول فهو تكلف غير متبادر قبل ان المراد من السرى الحفظ المعنى
اللفوي وفيه انه ايضا اعم من المختلط فلا رجة للفظ مع انه ايضا غير
متبادر ويمكن ان يقال ان المختلط الذي يتميز لا يحتاج في قبوله الى متابعه
فلا يجوز اجماع السرى الحفظ في المتن على اطلاقه فعطف الشارح عليه
المختلط المذكور ليعلم ان المراد بالسرى الحفظ القسم الاول **واللناد المرسى**
بكسر السين وقيل بفتحها **وكذا المدلس** بكسر اللام اذ لم يعرف المحذوف منه
واعلم انه ان كان المرسل والمدلس على صيغة المفعول ليكون صفة
الناد كما فعل الشارح حيث صرح بقوله اللناد يحتاج قوله **صار خدام**
الى تكلف بان يقال معناه حديث المختلط والمستور وحديث راوى المرسل
والمدلس وان كانا على صيغة اسم الفاعل ليكونا صفتي الراوي لم يجز
قوله حديثهم الى تكلف قال التلميذ الاولى ان يقول صار الحديث لان الضمير
للمختلط والمستور واللناد فعلى ما قال يكون علوجه التعليل وتقدير
مضاف محل ما قلت لا يحتاج لادله **والله اعلم** قلت لا يخفى عن الاحيل

لذلك كذا لان الالف واللام حينئذ ما بدل عن المضاف اليه واما اللام فيدخل
المذكور تحت الملاحظة فيخرج الاشكال بعينه مع ان عادة المحققين والشراح
اصلاح كلام الماتن لانه يات بعبارة اخرى ويقول هذه احسن منه لانه
لا يرد عليه وحاصل الكلام انه صار حديثهم بعد حصول المتابعة المعبرة
حسنا ارفيه **لذاته** بوصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع بكسر
الموحدة والمتابع بفتحها لان كل واحد منهما احتمال كون روايته صوابا
او غير صواب وقوله احتمال استثناء وقوله على حد سواء خبره والجملة
خبر ان ولده ان تجعل احتمال منصوبا بدل من كل واحد او منصوبا على نزع الكسرة
اي في احتمال كما في نسخة وكريت في نسخة احتمال بصيغة الماضي فلا اشكال
فاذا جاءت من المعتبرين على صيغة اسم الفاعل او مفعول رواية فاعل
جاءت موافقة لاحد من حج بصيغة المفعول احد الجانبين الاحتمالين
المذكورين اي كونهما صوابا او غير صواب **دل** وذلك على الترجيح على ان الحديث
ار على تقدير كونه صوابا بحفظ فارتي من درجة التوقف الى درجة
القبول والله اعلم قيل يشو كلامه بان الانواع المذكورة كلها متوقف فيها
وكذا قوله فيما تقدم لان كل واحد منهم المصريح في ذلك وفيه تامل لان بعض
انتم السمع الحفظ مقبول لا يتوقف فيه انتهى ولده ان تقول من السمع
الحفظ وهو القسم الاول كما سبق فتأمل ومع ارتفاعه الى درجة القبول
اي واقل درجاته مترتبة الحسن اذ الضعيف خارج عند درجة القبول
فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته اي فيكون حسنا لغيره وربما توقف
بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه لانه ليس بحسن حقيقة ولان
الحسن اذا اطلق ينصرف الى الحسن لذاته ولانه يلزم من اطلاق الحسن عليه

الاحتجاج به عند الفقهاء وهو محل خلاف ولهذا وقع الاشاء في الحسن الذاتي الى
انه المحتج به بعبارة تفيد الحصر فتذكر وتدبر قال التلميذ مقتضى النظر انه
ارجح من الحسن لذاته لان المتابع بكسر الباء اذا كان معتبرا فحينئذ حسن
وقد انضم اليه المتابع بالفتح والله اعلم قلت انما الكلام فيه مع قطع النظر
عن غيره فهو لا شبهة انه حسن لغيره وهو دون الحسن لذاته واما مع
الانضمام فلا احد يشك ان الحديث الذي ورد من طريقين احدهما حسن
لذاته والاخر حسن لغيره مرجح على عارض له طريق واحد يكون حسنا لذاته
والله اعلم وقد انقضى اي تم وانتهى ما يتعلق بالمتن من حيث القول والرد
بق ما يتعلق بالسناد من حيث انه ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او
الصحابي او غيره ولما كان ما يتعلق بالمتن مقدما على ما يتعلق بالسناد
فانه الملق بالذات والسناد انما هو وسيلة اليه **ثم السناد** اي شارة الى تاخر رتبة
معنى وان كان مقدما على المتن لفظا وهو الطريق الموصل الى المتن والمتن
هو غاية ما ينتهي اليه السناد من الكلام فيه شائبة من الدور ويدفع
بان المراد بالطريق حكايته على حذف مضاف او بانه اشار الى انه يطلق
على الحكم ايضا والظاهر ان يقال المراد بالطريق المعنى اللغوي وبالسناد المعنى
الاصطلاحي فلا دور كما قيل في قول صاحب الذخيرة ما الماضي فهو الفعل
الذي دل على معنى وجد في الماضي والمراد بالطريق هنا رجال السناد وقيل
التعريفان لفظيان فلا يلزم من اخذ كل في المتن والسناد في تعريف الاخر
دورا وادان انه بين تعريف السناد ههنا وبين التعريف الذي مر في
الكتاب وهو حكاية طريق المتن فلا يلزم قال التلميذ لفظ غاية غاية
مفيد للمعنى لان لفظ ما عبارة عن الكلام كما نرى بقوله من الكلام فيصير

التقدير المتن غاية كلام ينسب اليه الاسناد فعلى هذا المتن حرف اللام من قوله
صل الله عليه وسلم من جاء منكم الجمعة فليفتل انتس ودفعه ظاهره بان
يقال ان هذه الاضافة من قبيل خاتم فضة كما قيل في قوله ابن الحاجب في الكافية
اذ كان وصفه لفض المعنى ان اضافة الفض الى المعنى بيانية اي المتن
غاية السند وهو كلام ينسب اليه الاسناد نعم الاول تراء لفظ الفاية والاختصاص
عليه لان المتن هو ما ينسب اليه الاسناد من قول الله صل الله عليه وسلم
او فعله او من قول الصحابي قال رسول الله صل الله عليه وسلم كذا او فعل
كذا وهو غاية غاية الاسناد لا غاية ما ينسب اليه الاسناد فان هذه
انما هي احوال المتن اللهم الا ان يقال المراد بالفاية الفض والمقصود ومنه
علة الفائية اي المتن هو المطلوب ما ينسب اليه الاسناد الذي بمنزلة
الوسيلة وفيه اشارة لطيفة ان المراد بما ينسب اليه الاسناد وهو الجانب
الذي وقع فيه من الحذف والافما ينسب اليه الاسناد قد يصدق على جانب
المخرج ايضا ولذا بينه بقوله من الكلام اي سواء كان كلام الرسول صل الله عليه
وسلم او الصحابة او من بعده ويدخل فيه فعل الرسول صل الله عليه وسلم وتقديره
لانها وان لم يكونا قول الرسول صل الله عليه وسلم لكنهما قول الصحابة او من
بعده وفي الخلاصة اختلف في متن الحديث اهو قول الصحابي عن رسول الله
صل الله عليه وسلم كذا وكذا هو قول الرسول صل الله عليه وسلم فحب
والاول اظهر لما تقر من ان السنة اما قول او فعل او تقرير والسلف اطلقوا
على قول الصحابة والتابعين واثارهم وفتاويهم وهو الاسناد **اما ان**
ينسب الى النبي صل الله عليه وسلم ويقتضى لفظه اي تلفظ الحديث
والمراد منه قال كشي هو عطف تفسير لقوله ينسب الى النبي صل الله عليه

وسلم وضمير لفظه عائد الى الاسناد ولولم يذكره ويقول يقتضى الاسناد
لكن صحيحا انتس وضعفه لا يخفى لان الانتهاء لا يتنوع بالتصريح والحكم
بل تلفظ المتن يدل عليها كما سيأتي في كلام الشيخ صريحان بيان قوله
تصريحا او حكما ولذا تدارك المتن بقوله في الشرح ويقتضى لفظه واما جعلها
متعلقين بما بعدهما على ما تكلف له المحشى فيدل على ما بعده **اما تصريحاً و**
حكماً حالان او غير ان ان المنقول مفعول يقتضى فلا يصح ما في نسخة لان
المنقول اللهم الا ان يجعل تصريحاً او حكماً مفعولاً به ليقضى فيجوز بفتح القيل
بقوله لان المنقول يدل على الاسناد الذي هو اللفظ الذي هو المتن وقال
المحشى وهو من وضع الظاهر موضع الضمير انتس وهو ما شاع على طريقة من قوله
اي من جنس قوله **صل الله عليه وسلم** **فولم او من** **تقريره** قال شارح والظاهر
قوله بدون من انتس وكانه يدل من النبي صل الله عليه وسلم ومن للتبسيط
او تميز النبي صل الله عليه وسلم مثل قولهم لله درة من فارس وعمر من قاتل
واللشويخ وهذا باعتبار المتن واتباعا لشرح فالارضا هو لانه خير لان
هذا قد اشار المصنف الى تقريره المرفوع بحيث لا يشذ عن اقسامه مما ذكره
وغيره في المرفوع قال الجمهور المرفوع ما اضيف الى النبي صل الله عليه وسلم قولا
او فعلا وقيل تقريراً او همزة سواء اضافة صحابي او تابعي او من بعده حتى
يدخل فيه قول المخرج ولو تأخر قال رسول الله صل الله عليه وسلم وقال
الخطيب هو ما اخبر فيه الصحابي عن قول النبي صل الله عليه وسلم او فعله
فاخرج ما يضيف التابع في بعده الى النبي صل الله عليه وسلم لكن المشهور
هو القول الاول واختاره المصنف وزاد قيد التقرير كما هو مذهب البعض
وترك قيد الهمزة اذا التزم بحكيه خفية لا يطلع عليها الا بقول افعله قال

المرفوع من القول نصريحي ان يقول الصحابي فيه تسأله ولو قال ما يقول كما قال
 في بعض ما يجمع لم يكن مسامحة كذا قاله محسن فاذا قلنا ان يقول بمعنى القول
 وهو بمعنى المقول يرجع ما يقول فلم تكن فيه مسامحة سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بهذا اشارة الى انواع التحديث او يقول هو اي الصحابي او غيره اي من التابعين
 دون قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا اي بلفظ يحدثنا لا بلفظ
 او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا اي بلفظ يحدثنا وعنه ذلك اي من
 الفاظ التحديث المحتمل وغيره ومثال المرفوع من الفعل نصريحي ان يقول الصحابي
 رايت رسول الله فعل كذا ومنه قول الصحابي كان اخرا لاربعين من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء تماسته النار او يقول هو اي الصحابي
 او غيره كالتابع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا او ترك كذا ومثال
 المرفوع من التقرير نصريحي ان يقول الصحابي وقلت اي انا وفي معناه فعل فلان
 بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ومنه قول الصحابي اكل الضب على يائنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او يقول هو او غيره كان الاول بدون هو فعل
 فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكروا الصحابي او غيره انكاره
 اي انكار النبي صلى الله عليه وسلم لذلك ان الفعل الذي فعل بحضرة من
 فعل المنكالم او غيره وسواء توره صريحا او حكما بان يسكت عليه قال
 محسن ولا يذكروا معروف او مجهول وهو اولي الافادة في العام انتهى وفيه ان
 افادة في العام مستفادة من عموم فاعل يذكروا هو الصحابي او غيره ومثال
 المرفوع من القول حكما لا نصريحي نصريحي بما علم في ضمن قوله حكما فهذا يؤكد
 لان تقييد ما يقول الصحابي بغير ما صدرية ولا اظهري بل موصولة او موصوفة

اي الحديث الذي يقول الصحابي او حديث يقول فيه الصحابي الذي لم يأخذ
 عن الاسرائيليات اي من كتب بن اسرائيل او من افواهم وهو احتراز عن
 الصحابي الذي عرف بالنظر في الاسرائيليات كعبد الله بن سلام وعبد الله
 بن عمرو بن العاص فانه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من
 كتب اهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الامور المفيدة حتى كان بعض
 اصحابه يرتابوا يقال حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا
 عن الشيعة ذكره السخاوي نقول لا يكون من المرفوع حكما القوة الا
 حتمال ثم يتدبيرا اخر وهو مما يحال للاجتهاد فيه وحله النص على
 المرفوعة ليقول وقال محسن يمكن ان يتنازع يقول ولم يأخذ فيه وفيه انه
 يجوز لفظا لكنه يفسد معنى قال السخاوي مثل حديث من اق سحر او عكنا
 فقد كذب ما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم رواه ابن مسعود ومن امثلة
 ذلك ايضا قول ابى هريرة ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله قول
 عمار بن ياسر نصاب اليوم الذي يشاء فيه فقد عصي ابا القحطم صلى الله عليه
 وسلم لكن قد جوز شيخنا في ذلك عموما يشبهها احتمال احواله الا انهم على
 ما ظهر من القواعد يدل يمكن ان يقال ذلك ايضا في الحديث الاول اما السحر
 فنقله ثقاهم بضارين به من احاد الا بان الله قلت الاولى ان يقال لقوله
 نقار ابتغوا ما تنكروا الشياطين ولقوله ثقاهم ولكن الشياطين كفروا يعقون لنا
 السحر ولقوله وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنة فلا تكفر
 او لقوله ويعلمون ما يضربهم ولا ينفقهم واما قوله ثقاهم بضارين الم
 فاخبار من الله ثقاهم لانه لا يقع شيء الا بامره وادارته ولا دلالة على حلية
 شيء ولا حرمة قال واما العربي وهو المنجم واليه ثقاهم لا يعلم من في السموات

والارض الغيب الا الله قال شيخنا كفى الاول اظهر انتم على الحديث ابن
سعود وان جاء من وجه عنه بصورة الموقف فقد جاء من بعضها
بالنصح بالرفع بل في صحيح مسلم حديث صفية عن بعض زوج النبي
صلى الله عليه وسلم انه عليه الصلاة والسلام قال من اتي عرافا فسأله
عن شيء لم يقبل له صلوة اربعين ليلة والادلة لا تظهر ان انا هورية في
الله عنه حديث كعب الاحبار حديث فقدت امة من بني اسرائيل لا يدري ما
فعلت فقال له كعب ائت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فقال له ابو
هورية نعم وتكرر ذلك مرارا فقال له فقال له ابو هورية انا قراء التوراة قال
شيخنا فيه ان ابا هورية لم يكن ياخذ من اهل الكتاب وان الصحابي الذي
يكفه كذلك اذا اخبر بالاحوال للملوك والمجتهدين فيكون للحديث حكم الرفع هذا
ولا بد من قيدا اخر عدني وهو قوله والا للحديث والادلة تعلق ببيان لغة اضط
او شرح غريب اي تفسير مكال اخبار بكسر الهمزة عن الامور والاحوال الماضية
اي المتقدمة من بدء الخلق اي عما خلق اولا قبل خلق السماء والارض كقوله صلى
الله عليه وسلم حين سئل عنه كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه
على الماء ثم خلق السموات والارض وكيت فالذكر كل شيء انتهى لفظ الحديث
فالعرش على الماء والماء على متن الريح والريح قاعمة بقدره الله تعالى الكمال
والذكر عبارة عن اللوح المحفوظ واخبار الانبياء بفتح الهمزة اي وكقصص
الانبياء عليهم الصلوة والسلام واقتوالهم وفعالهم واحوالهم واللاتية اي
الامور المستقبل كاللاحم بفتح الميم جمع اللحم وهو المستقبل والمواد بها
الحروب لا شباك الناس فيها كالسدى واللحمة او لكثرة لحوم القتلى فيها
والفتن جمع الفتنة وهي اعتم بما قبله من الامور الواقعة في احوال الدنيا

احوال يوم القيمة او احوالها وكذلك الاخبار بكسر الهمزة عما يحصل بقوله
صواب مخصوصا وعقاب مخصوص تبت به لان مطلق الثواب والعقاب انما
يعلم بالوحي وانما كان له اي للحديث حكم الوقوع لان اخباره اي اخبار الصحابي
بذلك الخبر يقتضي خبرا له بكسر الهمزة قيل كان عليه ان يقفه بحيث يشمل
صورة الاجتهادية ايضا ليكون اعظم الموقف بان يقول لان اخباره بشرع
يقتضي اما كونه من عند نفسه او من خبره لم يستدرك قولهما بالاحوال
للاجتهادية يقتضي موقفا ضم ميم وسكون واو وكسر فاف تخففة
او شذوذه اي معما او مطلقا للقاء ثلثه قال كحشا الباء تتعلق بالقائل
فلو قال لقا ثلثه كان اولي ويحتمل ان يتعلق بقوله موقفا انتهى وهو
في غاية من البعد لفظا ومعنى لا يقال قال به ولا يقال اوقف به بل يقال اوقفه
والاموقف للصحابة وفي نسخة للصحابي وللواو به الجنس الا النبي صلى الله
عليه وسلم واما الكشف والالهام فخارجان عن البحث لاحتمال الغلط فيهما
او بعض من يخبر عن الكتب القيمة وفي نسخة المتقدمة وهو الاسئلة
لهذا اي لكون حصر الموقوفة هذين القسمين من النوعين المذكورين
وقع الاحتراز اي فيما سبق عن القسم الثالث اي بقوله لم ياخذ عن الاولين
فاختص بالقسم الاول وهو النبي صلى الله عليه وسلم قال التميز قوله
عن القسم الثالث هو بعض من يخبر عن الكتب المتقدمة ووقع الاحتراز
عنه فيما تقدم ما يقول الصحابي الذي لم ياخذ عن الاولين انتهى وهو
واضح واذا كان اي لا مركذا اي على نحو ما ذكر من الشط في الصحابي فانه
اي فالحديث المصد الموقف حكم ما لوقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو مرفوع اي حكاه سوا كان مما سمعه منه اي بغير واسطة او عنه

بواسطة كالة من الاتصال وكالة عن الانقطاع فاذا قيل سمعت منه يكون
سماعه بلا واسطة واذا قيل عنه يكون بواسطة ويجوز ان يكون
بلا واسطة ولذا قيله بقوله عنه بواسطة وحاصله انه لا يضر صيغة
التدليس لان الصحابي عدل ثقة كحفظ خصوصاً في الرواية ومثال
المرفوع من القول حكماً ان يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه اي
من الفعل ينزل بتشديد الزاء المفتوحة اي فيحمل على ان ذلك اي الفعل عنه
اي الصحابي من النبي صلى الله عليه وسلم اي استفاد منه باي وجه كان
تحسينا للظن بالصحابة واستشكل شارح بانه يجوز فعل الصحابي ما
لا مجال للاجتهاد فيه لسماعه منه صلى الله عليه وسلم للانصاف لانه عليه
وسلم فعله فلا يكون من مرفوع الفعل انتهى وهو مدفوع بان المراد من المثال
ان يكون فعل الصحابي له حكم المرفوع بان لا يكون من تلقاء نفسه لا شرط
ما لا مجال للاجتهاد فيه بل يكون ما اخذ منه صلى الله عليه وسلم
اعتم من ان يكون استفاد من قوله صلى الله عليه وسلم او فعله او تقريره
كما اشترنا اليه كما قال الشافعي رضى فصوله على كرم الله وجهه في الكسوف
اي في صلواته في كل ركعة اكثر من ركوعين ولعل هذا قوله في مذهب
والا فالشهور من مذهب وهو قول مالك واحد في كل ركعة ركوعان وعمل
ابي حنيفة ركوع واحد فعني قوله اكثر من ركوعين غير ظاهري قال فلا
نواز وهو كتاب مشهور في مذهب الشافعي اقل صلوة الحسنون والكسوف
ركعتان في كل ركعة تيامان وركوعان ولا يزيدان زيد عامدا بطلت
ولا ينقص وان نقص عامدا متدارك انتهى ولعل معناه ان الشافعي
حمل فعله على انه في حكم المرفوع ثم رجع غيره من الادلة المقتصرة

على ركوعين على فعله صلى الله عليه وسلم ومثال المرفوع من التقدير حكماً
ان يخبر الصحابي انهم كانوا الى الصحابة يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه
وسلم كذا اي بالاضافة الى زمانه صلى الله عليه وسلم الى حضرة كقوله
كانا ناكل حوم الاضاحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكقوله
جاء بركناء فخذل والقوان ينزل او كنا ناكل حوم الخيل على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فالصحيح الذي عليه الاعتقاد وبقطع الحاكم وغيره
من ائمة الحديث انه مرفوع وقال الاسماعيلي انه موقوف والصواب
الاوثر فانه يكون لحكم المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاقه صلى الله عليه
وسلم على ذلك اي على ما فعله اصحابه في زمانه لتو نزلوا عليهم اي
لتكثير بواعث الصحابة على سبيله من الاضافة الى المفعول وفي نسخة على
التسؤل عن امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان نزول الوحي الى الجبل وحصول
الوحي الخفي وفي نسخة زمان تواتر الوحي اي تتابعه وتعاينه والمراد عدم انقطاع
تلايقع الصحابة فعملهم بفتح الفاء ويجوز كسرهما وهو مضاف الى المفعول
ويستعمل عليه اي على ذلك الفعل وفيه اشارة الى عدم ندوة وقوعه
المحتمل عدم اطلاعه صلى الله عليه وسلم الاستثناء مفرج من اعم الاحوال
وهو اي ذلك الشرع غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله
تعالى عنهما على جواز العزالي في الامة وان لم يستأذن وفي الزوجة باذنها
بانهما كانوا يفعلون والقوان ينزل ولو كان اي العزالي بذاته مما يشترط عنه في
عنه القوان وفيه اشارة لطيفة الى ان هذا كانه تقرير بان وايلاء الى ان
فعلهم مرضي سبحانه فان الله عز وجل حجب اليهم الايمان وزينه في قلوبهم
وكنه اليهم الكفر والفسوق والعصيان ولان الله تعالى انقضاهم لصحبة

نبى صلى الله عليه واخوته لتقوية دينه وجعلهم خيرة اخرجت
 للناس يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولذا قال صلى الله عليه
 خير القرون قرني وقال اصحابي كالنجوم بايتهم اقتديتم اهتديتم وبلغني
 في المتن حكما اي قول حكيم وهو ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصيغة
 جمع الصيغة اي الكلمة الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم يعني ما
 ورد بالصيغة التي كس بها اصحاب الحديث عن قولهم قال رسول الله عليه السلام
 وهو ما يكون رواه بالمعنى واختاروا غير ذلك قال ابن الصلاح وحكم ذلك
 عند اهل العلم حكم المرفوع ومقتضاه الاتفاق وقد صرح به النوري كقول
 التابع عن الصحابي يرفع الحديث او رفعه او مرفوعا الحديث سعيد بن جبير
 عن ابن عباس الشفاء في ثلاث شربة غسل وشربة بحجم وكية نار وانه
 انتهى عن الكثر رفع الحديث او يروي او ينيب بفتح اوله وسكون النون وكسر
 الميم اي ينسب ويسنده يقال نعت الحديث العيوى نيا اذا السند او
 رفعت اليه الحديث ما لا يخفى ابو حازم عن سهل بن سعد قال كان كل الناس
 يقولون ان يصنع الرجل يده اليمنى على راحة اليسرى في الصلوة فقال
 ابو حازم لا اعلم الا انه يني في ذلك او رواية بالنسبة على المصدرية كحديث
 سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هرويرة الفطرية حسن او
 يبلغ به كحديث مسلم عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هرويرة يبلغ به الناس
 تبع لقريش وبخراى هرويرة رواية تقالكون قوما او رواه اي بصيغة
 الماضي وكانه اقل استعلاء المصدر والمصدر ولذا اخره عنهما والله
 اعلم وقد يقتضون اي المحدثون على القول مع حذف القائل اي اختصارا
 بناء على الوضع ويريدون به اي بالقائل النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن

سيرين عن ابى هرويرة قال اي ابو هرويرة قال اي النبي صلى الله عليه وسلم
 تقالون قوما الحديث تمامه صفار الاعين تسوقونهم ثلاث مرات
 حتى لا يحقونهم بحرية العيب فاما في السياقة الاول ينجوم هرويرهم
 واما في الثانية فينجوبهم ويهلك واما في الثالثة فيصطلحون او كما قال
 انتهى وصفار الاعين الترك وخزيرة العيب ما احاط بها بحر الحجة
 وبحر فارس ودجلة والفرات واصطلم هلك وفي كلام الخطيب انه
 اي الاقتصار على القول مع حذف القائل اصطلاح باهل البصرة اي منهم
 ابن سيرين وغيره وتحقيقة قال ابن سيرين كل شيء حدثت به عن ابى هرويرة
 فهو مرفوع وقال الخطيب عقبه قلت لليرقاني احسب ان موسى عنى
 بهذا القول احاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا ومن القصة المحتملة اي
 لان يكون مرفوعا او موقوفات قول الصحابي من السنة كذا كقول علي بن ابي طالب
 وجهه السنة وضع الكف على الكف في الصلوة تحت النية ذكره التستحواي
 قال التاليد قال المصنف الوجه المرجح بازيل سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا قال ما كبر الصحابة كما يكره من الله عنه مثلا اذ لم يقبله الآسية
 النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان يورده في عالم الاحتجاج لان الصحابي
 مجتهدون والمجتهد لا يفتى بغيره بقوله مجتهدا خفف من السنة النبي صلى الله
 عليه وسلم فالأكثر اي الجمهور من المحدثين والعلماء على ان ذلك اي قوله من سنة
 كذا مرفوع اي حكما ونقل ابن عبد البر فيه اي في قول الصحابي المذكور
 الاتفاق واطلق الحكم والبير في اتفاق اهل النقل على الرفع قال السخاوي
 وخص ابن الاثير في الخلاف بابي بكر الصديق رضي الله عنه خاصة
 اذ لم ينسأ عليه احد غير النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره فقرا

عليهم ابو بكر وغيره قال اي ابن عبد البر في مسألة الشافعي واذا قالها
اي الجملة المذكورة الشاملة للسنة وهو قوله من السنة كذا والسنة
للمطلق غير الصحابي اي التابع فكذلك اي مرفوع حكما بالاتفاق قال
التكيد قوله اذا قالها غير التابع فكذلك يظهر منه ان هذان التبيين
بالادنى على الاعلى فاذا قالها التابع فهو كذلك من باب اولي الشرح هو
مخالف للنسخ المعتمدة والله اعلم ما لم يضافها اي ينسبها الى صاحبها
اي السنة كسنة القريين اي ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وعلب كونه
اخف واخصر لتقابلها بالقريين لفظا وان كان تقليد القول على التمسك
مذكو اللفظا واما ما اشتهر على السنة العامة من قولهم اللهم ايد الاسلام باحد
القريين الموأيد بهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر بن هشام المكشي
باب الحكم في الجاهلية وكناه صلى الله عليه وسلم باب جهل في الاسلام فلا
اصل له بهذا اللفظ انهم روى احمد والترمذي وغيرهما بلفظ اللهم ايد الاسلام
باحب هذين الرجلين اليك باب جهل او بهوين الخطاب وروى الحاكم عن
عائشة بلفظ اللهم اعز الاسلام بهوين الخطاب قال ابن عسك في الجمع
بين اللفظين انه صلى الله عليه وعلى بالاول فالأول اوحى اليه ان باب جهل
لن يسلم خضد بهر بدعائه فاجب فيه في نقل الاتفاق نظرا فان
الخلافا موجود فعن الشافعي هو وجه النظر في الفاء للتقليد اي لان
فواصل المسئلة قوله ان في القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر في الصحابي او
التابع ثم رجع عنه وقال في الجديد ليس بمرفوع وذهب الى انه غير مرفوع
ابو بكر الصير صاحب البلاطين الشافعية وابو بكر الرازي صاحب شريعة
الاسلام من الحنفية وابن حزم بفتح سهلة وسكون زاع عن اهل الظاهر

هم جماعة كبيرهم داود الظاهري وهم الذين لا يقولون الاحاديث بل يخبرونها
تتها على ظاهرها قال محشي وفي كثير من النسخ اهل النظر وفيه نظرا لانه
ما رأينا نسخة واحدة وهو مع مخالفة الرواية غير موافق للدراية
واحتجوا اي المانعون من كونه مرفوعا لوجود الاحتمال بان السنة
تتردد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره اي من الخلفاء الراشدين
فقد ستمها النبي صلى الله عليه وسلم سنة في قوله عليكم بسنة وستة
الخلفاء الراشدين بعدى وان دفع بتقريرنا هذا ما قال محشي هذا الدليل
انما يدل على بطلان ما ادعى الخصم من الجزم بالرفع ولا يدل على مدعاهم من الجزم
بعدم الرفع انتهى وبيان انه اذ دل على بطلان ما ادعى الخصم من الجزم بالرفع حصل
مدعاهم من الجزم بعدم الرفع لان القدم هو الاصل ومع وجود الاحتمال للبحر
الاستدلال مع انهم ما يدعون للجزم بعدم الرفع بل يقولون حيث ترددت السنة
بان يطلق تارة على سنة صلى الله عليه وسلم وتارة على سنة غيره لا
نقول بانه في حكم المرفوع لاحتمال ان يكون موقوفا والمسألة ظنية لا يقينية
حتى يقول احدهم بالجزم والقطع ولذا قال واجيب بان احتمال ارادة غير
النبي صلى الله عليه عليه يبيد يعني رغبة الظن كافية في المسألة قال محشي اي
اجيب اعتراضهم كالسناد مجاز فالأظهر اجيب او اجابوا وهو غريب لانهم
اذا اجابوا فهم اجيبوا واغرب شارح وقال وكثيرا ما يقبرون به عن سنة
الخلفاء الراشدين وقد يطلقونه ويريدون به سنة البلد وهذا الاحتمال
وان قيل به في الصحابي فهو في التابع اقوى لذلك اختلف الحكم في الموضوعين
غير صحيح لما سبق من انه لا فرق بينهما في اختلاف الحكم وقد روى البخاري
في صحيحه بمنزلة التقليد لقوله بعيد المتضمن لدليل الاكثرين في حديث ابن

شهاب هو الزهري من صفار التابعين سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
في قصته اي ابن عمر وسالم بن الحجاج بفتح اوله اي كثير الحجج وهو ابن
يوسف امير امراء عبد الملك بن مروان قتل سنة ثمان وعشرين الفا
من الصحابة والتابعين والسادرة والصالحين صبرا غريبا قتل منهم في
المجارية حيث قال اي سالم حقيقة وابن عمر حكاه اي الحجاج ان كنت تريد
السنة فمخرجي بشد يد الجيم المكسورة اي باردا بالصلوة اليها اذ التجرير
التكبر لكل صلاة كذا في التاج والقضية علي ما نقله الشيخا وعمر البخاري
ان الحجاج عام بزل بابن الزبير سالم عبد الله يعني ابن عمر رضي الله عنه
كيف تصنع في الموقف يوم عرفه فقال سالم ان كنت المريد السنة فمخرجي
بالصلوة يوم عرفه فقال ابن عمر صدق انهم كانوا يجفون بين الظهرو
والعصر في السنة انتهى وفي كلام ابن عمر زيادة افادة ان هذه سنة
واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لكن لما كان موهما
ان يكون سنة فقط قال ابن هشام نقلت لسالم افعله اي التبرجيد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال اي سالم وهل يعنون اي السلف هو انتم
انكار اي لا يريدون بذلك اي باطلاق السنة السنة النبي صلى الله عليه
وسلم اي غالبا فنقل سالم وهوي والحال ان سالما احد الفقهاء السبعة
وهو ابن المسيب والقاسم بن ابي بكر الصديق وعروة بن الزبير وجارح
بن زيد وسليمان بن يسار وعبد الله بن عتبة بن مسعود والسابع ابو
سالم بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك سالم بن عبد الله
بن عمرو قال ابو الزناد ابو بكر بن عبد الله الرحمن بن الحارث بن هشام
فهو لا الفقهاء السبعة من اهل المدينة الذين يصعدون عن رؤسهم

وعلمهم كشيروا في الافاق ولعلمهم المعينون بقولهم صلى الله عليه وسلم يوشك
ان يضرب الناس اكبادا لا يطلبون العلم لا يجدون احدا يعلم من عالم
المدينة رواه الترمذي والحاصل ان نقله وهو احد الفقهاء على خلاف
واحد الحفاظ من التابعين بالاتفاق عن الصحابة انهم اذا اطلقوا
السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم لان مقصودهم
بيان الشئ ولان السنة لا تنصرف ظاهرها حقيقة الا الى الشارع فانه
الفرد الاكمل ولانه اصل سنة غيره انما هو تبع في كلامهم فحمل كلامهم على
الاصل اولى واما قول بعضهم اي الخلف ان كان الحديث الذي عبر عنه بالسنة
مرفوعا فلم لا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اي لو كان لقلوا
فيه قال مجوابه انهم اي السلف تركوا الجزم بذلك اي بذلك القول وغيره
عنه بالصيغة التي ذكرها الصحابي تورعاوا احتياطا في الرواية ومن
هذا اي ترك الجزم فيه تورعاوا قول اي قلابه بكسر القاف عن انشؤ السنة
اذا تزوج اي اى احد البكر على الشيب اقام عندها سبعا اخرجاه اي
الشيخان في الصحيح اي كل واحد منهما في صحيحه لا في غيره من كتبه اشارة
الى كمال صحته قال ابو قلابه لو شئت لقلت ان انسا دفعوا الى النبي عليه
السلام اي لو قلت لم اكتب بالتحفيف وقيل بالتشديد بجهولا اي لم انب
الكذب اي لست كاذبا لان قوله من السنة هذا اي الرفع معناه لكن
اي رده بالصيغة التي ذكرها الصحابي اولى اي كالا يخفون من ذلك
اي من الصيغ المحتملة بالرفع والوقف وقال الحنفى اي ومما ترك فيه الجزم
تورعا انتهى وهو غير صحيح لانه قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا
عن كذا بالبناء للمفعول فيها كقول ام عطية رضي الله تعالى عنها امرنا

ان يخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وامر الحيتض بضم الحاء و
تشديد الياء جمع حايض ان يعتزلن مصل المسكين ونهينا عن اتباع
الجنائز فالخلاف فيه اي في هذا كالمخلاف في الذي قبله اي في قوله السنه
كذا وهو ان الوقف مذهب البعض والرفع مذهب الاكثر الذي هو الصحيح
لان مطلق ذلك اي ما ذكر من الامور التي ينصرف بظاهرها الى امر
والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في نسخة وخالفهم
في ذلك اي في كونه مرفوعا وحكما بانة موقوف طائفة منهم السماعيل
ومتكوبا باحتمال ان يكون المراد غيره اي غير النبي صلى الله عليه وسلم
كما مر القران والاجماع بنسبة الامور المجازي اليهما وبعض الخلفاء وفيهم
بعض الامراء والانتباط اي الاجتهاد واجابوا بان الاصل اي في الامر
هو الاول وهو امره صلى الله عليه وسلم لانه حقيقة وما عداه محتمل لكنه
اي المحتمل بالنسبة اليه اي في الاصل الذي هو الاول مرجوح لكونه اما مجازا
او لانه تبع ولا اعتبار للرفع مع وجود الاصل وايضا جعله وجها اخر في الجواب
وهو ظاهر ويمكن تقريره بوجه يكون دليلا على ما ذكره في الجواب من كون
الاول واجحا والثاني مرجوحا فمن كان في طاعة رئيس وهو مرجع اهل
بلد في الامور الشرعية اذا قال فاعله ضمير من امره لا يفهم عنه اي قوله
امر ان امره بصيغة الفاعل الآن ثيسه اي غير رئيسه الذي هو الاصل
في البلد ومدار الامر والنهي عليه فالآب معني غير علوما ههنا مذهب البعض
فيما اذا لم تكن الا تابعة لجمع منكر غير محصور وحق العبارة ان يقول لا يفهم
الا ان امره ثيسه بتقديم الا او لا يفهم امره او يحذف ان اي لا يفهم امره
على صفة الاعلى صفة كونه رئيسا له او يفهم ان امره ليس الا رئيسا والظاهر

ان يقال لا يفهم منه الا ان امره لا يكون الا رئيسا وحاصل معنى كلامه انه لا يفهم
منه ان امره غير رئيس بل يفهم منه انه رئيس واما قول من يقول اي تمسكا
على عدم الرفع فيحتمل ان يظن اي الراوي ما ليس بما مر امراي في نفس
الامر فلا يصح ان يقوله امرنا فلا اختصاص اي نجوابه انه لا اختصاص
له اي لاحتمال الظن حيث بهذه المسئلة بل هو مذكور الاول متصور
فيما لو صرح اي الراوي فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن
اي ايضا وهو اي احتمال الظن ضعيف اي في انه مجهول او في انها معلوما
اضعف واضعف لان الصحابي عدل تمنعه عدالة ان يعبر بالامر بناء
على ظن ضعيف عارف باللسان اي بلسان العرب حقيقة ومجازا وحقه
وجواز ان لا يطلق اي الصحابي ذلك اي الامور الا بعد التحقيق اي بعد تحقيق
الامر وتثبت جواز اطلاقه ومن ذلك قوله اي الصحابي كنا نفعل كذا اي في
زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لما تقدم مثلا للرفع من التقدير
كما فعل الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
كذا واليه اشار المصنف بقوله فله حكم الرفع ايضا كما تقدم فيكون هذا
لا تمثيلا فلم يريد عليه ان عده هذا من الصيغ المحتملة وذلك من الرفع
حكما لا يحلون من تحكم قال محمد وعلهم يفرقون بين كنا نفعل وبين
كنا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ثم رايتم التاميد ذكر في حاشية
انه قال المصنف كنا نفعل كذا اخطرت به من قولهم كنا نفعل في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم لان ههنا وان اوردته محتجابه فيحتمل ان يريد
الاجماع او تقرير النبي صلى الله عليه وسلم فالاجتماع صحيح وفي
كونه من التقدير لا تردد انتهى ولهذا حكم الرفع عند الحاكم والامام

فخر الذين الرازي وموقوف عند جمهور من المحدثين واصاب الفقه والا
صوبه وكذا عند ابن الصلاح والخطيب ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل
من الافعال بانه طاعة لله او لرسوله او موصيه هذا قريب مما مر
من الاخبار مما يحصل بفعله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص لكن
ذكر هنا الطاعة والموصية اللتان يقتضيان الجملة اليهما بدل ما لم
يعتبر قيد الخصوص فهما متغايران كقولهما رافع مرتلة وتشديد ميم
من صام اليوم الذي يشك بصيغة المجهول فيه اي في انه من شعبان
او رمضان فقد عصى ابا القاسم كنيته صلى الله عليه وسلم بلم ولده القام
فلهذا اي فلهذا النوع حكم الرفع ايضا اي كما تقدم لان اظاهرا ذلك مما
تلقاه اي اخذ الصحابي عنه صلى الله عليه وسلم او ينه عن غايه التناد
اي يبلغ اخر الذي هو الغرض الاعلى والغاية القصوى فانذفت
المنافسة المذكورة والسامحة المستورة **الى الصحابي** اي واخذ الصحابة
كالمراجي والانصارى **كذلك** اي مثلما تقدم في كون اللفظ لفظ الحديث
يقتضي التصريح جعل التصريح هنا مفعول يقتضى وقوله بان المنقول هو
من اقوال الصحابي ومن فعله او من تقريره متعلقا بالتصريح بخلافه
هناك فان التصريح هناك حال او تيزوان مع مدلوله مفعول يقتضى
وما المعنى واحد ولا يخرج فيه اي في هذا المقام جميع ما تقدم لعدم شموله
لما ثبت حكما انه قول الصحابي او فعله او تقريره ولما ذكر اخر وهو ان يحكم
الصحابي عن فعل من الافعال بانه طاعة لله ورسوله او موصية بل
معظمه اي اكثره وهو التصريح فاذا قيل عن الصحابي عند ذكر الحديث
يرفعه انخوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصحابي بصرح بذلك النوى

والنشه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة و فانسحة من كل وجاى بل
فيما يقصد لما كان المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث الاضافة
بيانته اى علوم الحديث معرفة الرواة استوطدة التوقيف الصحابي
فيل هذه العبارة غير ظاهرة المعنى والاحسن ان يقول بدلهما او دون
تقييد الصحابي بالاستطارة من هو الظاهر هو هو لان كلمة ما للسؤال عن
الماهية دون من والاحسن ان يقول انه من هو على ان يكون بدلا من تقييد
الصحابي والحاصل ان معرفت الصحابي من هو يحصل معرفة الصحابة لمؤلفه
غيرهم من الرواة والا فان التقييد المجازى لاسيما المسائل لثا قيل الملازمة
غير ظاهرة وكان الاولى ان يقول ولما انجز الكلام الى ذكر الصحابي وعرفته
وكذا الحال في النابى فقلت **وهو الصحابي من ليق** بكسر القاف اي رأى
النبي صلى الله عليه وسلم او رآه النبي حال كونه **مؤمنا** اي بالنبي صلى
الله عليه وسلم وبما جاء به عن عند الله قال السخاوى وخلفه من رآه
وآمن به من الجنة لانه صلى الله عليه وسلم بعث اليهم قطعا وهم كفرون
وفيهم العصاة والظالمون ولذا قال ابن جزم في الاقضية من المحلى قد
اعلنا الله عز وجل ان نفرا من الجنة استوا واستمعوا لقول من النبي
صلى الله عليه وسلم فهم صحابة تضلاء فحينئذ يتعين ذكر من عرف
منهم في الصحابة لبعض من عرف منهم فانه لم يستند فيه الى جهة
ومات على الاسلام اى اجاعا **ولو تخلصت** وصليته **دوة** اى ابتداء
وكفر **في الاصح** اى على مقتضى مذهب الشافعي ومن تبعه من ان الارتداد
لا يبطل الاعمال الا بكونه على الكفر واما في مذهبنا المقرر من ان الردة
تبطل ثواب جميع الاعمال ولورجع الى اللام وان يجب عليه اعادة

الحج فانه فرض عوى فتبطل صحته بالردة فلا يكون صحابيا الا ان جعلت
له رؤية ثانية وعليه الامام مالك وسننات زيادة بيان لهذا العجب شائع
حنفي مشهور بانه علامة حيث لم يوف منه وقال قال اى على
الاصح الذى ذهب اليه الجمهور المحدثين والاصوليين وغيرهم قال
وقد ذكر المصنف قيدا لا بد منه ولم يذكره الجمهور وهو قوله مات على الاسلام
لئلا يلزم ان يكون من مات على الردة معدودا من الصحابة قلت وانما
ترك الجمهور لكمال الظهور بل في الحقيقة انما ذكره ليرتب عليه
ولو تخلفت ردة على الاصح ولكنه موهم ان يكون على الاصح قيدا للثنتين
فدفعته بقول في الاول اى اجماعا والمواد باللقاء اى الملاقات ما هو
اعتم من المجالسة والمماشاة وكذا من المكالمة والمبايعة ووصول احدها
الى الآخر ان لم يكالمه اى احدها الآخر ويدخل فيه اى في اللقاء بل بعض
الاعتم الشامل للوصول وفي التعريف رؤية احدها الآخر ولو لحظة لشرف
منزلة مطالعة طلعة النبي صلى الله عليه وسلم الذى هو افضل من
الكبريت الاحرقى التأثير فكانه كما صرح به بعضهم اذا راه سلم اوردى
سما لحظة طبع قلبه على الاستقامة فالدين لانه باسلام مترقى
للقبول اذا قابل ذلك النور العظيم اشرف عليه فظهوره على قلبه
وجوارحه والمواد رؤيته في حال حيوته سواء كان ذلك اى الوصول
او ما ذكر من الرؤية بنفسه او بغيره اى سواء كان بالانفراد بان
يقصد رؤيته على حدة او بالتبعية ووسيلة الفير وسواء كان
ينظر اليه قضا او قصد رؤيته غيره وراه تبعا بوقوع نظره عليه
اتفاقا من غير قصد والا فالتوبة بالغير ما لا معنى له او يقال معناه

سواء كان رؤية احدها الآخر بنفسه بان يكون هو نفسه باعنا
على ان الرؤية او كان بغيره بان يكون الباعث ذلك الفير قال التلميذ
قله بغيره اى بان يكون صغيرا فيحمل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال تعبير
بالله اول من قوله بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم
وانما قال اولى لانه يمكن ان يولد بالرؤية في قوله بعضهم بناء على الغالب
ان يقال المواد بالرؤية الملاقات بحيث لو كان له بصيرة آه كما هو المستعمل
في العرف وبعضهم هو ابو عمرو بن الصلاح على ما قاله التلميذ وقال
العراق هكذا طلقة كثير من اهل الحديث وموادهم بذلك مع زوال المانع
من الرؤية كالعمل انتهى وعلى كل تقدير تعريف المصداق لانه اى قول بعضهم
يخرج اى بناء على الظاهر ان ام مكتوم اى العمى الذى نزل في حقه عيسى
وتولى قيل يخرج اما من الاخراج فالابن منصوب او من الخروج فالابن يرفع
ولكن لفظه به اى بهذا القول مقدرا حيث في الاول اولى ونحوه العين بضم
العين وهم اى والحال انهم صحابة بلا تردد اى بالخلاف وشيء قال
المصنف الذى اخترية اخيرا ان اتوا من قال رآى النبي صلى الله عليه وسلم
لا يرد عليه العمى لان المواد بالرؤية ما هو اعلم من الرؤية بالقوة او بالفعل ولا على
في قوة من يرى بالفعل وان عرض مانع من الرؤية بالفعل وهو العمى قال
التلميذ اختيار مجاز بلا قوينه لا عيرة به قلت العرف قوينه معروفة
بل قيل المجاز المستعمل اولى من الحقيقة اللغوية ويمكن ان ينزل الفعل
المعنى منزلة اللازم ويقال المواد بمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم
من حصل له رؤية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يشمل الطرفين وانما
اختار اللفظة من رأى النبي صلى الله عليه وسلم دون من رآه النبي عليه

السلام لانه الاغلب وهو الانسب بالادب والاقترب الى التطلب ولهذا قال صلى
الله عليه وسلم طوبى لمن رأى من رأى من راي فاكنتي
صلى الله عليه وسلم بجود الزقية من غير اعتبار التمييز والصحة والرواية
كما قال بعضهم واللقى في هذا التعريف كالجنس انما قال كالجنس وكما الفصل لكونها
من الاعراض العامة فيشمل المحدود وغيره وقول مؤمننا كالفضل انما باعتبار
جزئته الاول يخرج من حصوله اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا اي
لم يؤمن به باحد من الانبياء كالمشركين وكان الاولى ان يترك قوليه لقوله
وقول به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمننا كمن بغيره من الانبياء عليهم
السلام اس كاهل الكتاب قال التاكيد ان كان المراد بقوله مؤمننا بغيره
انه مؤمن بان ذلك الغير نبى ولم يؤمن بما جاء به كاهل الكتاب من اليهود
اليوم فهذا لا يقال له مؤمن فلم يدخل في الجنس فيحتاج الى اخراجه بفصل
وحيد لا يصح ان يكون هذا فضلا وانما هو لبيان متعلق الايمان وان كان
المراد مؤمننا بما جاء به غيره من الانبياء نذلك مؤمن به ان كان
لقاؤه بعد البعثة وان كان قبلها فهو مؤمن بانه سيبعث فلا يصح ان
يكون فضلا لما ذكره بعد هذا قلت تخننا رشفنا اخر وهو ان المراد به من اس
بغيره من الانبياء مجالا ولم يطلع على ما جاء به الانبياء مفضلا كالكثير
اهل الكتاب جهلا راما غيرهم ممن يكون كفرهم به صلى الله عليه و
سلم عنانا فقد خرج بالفصل الاول وهو قول مؤمننا لكن هل يخرج اس
الثاني من لقيه مؤمننا بانه سيبعث ولم يدرك البعثة بكسر الموحدة
محرك كسجير الراهب وفيه نظراى نذكر كاصح به النووي عن اراد
اللقاء حال نبوته حتى لا يكون مثله صحابيا عنده يخرج عنه ومن

اراد

اراد اتم من ذلك يدخل ولا وجه لاجراجه كما ذهب اليه البعض واعتقد
عليه بان هذا الشخص غير داخل في الجنس فكيف يخرج واجيب بان
هذا انما يصح اذا اريد بالنبي من حيث انه بنى واما اذا اريد ببناته فلا يصح
بالنسبة الى من راي ذاته قبل البعثة ولم يره بعد البعثة نعم يصح بالنسبة
الى المصدق به ولم يرد ذاته اصلا قال التاكيد قوله وفيه نظراى محل تأمل
قال المصدق قلت مرجحا ارجا بنى هذا التردد ان الصحة وعدومها
من الاحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند حصول مقتضاها في الظاهر
يتوقف على البعثة انتهى وهو معنى ما قيل في وجه النظر لان المؤمن في العرف
لا يطلق على من يصدق بانه سيبعث ولم يؤمن به حال البعثة لكن فيه
بحث لان كلا نسبة الى المصدق بانه سيبعث ومات قبل البعثة وقول
ومات على السلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمننا ومات
على الردة كعبيد الله بالنصفيرين جئت بفتح جيم وسكون ميملة وابن
خطل بفتح عجمة فمهملة تارة وهو متعلق باستار الكعبة قال السخاوى و
ينقى بن صبا به بفتح الميملة وفي كاشية التاكيد قال المص وكذا من روى
عنه ثم مات موقدا بعد وفاته كربيعة بن اسية بن خلف فانه لقيه
مؤمننا وروى عنه واستتموا الخلافة عمر وارتد ومات على الردة انتهى
وقال السخاوى وما وقع لاحد في سنده من ذكره حديث ربيعة بن اسية
من خلف الجهم وهو من اسلم والفتح وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم
حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحقه الخذلان لان فالحق في خلافة
عمر بالزوم وتنصير بسبب شئ اعطيه يمكن توجيهه بعدم الوقوف
على قصة ارتداده وقد قال شيخنا ما نصه واخراج حديث مثل هذا يعنى

مطلقا في السانيد وغير هاشكل ولعل ما خرج لم يقض على قصة ارتداد
وقول ولو تخلفت ردة مبتداء وخبره قوله اي بين لقيه اي قول لو تخلفت
ردة مفسر بقولنا لو تخلفت ردة بين لقيه اي قول لو تخلفت ردة مفسر
بقولنا لو تخلفت ردة بين لقيه مؤنابه وبين سوتة على اللام ونصنف
قوله على الاسلام على شارح بقوله عليه السلام فقال بل بعده ايضا كما
يشوبه قوله ام بعده فان اسم الصحبة باق له اعني غير باطل عند الشافعية
خلانا للحنفية سواء رجع الى اللام في حياته اي النبي صلى الله عليه
وسلم ام بعد موته وسواء لقيه ثانيا حيث يعود للاسم الصحبة بالجمد
اتفاقا لم لا خلافا لنا واغرب كشمع كونه حقيقيا فاضلا حيث قال قوله
لقيه ثانيا ام لا اما الحاجة اليه لفهم قوله ام بعد موته انتهى ووجه
الغاية مع قطع النظر عن معرفة المذهب في الردة لانه يفهم قوله ام بعد ممانه
انه لقيه ثانيا ام في حال حيوته وقوله فالاصح اشارة الى الخلاف في المسألة
قال تكميته اي في مسألة الارتداد انتهى وسيجيء بيانها واغرب شارح
وجعل المراد بالمسألة مسألة تعقيب الصحابة ويدر على بطلان قوله
قوله ويدل على درجته الاولى المفهوم الاصح المقابل للصحيح او
الضعيف الذي هو الثالث وهذا الاصح عنده قصة الاشعث بن قيس
فانه كان ممن ارتدوا في ايام جريحه الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه
اسيرا اي ما سورا مقيدا فعاد الى الاسلام فقيل ابو بكر منه ذلك اي
الاسلام فوجهه اي ابو بكر اخيه اي لما راى من حسن اسلامه ولم
يتخلف احد من ذكره ار الا شعث في الصحابة ولا عن خروج احاديثه
في السانيد وغيرها فيه انه كان ينبغي ان لا يكون في المسألة خلاف

مع ان خلاف ذلك فلعلم من ذكره في الصحابة غفل عن ارتداد ما وكونه
فوطبقة الصحابة ومن خرج حديثه فيمحق ان يكون عن جهل بحاله
او روى حديثه الذي نقل عن غيره من الصحابة او على قول من يجوز
التحمل في الكفر والادعاء في الاسلام والافق صرح في شهادة الولد الحية
من كتب الحنفية انه يبطل ما رواه المرتد لغيره من الحديث فلا يجوز
للسامع منه ان يرويه عنه بعد ردة وقال الحلبي في حاشية شفاء
القاض خراج للاشعث هذه الائمة الستة واحد من المستدرك بان
صحابي وهذا انما يمتنع عند من يقول ان الردة انما تحبط بشروط ان تنقل
بالموت اما من يقول ان الردة تبطل وان لم تنقل فلا يقدر وهذا القول قول
ابي حنيفة وفي عبادة الشافعي يدل على هذا كما قاله بعض شايخي لكن
لكن الذي حكامه الواقع عن الشافعي انها انما تحبط بشرط اتصالها بالموت
والله اعلم هذا وقد بقي قيد اخر لا بد من بيانها وتصدي السخاوي للتفرض
بشأنها حيث قال ولو اطلال وهل يدخل من رآه ميتا قبل ان يدفن كما وقع
لابي زويب الهذلي الشاعر ان صح قال عز بن جماعة لا على للشهور وقال
شيخنا انه محل نظر والراجح عدم الدخول والاي بعد من اتفق ان يوجب
المكرم وهو في قبره المعظم ولو في هذه الاعصار وكذلك من كشف
له عند من الاولياء فراه كذلك على طريق الكرامة اذ جهة من اثبت الصحبة
لمن رآه قبل دفنه انه ستم الحياة وهذه الحياة ليست دينوية وانما هي اخروية
لا تتعلق بها احكام الدنيا فان الشهدا احياء ومع ذلك الاحكام المتعلقة
بهم بعد القتل جارية لهم على سائر غيرهم هو الموقوف انتهى وقال العلابي
انه لا يبعد ان يعطى حكم الصحبة لشرف ما حصل له من رويته صلى الله

عليه وسلم قبل وفاته وصلوته عليه قال وهو اقرب من عتق المعاصر
الذي لم يره اصلا فيهم او الصغير الذي ولد في حياته وقال البدر الزكشي
ظاهر كلام ابن عبد البريعة لانه اثبت الصحبة لمن اسلم في حياته وان
لم يره يعني فيكون من رآه قبل الدفن او لم يجرم البلقيني بانه يعكس حيايا
لحصول شرف الرؤية وان فاته السماع قال وقد ذكره في الصحابة الذهبي
في التجديد وما جئنا اليه شيخنا من ترجيح عدم دخوله قد سبقه
اليه الزكشي فقال الظاهر انه غير صحيح انتمى وعلى هذا فيزاد في
التعريف قبل اشغاله من الدنيا وكذلك لا يدخل من رآه في المنام كما جزم به
البلقيني ثم شيخنا وان كان قد رآه حقا فذلك فيما يرجع اليه الامور المعنوية
لا الاحكام الدنيوية حتى لا يجب ان يعمل بما سمع في تلك الحالة بل جزم
البلقيني بعد دخول من رواه ليلة الاسراء يعني من الانبياء والملائكة عليهم
من لم يبرز الى عالم الدنيا وبهذا القيد دخل قبرهم عيسى بن مريم عليهما
السلام ولذا ذكره الذهبي في تجريده وتبعه شيخنا ووجه باختصاصه
عن غيره من الانبياء بكونه رفع على احد القولين حيا وبكونه ينزل الى
الارض فيقتل التجال ويحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فبهذه
الثلاثة يدخل في تعريف الصحابة قلت ولذا قيل في الصحابة رجل شاب
افضل من الشيخين وغيرها قال وجعل بعضهم دخول الملائكة فيهم
وهو مبني على انه هل كان سبعا ثانيا اليهم ام لا وعلى الملائكة شئ الجليل واقوه البيهقي
في الشعب بل نقل الفخر الرازي في اسرار التنزيل الاجماع عليه قال شيخنا
وفي صحة بناء دخولهم في الصحابة على هذا الاصل نظرنا بخفي وما قاله
ظاهره لكن خالفه في الفتح حيث شرع في البناء الثاني له وهل يدخل من

راه من مؤمن اهل الكتاب قبل البعثة الشريفة كزيد بن عمرو بن نفيل الذي
قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم انه يبعث امة توحده الظاهر لا وبه جزم
شيخنا في مقدمة الاصابة وزاد في التعريف الماضي به ليخرجه فانه
من لقيه مؤمنا بغيره على ان القائل ادعاء الاستغناء عن التقييد به باطلا
وصف النبوة اذا المطلق يحمل على الحامل هذا مع ان شيخنا قد ترجم له في صاته
تبعاً للنفوس وابن مندة وغيرهما وترجم ابن الاثير للقاسم ابن النبي صلى
الله عليه وسلم بل والظاهر وعبد الله اخويه في القسم الثاني من الاصابة
ومقتضاه ان يكون لهم رؤية لكنه ذكر اخاهم الطيب في الثالث منها وفيه
نظر خصوصا وقد جزم هشام بن الحكمي بان عبد الله والظاهر والطيب
واحد اسمه عبد الله والظاهر والطيب لقبان ثم يشترط في كونه مؤمنا
به ان تقع رؤيته له بعد البعثة فيؤمن به حين يراه او انه يكفر بكونه
مؤمنا به انه سيبعث كما في جبراء الراهق وغيره من مات قبل ان يدعو
النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا انه محل احتمال وذكر بجبراء في القسم الرابع
من الاصابة لكونه كان قبل البعثة واما ورقة فذكره في القسم الاول لكونه
كان بعدها قبل الدعوة مع انه لم يجزم بصحته بل قال وفي ثباتها نظر
على ان شرح النخبة ظاهره اختصاص التوقف بمن لم يدرك البعثة
فانه قال وتولى به هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه سيبعث ولم يدرك
البعثة فيه نظرا تنزيها اي هذان قولان منبرهان لم يغفل عنهما احدهما لاختلاف
اي كمال ظهوره لاشد في رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم
وقائل الاظهر ان يقول او قاتل معه اي حقيقة او حكما او قتلا اي معه
او في عصره او للتشويق او بمعنى بل تحت رايته اي علم نصرته ولواء ملته

على من لم يلزمه اى اصلا ولم يحضره بشهداى من شاهد الفزوا وعلى
من كاله يسيراى زنا يسيراى وكلاما قليلا او ماشاه قليلا اى الماشاة
اوراه على بعداى على سافة بعيدة او فى حال الطفولية اى الخارجة عن حد
التميز والمعرفة وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع اى فى الجملة وان وصية
ومن ليس له منهم اى من الصحابة بيان لمن سماع منه اى من النبي صلى الله
عليه وسلم فحديثه مرسل حيث الرواية قال المص وهو مقبول للاختلاف
والفرق بينه وبين التابع حيث اختلف فيه مع اشتركاى فاحتمال الرواية
عن التابعين ان احتمال رواية الصحابة عن التابع بعيدة بخلاف احتمال
رواية التابع عن التابع فانها ليست بعيدة قال التلميذ قال المص ويغنى
به فقال حديث مرسل يحتج به بالاتفاق وهم مع ذلك معدود وحد الصحابة
لما نالوه اى حصل لهم من شرف الرواية الاولى من شرف التقى على ما تقدم
ثم اعلم ان المسالة خلافية فقال احمد بن حنبل ومثله البخارى فى صحبه من
صحبه عليه السلام سنة او شهرا او يوما او ساعة اوراه فهو من
الصحابة ولا يدخل فيه الا عمى الذى جاء الى النبي عليه السلام مسلما ولم
يصحبه ولم يجالسوه وقال اصحاب الاصول هو من طالت مجالسته
له على طريق التبعية والاختصاص فلا يدخل من وقد عليه وانصرف بدونه
مكت وقال الامدى الاشبه ان الصحابة من رآه وحكاه عن احمد بن
حنبل واكثر اصحابنا واختاره ابن الحاجب لان الصحبة تقوم القليل والكثير
قال ابو بكر بن الطيب لا خلاف بين اهل اللغة ان الصحابة يستق من
الصحبة خارج على كل من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة قال
ومع هذا فقد تقدر لامة عرف في انهم لا يستعملون الا فيما كثرت صحبة

وكذا قال الخطيب ايضا لا خلاف بين اهل اللغة ان الصحبة التى اشق منها
الصحابة لا تحكى بل تشمل صحبة سنة وصحبة ساعة وقال النورى فى
مقدمة شرح سلم عقب كلام القاضى ابى بكر ربه يستدل على ترجيح
مذهب المحدثين فان هذا الامام قد نقل عن اهل اللغة ان الامم يتناول
صحبة ساعة واكثر اهل الحديث قد نقلوا الامم والاشع والعرف على وفق
اللغة فوجب المصير اليه قال السخاوى الا ان السلام لا يشترط فى اللغة
والكفار لا يدخلون واسم الصحبة بالاتفاق ويمكن ان يقال ان مراده
بالنقل على وفق اللغة بحسب القلة والكثرة بحسب جميع ما هو المعتمد
فى اللغة وحكى عن سعيد بن المسيب انه لا يعد صحابيا الا من اقام مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتا وستين او غزى معه غزوة
او غزوتين ووجه ان لاصحبة النبي صلى الله عليه وسلم شرفا عظيما فلا
ينال الاجتماع يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص كالغزو والشم
على التسف الذى هو قطعة من السف والسنة المشتملة على الفصول الاربعة
التي بها يختلف المزاج وعورض بانة صلى الله عليه وسلم لشرف منزلة
اعطى كل من رآه حكم الصحبة وايضا يلزم ان لا يعد جويون عبد الله
ونحوه صحابيا ولا خلاف فانه صحابى ثانيا بما يعرف كونه صحابيا بالتوا
كباب بكر الصديق المعنى بقوله ثقا ان يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
وسائر العشرة ذكره السخاوى لكن الفرق بين الصديق وغيره ان من انكر
صحبة الصديق كفر لا يستلزم انكار صحبة انكار نصر القرآن الجمع على انه
هو المراد به بخلاف من انكر صحبة غيره فانه لا يكفر ولا يستفاض ذكره
لما سبق من الفرق بين المستفيض والمتواتر والمراد بها ههنا فوق الشهرة

ولذا قال او الشهرة بناء على ان المغايرة بينهما بان المستفيض يكون في ابتداء
وانتهائه سواء والمشهور اعتمد ذلك قال السخاوي او الشهرة القاصرة
عن التواتر وهي الاستفاضة على رأي كعكاشة بن حصص وضمام بن ثعلبة
وغيرهما انتهى ولما انه اراد بالشهرة الشهرة عند المحدثين او باخبار
بعض الصحابة اي بانه صحابي كشهادة ابي موسى الاشعري لحمزة لما
سبطونا بان النبي صلى الله عليه وسلم حكم له بالشهادة قال له
شارح انتهى وفيه نظرا لاحتمال ان تكون الضمير له او لمن مات سبطونا
عليه او رد في الخبر من عموميه او بعد ثقات التابعين اي بذكر عدول
التبع اياه فالصحابية رواية او كتابة او باخباره عن نفسه بانه
صحابي قال التاليد قيده ابن الصلاح بان يكون معروف العدالة وكذا
ابن الحاجب وغيره اذا كان دعواه ذلك منصوب على المفعولية اي ادعاه
ما ذكر من كونه من الصحابة لا انه مرفوع على البدلية لانه حينئذ
كان بناسب ان يقول اذا كانت دعواه تلك اي تلك الدعوى تدخل
تحت الامكان قال السخاوي يرد عليه ان دعواه حينئذ قاصرة في عدالة
الآدم الا ان يقال يجوز ان يكون مستند دعواه غلبة ظنه في المروء
وقد اطلق ابن الصلاح والخطيب وتالا العراق لا بد من التقييد بما يدخل
تحت الامكان فانه لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته
عليه السلام فانه لا يقبل وان كان قد ثبت عدالته قبل ذلك لقوله
صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ارايتكم ليلتكم هذه فانه على
راس مائة سنة لا يبقى احد ممن علموا الارض يريد ان يخزام ذلك
القول قال ذلك صلى الله عليه وسلم في سنة وفاته قالوا وهو

واضح جلي قال السخاوي ونحوه قد لا شيخنا واما الشط الثامن وهو
للمعاصرة فيعتبر بمضي مائة سنة وعشرين سنة من هجرة النبي صلى الله
عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم فاخرجوا اصحابه ارايتكم
ليلتكم هذه فانه على راس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض
من هو اليوم عليها احد رواه البخاري وسلم من حديث ابن عمر زاد
سلم من حديث جابر ان ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم
يشهراتسم بالله ما على وجه الارض من نفس نفوسة اليوم
يا في عليها مائة سنة وهي حية يومئذ قال ولهن النكتة لم يبق
الاثمة احدا تدعى الصحبة بعد الفاية المذكورة وقد ادعاهما جماعة
فكذبوا وكان اخرهم رتن الهندي لان الظاهر كذبهم فدعواهم قال
السخاوي قيل فيه دلالة على موت حضر عليه السلام واجيب عنه
بان الحضرة كان حينئذ من نسكن البحر فلم يدخل في العدم وقيل معنى الحديث
لا يبقى من تروته او تعرفونه فهو عام اريد به الخصوص وقالوا اخرج عنه
عيسى عليه السلام مع كونه حيا لانه في السماء لا في الارض وقد استشكل هذا
الاخبر وهو اخباره عن نفسه بانه صحابي جماعة اي من المحدثين
من حيث ان دعواه ذلك اي كونه صحابيا نظير دعوى من قال انا عبد الله
الرجواز مثل هذا الذي يقتضي الدور التام او يحتاج جواز هذا الاستشكال
الذي تأمل اي نظور دقيق وفكر عميق لانه لا يظهر في بادى الرأي واغرب
شارح حيث قال وهذا الاستشكال غير ظاهر بل يحتاج الى تأمل انتهى لكن
اقول محل هذا اذا كان المدعى مجهول الحال واما اذا كان ظاهرا العدالة قبل
الدعوى فلا اشكال كما يقبل خبر العدل في روايته يقبل قوله في ادعائه

والله اعلم او يشترى بالنصب غاية اللسان فيه المساحة السابقة قال التلمذ
لفظ غاية ذات كما تقدم الى التابع وهو من لفظ الصحابي كذلك اى لفظ الصحابي
لقياس لفظ التلقى المذكور والمعنى ان التابع هو من لفظ الصحابي مؤثرا بالنسبة
ولو تخطت ودة في الاصح ولما كان قوله كذلك متعلقا بقوله مؤثرا ايضا
قال وهذا على المشا واليه بذ لك متعلق باللقى وما ذكره من اى من القيود
المذكورة في تعريف الصحابي الاقيد الايمان به اى بالنسبة الى الله عليه
وسلم حال لقيه فلو راي التابع وهو كما فرض صاحبنا ثم اسلم ومات على الاسلام
يكون تابعا كذا قيل ويليه ظاهر قوله وذلك اى الايمان به خاصا بالنسبة
عليه السلام وحاصل كلامه ان لفظ كذلك لا يراد به التشبيه في التلقى
فقط بل في اللقى وما ذكره سوى قيد الايمان لان الايمان مما يختص به
دون غيره لانه احد ركبي الايمان فلو اراد المعنى الاول لقال وذلك اى قيد
الايمان خاص بالنسبة الى الصحابي فتأمل وتوضيحه انه ان اراد ان الايمان
بالنبي عم ليس بشرط فالتابع حين ملاقات الصحابي فذلك غير ظاهر
وان اراد ان الايمان بالصحابي ليس بشرط فذلك ظاهر بل لا يجوز ان يقال
ذلك لكن لا يلزم من اعتبار مؤثرا المذكور في تعريف الصحابي ان لا
اعتبار للايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم في التابعي هذا وقال التلمذ قوله
وذلك خاص خصوصية بالعقل لا باللفظ قلت خصوصية باللفظ
ايضا عقلا ونقلا وهذا اى التعريف للتابع هو المختار قال العراقي وعليه
عمل الاكثرين وقد اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحابة والتابعين بقوله طيب
لمن راني وآمن بوعظي ولم يزدني الحديث فاكفى فيهما بجمود الرؤية
قلت وبه يندرج الامام الاعظم في سلك التابعين فانه قد راي النبي صلى الله

وغیره

وغیره من الصحابة على ما ذكر الشيخ الجزري في السماء رجال القراء ولا
مام التوريشي تحفة المستوفين وصاحب كشف الكشاف في قوة
المؤمنين وصاحب مرآة الجنان وغيرهم من العلماء المتبحرين فمن
يقاؤه تابعي فاما من تتبع القاصر والتعقب الفاتر خلافا لما اشتراط
فالتابع طول الملازمة اى الغالبية منها السماع كالخطيب فانه قال لا ينبغي
من صحابي قال ابن الصلاح ومطلقة مخصوص بالتابعي باحسان
اشترى والظاهر منه طول الملازمة انا الاتباع بالاحسان لا يكون بدونه
او صحة السماع اى صحبته محكومة بالسماع فلو صحبه ولم يسمع منه
الحديث لا يكون تابعا وتصحف الصحة بالصحة على شارح فقال لا ينبغي
فانه اشتراط ان يكون راه فيمن يحفظ عنه فان كان صغيرا لم يحفظ
عنه فلا عبرة برؤيته كخلف بن خليفة فانه عنه فاتباع التابعين
وان كان راي عمرو بن حريث لكونه صغيرا اشترى وتحمل هذا الكلام كله
بعد قوله او التمييز اى من التمييز وهو الاربعة والخمسة ما قيل فيه
انه اقل سني صحة السماع واما قول الشارح اى يكون والتمييزين الذين
تصح نسبتهم للرؤية اليهم فغير ظاهر هذا والمفهوم من كلام العراقي ان
المخالف للجمهور اثنان قال في المتن والتابعي اللائق قد صحبا والخطيب
حده ان يصحبا وقال في الشرح التابعي من راي الصحابي لكن ابن حبان يشترط
ان يكون راه في سنن من يحفظ عنه الاخر ما ذكرناه سابقا فعلى هذا
ما لصحة السماع والتمييز واحد ولم يفهم منه شرط صحة السماع بل
ومطلوع التمييز ايضا فتأمل ويقتضي بين الصحابة والتابعين طبقة
اى جماعة متفقة في عصر واحد من المسلمين اختلف اى اختلف علماء

اسماء الرجال في الحاقهم بأي القسمين أي قسم الصحابة والتابعين يعني
يذكرهم مع هؤلاء أو هؤلاء وهم المحضرون بالتحقيق بالخاء والضاد
المجتمدين ونفع الراء على أناسهم مفعول من خضم عمار ذكره أي قطع
وقتل بكرة الراء من خضم إذا ن الأبل قطعها كما حكي الحاكم عن بعض شايخ
وذلك أن أهل الجاهلية ممن أسلم كانوا يحضرون إذا ن الأبل ليكون
علامة لاسلامهم أن غير عليهم أو حوربوا قال الشيخناوى وهذا محتمل
لكن من أجل أنهم حضروا أي قطعوا عن نظرهم أي من المسلمين حيث
عاصروا الصحابة ولم يحصل لهم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم وقصر
ابن خلكان على الراء كلف مع إهمال الهاء وأغرب في ذلك ونصه قد
سمع يحضرون بالخاء المهملة وكسر الراء انتهى الذين أدركوا الجاهلية
صفاراً كانوا أو كباراً في حياة رسول الله عليه السلام الجاهلية ما قبل
البعثة ستموا بذلك كثرة جهالتهم وقيل ما قبل نزع سكة لزوال
أمر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
وأبطل أمور الجاهلية إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة
والإمام أي في حياته صلى الله عليه وسلم ولم أبعده وخطهم ابن قتيبة
بمن أدرك الإسلام في الكبر ثم أسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم كجيد
بن نسير فإنه أسلم وهو بالغ في خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه
وبعضهم ممن أسلم في حياته صلى الله عليه وسلم كزيد بن وهب فإنه
رحل إلى النبي عليه السلام فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في
الطريق وكذا وقع لقيس بن أبي حازم وأبو سلمة الحولاني وأبو عبد الله
الصنابحي فأتى النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومهم بليال أو قريب من

من هؤلاء سويد بن غفلة قدم حين نفذت الأيدي من دونه صلى الله
عليه وسلم على الأصح في الأخيرين ذكره الشيخناوى ولم ير النبي صلى الله
عليه وسلم وأرواه كفى قبل الإسلام وقد عُدَّ المحضرون مسلمين
نفساً قال النووي وهم أكثر ولا يخفى أن المحضرين من التابعين وليسوا
من الصحابة قطعاً لأنهم لم يروه فقولهم بينهما طبقة باعتبار العصور
الزمان لا باختلاف القرابة والشان فالذي أحقرهم بالصحابة نظراً إلى أنهم
في رتبةهم وإن كانوا متقدمين على طبقتهم وما قول محشي يكون المحضرين
بين الصحابة والتابعين إنما هو عند القوم نظراً إلى اختلافهم في تفسير الصحابة
والتابعين وأما بالنظر إلى تعريف الشيخ لهما فزعم التابعين فمردود لما عرفت
أن الاختلاف في اشتراط رؤية النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة وإنما لا
اختلاف في اشتراط طول الملازمة وخصوصاً المقابلة ولذا قيل إن اشتقاق
المحضرين من قولهم لحضم لا يدرى ذكره وأنتى لتورد هم بين الطبقتين
أي الصحابة والمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية إذا عرفت ذلك
فقد هم أي ذكرهم ابن عبد البر في الصحابة أي في طبقتهم وفي أثناء
توحيدهم مع أنهم ليسوا منهم ولما كانت عبارة المصنف موهمة قال التليذ
الأول أن يقول فقد هم معهم لما سيأتي من أنه لم يقدّمهم منهم انتهى
وفيه أنه لا فوق في الإيهام بين عدهم فيهم وبين عدهم معهم كما
لا يخفى وأدعى عياض وغيره أن ابن عبد البر يقول أنهم صحابة لأنه
لما عدهم فيما بين الصحابة فهو ما منه أنه جعلهم صحابة وفيه
أي في إرادته نظراً إلى تأكيده لقائل أن يقول أنت صرحت بأنه عدهم
فيهم فما ورد على عياض فهو وارد على ظاهر عبارته فكان الأولى

ما قلنا انتهى وقلنا ان ما قلت مثل عبارة المص وان كلاهما يوردهم خلا
المقصود ولكن الظاهر من عدم فهم او معهم المغايرة بينهم فابن
هذا التوهم الناشئ من العبارة من ادعاء عياض صراحة كونهم
من الصحابة حتى يورد عبارة المص ما يورد على ادعاء عياض لانه
ابن عبد البر اوضح اوضح وارضح فخطبة كتابه اى متعدد عن
ذلك بانه انما اورد هم اى المحضرين فطبيعة الصحابة وذكرهم معهم
ليكون كتابه جامع اى حاويا لهم ولا يشباههم لالكونهم صحابة
ستوعبا لاهل القرن الاول اى من اهل اللام اى سواء تشرعوا برويت
صلواته عليه وسلم كالصحابة او حرمتوا من هذه السعادة كالمحضرين
فالصواب انهم من التابعين او من صفارهم بناء على الاكتفاء بروية الصحابة
او على طول الملازمة والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين اى مطلقا
لادراك شرف زمنه صلى الله عليه وسلم والكبر يستلزم مقتضى ان يكونوا
من الكبر بخلاف صفار التابعين فانهم ليسوا على منوال ذلك والظاهر
انهم كلهم ادركو الصحابة ولذا جزم المص بما ذكره فاندفع ما قاله نحن
فيه انه يحتمل ان يكون بعض المحضرين لم يلق صحابيا اصلا فلا
يصدق عليه تعريف التابعي كما لا يصدق عليه تعريف الصحابي انتهى
وعلمت ان هذا مجرد احتمال عقلي سواء عرف اى شئ من الواحد اى
منهم كان سما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى فيفتح النون
وتخفيف الباء على الاصح وكاد ليس القرني فانه سيد التابعين على
ما ورد في حقه ولا اى لم يعرف انه كان سما في زمنه صلى الله عليه
وسلم بمعنى لم يشتهر لكنه كان سما في نفس الامر وانما قلنا هذا ليصح

كونه من المحضرين لاهل الصحابة ولا من التابعين فانه باللام السابق
يتميز عن التابعي ويعدم الرؤية يخط عن مرتبة الصحابي فتأمل فانه محل
ذلك لكن استدراك من قوله والصحيح ان ثبت ان النبي صلى الله عليه
وسلم ليلة الاسراء كتفه عن جميع من في الارض فواهم اى تفصيلا
لا بجمل قال التلميذ قيل ان الذى ذكره المص فيما تقدم من ان الصحبة من
الاحكام الظاهر يدل على انه لو ثبت لا يدل على الصحبة لان ما في عالم الغيب
لا يكون حكمه حكم ما في عالم الشهادة قلت الحق ان الامور الحاصلة له صلى
الله عليه وسلم بالكشف حكمها حكم الاحكام الحاصلة له صلى الله عليه
وسلم بالعيان ولا علاقة لما ذكره في الصحبة بهذا لان ذلك في الظاهر الذى
يقابل الاعتقاد والله اعلم فيبقى ان يعد من كان مؤنابه اى منهم فحيا
صلواته عليه وسلم اذ ذاك اى وقت الاسراء وهو ظرف لقوله مؤنابه
وغفل عن هذا القيد بحث حيث قال الواجب ان يعد في الصحابة من كان
مؤنابه في هذه الليلة لا في حياته مطلقا لجواز ان يكون ايمانه بعد هذه
الليلة ولم يلاق النبي صلى الله عليه وسلم فلا تكون الرؤية حال كونه
مؤنبا فلا يكون صحابيا ولجواز ان يموت مؤنبا غير ملاق له قبل تلك
الليلة انتهى ولعله قوله اذ ذاك لم يكن في نسخة كما وجدنا بعض
النسخ خاليا منه وهو ملحق فاصلنا مصحح عليه وعلى كل تقدير فهو الماد
سواء يكون مذكورا او مقدر اوان لم يلاقه اى في عالم الدنيا في الصحابة
اى في جلستهم معدودين منهم حقيقة ولا يخفى ان القيد الاخير مستدرك
اذ الكلام فيمن لم يلاقه والظاهر انه اراد وان لم تقع الملاقاة والرؤية من
جانب ذلك الواحد على ما هو الاصل من نسبة الملاقاة للاد ولا الاعلى

وانما وقع الملاقاة هنا ابتداء من جانبه صلواته عليه وسلم فقط كما هو
ظاهر بها ونه مقام الاسراء ولذا قال الحصول الرؤية من جانبه صلواته
عليه وسلم وانما يلزم من لقائهما في الاخر بان يكونا كلاهما في عالم الملك
والملكوت وبهذا يندفع قول التاكيد قوله وان لم يلاقه ليس بجيد لانه تقدم
له ان اللق يصدق برؤيه احدهما الاخر فكان الاول ان يقول وان لم يجتمع معه
انتهى وانت تعلم ان الاجماع ما يرتفع مادة التزاع فالقسم الاول ما تقدم ذكره
من الاقسام الثلاثة وهو القسم الاول ما ينتهي الى حديث يصل الى
النبي صلواته عليه وسلم غاية السناد اي نهاية اسناد رجال ذلك
الحديث وفي نسخة اليه وهو تكرير وتوكيد لقوله النبي عليه السلام
المرفوع قال حدث هذا هو قسم السناد لا المتفق قوله غاية السناد موضع
الظاهر موضع الضمير ويشعر بذلك قوله فيما بعد ما ينتهي الى التابعي ينتهي
وفيه ان المرفوع والموقوف والمقطوع من اوصاف متن الحديث للسناد
فيتعين ما حذرناه غايته انه اوردها سبق لفظ الغاية في الاخيرين
وترك في الاول وهناك ترك في الاخيرين وذكر في الاول تفتنا وقال التليذ
لفظ غاية زائد كما تقدم انتهى وتقدم منه هذا الاعتراض وهو مرفوع
لما ذكرناه هنا وبما تقدم والله اعلم ويؤيد ما ذكرناه من المراد به ههنا قسم
المتن الحاصل من اتسام السناد قوله سواء كان ذلك الانتهاء الى انتهاء
سناد ذلك الحديث باسناد متصل وهو اعتم من ان يكون مرفوعا او موقفا
اولا بان يكون منقطعا كما ان المرفوع اعتم من ان يكون اضافة الى اصحاب
او تابعي او من بعدهما حتى يدخل فيه قول المصنفين ولو تأخروا قاله رسول
الله صلواته عليه وسلم على ما ذكره السخاوي فهذا دليل صريح على

ان المرفوع حقيقة نعت متن الحديث وقد يطلق على مجموع المتن والسناد
او على الاخير مجازا فبطل قول المحشي في العبارة مسامحة فان هذه الاسماء انما
هي للتميز وقد جعله للاسناد انتهى وبان المستويات الثلث ينظر فيها
الى ما يشهد باسماؤها فان المرفوع الاضافة الشريفة خاصة والمقصود
الى الاتصال والسند اليهما معا والثاني الموقوف وهو ما ينتهي الى حديث
ينتهي اسناده الى الصحابي متصلا كان او منقطعا والثاني المقطوع وهو
ما ينتهي عند الاطلاق ما ينتهي الى التابعي ومن دون التابعي من اتباع التابعين
من بعدهم فيه اي في التسمية اي في اشتراك التسمية مثله بالرفع على
انه خبر الموصول اي مثل ما ينتهي الى التابعي قال التليذ في هذا صرف الضمير
الخلاص من هو لفاته في قوله فيه المقطوع وفي مثله للتابعي المقطوع
فعلى ظاهره يصير ان من دون التابعي مثل المقطوع ولا يخفى ما فيه فكان
الاولى ان يقول فيه اي في المقطوع مثله اي مثل التابعي فان ما ينتهي اليه
يستمى مقطوعا انتهى وفيه ان معنى كلام المصنف حديث من دون التابعي
مثلا المقطوع وهو حديث التابعي في التسمية ولا يحذر فيه اصلا لفظا
ولا معنى وتقدير المضاف كثير لصحة المبنى ويدل على ما ذكرناه قوله في تسمية
جميع ذلك مقطوعا حيث اعاد ذلك توضيحا والى المقصود تلويحا وحاصله
ان قوله مثل ما ينتهي الى التابعي تفسير لقوله فيه مثله لا مثله فقط لا ذكر
في التفسير قوله في تسمية جميع مقطوعا نعم بظاهره يلزم من دون
التابعي بالسناد المنتهي الى التابعي ويندفع بالمضاف المقدور كان الاول
رجع الضمير في مثله الى التابعي ليعلم ان اول الامر وما ينتهي اليه من دون
التابعي مثله اي مثل ما ينتهي الى التابعي هذا ورجع الضمير المذكور في قوله

فيه الى التسمية اما بتاويل الاطلاق او باعتبار التسمية بمعنى المسترصد
ميتا ولا ان المصدر يذكروا ويؤنثوا وان شئت قلت اي فالتاويل هو دون
موقوف على ذلك مثل وقفه مع على هام ووقفه ماله على نافع في الخلاصة
المرنوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قوله او فعل
او تقدير متصلا او منقطعا هذا هو المشهور في الجواهر قبل هو ما اخبر به
الصحابه خاصة سمع فعله صلى الله عليه وسلم او قوله وايضا في
الخلاصة الموقوف عند الاطلاق ما روى الصحابي من قوله او فعل او نحو
ذلك متصلا او منقطعا وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا لمثل وقفه مع
على هام والمقطوع ما جاء من التابعين من اقوالهم وافعالهم موقوف
عليهم ولست له الشافعي والواقفي اسم الطبراني في المنقطع والمنقطع هو
الذي لم يتصل بسنده على اتى وجكان سواء ترك الراوي من اول السناد او
سطه اواخره لانه اكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابع
عن الصحابي انتهى كلامه وقد خصه المصنف فيما سبق بما يكون التوكيد
فاحسن سنده بشرط عدم التوالى وحاصل كلامه هنا انه ان استعملت الموقوف
فيما جاء عن التابعين ومن بعدهم فقيده بهم فقد موقوف على عطا
ار على داود ومخوذا لك فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المنقطع
والمنقطع تفويح على قوله والثالث المنقطع هو الفرق بينهما باعتبار ما ذكر
في هذا الكتاب انما هو المبينة كما هو الظاهر من ظاهر العبارة واما باعتبار
ما ذكر في الخلاصة فعموم مرجح فان المنقطع ما ينتهي الى التابعي
سواء سقط بسنده شيء ام لا والمنقطع ما سقط بسنده شيء
انتهى الى التابعي ام لا وحاصل كلامه انه حصل التفرقة في الاصطلاح

المعتبر عنه ما ذكره هنا من تعريف المنقطع ومن انه سباح المتن مع ما ذكر
سابقا في سباح السناد من تعريف المنقطع وانه سباح السناد والمنقطع
من سباح السناد كما تقدم وفيه نظران ما تقدم ان المنقطع هو المتن الذي
سقط من اخر سنده بشرط عدم التوالى فما ظهر من عبارة المصنف كس
ما ادعاه حيث ظهر من هاتين السبع ان المنقطع من سباح المتن وظهر
هنا ان المنقطع من سباح السناد لكنه ساكن كما تقدم والمنقطع من
سباح الاثر كما تقدم تروى بالخطاب على صيغة المعلوم او بالفيضة على
صيغة المجهول يعني انه يقال سند منقطع وحديث منقطع وقد يطلق بعضهم
هذا في موضع هذا المنقطع في موضع المنقطع وبالعكس اي وبعضا آخر
يعكسه تجوزا عن الاصطلاح اي تجوزا عنه الوارادة المعنى اللغوي وقال
اي قليلا للاخيرين اي الموقوف والمنقطع الاثر واعلم ان الفقهاء يستولون
الاثر في كلام السلف والخبر في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل الخبر
والحديث ما جاء عن النبي عليه السلام والاثراعم منهما والظاهر والسند
اسم مفعول من السناد وفي قوله اهل الحديث اي في اطلاقهم هذا حديث
سند هو ضمير فصل مرفوع صحابي مرفوع مضاف على الخبرية بسط
ظاهر الاتصال مفعول مرفوع كالجند وتولي صحابي كالفصل يخرج بضم
الياء وكسر الراء ما رفعه التابعي بان قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فانه مرسل او من دونه فانه معضل اراد بكونه مرفوع
الصحابي وان لا يترك الصحابي في السناد واحدا ومرفوع التابعي ان يترك
التابعي الصحابي من الوسط ومرفوع من دون التابعي ان يترك
هو التابعي والصحابي ايضا من الوسط او معلق قيل ارفع الخلو والافند

مترانه يمكن اجتماعهما وقيل انه مفضل ان كان الساقط اثنين فصاعدا
مع التوالف معلق بان كان السقط من مبادئ السند يعني رفعة مصنف
من المصنفين الذي منه سبدا على السناد هذا الادلى ان يذكر المنقطع ايضا
وقول ظاهر الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع كالموسل الجلى وكذا يخرج
ما يساوى احتمال الاتصال والانقطاع بحسب الظهور والخفاء ويدخل
الاتصال ما فيه الاحتمال الى احتمال الاتصال والانقطاع كالموسل الخفى لكن
ينبغي ان يكون الاتصال ارجح ليصدق التعريف ما يوجد ويدخل
ايضا ما يوجد فيه حقيقة الاتصال باب الاول يعني اذا كان ما ظاهره
متصلا خلافا للتعريف فما كان في الحقيقة متصلا كان دخوله في التعريف
اولى ليس المراد ان ما توجد فيه حقيقة الاتصال داخل في ما ظاهره الاتصال
لان ما يكون متصلا حقيقة يمكن ان يكون منقطعا ظاهرا وانت خبير
بان دخول بعض الافراد في التعريف بطريق الاولوية مستحسن ويفهم
من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كنعنة المدلس والمعاصر الذي
لم يثبت لقيه وهو الموسل الخفى قال السخاوى وغيرهما ما ظاهره
الاتصال وقد يفتش فيوجد منقطعا لا يخرج الحديث عن كونه سندا
لاطباق الائمة اى اتفاق ائمة الحديث الذين خرجوا بتشديد الواء
بمعنى خرجوا السانيد اى احاديثها على ذلك اى على ما ذكرناه مفصلا
واعلم انه قال الخطيب المسند ما اتصل بسنده من رواية المنتباه و
اكثر ما يستعملونه في ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره
وقال الحاكم هو ما اتصل بسنده مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقال ابن عبد البر هو ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم متصلا

كان او منقطعا من ثلاث اقوله وعلى كل قول منها فانقسم ينقسم الى
صحيح وحسن وضعيف ذكره ابن جماعة في المنزه الراوى في اصول الحديث
البنوى وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه الحديث عن شيخ
يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى الصحاب والى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه ان اريد بقيد ظهور السماع ما يتبادر
منه وهو انه يسمع منه ويكون سماعه منه ظاهرا والتعريف مخصوص
بمتصل السند فلا يدخل فيه ما فيه الاحتمال والمدلس والموسل الخفى ينبغي
ان يراد بالموافقة بينه وبين تعريف الحاكم الموافقة في الجملة بالاضافة
الى التعريفين فان اوفقيته بالنسبة الى تعريف ابن عبد البر اظهر من
انه يخفى واما بالنسبة الى تعريف الخطيب فلان في تعريفه ما في تعريف الحاكم
من جهة المخالفة مع اواخره هو صدقه على الموقوف فهو ليس بجامع
وهذا اى تعريف الحاكم مافع ولكنه ليس بجامع وان اريد ما يكون ظاهره
السماع على تياس قوله ظاهره الاتصال فالتعريفان مقاربان و
متوافقان لكنه انما يظهر دلالة قوله يظهر سماعه على الاول واما
الخطيب وهو الحافظ ابو بكر البغدادى فقال المسند المتصل فعلى هذا اى
على تعريفه الموقوف اذا جاء بسند متصل يستمر عنده سند ويشمل
الرفوع والموقوف بل المقطوع ايضا لكنه قال ان ذلك على الموقوف المتصل
المستقديا فكذلك بقله واكثر ما يستعمل في ما جاء عن النبي صلى الله عليه
وسلم فوقف في العبارة بان قوله بقله مستدرك لكونه قد مضى للقله
ورفعه بانه ذكر تأكيد واستشكل بما في بعض النسخ قد يأتى بقله
فان كان انما تكون لدفع التوهم الناشى ما قبله واجب بان قد هنا

للتحقيق الصرفان قد في الحال انما تكون التحقيق نقطا للتقليل كما صرح
 به واللب في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه انتهى والتحقيق ان قد في الآية
 للتقليل متعلقة والمعنى ان ما انتم عليه هو اقل معلوماته وقيل الماده
 بالقله المذكورة بعد ذلك انما هي نهاية القلة بقريضة التوحيث هذا وقال
 التاليف قوله واما الخطيب فيه نظرون وجريين الاول ان الخطيب لم يذكر
 للسند تعريفات بل لنفسه ليلزمه ما ذكر قلت يدفعه ما تقدم من
 تنقل المثل الثالث ان قوله لكن قال ان ذلك قد ياتي بقلة ليس بظاهر
 المواد فان الظاهر ان ترجع الاشارة الى جموع التوف بسند متصل وليس
 بمواد وانما المواد المتعالم المستد فكل ما اتصل بسنده من توف كان او مؤثرا
 وبيان ذلك ان لفظ الخطيب وصفهم الحديث بانه سند يريدون
 ان اسناده متصل بين راويه وبين ما بسنده عنه الا ان اكثر المتعالم
 هذه العبارة هو في السند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة انتهى
 ويدفع بان الشيخ نقل حاصل المعنى والسند التعريف الى الخطيب لكونه
 ذكر واختاره والظاهر انه لا اعراض على الخطيب فانه اشار الى ان الاصطلاح
 المذكور لاكثر الحديثين انما هو غالبى واكثرى لا كل جاسى ما نفي وبعده ان
 عبد البر حيث قال المسند المرفوع وهو ما جاء عن النبي صلى الله
 عليه وسلم خاصة ولم يتوضد للسناد اى بالاتصال والا نقطاع
 وغيرها وفيه انه قد سبق منه انه عزم بقوله متصلا كان او متقطعا
 منقطعا ولم يتوضد كان اهو ان يقال اللام للعهد وهو المتصل
 فانه يصدق على الرسل والمرسل والمعضد والمنقطع هو كما المعضد
 الا انه يشترط فيه عدم التوالى وكذا يصدق على المعلق اذا كان التوالى

مرفوعا ولا فائده وحاصله ان هذا التعريف ابعدين تعريف الخطيب ان
 تعريف الخطيب لا يصدق على شئ من اعتبار الحدود والاصل الموقوف
 المتصل وهو ما يقال بدخوله في الحدود وهذا التعريف يصدق على انواع
 متعددة من اعتبار الحدود ولم يدخل بدخولها في الحدود واحدا صلا فان
قل عدده اى عدد رجال السند يعنى بالنسبة العدد رجال سند آخر
فاما ان ينتهى الى السند القليل العدد الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
 العدد متعلق ينتهى القليل بالنسبة متعلق بالقليل السند آخر يورده
 صفة سند اى حجم سند اخذ ذلك الحديث بعينه بعدد كثير قال السجستاني
 ثارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد وثارة بالنسبة الى سند آخر انتهى
 اى ذلك السند **الى امام** من ائمة الحديث اى سواء يكون من ائمة الفقه وغيره
 ام لا وسواء يكون تابعيا او دونه كما يعلم من التمثيل الآتى واما انه هل
 يشمل الصحابي ام لا ففيه تردد **دوى** صفة عليه اى رفيعة وهو صفة
 كاشفة للامام كالحفظ والفقه وفي نسخة التيقظ بدل الحفظ والضبط
 والتصنيف وغير ذلك من الصفات اى العلية المقضية للترجيح اعلى
 اقوانه فتلك الصفة **كشعبة** والى التوري والساقى والنجارى وسلم
 ونحوهم اى من الاثبات وابن عيينه وهشيم وغيرهم ذكره البخارى **فالاو**
 وهو ما ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم اى على النهج المذكور وهو
 المسطور **العلو** بضم العين نقشيد المطلق اى على الاطلاق لا بالنسبة
 الى شخص من رجال السند دون شخص وان كان اصل النسبة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم من جودة فان اتفق اى الحديث المذكور
 ان يكون سند صحيحا كان الغاية المصروفة بجمعه بين الصحة والرواية

والانصورية العلوية اي في سنده موجودة وهي ذليلة مطروبة مالم يكن
اي الحديث او اسناده موضوعا فهو اي الموضوع كالعدم دفع لسؤال
مقدر تقديره ان يقال قلة العدد قد توجد في الموضوع ولا يقال له العلوية فكيف
قال فلا اوله اي قليل العدد المنته الى النبي صلى الله عليه وسلم العلوي المطلق
والجواب ان الموضوع مثل المعدوم فلا يدخل في قليله لعدمه فلا توجد فيه
صورة العلوي ايضا ثم الشيخ قيد وجود صورة العلوي اذ لم يكن موضوعا
وقيد به غيره بما اذ لم يكن ضعيفا كالحاكم والعراقي والنووي حتى اذا كان
قرب الاسناد مع ضعف بعض الروايات فلا التفات الى هذا العلوي لئلا اذا كان
فيه بعض الكذابين قال شارح وهو الظاهر لان الفضل من العلوي كما سمي
كونه اقرب الى الصحة فلا بد من التيقن لا يندرج فيه ما يكون رواية ضعيفة
اقول الخلاف لفظي في التحقيق لان الشيخ لما اعتبر صورة العلوي فلا شك
انها موجودة في الحديث الضعيف لا يتصور الصورة في غيره وان الباقيين
لما ارادوا حقيقة العلوم مع اعتبار مراتب الصحة والحسن اخرجوا الضعيف
ثم اعلم ان اصل الاسناد حصصه فاضلة من خصايص هذه الامة
وسنة باللغة من السنن المؤكدة بل من فروع الكفاية قال ابن المبارك
الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء فاشاء قال الثوري الاسناد
سراج المؤمن فاذا لم يكن معه سلاح لم يقدر ان يقال وقال بقرينة
ذاكرت حماد بن زيد با حديث فقال الجوزي لو كان لها اجتهت يعني لا
الها نيد وقال بطرفي قوله تعالى واثارة من علم اي اسناد الحديث
ثم اطلب العلوي مطلوب وشان مرغوب قال الهادي حينئذ طلب
الاسناد العالي سنة عن سلف وعن ابن معين لما قيل له في هذه النجاسات فيها

شأنه
فلو

قال بيت خال واسناد عال وقال احمد بن اسلم قرب الاسناد قربة
الله عز وجل قال ابن الصلاح لان قرب الاسناد الى رسول الله عليه السلام
قرب اليه والقرب قرب الى الله عز وجل وقال الحاكم طلب الاسناد العالي
سنة صحيحة نذكر حديث انس في حجة الاعراب وقوله يا محمد اتانا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلوي
في الاسناد غير مستحب لانك عليه سوله عما اخبره رسول الله عنه ولا امره
بالاقتصار على ما اخبره الرسول عنه قال الحزري وقد رجع جابر بن عبد الله
الانصاري الى مصر فطلب حديث واحدا انتهى واما قاله بعض اكاير الصوفية
من ان حدثنا باب بن ابواب الدنيا فحمله انا لان الفضل منه حصول غرض
دني هو غرض دنيوي قال محمد بن حاتم ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد
وليس لاحد من الامم اسنادا غايها هو ضعف في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم
فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما حققه بكتبهم
من الاخبار التي اخذوها من غير التفات وهذه الامة انما تنص للحديث
عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والامانة عن مثله حتى
تناهوا اخبارهم ثم يجئون لشدة البحث حتى يعرفوا للاحفظ والاحفظ والا
ضبط فالاضبط والا طول مجالسة لمن كان فوقه مما كان اقل مجالسة
ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها او اكثر حتى يهتد به من الغلط ويضبطوا
حروفه ويعتدوه عدا فهذا من افضل نعم الله تعالى على هذه الامة **والثاني**
العلوي النسبي بكسر النون وسكون السين نسبة الى النسبة سمي به كونه
بالنسبة الى شخص من رجال الاسناد دون شخص وهو اي الكتاب ما نقل
العد فيه اي في اسناد الحديث الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك

الامام الى انتهاء كثير لان الحديث بوجود ذلك الامام في رجاله تحصله
دفعه واضحة ومزينة واضحة بالنسبة الى السند لم يوجد فيه امام
ولم تضره الكثرة المتأخرة اذ الغالب ان شايع الامام ثقات عظام وقد
عطيت رغبة المتأخرين اي زيادة على المتقدمين فيه اي في تحصيل
علو السناد مطلقا حتى غلب ذلك اي ما ذكره الرغبة والميل الى علو
على كثير منهم اي من المتأخرين بحيث اهلوا الانتقال بما هو اهم منه اي من
العلو وهو الحفظ والاتقان والعفة والاحسان وانواع علوم القرآن
وتحصيل الحسب وانما كان العلوم مرغوبا فيه سواء كان مطلقا او نسبيا
لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لانه ما من راوي رجال السناد الا
الخطاء جازع عليه فكما كثرت الوسائط وطال السناد رجاله هو
عطف تفسير كثرت مظان التجويز اي تجويز الخطاء وكما قلت الى ^{الخطا}
قلت اي المظان منها الثلاثيات للبخاري وغيره والسيئات في موطاء
الامام مالك والوحدان في حديث الامام ابو حنيفة قال السخاوي لكن
الاخير سند غير مقبول اذا المعتمد انه لا رواية له من اصحابه
يعني لصفه زمن ادراكه اياهم فان كان في النزول هو مقابل للعلو كما ينبغي
مزية ليست في العلو وانما ذكره وان علم ذلك من قوله مزية للتصريح
بان القصور هو المزية بالنسبة الى العلو كان يكون رجاله ارفع منه
اي من رجاله مجذبا لضافا وحفظا وافقه او الاتصال اي كان يكون
الاتصال فيه اي في اسناده اظهر فلا تردد في الاشك في ان النزول
حينئذ اولى قال تميمه لانه ترجيح باسم معنى فكان اولى انتهى وقيل
ان الرواية بالنزول عن الثقات الاعدلنا خير من العالي عن الجمال

او المستضعفين وامام من رجع النزول مطلقا واحتج اي استدله بان كثرة
البحث او التفحص رجال السناد تقتضي المشقة اي الذائبة في عظم الاجر
فان الاجر على قدر المشقة كما روى افضل العبادات احزمها الى صعبها
وكلامه اشارة الى ما حكى ابن خلدون عن بعض اهل النظار النزول
في السناد افضل وان رجح واجتج بانه يجب على الراوي ان يجتهد في معرفة
جرح من يروي عنه وتقليله والاجتهاد في احوال رواة الثالث اكثره كان
الثواب فيه او قال ابن الصلاح وهو مذهب ضعيف الحجة ووجوه ما ذكره
المصنف بقوله فذلك ترجيح باسمه اجتناب عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف
اي كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسه او مراعاة المعنى المقصود من
الرواية وهو الصحة اولى وهذا مما يشابه ما يقصد المسجد للجماعة فيسلك
الطريق البعيد لتكثير الخطاء ورغبة في تكثير الاجود ان ادى سلوكها الى
فوات الجماعة التي هي المقصودة وذلك المقصود ان الحديث من التوصل
الى صحته وبعد الوهم وكما اكثر رجال السناد تطرق اليه احتمال الخطاء
والخلل وكما قصر السند كان اسلم والله اعلم كذا حققه السخاوي
ثم قال تحت قول العراقي علونسي ينسب للكتب الستة التي هي الصحيح
والسنن الاربعة خاصة لا مطلقا الكتب على ما هو الاغلب من قولهم وهذا
لم يقيده ابن الصلاح بها لكنه قيد بالصحيحين وغيرهم من الكتب المعروفة
المعتمدة وهو الذي شئ عليه الجلال بن الطاهر وغيره من المتأخرين
حيث اهتموا بالنسبة لسند واحد ولا مشاحة فيه وفيه ارفى جلته
والاظهر ومنه اي العلو النسبي الموافق وهو الوصول الى شيخ واحد
المصنفين اي مصنف الكتب الستة او غيرهم وهل يجب كون الوصول

الشيخ المصنف في الموافقة او يكفى الوصول الى الشيخ امام معتبر من الثمة
 اهل الحديث فيه تردد والعبارة صريحة فالاول وكذا الكلام في الاقسام
 الثلاثة الباقية من غير طريقة اي من غير طريق ذلك المصنف الى ذلك
 الشيخ بان لا يكون المصنف فيه ويشترط في الموافقة ان يكون العدد
 فيه اقل من العدد في الطريق الذي يوجد ذلك المصنف فيه صرح بذلك ابن
 الصلاح ويفهم من كلامه الشارح في التمهيد اي الطريق الذي يصل الى ذلك
 المصنف المعين فتره به لان المتبادر من هذه الاضافة ان يواد بها طريق
 المصنف المعين الى شيخه ولا معنى له ههنا تأمل الحاصل ان الموافقة هي
 ان يروى الراوي حديثا في الكتب الستة بسناد لنفسه من غير طريقها
 بحيث يجتمع مع احدا من في شيخه ولا معنى له ههنا تأمل مع علوه هذه
 الطريق الذي رواه على ما رواه من طريق احدا من الكتب الستة ولو اجتمع
 مع احدا من في شيخه مع علو طريقه فهو البديل كما سيأتي
 مثاله رواه البخاري اي صحيحه كما في نسخة عن قتيبة بالتصغير
 وهو شيخه عن مالك حديثا فلورويناه اي ذلك الحديث وهو
 بالبناء للمفعول وقيل للعلوم من طريقه اي طريق البخاري كان
 بيننا وبين قتيبة ثمانية اي من رجال الاسناد ولورويناه ذلك الحديث
 بعينه من طريق ابي العباس اي من طريق يصل الى ابي العباس السراج
 بتشديد الواو بايع السراج او صانعه وهو امام جليل كان سجد
 الدعوة والارادة في سنة ثمان عشرة ومائتين ومات في سنة ثلاث وخمسة
 وثلاثمائة كان تلميذا البخاري عنه ومسلم وعلمت بعد البخاري
 سبعا وخمسين سنة فان البخاري مات سنة ست وخمسين

قد روي البخاري

ومائتين عن قتيبة مثلا يعني او غيره من شايع البخاري كما كان بيتا
 وبين قتيبة فيه اي في اسناده سبعة فقد حصلت لنا الموافقة
 مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد اي لقله العدد وبدرجة
 علو الاسناد الياسر الى البخاري وفيه اي علو النسب البديل سمي بدلا
 لوقوعه في طريق راو بدل الراوي الذي اورد صاحب الستة من جهة
 وهو اي البديل الوصول الى شيخه اي احدا من المصنفين كمالك مثله
 قال السخاوي اي مع علو بدرجة فاكثروا التميز اي من غير طريق ذلك
 المصنف المعين بل بطريق اخر اقل عددا منه كان يقع لنا الظاهر منه انه
 مجرد تقدير دون الاول كما قاله محش والظاهر ان كليهما تقدير في ذلك الاسناد
 بعينه قال محش كون الاسناد بعينه في ذلك الاسناد مع كون الطريق اخرى محل
 تأمل وقال التليذ صوابه ذلك الحديث اقل الاصول ان المواد بذلك الاسناد
 اسناد ابي العباس المتقدم مثلا المقصود من طريق اخرى لسناد اخر لا في
 العبد غير اسناده الاول المنتهي الى قتيبة بل المنتهي الى القعبي وهو بفتح القاف
 مع ساكن العين المهملة وفتح النون بعده موحدة ثم ياء لنسبة عن مالك
 فيكون القعبي بدلا لاي في الاسناد من قتيبة والقعبي ليس بشيخ البخاري
 فحصلت الموافقة مع شيخ شيخه وهو مالك واكثر ما يوجب لنا الموافقة
 والبديل مبتدأ وخبره اذا قارنا العلو ما بنفسه ان قد والكلام هكذا اكثر
 اوقات اعتبار الموافقة والبديل وقت مقارنتها للعلو باعتبار انه ظرف
 حاصل ان لم يقدر الوقت ويقدر الكلام هكذا اكثر اعتبارها حاصل وقت
 مقارنتها للعلو والافاسم الموافقة والبديل واقع بدونه اي وان لم يكن
 الحكم بكونها في العلو باعتبار الاكثرية بل بمعنى حصرها فيه كما هو المتبادر

فهو باطل لانهم المطافقه لم ينفوا دليل الملازمة والجزاء محذوف
وامثال هذا كثيرة وحاصل المعنى ان اكثر استقامتهم الموافقة والبدل في
صورة العلو لقصد بعض المطالبين وتخريفهم على سماعه والاعتناء
به وان كان التساوي في الطريقتين بل النزول في طريقه لا يمنع التسمية
وقد يطلق بدونه ايضا قال العراقي وفي كلام غير ابن الصلاح اطلاقهم
الموافقة والبدل مع عدم العلوفان على قالوا موافقة عالية وبدلا
عاليا ويتبدل ابن الصلاح اطلاقهما بالعلو ولم يكن عاليا فهو ايضا موافقة
وبدل لكن لا يطلق عليهما اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات اليهما
وقية اي في العلو النسبي **المساواة** قال تلميذه تقدم ان العلو النسبي ان يشترى
للإسناد الى امام ذي صفة عليّة وهذه المساواة ليست كذلك اي
بالتفسير والتمثيل الاتيين فحقها ان تكون من افراد العلو المطلق **وهي**
المساواة استواء عدد الإسناد اي رجاله من الراوي الى الخواص اي الإسناد
مع **إسناد احد المصنفين** اي مع عدد رجاله بينه وبين النبي صلى الله
عليه وسلم بينه وبين صحابي او تابعي لو من دونه صرح بهذه التقييم
ابن الصلاح في المقدمة لكن لا يخفى على الاذهان ان المساواة مفقودة
في هذه الازمان كان يروي النساء مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم يقع فيه احد عشر نفسا اي لورويها ذلك الحديث
باسناد النساء يقع بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم اكثر من احد
عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بلسان اخر الى النبي صلى الله
عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله عليه وسلم **احد**
عشر نفسا فتساوى النساء في من حيث العدد مع قطع النظر عن خلا

الإسناد الخاص اي وكوزنهم في اعلى الوتيرة وفيه اس العلو النسبي ايضا **المصاحفة**
وهي الاستواء وهي **الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف** على المشرح او لا اي في المسألة
يعني في تصوير رواية النساء مثلا قال السخاوي وهي المصاحفة مفقودة في
هذه الازمان وقال التلميذ ان كانت المصاحفة ما ذكرنا لم تتخل في تعريف
العلو النسبي كما تقدم في المساواة انتهى وتوضيح المسألة بين علي ما ذكره
ابن الصلاح وغيره ان المساواة ان يقل عدد إسنادك الى الصحابي او من قوله
كالتابعي بل ربما كان الرسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينك
وبين الصحابي والتابعي او النبي صلى الله عليه وسلم من العدد مثل ما وقع
بين مسلم مثلا وبينه والمصاحفة ان يقل عدد اسنادك الى الصحابي او من قوله
وربما كان الرسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يكون الإسناد من الراوي
الى مساويا لاسناد احد المصنفين مع تلميذ ذلك المصنف فيعلو طريق احد الكتب
الستة عن المساواة بدرجة فيكون الراوي كأنه سماع الحديث من النساء مثلا
وصاحفة ثم قال ابن الصلاح ولا يخفى على المتأمل ان في المساواة والمصاحفة **الواحد**
للايلق اسنادك واسناد مسلم او النساء لا بعيد عن شجرهما فيلتقيان في
الصحابي اقربا منه انتهى فالقلة معتبرة في المساواة بالنسبة للرواية لاحد
المصنفين او تلميذه ولا يعتبر بحيث ينتهي اليه وسميت مصاحفة لان
العادة جرت في الغالب اي في غالب الناس اي في اكثر البلدان وكانها بما
البلدان وكأنه باعتبار سابق الزمان بالمصاحفة بين من تلاقيت بصفة
الماضي من باب التفاعل ومن مفرد اللفظ جمع المعنى كما في قوله تعالى من
سهم والتشنية في معنى الجمع ووقع في نسخة محكي بلفظ بلاقيت بصفة
المضارع من الملاقة قال المحشي ولا يظهر بيننا وبين من يلاقينا اي من تلميذ

النساق مثلا انتهى وهو تكلف لفظ لا تقتضيه معنى والظاهر انه تصحيف ونحو
فهذه الصورة اي فصورة استوائ شامع تليد النساق كانا لقينا النساق
قال بحشاش تليذه والظاهر انه لا يحتاج الى هذا الضمار فكانا صافحناه
ويقابل بكسر الموحدة العلق مفعول مقدم **بافتسامه** المذكورة **النزول** قيل
هو شوم وقال ابن معين انه قدحة في الوجه فيكون كل قسم اقسام العلوي يقابل
قسم من اقسام النزول اي وتفضيلها يعلم من تفصيل اقسام العلوفان العلو
المطلق يقابله النزول المطلق لا سنده ان كان ثلاثيا كان سند النزول
اربعا وكذا التقابل بين الاقسام الباقية قال الحنفى صرح ابن الصلاح في
المقدمة بان العلو المقابل للنزول انما هو العلو النسبي ويمكن ان يكون قول الشافعي
خلافا لزمع ان العلو قبيح غير تابع للنزول اشارة الى ذلك فيكون حينئذ
بالنسبة الى افراد الراوى وفي قوله غير تابع اشارة الى اعتبار معنى النبوة في اصل
الدعى والا كان الانسب ان يقول غير مناسب لنزوله والصحيح ان الراوى
بالزاعم هو الحاكم كما سيجمع بيانه وقال التليذ وهو الزاعم زين الدين العراقي
فانه نازع في ذلك الشيخ تقي الدين ابن الصلاح ذكره في الالفية انتهى وهو
غير صحيح فان ما ذكره العراقي في شرح الفية ما نصه واما اقسام النزول
فمرحست ايضا فان كل قسم من اقسام العلوفه قسم من اقسام النزول
كما قال ابن الصلاح وقال الحاكم في علوم الحديث لعلنا لا يقول النزول ضد
العلوف عرف العلوفه عرف ضده ليس كذلك فان للنزول مراتب لا يعرفها
الا اهل الصنفه قال ابن الصلاح هذا ليس نفيا لكون النزول ضد العلوفه على وجه
الذي ذكرته بل نفيا لكونه يعرف بعينه العلوفه قال وذلك يليق بما ذكره هو
في عرصة العلوفه انه قصر في بيانه وتفصيله وليس كذلك ما ذكرنا فانه بفضل

تفصيلا لمعها لمواتب النزول قال العراقي ثم ان النزول حيث ذكرته داهم فهو محمول على
ما اذا لم يكن مع النزول ما يجبره كزيادة الثقة في رجاله على العالي او كونهم
احفظ او افقه او كونه متصلا بالسماع وفي العالي حضورا واجازة او مآولة
ونحو ذلك فان العدول حيث عدل الى النزول ليس بدموم ولا مفضل روي عن ابن
المبارك قال ليس جودة الحديث قرب اللناد بل جودة الحديث صحة الرجال
ورويناه عن السلفي قال الاصل اللخذ عن العلماء فنزولهم اول من العلوفه لاخذ
عن الجمله على مذهب المحققين من النقلة والنازل حيث هو العالي في المعنى
عند النظر والتحقيق كما رويناه عن نظام الملك قال عندي ان الحديث العالي يصح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يلفه روايته قال ابن الصلاح هذا
ليس من قبيل العلوفه المتعارف عند اطلاقه بين اهل الحديث وانما هو معلوم حيث
المعنى فحسب انتهى كلامه قال السخاوى وانزل ما في الصحيحين مما وافقت
عليه ما بينهما وبين صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية وذلك في غير ما حديث
كحديث ثوبه كعب في تفسير براءة وحديث بعث ابي بكر لابي هريرة في الحج في براءة
ايضا وحديث من اعتق رقبة في الكفاية تلوا الايمان والنزول في باب قوله الله
عز وجل او تحوير رقبة وحديث انه صلى الله عليه وسلم طرق عليا وفاطمة
في المشية والارادة من التوحيد واربعتها في البخارى وحديث النعمان الخلال
يدين وحديث عدى بن كعب لا يحتكوا الا خاطروهما في سلم يلقيهما التسايع
انتهى وهذا يؤيد من قال ان الاعتبار بالعلو المعنوي وهو قوة الراوى
لهذا يقدم حديث الشيخين بل احدهما مطلقا على حديث الموطاء مع ان احاد
ثنايات وثلاثيات فان **تشارك الراوى وهو من روى عنه** تقسيم للرواية
باعتبار طريقها **في امر من الامور المتعلقة بالرواية مثل السن** اي العزو في معناه

النساق مثلا انتهى وهو تكلف لفظ لا تقتضيه الظاهر انه تصحيف ونحو
فهذه الصورة اى في صورة استوائ شام تليد النساق كانا لقينا النساق
قال بحشاش تليذه والظاهر انه لا يحتاج الى هذا الضمار فكانا صافحناه
ويقابل بكسر الموحدة العلق مفعول مقدم **بافتسامه** المذكورة **النزول** قيل
هو شوم وقال ابن معين انه قدحة في الوجه فيكون كل قسم من اقسام العلوق يقابل
قسم من اقسام النزول اى وتفضيلها يعلم من تفصيل اقسام العلوق فان العلوق
المطلق يقابله النزول المطلق لا سنده ان كان ثلاثيا كان سند النزول
اربعا وكذا التقابل بين الاقسام الباقية قال الحنفى كفى صرح ابن الصلاح في
المقدمة بان العلوق مقابل للنزول انما هو العلوق النسبى ويمكن ان يكون قول الشافعي
خلافا لزعيم العلوق فيقع غير تابع لنزوله اشارة الى ذلك فيكون حينئذ
بالنسبة الى افراد الراوى وفي قوله غير تابع اشارة الى اعتبار معنى التبعية في اصل
الدعى والا كان الانسب ان يقول غير مناسب لنزوله والصحيح ان الراوى
بالزاعم هو الحاكم كما سيحى بيانه وقال التليذ وهو الزاعم زين الدين العراقي
فانه نازع في ذلك والشيخ تقي الدين ابن الصلاح ذكره في الالفية انتهى وهو
غير صحيح فان ما ذكره العراقي في شرح الفية ما نصه واما اقسام النزول
فمرخسة ايضا فان كل قسم من اقسام العلوق ضده قسم من اقسام النزول
كما قال ابن الصلاح وقال الحاكم في علوم الحديث لعل ما لا يقول النزول ضد
العلوق عرف العلوق فعد ضده ليس كذلك فان للنزول مراتب لا يعرفها
الا اهل الصنفه قال ابن الصلاح هذا ليس نفيا لكون النزول ضد العلوق على وجه
الذى ذكرته بل نفيا لكونه يعرف بعينه العلوق قال وذلك يليق بما ذكره هو
نعمة العلوق انه قصر في بيانه وتفصيله وليس كذلك ما ذكرنا فانه بفضل

تفصيلا من مراتب النزول قال العراقي ثم ان النزول حيث ذكرته داهم فهو معمول على
ما اذا لم يكن مع النزول ما يجبره كزيادة الثقة في رجاله على العالي او كونهم
احفظ او افقه او كونه متصلا بالسماع وفي العالي حضورا واجازة او مآولة
ونحو ذلك فان العدول حيث عد الى النزول ليس بدموم ولا مفضل روي عن ابن
المبارك قال ليس جودة الحديث قرب اللناد بل جودة الحديث صحة الرجال
وروي عنه عن السلفي قال الاصل للخذ عن العلماء فنزولهم اول من العلوق بالخذ
عن الجماعة على مذهب المحققين من النقلة والنازل حيث هو العالي في المعنى
عند النظر والتحقيق كما روي عنه نظام الملك قال عندي ان الحديث العالي لم يحم
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يلف رواته قال ابن الصلاح هذا
ليس من قبيل العلوق المتعارف عند اطلاقه بين اهل الحديث وانما هو معلوم حيث
المعنى فحسب انتهى كلامه قال السخاوى وانزل ما في الصحيحين مما وافقت
عليه ما بينهما وبين صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية وذلك في غير ما حديث
كحديث ثوبة كعب في تفسير براءة وحديث بعث ابي بكر لابن هريرة في الحج في براءة
ايضا وحديث من اعترف رتبة في الكفاية تلوا الايمان والنزول في باب قوله الله
عز وجل او تخولر رتبة وحديث انه صلى الله عليه وسلم طرق عليا وفاطمة
في المشية والارادة من التوحيد واربعتها في البخارى وحديث النعمان الخلال
يدين وحديث عدى بن كعب لا يحتكوا الا خاطروهما في سلم يلينهما التسامح
انتهى وهذا يؤيدى قال ان الاعتبار بالعلو المعنوى وهو قوة الراوى و
لهذا يقدم حديث الشيخين بل احدهما مطلقا على حديث الموطاء مع ان احاد
ثنايات وثلاثيات فان **تشارك الراوى وهو من روى عنه** تقسيم للرواية
باعتبار طريقها **فامر من الامور المتعلقة بالرواية مثل السن** اى العزو في معناه

العلم **واللق** اس او اللقي كما صرح السخاوي ولعله ان بالوا ونظرا للغالب والافترقا
 يكتب باللق وهو الاخذ عن المشايخ وان لم يوجد التقارب في السن والمواد بالتشابه
 في السن واللق المقارنة كما قال انما قرن القريبان اذا قارب سنهما ولساندهما
فهو اي القشارك هو النوع الذي يقال له رواية **الاقراء** هذان المزج الغير
 المستحسن الاعلى اختارعه الشيخ من جعل كتابين واحدا لان الاقراء مرفوع
 باعتبار المتن بجور باعتبار الشرح غايته ان المضاف مقتد في المتن لتصح
 المحمل لانه اي سمي بالاقراء لان الراوي حينئذى وقت التشاكر يكون رابعا
 عن قريته وهو نوع مهم وفائدة ضبطه الامن من الزيادة في السناد او
 ابدله الواو بعد النكان بالعنة ذكره السخاوي وقال مثاله رواية سليمان
 التيمي عن عمر فقد قال الحاكم لا احفظ المسعودي التيمي رواية عملان غيره توقف
 ونون التيمي من اقراء مسعودي هو اكبر منه كما صرح به المزني وغيره فمروى كل
 من الثوري ومالك بن مفضل عن مسعودي هم اقراء **وان روى كل منهما** اي من القري
 عن الآخر فهو القاء متن وهو شرح **المدح** بفتح الموحدة المشددة وهو اخف
 من الاول اي رواية فكل مدح اقراء وليس كل اقراء مدحا فتعريب ظاهر مفهوم
 من الاخف قال الجزري مثاله في الصحابة عايشة وابو هريرة روى كل واحد عن
 الاخر وفي التابعين الزهري عن محمد بن عبد العزيز وهو عنه وفي التابعين
 احدين حنبل عن علي بن المديني وهو عنه وقد صنف الدارقطني في ذلك اي في
 المدح كتابا حافلا في جلد وسماه به وصنف ابو الشيخ الاصبهاني في نسخة
 بالقاء وتقدم ضبطه في الذي قبله اي في الاقراء واذا روى الشيخ عن تلميذه
صدقا ان كلا منهما يروى عن الآخر فيل يسمي مدحا اي في الاصطلاح فيه بحث
 اي تردد او فحص وتفتيش اذ يحتاج ان يكون المصطلح اخف من عموم مفهوم

او ساويا له والظاهر هو ان المادة اللغوية لا يان لا يستمر كجائ في الاناي ورواية
 الشيخ عن تلميذه من رواية **الاصاغر** اي فينازع الاصطلاح ايضا لم يبق
 حينئذ ما به الامتياز بينهما والتدريج ما خوذ دائرة الاختلاص من الالتفات كما
 هو معلوم من **ديبا** حتى الوجه بكسر اللام اي صفحته وهما متساويتان خلقة
 وصورة والمخذ ان يقال لهما الديبا جتان على ما في الصحاح والمحكم وغيرهما
 فيقتضي ان يكون ذلك اي للبدج وتول محش هنا او التدريج حشو لعدم صحة الحمل
ستويان الجانبين لان المعنى اللغوي لا بد من ان يوازي في المعنى الاصطلاحي
 فلا يجرى فيه اي فيما ذكر من الشيخ مع تلميذه هذا اي التدريج او المبدج **وان روى**
الراوي عن هو **ودونه** في السن او في اللق او في المقدار وحاصله ان هذا النوع
 اتمام احدها ان يكون الراوي اكبر سنا واقدم طبقة كالزهري ويحيى
 بن سعيد عن مالك عن ثابته ان يكون قد راف في الحفظ والعلم كمالك عن عبد الله
 بن دينار واحمد واستحقا عن عبيد الله بن موسى قال لهما ان يكون اكبر من المجتهدين
 رواية العبادلة عن كعب وكرواية كثير من العلماء عن تلاميذهم **فهذا النوع** هو رواية
الاكابر فيه تليق **عن الاصاغر** هو نوع مهم تدعو لفعاله اللهم العينه
 والانفس الزكية ولذا قيل لا يكون الرجل محدثا حتى يأخذ عن فوقه ومثله
 ودونه وفائدة ضبطه الحذف من ظن الانقلاب والسند مع ما فيه من
 العمل بقوله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس مناد لهم والى ذلك اشار ابن
 الصلاح بقوله ومن الفائدة فيه ان لا يتوهم كون المروي عنه اكبر
 او افضل نظرا الى الاغلب كون المروي عنه كذلك فجهل بذلك امرت لهما
 والاصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجساس عن
 تميم الداري كما في صحيح مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم في كتابه الى

اليمن وان مالكاً يعني ابن مرارة حدثني بكذا وذكر شيئا اخرجه ابن سنن
وقوله ايضا حدثني عروانه ما سابق ابا بكر الى خير خطا السابقة اخرج
الخطيب في تاريخه ذكره السخاوي ومنه اى من جملة هذا النوع وهو
اخضع من مطلقه رواية الاباء فيه ما تقدم عن الانباء وفائدة ضبطه
الاسم من التحريف الناشئ عن كون الابن ابا في عن ابيه مثلاً وفيه اشلة
كثيرة كقول انس حدثني ابنتي ابنة انه دفن لصا والى مقدم الحجاج البصرة
يضع وعشرون ومائة وكروايتة ايضا عن ابنه ولم يسمعه وكرواية عمر
بن الخطاب عن ابنه عبد الله وكرواية عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن الفضل حديث الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة وكرواية ايضا عن
ولده الجوع عبد الله ذكره السخاوي والصحابه اى منه رواية الصحابة عن
التابعين كرواية انس عن كعب الاحبار والشيخ عن تلميذه كرواية البخاري
ابو القاسم السراج ومخوذ ذلك كرواية التابعين عن التابع كالزهري
عن مالك وعكسه اى رواية الراوى عن فوقه في السنن اى التلقا والمقدار
وهو المعبر عنه برواية الاصاغر عن الاكابر بكثرة من كثرتها لا يحتاج الى بيان
اشلتها لانه اى هذا الطريق في الاسناد هو الجادة بتشديد الال الى الطويلة
المستوية المستبينة وفي الصحاح هو معظم الطريق المسكوكة الغالبة
وفائدة معرفة ذلك اى رواية الاكابر عن الاصاغر عن التمييز بين روايتهم
اى الرواة وتنزيل الناس منازلهم وهو مرتب على ما قبله وقد سبق بيانه
وقد صنف الخطيب في رواية الاباء عن الانباء تصنيفا وفرد جزءية
لطيفا في رواية الصحابة عن التابعين ومنه اى من العكس من روى
عن ابيه عن جده الظاهر ان قوله عن جده قيد واقعي لا احترازي

لانه بدونه يصدق عليه العكس ثم اعلم ان قوله ومنه اى غير مذكور في بعض
النسخ وفي بعضها سطور بعد قوله كثرة علمنا نقله تلميذه ثم قال ينبغي
تاخير ومنه من روى عن ابيه عن جده عن قوله لانه هو الجادة
المسكوكة الغالبة اى انتهى وجع الحافظ صلاح الدين العلاء منسوب
الى العلاء بفتح المرحلة من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم كبيرين حكيم عن ابيه
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم فحكيم هو ابن معاوية بن
حيدة القشيري في الصحاح هو معاوية وهو جده بهز وقسمه اى ذلك
النوع اسما فمنها من ذلك النوع ما يعود الضمير في قوله عرجه
على الراوى كما سبق ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه ومنه ما يحتمل
داوذا كما سيأتى وبين اى اوضح ذلك اى النوع وحقيقه وخروج في كل ترجمة
حديث من مروي به اعلم ان من افراد هذا النوع مما كثرت وقعه في كتب الحديث
حتى عند المتأخرين كصاحب المشكوة وغيره حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده فمعرفة مرتبة وبه تظهر لك فائدة علم هذا النوع وقال شيخنا
ميرزا محمد الله تعالى هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو
بن العاص ابو عبد الله على الصحيح احد علماء زمانه روى عن البخاري
ما احتج به في جامعه وقال ابو زرعة انما انكروا حديثه ان احد وجماعة
يحتجون بحديث عمرو لكن البخاري ما احتج به في جامعه وقال ابو
زرعة انما انكروا حديثه لكثرة روايته وانما سمع احاديث برة
واخذ صحيفة كانت عندها وشعيب لا يعرفه ولكن ما علمت احد ارتقى
بل ذكره ابن حبان في تاريخ الثقات وقال ابن عدى عمرو بن شعيب

ثقتا لانه اذا زوى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم يكون
مرسلا قلت قد ثبت سماعه عن عبد الله وهو الذي رماه حتى قيل
ان محامات في حياة ابيه عبد الله وكفل شعيبا جده عبد الله كذا
في الميزان الذهبي وقال بعض المحققين الصحيح ان الضمير في جده راجع
الى شعيب وكثيرا ما وقع في رواية ابي داود والنسائي وغيرها بلفظ عموين
شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر بن العاص فحديثه لا طعن فيه
وقال النووي انكروا بعضهم حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده بآثار
ان شعيبا سمع من محمد لا عن جده عبد الله فيكون حديثه مرسلا
لكن الصحيح انه سمع من جده عبد الله فحديثه بهذا الطريق متصل
لكن الاحتمال ان يراد بجده في الاسناد محمد لا عبد الله لم يدخل حديثه بهذا
الاسناد في الصحيح وقال المصنف في شرح البحار ترجحه بقوة على المختار
حيث لا يعارض وقد خصت كتابه المذكور اى ذكرت خلاصته وزعم عليه
اى على تراجم كتابه ترجم كثيره جدا بكسر الجيم وتشديد الدال مبالغة في الكثرة
قال تلميذه طالع النخيل المذكور من خط المصنف واظهرت فيه ست
تراجم لاجود لها في الوجود وهى حماد بن عيسى الجهمي عن ابيه عبيدة
بن صفو وعبد الله بن عبد الحكم عن ابيه ابيه عن ابيه عن ابيه وعبد الله
بن معاذ بن عبد الله بن جعفر عن ابيه عن جده وبشير بن الفكان
بن بشير بن النوان بن بشير عن ابيه عن النوان بن بشير وخالد بن
موسى بن زياد بن جهم عن ابيه عن جده جهم لما رايت هذا وضعت
كتابا في هذا النوع وبنيت فيه ما كان متصلا بالآباء مما فيه انقطاع
الآباء وفصلت كل قسم على حدته وخرجت في كل ترجمة حديثا لا ما كان

في احاد الكتب الستة وفي بعض الكتب التي لم تكن بحضرة الآن اذ ذاك فكتبته
اليها والله اعلم واكثر ما وقع فيه ما نسكت فيه اى في هذا النوع الرواية
اى رواية الانبياء عن الآباء اى عن الاجداد بآبائهم عن ابيهم عن اجدادهم
عليه مجازا وهو ما رواه الحافظ السمعاني في الذيل قال اخبرنا ابو شجاع
عمرو بن ابى الحسن البسطامي الامام بقاوى وابو بكر محمد بن علي بن ياسر الجبلي
من لفظه قال حدثنا السيد ابو محمد الحسين بن علي بن ابراهيم بن سبنة
ست وستين واربعائة قال حدثني ابي ابو طالب الحسن بن عبد الله بن
اربع وثلثين واربعائة قال حدثني والذي ابي ابو عبد الله بن محمد قال
حدثني ابي محمد بن عبيد الله قال حدثني ابي عبد الله بن علي قال حدثني ابي
علي بن الحسن قال حدثني ابى الحسن بن الحسين قال حدثني ابي الحسين جعفر
قال حدثني ابي جعفر الملقب بالحنة قال حدثني ابي عبد الله قال حدثني
الحسين الاصم قال حدثني ابي علي بن الحسين بن علي عن ابيه عن جده
عن علي بن رضاعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كما
لمعانية وان **لشرك اثنا** اى في الرواية **عن شيخ وتقدم موت احدهما**
اى احاد الواردين على **الاخر فهو السابق** اى باعتبار احدهما **واللاحق** باعتبار
الاخر والمواد ان هذا النوع يسمى السابق واللاحق والمقدّم والسابع
واللاحق قال السخاوى وهو نوع ظريف سماه بذلك الخطيب وابن
الصلاح فانه قال معرفة من **لشرك** في الرواية عنه راويان متقدم
ومتأخر وقال الجزري السابق واللاحق عبارة عن **لشرك** في الرواية
عنه متقدم ومتأخر بتاين رقت وقائمه تباينا شديدا فحصل بينهما
امد بعيد وان كان المتأخر غير مودود من معاصري الاول ومن طبقة

ومن فوائد هذا النوع تقدير حالاته في السناد والقلوب وقال السخاوي وفائدة ضبطه الامن من طين سقوط شرع واسناد المتأخر وتفقه الطالب اي تفرجه في معرفة العالي والنازل والاقدم من الرواة عن الشيخ ومن به ختم حديثه اي حديث الشيخ واكثر ما اي زمان وقعت عليه من ذلك اي من تقدم موت احدهما على الآخر وما ذكر من السابق واللاحق اي مما بينهما وكالة من بيانها لما اوسم التباعد بين وفاتيهما ما قيل زائده والاظهر انها موصولة اي صفة ماني في قوله ما وفقتا اي التباعد الذي بين الراويين فيه اي في الزمان في الوفاة اي لاجل الموت وفي حقه مائة وخمسون سنة وحاصل التركيب ان ما عبارة عن الزمان واكثر مبتداء وما في ما بين خبره ومائة مبتداء وخبره الظرف المقدم عليه والجملة صالحة ما والصلية هي الظرف ومائة فاعله وعلى التقديرين العائد ضمير فيه وكلمة ماني في قوله عبادة عن الزمان ولعله قول ما بين الراويين فيه في الوفاة وجعل مائة خبرا اكثر لكان احسن كما اشارنا اليه وذلك اي تقديره وبيانه وتخبره ان الحافظ اي والحديث السلف بكسر السين المزملة فيخ اللام وبالفاء منسوب الى سلفه بعض احداه ومعناه مقطوع الشقة سمع منه اي من تلميذه الذي هو السلف ابو علي البرداني بفتح موحدة وسكون راء احد شايعه اي شايع السلف حديثا فهو من رواية الاكابر عن الاصاغر ورواه اي البرداني ذلك الحديث عنه اي عن السلف مات اي البرداني على راس خمائة ثم كان اخا لصاحب السلف بالسماع قيد للاخر بسطه مرفوع على انه اسم كان اي ولد وله ابو القاسم عبد الرحمن بن سكر وكانت وفاته اي البسطة خمسين و

وستمائة ومن قديم ذلك اي هذا النوع اذا سلفنا ما خرج عن البخاري عن البخاري حدث عن تلميذه اي القليل السراج من ذكره اشياء اي احاديث وغيرها في التاريخ وغيره ومات اي البخاري سنة ست وخمسين ومائتين واخر من حدث عن السراج بالسماع ابو الحسين احمد بن ابي نصر محمد بن احمد بن عمر السابوري الزاهد الخفاف بفتح المعجمة وتشديد الفاء صانع الخف او بايعه ومات اي الخفاف سنة ثلث وتسعين وثلاثمائة فيكون بين وفات البخاري والخفاف مائة وسبعة وثلاثون سنة وغالب ما يقع من ذلك لان اعمار هذه الامة كانت بين الستين والسبعين فالزائد على المقدار هنا قليل ان المسموع منه اي الشيخ قديتا هو بعد موت احد الراويين عنه اي الذي سمع عنه عند تقدم سنة حال كون المسموع في ابتداء امر زمانا حتى يسمع منه اي تقدم سنة بعض الاحداث جمع حدث بالفتح وهو حديث السرور ويعيش بعد السماع منه وهو طويل لا فيحصل من يجمع ذلك اي تاخر الشيخ بعد الراويين فمانا ويعيش بعد السماع منه نحو هذه المدة اي المدة التي تقدمت في مائة وخمسين سنة ونحوها وان روى الراوي عن اثنين متفقين اللام بكسر الفاء ثم لا بد من تقدير فقط لتصح العطف عليه في قوله اوسع اسم الاب مع الجد عطف على قوله مع اسم الاب فلا يلزم الاتفاق في اسم الاب او على فقط المقدر بعد قوله مع اسم الاب فيلزم الاتفاق في اللام واسم الاب والجد وكذا الحال في قوله اوسع النسبة ولم يتميز بما يخص كل منهما اي ببعض خواصهما التي يحصل بها التمييز فان كانا نقتين لم يضربا يحمل الوجه الثلاثة من الحوكة والمعنى لم يضربا لحصول المقصود وهو كونه ثقة قال التليذ فرم منها انهما

اذا كانا غير ثقتين فانه بضرب هو الصحيح قال والفرق بين المبرم والمهم
ان المبرم لم يذكر له اسم والمهم لم يذكر له اسم مع التشابه ومن ذلك اي من اتفقا
في الاسم فقط ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير منسوب اليه لم يذكر
مع ما يميز به عن ابن وهب فانه اي احمد المذكور لا ما احمد بن صالح
او احمد بن عيسى او عن محمد بن ايمن روايته عن محمد غير منسوب عن
اهل العراق فانه اما محمد بن سلام بفتح ميملة ولام مخففة او محمد بن
يحيى الذهلي بضم الميم وفتح الهاء هذا ومثاله ما اتفق لهما وهم واسماء
اباؤهم الخليل بن احمد الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم النخوي
صاحب العرضة وعمرهما صم الاول ذكره ابن حبان في الثقات والثالث
الخليل بن احمد ابو بشار المذني وروى عنه المستنير ومثاله ما اتفق لهما وهم
كاسماء اباؤهم واجدادهم احمد بن جعفر بن انا اربعة متعاصرون في طبقة
واحدة فالاول احمد بن جعفر بن احمد بن مالك البغدادي والثالث احمد بن
جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري والثالث احمد بن جعفر بن
حمدان الدينوري والرابع احمد بن جعفر بن حمدان الطرطوسي ومثاله
ما اتفق اسماء وهم واسماء اباؤهم ونسبهم محمد بن عبد الله الانصاري
القاضي ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن النضر الانصاري البصري شيخ البخاري
والثالث ابو سالمه محمد بن عبد الله بن زيادة الانصاري وقد استوعبت
اي فصلت ذلك في النوع في مقدمة شرح البخاري في المستمعة بفتح الباء
ومن اراد لذلك ضبطا كليا يمتاز به احدهما عن الآخر **فباختصاصه**
اي فعلية بمعنى اختصاصه وهذا الحق باعتبار الشرح واما باعتبار
المتن فواضح والاوضح ان يقال التقدير فليعلم انه باختصاصه ^{الراوي}

باجدها اي الشيخين **بشبه الماهل** وبيانه ان يكون تلميذا احدهما
دون الاخر ويكون تلميذا لها لكن له باجدها زيادة اختصاصه كلابية
او بلدا او قرية ليس للاخر قال التلميذ قوله بباختصاصه هذا الضمير
يرجع الى غير مذكور وتقدم ذكر الراوي فيوهم عوده اليه نصرا للحمل
فلما كان حقه ان يقول بباختصاصه احدهما بالاخر من الماهل
ومتي لم يتبين ذلك بان لم يختص باجدها او كان مختصا بهما معا كانه
شديدا في صعب ومع ذلك فيرجع على بناء الجهول اي فيرد الاسوية
اي في هذا الاشكال الى القواين والظن الغالب الى الناس منها والوصف بيا في
اي ظن غالبتي وقال ابن الصلاح ورتبا قيل يظن لا يقوى **وان روى عن**
شيخ اي ثقة عن ثقة حديثا **محمد بن الشيخ مروية** اي نقاه فان كان
اي محله **جزما** هو باعتبار المتن تمييزا وباعتبار الشرح خبر كان معنا
على سبيل الجزم كان يقول اي الشيخ كذب على او ما روى هذا ونحو ذلك
اي ليس هذا من حديثي او ما روى له هذا او ما روى هذا فان رفع
لما والشرط للتاكيد فقوله تلميذه هذا حشو وكانه تبعه شارح ولم يقطعه
منه اي من الشيخ ذلك اي الجرد والجزم او الجحد على سبيل الجزم **ذلك**
الخبر اي المروي على المختار وهو يحكى عن الشافعي وبعضهم بالغ في ذلك
نقل الاجماع عليه كذب واحد منهما لا بعينه قال تلميذه اي كذب الاصل
في قوله كذب على او ما روى ان كان الفرع صادقا وكذب الفرع في الرواية
ان كان الاصل صادقا في قوله كذب على وما روى الا ان عدالة الاصل
تمنع كذبه فيجوز النسيان على الفرع وعدالة الفرع تمنع كذبه فيجوز
النسيان على الاصل ولم يتبين مطابقة الواقع مع ايهما ولذلك يكون

قادحا انتهى فان قيل كذب الشيخ مستلزم لصحة الحديث لا الرد فانه اذا
كان الشيخ كاذبا في قوله كذب على فكان التليذ صادقا فيكون الحديث
صحيحا اجيب باننا سلمنا ذلك لكنه اذا ظهر منه الكذب فلا يعتمد
على قوله والله اعلم فلا يكون اى ردة ذلك الخبر قادحا في واحد منهما
من الشيخ والتليذ واغرب شارح فقال اى وشي منهما للتعارض اذا
ليس احدهما اول بقبول ما تضمن الجرح من الآخر فلا يكون ردة المروي بخصوص
تأخرا في عموم الروايات السابقة عنهما **اد** كان محمد **احتمالا** اى على سبيل
الاحتمال كان يقول ما ذكر هذا اى الحديث او لا عرفه اى الراوى او نحوه
كلما ذكرنا في حديثه مما يقتضى جواز ان يكون نسبه **قيل** ذلك الحديث
في الاصح وهو مذهب جمهور اهل الحديث واكثر الفقهاء والمكلمين لان ذلك
يحمل على نسيان الشيخ والحكم للذاكر كواد الميث الجازم مقدم على المنازلة
وقيل لفاثله بعض اصحاب ابي حنيفة لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات
الحديث مطلقا حيث اذا ثبت الاصل الحديث ثبت رواية الفرع وكذلك
ينبغي ان يكون اى حديثه اور وايتد فرعا عليه وتبعه في النفي وفي كثير
من الشيخ في التحقيق ولعل التقدير في تحقيق النفي يعنى وقد انكر اصله فلا
يقبل حديثه وهذا اى متعقب اى معتض بان عدالة الفرع تقتضى صدق
وعدم علم الاصل لا ينافيه اى صدقه وهو مثبت جازم فالمثبت مقدم على
النافي يعنى الميث الجازم مقدم على النافي المتروك وكما سبق قيل ذلك والبعد
التليذ حيث قال هذا ليس بجيد لان في مسألة تكذيب الاصل جزم الاصل
فان الفرع مثبت وليس الحكم فيها للمثبت فالاول ان يقول لان المحقق مقدم
على الظنون او الجزم مقدم على الترييد واما قياس ذلك بالشهادة اى على

الشهادة بان تكذيب الاصل الفرع جرح للفرع فالشهادة فكذلك الرواية
نفاسد لانه قياس مع الفارق قال التليذ ظاهره انه جواب سؤال مقدم
وحاصله جواب بالفارق وهو لا يؤثر حتى يكون واردا على العلة الجامعة
وهنا ليس كذلك انتهى ثم بين الفارق بقوله لان شهادة الفرع لا تسمع
اى اتفاقا مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فانها تقبل
مع القدرة على رواية الشيخ وهو الاصل رواية التليذ وهو الفرع اتفاقا
فانترقا اى فقاموا فيهما نحن نبي على ان بعض المتأخرين اجري الوجهين
والشهادة على الشهادة اذ ظهر توقف الاصل دون الكار **وفيه** اى في هذا
النوع صنف الدارقطني كتاب بالنصب مضافا الى قوله المرفوع محلا باعتبار
من حدث ونسى والحاصل انه لم يكتبه فيما ذكره شارح عطف على الدار
قطني بل غير واحد من الائمة غير صحيح وفيه اى في كتاب من حدث ما يده
على تقوية المذهب الصحيح اى الذي عبر عنه المصنف بالاصح لكون كثير
منهم اى من المحدثين حدثوا باحاديث فلما عرضت اى الاحاديث عليهم
اى على محدثيها لم يتذكروها اى ما انكروها بل تروى وانها الكثر للعلماء
هم على الرواة عنهم من جهة العدالة والضبط باعتبار حسن الظن الفالعلم
صاروا يروونها اى تلك الاحاديث عن الذين رويها عنهم انفسهم ليس
تأكيد القول عنهم بل لسوق السناد عن تلك الرواة الى انفسهم ولا يفيد عنهم
التأنيب الرواة كذا قاله محشى وقال شارح اى ينسبوا الى انفسهم والاظهوان
يقال عنهم متعلق برووها وعن انفسهم متعلق ببيرونها واللفظ قيل
عنهم كحديث سرييل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن نوح عن ابي
الصها الشاهد واليمين وهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد

واليمين وبهذا أخذ الشافعي رضي الله عنه فقال انه اذا كان للدعي شاهد واحد
يخلف الدعي فيكون حلفه بمنزلة شاهد آخر قال عبد العزيز بن محمد
الدارودي بفتح اوله بعده راء فالن فواء مفتوحة فواء ساكنة بعد
دال فياء نسبة حدثني به ربيعة بن عبد الرحمن وفي نسخة ابو عبد
الرحمن عن سهريل اي المذكور الاخر السند قال اي الدارودي فقلت سهريل انما
اي سهريل عنه اي عن الحديث فلم يعرفه اي ولم ينكر بل تودد فيه فقلت
لان ربيعة حدثني عنك بكذا فكان سهريل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة
عني اي وهو ثقة عندي اني حدثت عن ابيه اي بالحديث المذكور
والاحفظه قال التميمي ان كان هذا لفظ القصة من غير تصرف فكان
حقا ان يقول حدثني الدارودي عن ربيعة عني اني حدثت عن ابي
اشترى والظاهر ان فيه تصرفا والاصل فلق سهريل ربيعة وذكرنا حديثه والا
فلا استثناء يكون منقطعاً ونظائره كثيرة ويدل عليه قوله لكون كثير منهم
وان اتفق الراوي اي في اسناد من الاسانيد **في صيغ الاداء** لما كان المتن
والشرح متغايرين فالحقيقة وان جعلنا كتابا في الحكم جاز فلق الجاردين
في معنى واحد بقوله اتفق مع انه يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل
بإعادة الجار سمعت فلانا وغير ذلك بالجر عطفا على محل سمعت اي
وغير ذلك ما ذكر من الصيغتين من الصيغ اي من صيغ الاداء اي التي
مثلها فانفاق الرواة باعتبار الاسناد او غير **ها** اي غير صيغ الاداء
من الحالات القدسية اي فقط سمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد
حدثني فلان الاخره اي اخر السند قال السخاوي وكحديث انه صلى
الله عليه وسلم قال **المعاني** رضي الله عنه ان اجلك فقل في يد

كل صلوة اللهم اعني على ذكره وشكرك وحسن الحديث فقل تسلسل
لنا بقول كل من رواته وانا احبب فقل او الفعلية فقط كقوله اي الراوي
دخلنا على فلان فاطمنا ثم الاخره او القولية والفعلية معا كقوله حدثني
فلان وهو اخذ بالحديث قال انت بالقدر الاخره قال السخاوي وذلك
في حديث واحد كحديث انس مرفوعا لا يجد العبد حلاوة الايمان حتى
يؤمن بالقدر خيره وشره حلاوة وسرة قال وفي صدر رسول الله عم على
لحيته وقال انت بالقدر فقد تسلسل لنا قبض كل واحد من روايته على
لحيته مع قوله انت الاخره انتهى وتفسيرنا لهذا الحديث ذكره العراقي
باسناده وهو شيخ الفسقلاني شيخ السخاوي ولعل اخذ بالحديث اشارة
الى ان الاسر يد الفير واما التسليم والانقياد له ولا يقال فلا مثال لحيته
فلان بيدي اي هو مغلوب ومحت نصر في تصرف فيه كيف اشاء ومنه قوله
تعالى ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها **فهو التسلسل** بفتح السين وهو في
اللفظة ايصال الشيء ببعض بعض ومنه سلسلة الحديد قال السخاوي
ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فعلا ونحوه
والاشتمال على مزيد الضبط من الرواة وهو اي التسلسل من صفات الحسن
اي فقط بخلاف المرفوع ونحوه فانه من صفات المتن وبخلاف الصحيح
ونحوه فانه من صفات تمام الاصل ان يقع التسلسل من اول الاسناد الى
الاخره كما تقدم في يقع التسلسل في عظم الاسناد اي كثرة كالحديث التسلسل
بالاولية اي المنسوب بالاول وهو الحديث التسلسل باول حديث سمعه
كل واحد منهم من شيخه وانما قال في عظمه لان التسلسل ينتهي فيه
اي في اسناده الى سفيان بن عيينه وفي نسخة فقط وهو يفيد

التأكيد للاستفناء عنه بالانتهاء يعني ثم انقطع فيمن فوقه ومن رواه
سلسلا الى تمامي السناد وهو الصحيح الراوي هذا الحديث فقد وهم بكسر
الهاء اي غلط قال السجادي ومن السلسل ما هو ناقصا تسلسل امان
اوله او وسطه او اخره امثلة كحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي الراوي
يرحمهم الرحمن السلسل باولية وقعت لجلد رواه حيث كان او حديث
سمعه كل واحد منهم من شيخه فانه انما يصح التسلسل فيه الى
ابن عيينه خاصة وانقطع فيمن فوقه على القول المقدانته والحاصل
ان السلسل من الحديث ما تواتر رجال سنده واحدا فواحد على حاله
واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواة او للسناد وسواء ما وقع
فيه السناد متعلقا بصيغ الاداء ومتعلقا بزمان الرواية او مكانها وسواء
كانت صفة الرواة قولاً او فعلاً او قولاً او فعلاً معاً كما سبق وهذا ما عليه
الاكثر من وقال الحاكم ومن انواعها ان يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة دالة
على الاتصال وان اختلفت بان قال بعضهم سمعت وبعضهم اخبرنا
وبعضهم حدثنا هذا ومثال التسلسل بالزمان حديث تسلسل في ايام
ظافر بيوم الخميس ومثال التسلسل بالمكان الحديث المسلسل باجابة
الدعاء في الملتزم وقد قال ابن الجوزي في الحصن قد روي في استجابة الدعاء
في الملتزم حديثا سلسلا من طريق اهل مكة **وصيغ الاداء** اي الرواية
في السناد المشار اليها اي بقوله سابقا في صيغ الاداء على تمام مراتب اي
انواع مرتبة لكل منها رتبة الاولى اي المرتبة الاولى **سمعت وحدثني** اي وان
كان فوقها بينهما كما سيأتي وفي الترتيب الذكر ايماء اليه وكذا الكلام في قوله
ثم اخبرني وقراءت عليه وهي المرتبة الثانية والحاصل انه انما كان

سمعت

سمعت وحدثني في المرتبة الاولى لان السماع عن الشيخ اعلى المراتب
ثم القراءة على الشيخ دون قراءة الشيخ على خلاف مشهور فيه ولان
الاخبار يحتمل الاشارة والكتابة ولعدم حصره في الشافعية **ثم قراءت عليه**
وانا اسمع وهي الثالثة لعدم مخاطبة فقيه عدم احتمال التثبت
والفئلة **ثم انباء** وهي الرابعة لانها يحتمل الاجازة لانها فعرف
المتقدمين بمعنى الاخبار وفعرف المتأخرين **ثم ناولني** وهي الخامسة
لما سيأتي انها ارفع انواع الاجازة لما فيه من التقييد والتشخيص
والاجازة دون السماع **ثم شافعي** اي بالاجازة وهي السادسة
لان مطلق الاجازة المتلفظ بها دون التناول **ثم كتب الى الاجازة** وهي السابعة
لان الاجازة المكتوب بها دون المتلفظ بها هذا مجمل المراتب وتفصيلها
مع تفصيلها ان وجه تقديم سمعت على حدثني ان الثاني يحتمل الواسطة
كما يذكر المص ووجه تقديم حدثني على اخبرني ما يذكر كون اخبرني اخرا
من الخبر وهو اعلم الحديث ووجه تقديمه على قراءت عليه مع ان كلا
منهما لا يحتمل الواسطة احتمال الفئلة حتى لم يجعل بعضهم قراءت
من وجوه التمثل هذا وسياتي ما يقوى تقديم قراءت على اخبرني في قراءت
عليه ووجه تقديم قراءت عليه على قراءت عليه وانا اسمع ناكدا في الفئلة
باعتبار الشيخ والراوي ووجه تقديمه على انباء في انما هو بالاصطلاح حيث
جعل المتأخرون للاجازة ووجه تقديمه على ناولني انه ليس في المناولة
تحديث اصلا بل هو ان يعطيه الشيخ كتابه ويأذنه بالرواية ووجه
تقديمه على الاجازة بالشافعية انه اقوى منها ووجه تقديمها على الاجازة
بالكتابة اليه انه لا شافعية فيها **ثم عن** ونحوها بالرفع من الصيغ المحتملة

للسماع والاجازة ولعدم السماع اي والمحتملة لعدمه ايضا وهو الاجازة
فقط بالمشافهة او المكتوبة وهذا اي ونحوها مثل قال وذكر روى
بالصريح المعلومة ونا عليها فلان وهذا اذا كان بدون الجار والمجرور
واما معهما مثل قال لي فلان فمثل حديثنا فانه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملون
بها فيما سمعوه حال المذاكرة وروى الحديث بخلاف حديثنا فاللفظان
الاولان اشار في الشرح الى المتن وقع فيه الوصف لموصوف محذوف
ولكان الانسب ان يقول الاوليان اي الحكمتان الاوليان او الصيغتان
من صيغ الاداء وهي سمعت وحدثني صالحان الاولى ثابتهان لمن سمع
وحدثه من لفظ الشيخ وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ الشيخ وكذا
وكذا الاخبار بالقراءة على الشيخ هو الشايخ بين اهل الحديث اصطلاحا
اي وان كان لا تساعده اللفظة كما قال وان كان لا يفرق بين الحديث والخبار
من حيث اللفظة وفادعاء الفرق بينهما اي لفة تكلف شديد ولعل التكلف
هو ان الاخبار ما خوذ من الخبرة وهو الاختيار وفي القراءة على الشيخ
بمعنى الاستحسان بوجوده وهوانه هل يقره ام لا قال ابن الصلاح الفرق
بينهما الشايخ القالب على اهل الحديث والاحتجاج لذلك من حيث اللفظة
عناء وتكلف وخبر ما يقال فيما يحسن ما يوجه به انه اصطلاح
منهم ارادوا به التمييز بين النوعين لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك
حقيقة فيقدم على الحقيقة اللفظية ذكر السخاوي في شرح الالفية
ان التمييز بين اخبرنا وحدثنا المستشهد به بعض الاثمة بانه لو قال
من اخبرني بكذا فهو حجة ولا نية له فاخبره بذلك بعض ارقائه بكتابه
او رسول او كلام عتق بخلاف ما لو قال من حدثني بكذا فانه لا يعتق الا

شافهة زاد بعضهم والبشارة مثل الخبر انتهي والظاهر ان مبنى الايمان
على عرف اهل الزمان ثم انه يحتمل ان يكون عرفا خاصا وان يكون
عاما ثم المحققون صنفوا بين التبشير والاخبار بان الاول هو الخبر
السابق الذي اشتهر يظهر على بشرته فلو قال لعبيده من بشرني بكذا
فهو خبر الخبر الاول يعتق لا غير ولو قال من اخبرني يعتق كل من اخبره
منهم وقال ابن دقيق العيد حدثنا يعني في الفض بعينه العوض اللغوي
بخلاف اخبرنا فهو صالح لما حدث به الشيخ ولما قرى عليه فاقربه
فلفظ الاخبار اعم من الحديث فكل حديث اخبار ولا ينعكس وحاصل
كلام الشيخ ان العرف مقدم على اللفظة كما هو مقدر فاذا قال المحدث حدثنا
يحمل على السماع من الشيخ واذا قال اخبرنا يحمل على سماع الشيخ مع
ان هذا الاصطلاح وهو الفرق انما شلح عند المشاركة اي جملتهم
تبعهم وهو مذهب الارزاعي وابن جريح والامام الشافعي وسلم بل قيل
انه مذهب اكثر المحدثين منهم ابن وهب المصري والنسائي واما غالب
المفارقة اي ومن تبعهم فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والحديث
عندهم بمعنى واحد وهو جواز اطلاقهما في القراءة على الشيخ معار قد قيل
ان هذا مذهب الحجاز والكويتيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن
عيث ويحيى بن سعيد في آخرين من المتقدمين وهو مذهب البخاري
وجاعة اجلاء من المحدثين فان جمع الراوي اي ضمير التكلم في الاولين
بقربنة ما تقدم من قوله الاولان اي في بصيغة الاول اي بصيغة المربة
الاولى وهي سمعت وحدثني ولو كان بالتوصيف لاختصت بسمعت
وفي بعض النسخ بصيغة الاول وكان المراد جنس الاول فيشمل الاول

جما كان الاظهر بان يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا يقول اي كذا فهو
دليل على انه سمعه منه مع غيره اعظم من ان يكون ذلك الغير واحدا
او اثنين مذكرا او مؤنثا وقد يكون النون اي في المحكم للفظمة اي للعظم
لقبه نحو انفتحنا لا وفتحنا بينا انا اعطيناك الكوثر وهو كثير في القوان
لكن بقلة اي يوجد يوصف قلة في السناد وغيره اذا كثرا يقول المنفرد
حدثني واخبرني **واولها** اي الحقيق وهو سمعت بخصيصه دون سمعت
مع حدثني ويدل عليه قولنا لا في لان حدثني الحرف الاظهر تفسيره كذا الضمير
بصفة الاداء او تقرير الاول والثاني بالمراتب الثمانية على عكس ما فعله
المص حيث قال اي صيغ المراتب **اصرحها** اي اصرح صيغ الاداء لان اول
المراتب هو مجموع سمعت وحدثني لا سمعت وحده الذي هو المراد ههنا
ثم ان اولها وهو سمعت اصرحها في سماع قائلها لانها لا تحتل الواسطة
بخلاف حدثني وما بعده ومثاله قول الحسن البصري حدثنا ابن عباس
على منى البصرة اي ظهرها فانه لم يسمع من ابن عباس ولا نحدثني
تد يطلق في الاجازة تدليسا اي وسمعت لا يكا ويطلق فيها في كل شية
التأكيد قال المص في تقريره فلماذا يدل عليه ما روى مسلم في قصة الرجل
الذي يقتله الجال ثم يجيبه فيقوله عند ذلك اشهد انك الرجل الذي
حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم ان هذا الرجل
لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وانما يريد حدثنا جماعة المسلمين
انتم قلت هذا يدل على جواز الاطلاق لا على الاطلاق تدليسا التمهيد
عليه ثم كلامه وانما نشأ هذا الاعتراض من سوء ظنه بشيخه وقلة
فهمه وزعمه بنفسه حيث جعل قوله فهذا را جوا الى الاطلاق في الاجازة

وانما هو عما نذكر ما قبله فان مثل هذا لا يحتج عليه لما دلت مسكة في العقل
والالمام فكيف يخفى على شيخ الاسلام الذي هو خاتمة الحديثين ويرجع
هذا الفن عند الانام وانما في بهذا القول بعد تمام الكلام ونوصي الاسرار الذي
الافهام ان صح انه قوتها حرة في هذا المقام والله تعالى اعلم بالمعالم والحاصل
انه حدثني وسمعت من اول المراتب وهو التماع من الشيخ كما سبق وههنا
اشار الى التفاوت بينهما فقال اولها اصرحها وقد اختلف في ان ايتها
اصرح فاختر الخطيب وتبعه المص ان اولها سمعت ثم حدثني لما سبق
من الادلة وقال بعضهم حدثني لدلالة على ان الشيخ رواه اياه بخلاف سمعت
والار لا صح هذا وتمايد على بطلان كلام التأكيد ان ابن القطان قال وان اعلم
ان حدثنا ليس بنص فان قال لها سمع في مسلم حديث الذي يقوله الجال
الحرف قال ومعلوم ان ذلك الرجل متأخر الميعات فيكون مراده حديثا منه
هذا ان لم يكن ذلك الرجل الحضر عليه عليه السلام **وارفعها** مبتداء وقوله
مقدرا وتمييزا اي على صيغ الاداء في كل مرتبة **ما يقع في الاملاء** لما فيه اي في
الاملاء من التشبث والتخفظ يعني ان التماع من لفظ الشيخ اما الاملاء
على الطالب وهو يكتب واما سره والاول هو الارفع واعلى اقسامه لما فيه
من تشبث الشيخ فالاملاء والطالب في الكتاب فمرها لذلك بعد الغفلة
واقرب التحقيق وتمييز الالفاظ مثلا في المرتبة الاولى اذا قال حدثني الشيخ
املاء فمره ارفع مرتبة من ان يقول سمعت الشيخ وبهذا يتبين لك
ان الاولى تقديم قوله وارفعها على قوله اول او اخيره عن قوله كالحظ
لان يقول بطلاق الصيغ اولها لان او غيره ولما علم حكم الاول والثاني **الثاني**
اي من صيغ الاداء وهو اخبرني **والرابع** وهو قرات عليه **لن قراء بنفسه**

على الشيخ فان جمع الراوي اللفظيين كان يقول اخبرنا او قرانا عليه
ورنسخة صحيحة بالواو ولكنها بمعنى او فهو الخامس وهو عليه و
وانا سمع اى منه يعنى ان اخبرنا ونحوه يقال فيما قرى على الشيخ وهو
يسمع وعرف من هذا اى مما ذكرنا ان اخبرنا وقرات عليه من قراء نفسه
ان التعبير بقرات من قراء خير من التعبير بالخبر حيث يفهم تقبيره
بمنوان القراءة ان المقصود من هاتين الصفتين بيان قراته ولا شك
ان قراءت فافادة ذلك المقصد اخرج واظهر من خبر كما صرح به بقوله
لاننا فصح بصورة الحال والتعبير بقوله قرات على فلان خبر وقوله لانه انهم
علمة العلة تنبيه اى هذا تنبيه بنية يحتاج القائل فما اختلف فيه القروية
على الشيخ احد وجوه التخل اى احدا نوع اخذ العلم عند الجمهور اى المحدثين
وابعد من اى ذلك اى جواز التخل بالقراءة على الشيخ من اهل العراق وهم
شذوذة قليلة وقد اشار الامام مالك وغيره من المدينين الى الذين
هم معدن العلم عليهم اى على العراقيين بذلك اى بسبب ذلك القول
او الالباء وفي نسخة في ذلك حتى بالغ بعضهم اى بعض المدينين وبعض
العلماء وهو الاظهر فوجهها اى القراءة على الشيخ على السماع من لفظ
الشيخ وهو مذهب الامام ابو حنيفة على ما ذكره العراقي وذهب جمع جمع
اى كثير منهم البخاري وحكاها اى البخاري اى ذلك المذهب في اوائله
عن جماعة من الائمة فانه قال في كتاب العلم في الباب السادس سمعت
ابا عاصم عن مالك وسفيان ان القراءة على العالم وقراته سواء وذهب
جمع وهو منهم الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة بالنصب عليه اى
على الشيخ يعنى في الصحة والقوة سواء تفيروا بعده وهو قوله سواء و

كان الاول ان يقوله او لا سواء ثم يقول اى في الصحة والقوة والله اعلم بالحق
ان القراءة من الطالب على الشيخ وهو ساكت يسمع ويستميها اكثر المحدثين
من اهل الشرق وخراسان عرضا لكون القارى عرضا على الحديث مرويه
سواء قراء هو او قراء غيره وهو يسمع وسواء قراء من كتابك حفظ
وسواء حفظ الشيخ ام لا اذا اسكت اصله هو وثقة من المتسامعين
احد وجوه التخل وروايت صحيحة عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره
العراقي قال والمخالفة لا يعتد به في نقض الاجماع من السلف كابى عاصم
النسيلي فيما حكاه الرازي عنه وكيع قال ما احدث حديثا قط
عرضا وعن محمد بن سلام انه ادرك الامام مالك بن انس والناس
يقرون عليه فلم يسمع منه لذلك وكذلك عبد الرحمن بن سلام الجي
لم يكتف بذلك فقال مالك اخرجوه على وكان مالك يابى هذه المقالة
اشد الالباء ويقول كيف لا يجزى العرض والحديث ويجزى في القرآن
وهو اعظم واسد واستدل جماعة منهم ابو عبيد الحارث فيما حكاه
البخاري واقفة للفتح بقصة ضمام وان قوله للنبي صلى الله عليه وسلم
الله امرك بهذا وقال له نعم قراءه على النبي صلى الله عليه وسلم ثم اخبر
نومه فاجازوه اى قيلوه هذا وجه التسوية ان لكل منهما جبهة
الوجية ورجوئية فتعاد لانا العرض فلتكن الحديث بالصافية
واقباله من الرد وعدم تمكن الطالب منه اما الهيتة او ظنه خطأ
ما عنده او صحته معا ولهذا قال ابن فارس السامع اربط جاشا
واوعى قلبا وتوزع الفكر الى القارى اسرع واما اللفظ فاعدم تقليد
غيره ومزيد اقباله الذى لا يترتب له التشاغل عنه الا بقطع

ما هو فيه ثم الآن العمل على الاول وعليه المقول فانه بالتحقيق اكمل **الانباء**
من حيث اللغة اى مطلقا واصطلاح المتقدمين اى من المحدثين بمعنى
الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو اى الانباء **للإجازة** كمن لانها اى عن
التأخرين للإجازة قال تلميذه المقام مقام الاضمار لتقدم ذكرهم وهو
اخصر قلت عدل عن الاضمار والظاهر ردفعالوهم العود الى المتقدمين
قال المصنف والطبقة المتوسطة بين المتقدمين والتأخرين لا يذكر
الانباء الا مقيدا بالاجازة فلم يكثر واشتهر استغنى عن ذكره ذكره التلميذ
وعنفته المعاصر سواء ثبت اللقب بينهما ام لا عند الجمهور والجاري بشرط
اللقب كما ساق **بمحملة على السماع** بخلاف غير المعاصر فانها تكون اى
عنفة **مسألة** اى ان كان تابعا ومنقطعة اى ان كان من بعده بشرط
حملها على السماع بثبوت المعاصرة قال تلميذه هذه زيادة مستغنى
عنها وانما ذكرت لاجل الاستثناء الذى فى المتن مع تقديم قوله بخلاف غير
المعاصر فلما ذكر كان اولى يعنى لاتصاله بقوله **الامن المدلس** فانها
اى العنفه منه ولو كان معاصر ليست بمحملة على السماع اى لانها
بالتدليس في روايته الاصرح بالتحديث والسماع كما سبق **وقيل يشترط**
في حمل عنفة المعاصر على السماع **ثبوت لقائهما** اى الشيخ والراوى عنه
ولوم واحدة تأكيد تقدم في كلام المصنف الراوى اذا ثبت له اللقاء
ولوم لا يجزى في رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع لانه يلزم
من جريانه ان يكون مدلسا والمسألة مفروضة في غير المدلس ولذا
قال ليحصل الامن اى بسبب اللقب من المحمول على السماع يجب حسن
الظن بالمسلم في باقى عنفة عن كونه من المرسل الخ فانه

التدليس يختص بمن روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف
انه لقيه فهو المرسل الخف كما سبق قال تلميذه تقدم ما فيه فواجبه
وهو اى هذا القيل او الاشتراط هو المختار اى عند جماعة او عند
تبعا على بن الدينى والجارى وغيرهما من النقاد بضم النون وتشديد
القاف اى حذاق المحدثين وكفهم اعلم ان العنفه مصدر مفعول
كالبسمة والجدلة من عنفت الحديث اذا رويته بلفظ عن من غير
بيان التحديث والاخبار واختلفوا في حكم الاسناد المعنف فالصحيح
الذى عليه العمل وذهب اليه الجاهلون انهم الحديث انه من قيل
الاسناد المتصل ومحمول على السماع بشرط سلامة الراوى الذى رواه
بالعنفة من التدليس ويشترط بثبوت الملاقات لمن رواه عنه
بالعنفة قال ابن الصلاح كما دأب ابن البريد على جامع ائمة الحديث
على ذلك قال الفلق وما ذكرنا من اشتراط ثبوت اللقاء هو مذهب
على بن الدينى والجارى وغيرهما من ائمة الحديث وانكوسلم في خطبة
صحيفة لاشتراط ذلك وان القول الشايع المتفق بين اهل العلم بالاخبار
تدبرا وحديثا انه يكفي في ذلك ان يثبت كونهما في عصر واحد ولم يأت
في خبر واحد منهما اجتماعا وتشافها واختار المصنف ما قاله مسلم ولذا
عبر عن اشتراط ثبوت اللقاء بقيل ويمكن انه اختار قول الجارى
ولذا اطلق قوله وهو المختار وانما عبر عنه بقيل ولا اشارة الى انه
قول شذوذة قليلة في مقابلة قوله الجمهور وهو لا ينافى كونه مختارا
عنه وعندنا وقد قال ابن الصلاح وفيما قاله مسلم نظروا في هذا الحكم
لا اراه يستمد بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين ولا ينافى المظهر

السمعان طول القصة مع الكفاء وا بوعمر والاف ان يكون معروف الرواية
 عنه وذهب بعضهم الى ان اللسان والمفهوم من قبيل المنقطع والمرسل حتى
 يتبين اتصاله والله اعلم **واطلقوا** اي المحدثون **المشافهة في الاجازة**
المتلفظ بها اي استعملوا شافهين بالاجازة الموضوع لاجزائه في
 اجزائه لفلان من طريق الاستعارة حيث استعمل ما وضع لاجازة الحاضر
 في اجازة الغائب بعلاقة الازن وهنالك معنى قوله في الشرح **تجوزوا** اي
 واطلقوا كذا اي مثل المشافهة **تجوزوا** **المكاتب** في **الاجازة المكثوب بها**
 اعلم ان الاجازة مصدر جاز ولها معان ينطبق الاصطلاح منها على الا
 باحة وحقيقتها الازن في الرواية لفظا كتابة تفيد الاخبار والجمال
 عرفا ولهذا كانت متأخرة عن التي قبلها اذا اخبار فيها تفصيل واركان
 الاجازة كما صرح به مع حقيقتها الكمال الشمن حرائمه الحديث المجيز
 والمجالة والمجارية ولفظ الاجازة ولا يشترط القول فيها كما قاله البلقيني
 وقال ابو الحسن بن فارس الاجازة مأخوذة من جواز الماء الذي يستفاه
 المال من الماشية والحرف يقال منه اجزوت منه فلان فاجاز في
 اذا سقاه ما علما شيتك اوارضك فكذا طالب العلم يستجيز العالم
 عالمه فيجيزه له اياه فعل هذا يجوز ان يقدي بغير حرف جر ولا ذكر
 رواية فيقول اجزت فلان اسموعات وقيل الاجازة اذن فعل هذا
 يقول اجزت له رواية سموعات واذا قال له سموعات في فرب على حذف
 المضاف انتهى واستعملوا في الاول شافهين فلان وانا شافهة مجازا
 لان المشافهة في اللغة المخاطبة من فيك والنية لان التلطف بالاجازة
 جازة فقط وفي الثاني كتب لارال فلاي اخبرنا كتابة في كتاب

بجاء

بجاء لان الكتابة عامة يتناول الاجازة وغيرها وهو الى كتابة توجد
 في عبارة كثيرة من المتأخرين اي سواء كتب الشيخ الى الطالب حديثا
 ام لا بخلاف المتقدمين فانهم اغايظ لقولنا الى كتابة في كتابة الشيخ
 من الحديث الى الطالب سواء اذن اي الشيخ لها الى الطالب في رواية يتجمل
 اضافته الى الفاعل والمفعول ام لا يعني سواء انضما اليه الاجازة ام لا
 لا اي لا يطلقوا المتقدمون الكتابة فيما اذا كتب اليه بالاجازة فقط
 وصورة انضمام يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخطه او يراس غيره
 فيكتب عنه باذنه سواء كتب عنه الغائب او حاضر عنده ويقول
 اجزت لك ما كتبه لك ونحو ذلك وهو شبيهة بالمناولة المقترنة بالاجازة
 في الصحة والعود **واشترطوا في صحة الرواية** اي بطريق الرفعية
المناولة لا يخفى ان المتن في صحة المناولة وان الباء من الشرح متعلقة
 بالرواية **اقترانها** مفعول اشترطوا اي اقتران المناولة **بالاذن بالرواية**
 متعلق بالاذن **وه** اي المناولة من التعيين اي تعيين المجاز والتخصيص
 اي بل يتحضره الشخص وصورتها اي المناولة ان يدفع الشيخ اصله
 او ما قام مقامه اي المنقول من اصله وهو الفرع المقابل باصله
 المقابلة المعبرة للطالب متعلق بيدفع او يحضر الطالب اصل الشيخ من
 الاحضار اي يات به فيعرضه عليه وستماء غير واحد من الائمة
 عرضا قال النووي وهذا عرض المناولة وما تقدم عرض القراءة
 لتمييز واحد عما في الآخر فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تأمله
 الشيخ وهو عارف شيقظ ليعلم صحته وعدم الزيادة فيه او النقص
 منه او يترك تحت يده فيتم عليه بالمقابلة ونحوها ان لم يكن

او حصل هذا الشرط ارفع
 انواع الاجازة لما فيها من
 المناولة صح صح صح

عارفاً مستيقظاً وكذلك كما صرح به الخطيب على سبيل الجواب ويقول
أي الشيخ له أي الطالب في صورتين أي صورت الدفع والاحصاء هذه
أي هذا الكتاب وانث لتأنيث الخبر وهو قوله روايتي عن فلان أو سمعت
عن فلان فأروه عني واجزت لك روايتي عني وشرطه بصيغة المقدر
مرفوعة على الابتداء ثانية والضمير إلى الرفع وفي نسخة شرط بصيغة
المجهول أيضاً أي مع ما تقدم أن يمكنه بتشديد الكاف أي يجعله متمكناً
منها أي من الأصل والمعنى كما يشترط اقتراؤها بالأذن بالرواية يشترط
أن يمكن الشيخ الطالب أصله أو نوعه القائم مقامه بأن يقدر على
الانتفاع به أما بالتقليد وهو أعلى من معناه الوقف عليه أو على العام
والنظرة أو بالعارية لينقل منه أي ينسخه منه بنقل غيره ويقابل
عليه أي مقابلة مصححة والأى وإن لم يمكنه منه بأحد هما بأن
ناولته وأجازته روايته ولست وفي الحال نقول إن ناوله بدل من الآذان
الأظهر أن يقول كما أشرنا إليه أو يقول فإن ناوله ولست وفي الحال فلا تتبعين
أرغبت لعدم احتواء الطالب عليه رغبته عنه الآثار صحيحة
ويجوز للطالب روايته إذا وجد ذلك للأصل أو مقابلاً له وغلب على
ظنه سلامته من تغيير وفي نسخة وأما إن ناوله الح وهو ظاهر
أن شرطية وأما تريد شارح الظان أن شرطية فالتصواب إن
بالفأ وايضاً يلزم الاستدلال وإن قوى بالفتح على أنها مصدرية أي بأن
ناولته لم يتوجه ما ذكرناه أنه غير ظاهر والأولى بدون الفاء غير ظاهر
والظاهر أنه ضبط وأما بكسر الهمزة فوقع فيما وقع والله أعلم لكن لها
أي لهذه الصورة من صور المناولة زيادة مزية بفتح الميم وكسر الراء

وتشديد التحيته أي مرتبة من الترجحان على الإجازة المعينة أي عندهم
الحديث قديماً وحديثاً خلافاً لجماعة من المحققين من الفقهاء والاصوليين
فأنهم قالوا لا فائدة في هذه ولا غيرها وهي أي الإجازة المعينة أن يجيزه
الشيخ برواية كتاب معين أي من التصانيف المشهورة أو بالأحاديث
المعروفة المعينة المسطورة وقال ابن كثير إنها في الكتاب الشريف كان
يقول اجزت لك رواية البخاري عني ويبين أي للشيخ له أي للطالب
سيفه روايتي أي للشيخ أي للكتاب بأن يبين له أن روايتي هذا الكتاب
عن العسقلاني مثلاً إجازة أو سمعاً أو قواعداً قال شارح وأما في
نسخة فلا يتبين لها زيادة مزية على الإجازة المعينة الح فحنية
على ما لا ين صلاح وسبقه القاض عياض وهو أنه لا يكاد يظهر
في هذه المناولة حصول مزية على الإجازة المجردة الواقعة في كتاب معين
وإذا دخلت المناولة أي تجردت عن الأذن أي بأن يناوله الكتاب ويقول
هذا من حيث أو من سمعاً ولا يقول له أروعتي أو اجزت لك روايتي
عني ومنه ذلك لم يقبوا أي لا تجوز الرواية بها عند الجمهور أي من الفقهاء
والاصوليين وطائفة من أهل العلم صحوها وأجازوا الرواية بها قال
ابن الصلاح هذه إجازة مختلفة لا تجوز الرواية بها قال وعابها غير
واحد من الفقهاء والاصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا
الرواية بها وخرج بفتح جيم ونون مخففة وجاء مرهلاً أي مألوف
في نسخة وأخرج أي استدرك اعتبرها أي المناولة المجردة لا تغلق
بفتح على الأصح ومتعلق بمقدر على نسخة أخرج أي استدرك فاعتبره
أي أياها حال كونه مستهياً ومائلاً لأن ناولته أي مناولته الشيخ

الطالب تقوم مقام رساله اى تنزله منزله ارساله اليه بالكتاب
اى كالجاري او اصل من الاصول او حديث من الاحاديث من بلد الى بلد
متعلق بارساله وفي حاشية التكميل قال ما كتبه الشيخ وارساله
الى الطالب والمواد بالكتاب الشيخ المكتوب وهو المعبر عنه بالكتاب
اى كما سئل وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة بان يكتب
اليه ولا يقول اجزت لك ما كتبه لك او نحو ذلك جماعة من الامة
بكتاتيب المتقدمين والمتأخرين منهم ايوب السجستاني ومنصور
والليث بن سعد وغيرهم وهو الصحيح المشهور بين اهل الحديث
ولو لم يقرب ذلك بالاذن بالرواية فهو صليحة فلا يحتاج الى الجواب
كانهم اى الجماعة اكتفوا في ذلك بالقولية وهو انه لا فائدة في ارسال
الكتاب سوى الاذن بالرواية وكما صحت الرواية بالكتابة المجردة
صح بهذا قال الشيخ ولم يظهر فرق قوى اى عمت بيتين من اولى
الشيخ الكتاب من يده للطالب وبين ارساله اليه بالكتاب من يده
الى اخذ اخلاصا منهما عن الاذن اى لم يتبين في صحة الرواية واحد
دون الاخران الظاهران فائدة الارسال واما كماله هو الاذن بالرواية
لا يجوز اعطاء الكتاب كذا يقال في كتابه الشيخ وارساله اى
الى الطالب قرينة قوية على الاذن بخلاف مناولته الكتاب وهو
في بلد الله اعلم وكذا **اشتراط الاذن** بالرواية وهو الاجازة
في الوجادة هو مصدر مولد لو وجد غير مستمع من العرب
العرباء نشأ من المولدين في تفرقة بين مصادر وجد للتمييز
بين المعاني المختلفة كوجبا لصلاته وجدانا ومطلوبه وجودا

فولوا

فولوا هذا المصدر الخاص لهذا المعنى المصطلح وهو ان يجد الطالب
بخط اى لاحد من المشايخ احاديث يرويها اركنا باصنفه يعرف
كاتبه بصيغة المعروف او المجهول اى بغلبة الظن من غير اشتراط
البينة ومن غير ان يرويها الواجد عن ذي الخط لا بالسماع ولا بالاجازة
ولا بخوبل قد لا يكون الواحد ركة اصلا فيقول وجدت بخط فلان
اى من الحديث او قراءت بخط فلان او في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان
ويسوق باقى الاسناد والمتن او يقول قراءت او وجدت بخط فلان
عن فلان ويذكر الباقي وهذا الذي عليه العمل قديما وحديثا وهو من
باب المنقطع او المرسلك فيه شوب الاتصال لاوتباط المفيد ثبوت
النسبة في الجملة وان لم يكن كافيا لثبوت شرط الاتصال على وجه الكمال
كالصحيحين ونحوهما وربما ليس بعضهم فذكر الذي وجد بخط وقال
فيه عن فلان او قال فلان وذلك تدليس قبيح اذا هم سمعوه منه
وابطله قوم فلم يجوزوا الاعتماد على الخط واشتراطوا البينة على
الحاقت برويته وهو يكتب ذلك او بالشهادة عليه انه خطه او
بمعرفته للاشتباه بالخطوط بحيث لا يميز احدا كتابين عن الاخر
قال ابن الصلاح انه غير مرضى لندرة اللبس انتهى ولكون باب
الرواية اوسع من الشهادة ولا يسوغ اى لا يجوز فيه اى في الوجادة
اى او في هذا النوع اطلاق اخبار في مجرود ذلك اى ما ذكر من الوجادة
الا اذا كان له اى للوجدان منه اى من ذي الخط اذن بالرواية عنه
واطلق قوم ذلك على اخبار ونحوه فقلوا بتشد يد اللام ان نسبوا
اللفظ قال ابن الصلاح وجازف بعضهم باطلاق فيه حدثنا واخبرنا

فانكر ذلك على فاعله وكذا **الوصية بالكتاب** اي كما اشترطوا الا ان والوجادة
اشترطوه والوصية بالكتاب وكان الاول ان يقول في الوصية مراعاة
للتابع واللاحق وهي الوصية ان يوصي بالتخفيف او التشديد
عند موته او سفره الحاقاله بالموت لشخص معين باصله او باصوله
اي من كتب الحديث فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروي
تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية لان في دفعه له نوعا من الاذن
وشبهها من العرض والمناولة وروايتهم الخطيب بل نقله عن كافة العلماء
وذلك انه لا فرق بين الوصية بها واتباعها بعد موته لعدم جواز
الرواية الا على سبيل الوجادة قال وعلى ذلك ادركنا كانه اهل وتقب
المصنف تبعاً لابن الاثير حمل الرواية بالوصية على الوجادة وقال هو غلط
ظاهر في الرواية بالوجادة لم يختلف في بطلانها بخلاف الوصية فهي
على هذا الرفع لمن لوجادة بلا خلاف واستشكله السخاوي بانه قد عمل
بالوجادة جماعة من المتقدمين واي ذلك اي ما ذكر من الوصية المجد
المجهولة الا ان كان له منه اجازة لانها ليست بتحديث لا اجمالا ولا تفصيلا
ولا تتضمن اعلاما لا صريحا ولا كناية وكذا اشترطوا الاذن اي الاجازة
بالرواية **فالاعلام** بكسرها بمعنى الاخبار وهو ان يعلم الشيخ احد
الطلبة اي مثلاً بان يروي الكتاب الفلاني كالجاري عن فلان كالمسئلة
مقتصر على ذلك فان كان له اي الطالب منه اي من الشيخ اجازة او نوا
من الاجازات اعتبر اي ذلك الاعلام **والاس** وان لم يكن له اجازة منه
فلا عبرة بذلك اي بذلك الاعلام اعلم انهم اختلفوا في جواز الرواية
بمجرد الاعلام فجوز الرواية به كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين

منهم ابن جريح وابن الصباغ والصحيح انه لا يجوز الرواية بمجرد الاعلام
وبقطع الشافعية واختار المحققون لانه قد يكون سمعه ولا ياذن
له في الرواية لخلل يعرفه **كاجازة العامة** اي كعدم اعتبار الاجازة
العامة وقيد شارح بقوله على الاصح وفيه بحث في المجازة اي الذي جيز
له وهو التليذ لان المجازة وهو الحديث اي عدم الاعتبار في الاعلام
والاجازة العامة خاص في المجازة اما المجازة بفلا شئ في اعتبار وجوب
سواء كان عامه او خاصة فان في التفرقة بين الاثبات وغفل عن ذلك
شارح فقال لان المجازة فانه لا عبرة له في غير الاصح مثلاً ان يقول اجزت
سموعا في رواية هذا الكتاب لفلان واما مثالا المجازة بطريقة العم
سواء يكون المجازة خاصا او عامتا بينه المصنف بقوله كان يقول اجزت
جميع المسلمين او لمن ادرك حيات اهل الاقليم بكسرتين الفلان كاهل
خراسان او اهل بلدة الفلانية كنجاراهو والخبر اعني لاهل الفلانة
اقرب الى الصحة لقرب الاختصار فان ترون بوصف حاضر المسلمين
او العلماء من اهل الثغر السكندرية والمحدثين من اهل بلخ فهو اقرب
الى الصحة قاله ابن الصلاح ومثله القاضي عياض بقوله اجزت لمن
هو الآن من طلبة العلم ببلد كذا او لمن قراء على قبل هذا وقال فيما احبهم
اختلفوا في جوازه متى تصح عنه الاجازة ولا راي منعه لاحلانه صريح
مخصوص كقوله لا اولاد فلان او اخوة فلان كذا ذكره العراقي وكذا الاجازة
اي لا تقتبر **المجهول** او بالمجهول فالاول كقوله اجزت لجماعة من الناس
سموعا والثاني كقوله اجزت لك بعض سموعات كان يكون اي
المجازة او المجازة به **سواء** او ملاما قال التليذ تقدم ان المبرم من لم يستم

والمرحل من ستمى ولم يتميز انتهى قال العواقب ومن امثلة هذا النوع ان
يسمى شخصا وقد تسمى به غير واحد في ذلك الوقت كاجزيت لمحمد بن
خالد الدمشقي مثلا او يسمى كتابا كخوارزمتي ليعان تروى عن كتاب
السنن وهو يروى عدة من السنن المعروفة بذلك ولم يتضح مراده
فالمسائل فان هذه الاجازة غير صحيحة اما اذا اتضح مراده بقريظة
بان قيل له اجزيت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي مثلا بحيث لا يلبس
فقال اجزيت لمحمد بن خالد الدمشقي او قيل له اجزيت لرواية كتاب السنن
لابي داود مثلا فقال اجزيت لرواية السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة
وان الجواب خرج على المسؤل عنه وكذا الاجازة اي لا تقبل لعدم كان يقول
اجزيت لمن سيولد لفلان قال ابن الصلاح هو الصحيح لا ينبغي غيره لان الا
جازة تحكم الاخبار فكما لا يصح الاخبار للمعذور لانصح الاجازة وقيل القائل
هو ابو بكر بن ابي دار والسجستانى وابو عبد الله بن منده ان عطفه
على موجود صحيح كان يقول اجزيت لك ولمن سيولد لك وكقوله اجزيت لفلان
ولوله ما تناسلوا قال النووي وغيره الاقرب بالجواز وقد شبهه بالوقف
على المعذور ايضا اذ قد يفتقر تعبلا لا يفتقر استقلاله قال المصنف الاقرب
عدم الصحة ايضا لعل وجبه ما ذكره ابن الصلاح من ان الاجازة تحكم
الاخبار سواء عطف على وجود ام لا وكذا لا تقبل بالاجازة لموجود او
معدوم علفت من التعليق اي علفت تلك الاجازة بشرط مشية الفير
بالهزمة والادغام اي بارادته كان يقول اجزيت لك ان شاء فلان
او اجزيت لمن شاء فلان الظاهر اجزيت لمن سيولد ان شاء فلان فيكون
مثلا للمعذور علفت اجازته بمشية الفير وما الذي ذكره الشيخ فالظاهر

انه مثال للمعذور الذي هو الاعم لا للمعذور فتأمل وكذا ان علفت بمشية
المجاز له مجازا لقوله من شاء ان اجيز له فقد اجزيت له او اجزيت لمن شاء
فهو كتعليقها بمشية الفير قال ابن الصلاح بل هذا اكثريها لانتشار
من حيث انها معلقة بمشية من لا يحصر عددهم واما ان علفت بمشية
المجاز له معينا فهي صحيحة الانتفاء الجهالة والانتشار وهذا اشار
المصنف بقوله لان يقول اجزيت لرواية نسخة صحيحة لان يقول
وموداهما واحدا شئت الحال القولا المعتمد كما ذكره العواقب وان علفت
الرواية لا الاجازة كقوله اجزيت لمن شاء الرواية عنى قال ابن الصلاح
هذا اولها الجواز من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى
مشية المجاز له كما كان هذا مع كونه بصيغة التعليق نصريحا بما يقتضيه
الاطلاق وحكاية الحال لا تطبيقا للحقيقة وهذا اي ما ذكر من عدم اعتبار
الاجازات المذكورة مبني على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية لجميع
ذلك سوى المجهول ما لم يتبين المراد منه اي من المجهول الخطيب فاعل جوز
ومرجع ضمير قوله وحكاية عن جماعة من مشايخه قال المصنف ومن عمل
الاجازة للمعذور من القدماء ابو بكر بن ابي داود وابو عبد الله بن منده بفتح
ميم وسكون نون وحكاية القاضي عياض عن معظم الشيوخ المتأخرين
لانها اذن في الرواية لا بحالة حتى لا يفتقر للمعذور واستعمال المعلقة او بمشية
الفير منهم اي من القدماء ايضا ابو بكر بن ابي حنيفة بفتح معجمة وسكون
تحتية وفتح مثله تروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض
الحفاظ في كتاب اى تصنيف على هذه ترتيبهم على حروف المعجم او على
ترتيب حروف الهجاء بان قال مثلا باب الالف احمد بن حنبل لكنه قد تم مطلق

بجمعهم ورتبهم على طريق التنازع وكل ذلك متبدل أي وجميع ما ذكره النجاشي
كما قال ابن الصلاح الأول تأخير عن قوله توسع غير مرضي فانه خبر
والقول لا يكون الاجلة فبعد تحققه يصح التشبيه ثم مع ذلك بقوله لان الجاهل
الخاصة المعينة اسر بلا قواءة شيء على المجير مختلف فصحتها اختلافا
قوتيا عند القد ما وان كان العمل استقر على اعتبارها اسر الاجابة الخاصة
عند المتأخرين توغيا في تحصيل الرواية وحفظ السلسلة الاسناد
الذي عليه مدار الرواية فمن دون السماع بالاتفاق لانه المقصود
الحقيق والطريق اليقيني والاجابة بانواعها انما هي وسيلة اليه
وسرته وطه لديه فكيف اذا حصد فيها أي في الاجابة المسترسال
المذكور أي التوسع المسطور من الوصية والوجادة والاعلام والاجابة
فانها تزداد ضعفا أي على ضعف كثرة اسر الاجابة الخاصة او مطلقا
لقوله والجملة لكونه في الحكم منقطعا اسر سلا او متصلا خير من ايراد
الحديث معضلا وهو حذرن الرواة متواصلا والله اعلم قال شارح
في نقل الاتفاق نظرا فان يقي بن مخلد وتبعه ابنه وحفيده بن عبد
الرحمن فيما حكاه ابن عثا عنهم قالوها سواء ونحوه قول ابو طحمة
منصور بن محمد الرومي الفقيه سالت ابا بكر بن خزيمة الاجابة لما يقي
على من نصا نيفه فاجازها ليقال الاجابة والمناولة عند سماع
على الصحيح كذا ذكره السخاوي في شرح الالفية انتهى وعندى ان قوله سماء
من التشبيه البليغ وهو حذف الالة اسما لسماع والافلا شدة المهادون
السماع باتفاق الباب العقول واصحاب النقول والله اعلم والى من
اول البحث الى هنا انتهى الكلام فانما صيغ الالاء ثم الرواة ان اتفقت كما

اسماء وهم واسماء ابا ثهم كحيد بن محمد بن محمد الغزالي وكذا الجزري
فصاعدا أي فزا لدا باتفاق اسماء اجلا وهم ايضا واختلفت اشخاصا
قال بعض من ادعى الفضل في هذه الصناعة قوله واختلفت اشخاصهم
هشوا لانه لا فائدة فيه لان اشخاصهم لا تكون مختلفة فحذفوا ولعل
هذا التقليل لا معنى له والصواب ان يقال لان لفظ الرواة ان اتفقت
اسماء وهم يقي عنه ويمكن ان يقال فجوابه ان هذا بيان الواقع وكثيرا
ما يقع ذلك للبلاغ كذا ذكره التليذ وفيه ان تقليل المعارض هو عين
الصواب وقوله حذفه اول بدفع الجواب والبلاغة انما هي مطابقة
المقام لايجاز والاطناب والتحقيق ان الايراد ممنوع كما ان الادع مدفوع فان
المواد بالرواة جنس راوي الحديث وهو من حيث هو يحتمل اتحاد الشخصية
واختلافها كما اشرونا اليه في المثال وتوضيحه ان الراوي اتفق اسمه
واسم ابيه اذا تكوى في اسنادين فتارة تتحد ذاته بان يكون هو عين الاول
وتارة تختلف بان يواد بالثاني غير الاول فاذا اختلفت فلا اشكال واذا
اختلف فهو من هذا النوع نعم اختلاف الشخص باعتبار التكرار في ثلث
واحد غير منصور من هذا النوع المعارض ويجيبه فيما وقع والله
اعلم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر قيل في المواد بالجمع مانوق
الواحد في قوله ثم الرواة وان قد علمت ان المواد الجنس وهو شاملة
للجمع وغيره فمثال ما تقدم اتفق اسماء وهم واسماء ابا ثهم الخليل
بن احمد سنة رجال الخليل بن احمد بن عمرو تميم النخوي صاحب العروض
البصري روى عنه عاصم الاحول والثاني الخليل بن احمد بن بوشة المذني والثالث
الخليل بن احمد البصري ايضا روى عنه عكرمة والرابع الخليل بن احمد ابو

سعيد السجوي الفقيه الحنفى قاضى سمرقند والخليل بن احمد ابو
سعيد البستي القاضى المهرالى والسادس الخليل بن احمد بن عبد الله
بن احمد الشافعى ومثالا يتفق اسماءهم اسماء اباؤهم واحداهم
محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابورى اثنان في عصر واحد وعمرهما
الحاكم احدهما ابو العباس الاصم والثاني ابو عبد الله بن احمد
الحافظ الشيرازى وكذلك اى الحكم اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية
كما تقدم في ضمن الاسئلة السابقة من اتفاق ابو سعيد والنسبة
كما تقدم في ضمنها من اتفاق الخليل ومثالا الجمع بينهما ابو عمران الجوني
بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون احدهما عبد الملك بن حبيب التايي
والثاني موسى بن سهل البصري ومن اقسامه ايضا من اتفق اسماءهم
واسماء اباؤهم وانسابهم لمحمد بن عبد الله الانصاري اولهم القاضى
المشهور ممن روى عنه البخاري والثاني ابو سالة ضعيف وكذا من
اتفق في الاسم وكنية الاب كصالح بن ابي صالح اربعة مولى لقومة والذى
ابوه صالح السمان والسدوسي ومولى عمرو بن حريث **فهو النوع الذى**
يقال له المتفق والمفترق بالكسيتين هما اى المتفق من وجه وهو اللفظ
والمفترق من وجه وهو المعنى المراد ومن اقسامه ان يتفق الاسم
فقط او يقع في السند ذكر الاسم فقط مرارا من ذكر ابيه او نسب تميزه
مثاله ان يطلق حماد من غيران ينسب هل هو ابن زيد او ابن عمرو وكذلك
ان يتفق الكنية فقط ويذكر بها في السناد من غير تمييز بينهما مثاله
ابن الصلاح بابي حمزة قال وذكر بعض الحفاظ ان شعبه روى عن
سبعة كلهم ابو حمزة عن ابن عيسى وكلهم بالحاق الواء الا واحد فانه

بالجيم والزاء وهذا ابو حمزة نصرى عمعان الصنعى وفائدة معرفته
خشية ان يظن الشخصيات برفع الخشية على الخبرية اى ازالة خوف
ايظن ظان للشخصين **شخصا واحدا** وحاصله ان ينتجة معرفة
هذا النوع وثمرة الامن من اللبس فربما يظن الشخصيات من شخص واحد
كما وقع بجماعة من الاكابر هذا الوهم وربما يكون احدا مشتركين ثقة
والاخر ضعيفا فيضعف ما هو صحيح او يصح ما هو ضعيف وتصف
فيه اى في هذا النوع الخطيب كتساب استماء الموضع لا وهام الجمع و
التعريف حافلا اى جامع مع هذا فانه بعض تراجم كان ينبغي له
ذكرها وذكرها شيئا لا يتعلق ضرورة ما يبردها ولذا قال المصنف وقد
لخصته اى حذف الزوائد واقتصر على الفوائد ورتب عليه
شيئا كثيرا من المرتحات العوائد قال السخاوى وهو نوع جليل يعظم
الانتفاع به صنف فيه الخطيب كتابا نفيسا شرع شيخنا في تاليفه
فكتب منه جساما وقفت عليه شيئا يسيرا مع قوله في شرح النخبة
انه لخصه وزاد شيئا كثيرا وقد شرعت في تاليفه مع استدراك لثباته
وهذا اى النوع المذكور عكس ما تقدم من النوع المستعمل بالمراد اى المذكور
بنعوت متعددة من غير تمييز لانه يحتمل فيه اى في ذلك النوع ان
يظن الواحد اثنين وهذا اى النوع يحتمل منه ان يظن الاثنان واحدا
وهذا توضيح لتصوير العكس كما هو ظاهر وان **انفقت الاسماء اى**
اسماء الرواة مطلقا شاملا للاباء والاجداد وكذا الاقارب والكنى واللقب
خطا اى من جهة الكتاب واختلف لفظا اى من جهة الرواية سواء
كان يرجع الاختلاف النقطى وجوبا وعدما وزيادة ونقصانا و

الشكل اي عوايا وبناء فهو اي هذا النوع هو المؤلف والمختلف بالكس
فيهما اي كسر بهذا والايلاف باعتبار الخط والاختلاف باعتبار النطق
ومعرفته من مرتكبات هذا الفن اي مرما بالفا في الاهتمام به حتى قال علي
بن المديني اشد التصحيف اي اضعفه او اضرم ما يقع في الاسماء اي اعماء
الرواة ووجهه اي قوله هذا بعضهم بانهم اي التصحيف الذي يوجب افساد
الرواية شئ لا يدخله القياس اي قياس العربية ولا قبله شئ اي من
المعنى يدل عليه اي على المقصود منه ولا بعده فيكون اشد انواع التصحيف
حيث لا تخليص عنه بالعقل لهذا وهم كثير من الناس في الاسماء الجدل
الالتباس بخلاف التصحيف الذي يوجد في متن الحديث فان الاوق
المعنى يدل عليه وكذا سابقه ولا حقه غالبا يثير اليه وقد صنف

فيه اي في نوع المؤلف والمختلف ابواحمد الشوكي كفي اضافه الى كسبه كتب
التصحيف الموضع بالمعنى اللام ولم يجعل تصنيفه مختصا بتصحيح الاسماء
ولهذا صار سببا لافراد غيره اياه بالتصنيف كما سياتي قال التلميذ قوله
فيه اي في المؤلف وفيه تنبيه على خلاف ما اشتهر ان اول من صنف فيه
عبد الفتي ووجه ما اشتهر ان عبد الفتي اول من صنف فيه مفردا انتهى
وفيه ان التنبيه غير مفهوم من عبارة المصنف فيه نعم يستفاد صريحا
من قوله ثم افرد اي تصحيف الاسماء بالتأليف عبد الفتي بن سعيد
فجمع فيه اي في تأليفه كتابين اي ما يصلح ان يكون تصنيفين اذا اراد
بالكتابين النوعين والقسامين من مجموع تأليفه وهو الاظهر لقوله
كتاب خبر مبتداء محذوف اي احدهما كتاب في شتيه الاسماء بكسر
الموحدة وكتاب اي وثانيهما والاخر كتاب في شتيه النسب ويصح ان

يقدر ابتداء هما ويلاحظ الربط بعد العطف وجمع شيخه اي شيخ
عبد الفتي الدارقطني والظاهر انه بعد كان الاول ان يقول في عمل
اي راد الواد اشارة الى وقوع الجمع قبل الافتراق بالموت ونظيره ما وقع
لصاحب المشكوة انه لما صنفه شروحه شيخه الطيبي وذلك
اي في استيفاء هذا النوع كتابا حافلا اي جامعاً شاملاً ثم جمع
الخطيب ذيلا اي مفردا بان استدرك ما فاتته ارات بما وقع بعده
ثم جمع الجميع اي جميع ما ذكر من الدليل وما قبله ابو نصرين ما كولا بالف
بعد اليم وضم كاف وسكون واو ثم لام بعده الف مقصورة وهو حافظ
جيل في كتابه الاكمال بكسر الهزة واستدرك عليهم على جميع من ذكر في كتاب
اخرجهم فيه او هاهم وبيتها اي ذكر بيان او هاهم وعملها وكتابه
اي هذا وهو مبتداء خبره من اجمع ما جمع في ذلك اي الباب والنوع
وهو عدة كل حدث جاء بعده وقد استدرك عليه اي على ابو بكر
نقطه بضم نون وسكون قاف بعده طاء مهملة اسم جارية رب
وجدته ام ابية عرف بها واسمه محمد بن عبد الفتي بن ابي بكر وهو
الحافظ الشريفي ما فاتته مفعول استدرك اي ان بما فات ابانصر
واما تفسير بحث استدرك بمعنى اعترض فغير صحيح بظاهره او تجدد
بعده من الاسماء او لمع الخلو في جلد متعلق باستدرك ضم اي عظيم الجثة
ثم زيد بتشديد الياء اي كتب زيدا ملحقا عليه اي على استدرك ابى
بكسر فاعله مقصور بن سليم بفتح السين ووجد لطيف متعلق بزيد
وكذلك وفي نسخة صحيحة وكذا اي زيد على ابي بكر او على مصورا
عليهما وهو الظاهر ابو حامد بن الصابون وجمع الذهب في ذلك اي النوع
الظاهر

عطف على ما تارا وما يجرد

والفن مختصا جدا أي بالغا فاختصار لفظه وسببه أنه اعتمد في
 أي وتصنيفه على الضبط بالقلم أي بمجرد كتابة العلم لا بيانه بالقلم
 فكثير فيه الغلط والتصحيف أي من الفساح بعده والكتاب المبين أي
 المفارقة الغاية المضادة لموضوع الكتاب وهو إزالة الغلط والتصحيف
 وبيان الصواب قال المصنف وقد يستر الله تعالى في رفع وسرته بتوضيحه
 أي بتوضيح كتاب الذهب بكتابي بتأليف مصنف سميته بتبصير
 المنية اسم فاعله الانتباه وكان الانسب أن يقول بقريضة المنية
 رعاية لقوله بتحرير المشية وهو مجلد واحد أي ضم وضبطه بالحروف
 على الطريقة الرضوية وهو أن يكتب مثلاً بالحاء المهملة أو بالحاء المعجمة
 مع كتب الحركات والمسكنات أيضا بخلاف ضبط القلم الذي هو غير ضروري
 لأن مجرد الالتباس وهو أن يكتب الخاء مثلاً بالنقطة والحاء بدونها مع
 الحركات أيضا بمجرد القلم من دون بيان فتح وضم وكسر وسكون وفيه توفيق
 لا يخفى وزد عليه أي على الذهب شيئا كثيرا مما أهله ولذا قيل كم تراءى الأول
 للآخر ولكن الفضل للتقدم أو لم يفد عليه لعله مفيد بما وقع بعده والآ
 كيف يفد علانه ما وقف عليه ولله الحمد على ذلك أي على هذا الجمع وعلى
 جميع النعم مما هنالك **وان نفقت الاسماء** أي أسماء الرواة خطأ ونطقا أي
 معا **واختلف الأباء** أي أسماء الرواة نطقا تميز عن النسبة مع أيتلافها
 أي اتفاق الأباء خطأ كجد بن عقل بفتح العين أي المهملة بعدها قاف
 وتجد بن عقل بضمها وها راويان متفارقان الأول ثيبا بوري بفتح نون
 وسكون تخية وسين مهملة والثاني نوياب بكسوفاء وسكون راء
 بعد ألف فوحدة بعد ها ياء النسبة منسوب إلى نوياب مدينة ببلاد

التركاء بجذ الفاء الأول يعني فيقال نوياب وقد ينسب إليها بانبا تها
 يعني باثبات الياء الأول فيقال نوياب كذا في جامع الأصول الأصول فخطاه
 فاحشد للمعرفة المضموم من جامع الأصول ولأن ياء النسبة تكون
 شديدة لاكثره نعم قد تخفف ولكنه غير موافق لها أي الروايات
 المذكورة أن شهورا أي المعروفان بنسبهما أو بصحة روايتهما وطبقتهما
 متقاربة أي بقرب عصرهما وسيجيء معنى الطبقة **أو بالعكس** أي لا كان
 الاسم بعكس ما ذكر كان تختلف الأسماء نطقا وتالف خطا أي فقط وتفق
 الأباء خطأ ونطقا أي معا وبه يتبين فساد قول الحنف في قوله المص
 أو بالعكس فيه مسامحة فإن عكس ما ذكر اختلاف الأسماء خطأ ونطقا
 واتفاق الأباء نطقا لا ما ذكره تأمل انتهى كشرح النعمان بضم النون وخرج
 بن النعمان كذلك وسجع في الصورتين بالتصغير الأول بالسين
 المعجمة والحاء المهملة وهو ناي يروي عن علي كرم الله وجهه والثاني
 بالسين المهملة والجيم وهو ناي شيوخ البخاري فهو أي ما ذكر من
 الاتفاق المذكور المسطور وعكسه هو النوع الذي يقال له **المتشابه**
 أي في الاسم وقد صنف فيه الخطيب كتابا بآجيل لا أي عظيم في الكمية أو
 الكيفية ستمائة تلخيصا للثابة أي تهذيبه وتخليصه وأغرب شراح
 حيث قال وهو أحسن كتبه لكنه لم يعرف باسمه الذي ستمائة انتهى
 وغرابته لا يخفى ثم زيد عليه أيضا بنفسه بما فاتة أو لا وهو كتيبة الفائدة
 أي وسهرير الفائدة في بعض النسخ هنا في المتن عبارة زائدة وقعت
 في نسخة بعد قوله المتشابه وهو وكذا أي يكون من نوع المتشابه
 أن وقع ذلك أي الاتفاق كما في نسخة نطقا وخطا في الاسم والهم الأب

أو ما قول عمن حذف إحدى يائي النسبة وبها نعلم كونه جامع

والاختلاف بالرفع اى وقع الاختلاف بالنسبة الى النسبة كان نسخ
ويتركب منه اى من نوع المتشابه وما قبله اى من نوع المؤتلف والمختلف
انواع اى اصناف اخرى فى تفصيلها وقال شارح يعنى ان المتشابه
مركب من المؤتلف والمختلف وما قبله اعنى المتفق والمفترق حيث اعتبر
فيه اتفاق الاسماء خطأ واختلافها نطقا مع ايتلافها خطأ لتركيب
منها قال ابن الصلاح وغيره هذا النوع يتركب من النوعين اللذين
قبله وهما المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلفا فترى وهو خطأ
فا حش يظروا انما فيه وفيما قبله واما ما نسبته الى ابن الصلاح
وغيره فما اظنه صحيحا ثم قال فى قوله انواع اى المتشابه انواع انتهى
وقد سبق لك من تقريرنا ان قوله انواع فاعل لتركيب وكانه وهم ان
قوله يتركب لبناء المجهول فبى عليه كلامه ولم يعرف غرض المص ومراة
منها اى من جملة الانواع ان **يحمل الاتفاق** اى فى الخط والفظ **والاشتباه** فيها
بحرف او حرفين فاكثرا بالتقديم والتأخير فقوله الآن او بالتقديم والتأخير
عطف بحسب المعنى ونسخة فاولم منع الخلق في اللام اى لم الراوى ولم الاب
اى ابيه مثلا والمجاويف بالمصدرين لقارنوا شرا مرقبا والتقديم والاشتباه
فجميع الفاظ اللامين **الافى حرف او حرفين** فاكثراى من حرفين من
احدهما اى من احد اللامين من اسم الراوى واسم الاب او شبهه من تسمية
او كنية او منها اى جميعا وهوى هذا النوع على قسمين لانه اما ان يكون
الاختلاف بالتقديم مع ان عدد الحروف ثابتة الظاهر ثابتة ولهة
اكتب التانيث من المضاف في الجهتين اى في جهتي اسم الراويين ان يكون
الاختلاف بالتقديم مع نقصان بعض الاسماء عن بعض اى في عدد الحروف

فن امثلة الاول اى من القسمين محمد بن سنان بكر السين المرملة
ونونين بينهما الف وقد ضبط بالانصراف وعدمه وهم المستون بهذا
اللهم اى عن محمد بن سنان جماعة اى كثيرة منهم العوق بفتح العين المرملة
والواو عطف على العين ثم القاف عطف على الفتح اى بعد ياء النسبة نقل
في القوة بظن من عبد القيس فنب اليها شيخ البخاري بالاصافة ومحمد
بن سيار بفتح السين المرملة وتشديد الياء التحتانية وبعد الف راء
قال محش فيه ان الياء شذوذة فليسا متساويين انتهى وهو خطأ عاذ
الياء المشددة ما نقدا اثنين بخلاف المدخلة مع ان التساوى في عدد الهم
صادق عليه وهم المستون به ايضا جماعة اى كثرة منهم الياء بفتح
اوله منسوب الى الياء شيخ عمر بن يونس والحاصل انه اتفق على اللام وهو
محمد واختلف واشتباه اسم الاب نطقا مع ايتلافه خطأ الا وحرفه هو
النون حيث كان مكانه الراء وعلى هذا فقتى غيره من الامثلة ومنها
اى من امثلة الاول محمد بن حنين بنم الحلو المرملة ونونين الاولى
مفتوحة بينهما ياء مخفية اى ساكنة تابعه يروى عن ابن عباس
وغيره ومحمد بن جبير بالجيم المصونة بعد هاء ياء موحدة
اى مفتوحة واخره راء اى بعد ياء ساكنة وهو محمد بن جبير بن مطم
تابع مشهور ايضا ومن ذلك اى من القسم الاول او مما ذكر من امثلة الاول
موقوف بن واصل بضم ميم وتشديد راء مكسورة كوفي مشهور ومطرف
بن واصل بالطاء بدل العين شيخ اخير يروى عنه ابو حذيفة النهدي
اى بفتح النون وسكون الهاء ومنه اى ومن ذلك ايضا احمد بن
الحسين صاحب الاهيم بن سعد واخرون عطف على صاحب المسموع

مبصر

بلحد بن الحسين غير صاحب ابراهيم واخيه بن الحسين مثله اي مثالا
بن الحسين لكن بدل الميم ياء مختانية وهو شيخ بخاري بالوصف
يروى عنه عبد الله بن محمد البكندى بكر الموحدة وسكون المشاة التخي
ثم كان مفتوحة ونون ساكنة بعد هاء ذكوة السجدة من ذلك
اي القسم الاول حفص بن ميسرة بفتح ميم وسكون تحتية وفتح
سين مرملة وراء هاء هاء شيخ شهيد من طبقة مالاه وحف
بن ميسرة بفتح ميم الله بن موسى الكوفي الاول بالحاء المرملة الى الفتحة
والفاء اي الساكنة وبعد هاء صاد مرملة والثاني بالجيم اي المفتوحة
والعين المرملة اي الساكنة بعد هاء فاء ثم راء قال الحشوفيه ان جعفر
زائد على حفص قال التلميذ لا يصح ان يكون منه لان عدد الحروف منه
لم يكن ثابته في الجنتين وقال ساج والصواب انه من امثلة القسم
الثالث كما صرح به السجدي في شرح الالفية انتهى التحقيق ان عدد الحرف
في صورة الخط ثابت في الجنتين وان كان غير ثابت باعتبار النطق
بحقيقة الحرفين فكان الشيخ رحمه الله تعالى نظر الى التصحيح الناشئ عن
الخط كما وقع لكثير منهم فعد من القسم الاول فتأمل ومن امثلة الثالث
اي القسم الثالث ما يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الهماء عن
بعض فعد الحروف عبد الله بن زيد جماعة اي هم جماعة وهم السجدي
به منهم والصحابة صاحب الادب اي الذي راي كيفية الاذان فائتمام
وذكوله عليه السلام فقوره في تحصيل المرام ولم جته اي جد صاحب
الاذان عبد ربه باضافه العبد الى ربه وراوى حديث الوضوء ولم
جده تعبئة وفي نسخة صحاحه عاصم وهما اي صاحب الادان و

راوى

راوى حديث الوضوء انصار يان اي منوباء الى الانصارى وعبد الله
بن يزيد بوزياء في اول اسم الاب والذى مكسورة اي فاسم الاب
هنا وكان مفتوحة فيما سبق وهم اي المستعملون به جماعة منهم
فالصحابة الخطم بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المرملة وبهم
نسبة الخطم بطن من الاوس صحابى صغير ولما كوفه لابن الزبير
كذا ذكره ساج وقال صاحب المشكوة في السماء رجاله هو الخطم الاضاف
شهد الحديث وهو ابن سبع عشرة سنة يكنى بالتشيع والتخفيف
ابا موسى وحديثه في الصحاحين المذكور في رجالهما والقارى اي
بتشديد الياء من غير همزة منسوب الى قاره وهو من رجل اي قبيلة له
اي للقارى ذكر في حديث عايشة وقد زعم بعضهم انه اي القارى هو
الخطم اي الاشبه بهم الاب وصرفه الى الاكل وهو الكبير المذكور بين
اكثر وفيه نظم ذكره التلميذ ان المص قال في تقريره هذا تمتك من زعم ان
القارى هو الخطم بان القارى كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه
وسلم فكيف مذكورا ووجه النظر انه لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة
في الصحيح وهو انه صلى الله عليه وسلم سمعه في الليل وهو يقراء
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد ذكر في اية انسيها او
كما قال صلى الله عليه وسلم هكذا ذكر قال بعض من يدعى علم هذا الفن
قد يقال لا منافاة بين كونه صغيرا وهو مذكور لا موتا وقد تور وجه
النظر بهذا كان اول اذ لا يلزم من ذكره ان لا يكون صغيرا انتهى قلت
الظاهر ان من قال صغيرا انما اراد انه لم يكن بحيث يحضر النبي صلى الله
عليه وسلم ومن اجاب انه لو كان صغيرا يعني بالحيشية لما كان له

ذكره على هذا الوجه وهو انه بقاء القرآن في الليل الى انتهى يعني فثبت
 المنافات في الجملة بين كونه صغيرا وبين كونه مذكورا ومنها اي ومن
 اسئلة الثالثة عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون
 وفتح الجيم وتشديد الياء تابعي معروف يروي عن علي كرم الله وجهه
 وفيه اشارة الى ما ذكرنا من ان العبرة بصورة الخط فان يحيى بن زيد
 على يحيى في الرسم لا في عدد الحروف اكتسبوا المفوظة فانها فيه سواء
او يحصل الاتفاق في الخط والنطق اي بالنسبة الى الاسمين لكن
 يحصل الاختلاف في الاشتباه عطف تفسير وفي بعض النسخ او الاشتباه
 ولا وجه له الا ان يقال الاختلاف باعتبار النطق والاشتباه باعتبار
 الخط والذهن فالاشتباه فيسند في اعتراض شارح بان الاختلاف
 يحصل فيما سبق احدا جزءا ماهية الاشتباه فليس امر اخر غير
 الاشتباه حتى يعطف باو **بالتقديم والتاخير** ما في الاسمين جملة اي
 جميعا ويسمى المشتبه المقلوب والخطيب فيه رافع الارياب في المقلوب
 من الاسماء والانساب ونائدة ضبطه الاس من توهم القلب وهذا
 النوع مما يقع الاشتباه في الذهن لا في صورة الخطا وذلك ان يكون
 اسم احدهما راويين كاسم اب الآخر خطأ ولفظا ولم الآخر كاسم الاول
 فيقلب على بعض اهل الحديث كما انقلب على الجاري ترجمة سلم بن الوليد
 فجعل الوليد بن سلم كالوليد بن سلم الدمشق المشهور **واخرو ذلك**
 كان يقع التقديم والتاخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة
 الى ما يشبه به مثال الاول اي للتقديم والتاخير في الاسمين الاسود
 بن يزيد ويزيد بن الاسود وهو ظاهر فالاول الاسود بن يزيد النخعي الثباني

والثاني اثنان يزيد بن الاسود الصحابي الخزاعي ويزيد بن الاسود الجرجسي
 المختص ومنه اي من هذا القبيل وفيه انه لم يظهر وجه الفصل عنه
 حتى يقال ومنه عبد الله بن يزيد وهو الخطمي ويزيد بن عبد الله
 لم يحضر في الآن ما يميز به عن غيره ومثال الثاني المتقيم والثاني
 في الاسم الواحد ايوب بن سيار يفتح سين مرهلة وتشديد تحتية و
 اخوه راعا وايوب بن سيار يفتح تحتية وسين مرهلة مخففة الاول
 مدني مشهور اي معروف ليس بالقوي اي في الرواية فحديثه ضعيف
 والخروج من حديثه غير مقبول والله اعلم **خاتمة** اي هن المسائل
 الآتية المرتبة في الرواية والآلية خاتمة يختم بها مسائل الكتاب
 بعون الملك الوهاب وقد اشار الى كثرة تارة اختصاره على كثر ورعا
 قد بقوله ومن المهم عن المحدثين اي النقاد الذين لهم همة في معرفة
 الاسناد معرفة طبقات الرواة اي مراتب متفاوتة واصناف مختلفة
 للرواة باعتبارات متعددة فالثالثة اي هذا النوع من المعرفة الاس
 من تداخل المشبهتين بالثنية ويحتمل الجمع قال السخاوي كالمحققين
 فاسم او كنية او نحو ذلك كما في المتفق والمفروق واسكان الاطلاق بالرنة
 عطف على الاس اي وفائدة اسكان الوقوف على تعيين التليين اضافة
 المصدر الى مفعوله والوقوف بالجر عطف على الاطلاق وهو بمعناه لكن
 اختلرا التقين والاولا كتبه بقوله على حقيقة المراد بواو العطف كلف
 من العنفة وهو الاتصال وعدمه قال التليذ يعني هل هو محمول على
 السماع او من سله او منقطعة والطبقة وهم فاللغة القوم المتنازعون
 على ما ذكره السخاوي فاصطلاحهم اي المحدثين وغيرهم عبارة عن جملة

اى من اهل زمان اشتروا فالس اى ولو تقريبا كما صرح به السخاوى
 ولقاء المشايخ اى لاخذ عنهم وربما التفوا بالاشتراك فى التلاقى وهو غالبا
 لازم للاشتراك فى السرى بنب عليه السخاوى وربما يكون احدهما شيخا
 للآخر وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين اى بناء على
 الحيتين المختلفتين كالمحضرين كاشى بن مالك اى الانصارى جاء
 اليه صلى الله عليه وسلم وعمره عشرين سنين وخدمه عشرين سنين
 وكثيره من اصاغر الصحابة فانه اى انصارى حيث ثبوت صحبته
 للنبي صلى الله عليه وسلم يقدرا يجب فطبقة العشرة الى البشرية
 وغيرهم من اكا بوالصحابه كابن سعود مثالا للعدود والعددية
 ومن حيث صف السق يقدرا اى انفس ايضا مثالا فطبقة من بعدهم
 اى غير العشرة من اصاغر الصحابة كابن عجلون وابن عمرو بن الزبير
 فنظر الى الصحابة باعتبار الصحبة اى مطلقا جعل الجميع اى جميعهم
 من الصغير والكبير طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره
 فعلى هذا يكون الصحابة باسهم طبقة ثالثة وهلم جرا وهو المستفاد
 من قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذى يلونهم الحديث
 ومن نظر اليهم اى الى الصحابة رض الله تعالى عنهم باعتبار قدر زائد
 اى مرتبة وفضيلة زائد لبعضهم كالسبق الى الاسلام او الى الهجرة او
 او شهوة المشاهدة على سبق الفاضلة كبدرواخذ وبيعة الضمان
 جعلهم طبقات بحسب مقتضيات درجات والذالك لا الى غير جنح
 اى مالدذهب صاحب الطبقات اى الشهرة ابو عبد الله محمد بن
 سعد البغدادي وكتابه ما جمع اى من الكتب في ذلك اى في ذلك الباب
 اجمع

من استيعاب الاصحاب فجعلهم خمس طبقات والحاكم ثلث عشر
 طبقة الذين اسماوا بمكة كالخلفاء الاربعة ثم اصحاب دار النخبة
 ثم مهاجرة الجنة ثم اصحاب العقبة الاولى ثم الثانية واكثرهم من
 الانصار ثم اول المهاجرين الذين لقوا لقبا قبل دخول مكة ثم اهل
 بدر ثم المهاجرين بين بدر والحديبة ثم اصحاب بيعة الرضوان
 كما وية وابيه ثم الصبيان والاطفال الذين راه يوم الفتح في حجة
 الوداع وغيرهم كالتاب بن يزيد وابي الطفيل قال السخاوى ومنهم
 من يجعل كما قال ابن كثير كل طبقة اربعين سنة وقد يشهد له بما
 يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات اتى خمس كل
 طبقة منهم اربعون سنة فطبقتى وطبقة اصحاب اهل العلم الاثنا
 والذين يلونهم الى الثمانين اهل البر والتقوى والذين يلونهم الى العشرين
 ومائة اهل التواضع والتواصل والذين يلونهم الى الستين يعنى ومائة اهل
 التقاطع والتدابرو والذين يلونهم الى المائتين اهل الهوى والحرب راه
 يزيد الرقاشى وابن معين وكلاهما في ابن ماجه وكذلك من جاء بعد
 الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم اى التابعين باعتبار الاخذ عن
 بعض الصحابة فقط ~~فجعل الجميع~~ اى جميع التابعين طبقة واحدة
 كما صنع ابن حبان ايضا اى كما جعل الصحابة جميعهم طبقة واحدة
 ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء اى من حيث كثرة وقلة واخذه
 عن بعضهم وعدده قسمهم بتخفيف السنين اى جعلهم منقسمين
 الى طبقات كما فعل محمد بن سعد اى ايضا حيث جعلهم ثلث طبقات
 وكذا سلم في كتاب الطبقات وربما بلغ بهم اربع طبقات وقلا الحاكم في

في علوم الحديث خمس عشرة طبقة اخرهم من اهل لقي انس بن مالك من اهل
 لقي بن مالك من اهل البصرة ومن لقي عبد الله بن اوفى من اهل الكوفة
 ومن لقي السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الاولى من روى
 عن الفتوة المبشرة بالسمع منهم وكل من روى من الناظرين او النظيرين
 او الاعتبارين وجه اى وجه وتوجيه بسبب **ومن المهم ايضا**
معرفة مواليدهم جمع الميلاد كفتح ومقاييس وهو كما لو لم يعرف وقت
 الولادة **ورقاتهم** بفتح الواو وكسر الفاء وتشديد النحى وهما
 قبله فدان من التاريخ اذ حقيقة الاعلام بالوقت الذى يضبط به
 الوفيات والمواليد يعلم منه المهتمين الكهل والكهل من الشارب ما يلحق
 بذلك من الحوادث والوقايح التى من افادها الولايات كالحلافة
 والقلاء ونحوه كاستيلاء على البلاد والعباد لان معرفتهم يحصل الام
 من دعوى المدعى للقاء بعضهم اى من الصحابة او التابعين وهو
 فى نفس الامر ليس كذلك اى كما ادعاه وقد ادعى قوم الرواية عن قوم
 فنظر المحققون فى التاريخ فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم
 وايضا بهذه المعرفة والمعرفة السابقة يعرف المرسل والمنقطع
 المتصل **ومن المهم ايضا معرفة بلادهم** بضم اوله جمع وارطالهم جمع
 وظن وهذا عم من الاول وثالثا الامن من تداخل الاسمين اذا اتفقا
 اى لفظا وخطا لكن اختلفا فى النسب بفحتمين وفى نسخة بالنسب
 ويمكن ان يكون بكسر اوله جمع نسبة ويؤيده ما فى نسخة بالنسبة اى
 بنسبتهم بالبلديين المختلفين يحصل التمييز بين الروايتين **ومن المهم**
ايضا معرفة احوالهم **تعد** يلا هو وما بعده منصوب بان على التمييز

اى تزكية **وتجريحها** ونسخة جرحا بفتح الجيم **وجهالة** بفتح واو الهاء
 والاخصار على الثلاثة لان الراوى اما ان تعرف عدالته او يعرف فسقه
 بان يكون مشهورا بالديانة او مشهورا بالفسق والخيانة ولا يعرف فيه
 شىء من ذلك اى ما ذكره من المهمات بعد الاطلاع اى لو توقف على الحما
 ومنها الاطلاع على نقد الجرح معرفة **مراتب الجرح** **المراتب** التعديل وبهذا
 يعلم الجرح مقدم على التعديل كما سيجى التصريح بذلك وانما يحتاج الى
 معرفتهما لانهم اى المحققين من غير حذائهم قد يجرحون بتشديد الواو
 اى ينسبون الى الجرح الشخص راوى وفى نسخة يجرحون بسكون
 الجيم وفتح الواو يجعلونه بجرحا ومعيوباً بما اى بشىء من عيوب
 لا يستلزم رقة حديثه اى روى الشخص صفة بل لا يستلزم رقة بعضه او لا
 يستلزم شىء من رده وقد بينا اى ذكرنا مفضلا وميتا اسباب ذلك
 الجرح فيما مضى من الكلام فصدر الكتاب حصرا ها الى الباب
 عشرة اى من المراتب وتقدم شرحها مفضلا والغرض من المقصود من
 ذكره هنا ذكر الالفاظ الدالة فاصطلاح علم تلك المراتب اى المذكورة هناك
 وفى كلامه تنبيه على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على المراتب وبعضها
 على الادب وبعضها على ما بينهما على ما بينهما فيما سياتى انما هو يجب
 اصطلاحهم على تلك المراتب المذكورة هناك وفى كلامه تنبيه
 على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على المراتب وبعضها على الادب
 وبعضها على ما بينهما على ما بينهما فيما سياتى انما هو يجب اصطلاحهم
 والا فمن حيث اللفظ لا يكون فى اكثرها دلالة على ترتيب المراتب **و**
الجرح مراتب اى ثلاثة اصالة وكثير تبعا وتفرعا **اسوفا** اى

والى قوله من اهل لقي بن مالك من اهل البصرة ومن لقي عبد الله بن اوفى من اهل الكوفة ومن لقي السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الاولى من روى عن الفتوة المبشرة بالسمع منهم وكل من روى من الناظرين او النظيرين او الاعتبارين وجه اى وجه وتوجيه بسبب ومن المهم ايضا معرفة مواليدهم جمع الميلاد كفتح ومقاييس وهو كما لو لم يعرف وقت الولادة ورقاتهم بفتح الواو وكسر الفاء وتشديد النحى وهما قبله فدان من التاريخ اذ حقيقة الاعلام بالوقت الذى يضبط به الوفيات والمواليد يعلم منه المهتمين الكهل والكهل من الشارب ما يلحق بذلك من الحوادث والوقايح التى من افادها الولايات كالحلافة والقلاء ونحوه كاستيلاء على البلاد والعباد لان معرفتهم يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم اى من الصحابة او التابعين وهو فى نفس الامر ليس كذلك اى كما ادعاه وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر المحققون فى التاريخ فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم وايضا بهذه المعرفة والمعرفة السابقة يعرف المرسل والمنقطع المتصل ومن المهم ايضا معرفة بلادهم بضم اوله جمع وارطالهم جمع وظن وهذا عم من الاول وثالثا الامن من تداخل الاسمين اذا اتفقا اى لفظا وخطا لكن اختلفا فى النسب بفحتمين وفى نسخة بالنسب ويمكن ان يكون بكسر اوله جمع نسبة ويؤيده ما فى نسخة بالنسبة اى بنسبتهم بالبلديين المختلفين يحصل التمييز بين الروايتين ومن المهم ايضا معرفة احوالهم تعد يلا هو وما بعده منصوب بان على التمييز

اي اقبجها **الوصف** بما دل على المبالغة فيه ولاشك انه يتفاوت
 باختلاف مراتب المبالغة ولذا قال واصح ذلك اي ما ذكر من اللواء
 التعبير **بافعل** الموضوع للتفصيل **كاذب الناس** بكسر الباء على العمل و
 بضمها على الكناية وفي معناه بل اشد منه قولهم اشد الناس كذبا
 وكذا قولهم انتهى الى النهاية والوضع اي فافتله الكذب بل هذا اشد
 مما قبله وهو اي وكذا قولهم هو اي فلان الراوي ركن الكذب ونحو ذلك
 كنع الكذب ومعدنه **ثم رجال** بالرفع وجوز جزمه قال محش الرجال الكذاب
 ولذا سمي الرجال المسج دجالا وفي القاموس دجل البغي طلاله بالتجيلة
 كزبيرو وهو القطوان او عم جمعه بالهنا ومنه المسج الرجال لانهم
 يعم الارض او من دجل كذب واحرق وجمع وقطع نواحي الارض سيرا
 او من دجل تجيلا غطر طلي بالذهب لتمويهه بالباطل او من الرجال
 للذهب لان الكوز يتبعه او من الرجال كسحاب السرجين لانه يتبع
 وجه الارض او **وضاع او كذاب** بتشد يد العين فيها على صيغة المبالغة
 لكنها دون افعل في المرتبة لانها اي هذه الكلمات وان كان فيها نوع
 مبالغة لكنها اي مبالغتها دون التي قبلها اي دون مرتبة ما قبلها
 والمبالغة لكن في رجال نظر فانه ان اريد به الدجال المعروف محلا
 عليه مبالغة او على التشبيه البليغ فان يكون فوق التي قبلها فلا
 اقل ان تكون مثلها **واسهلها** اي الالفاظ الدالة على الجحج قولهم فلان
 على ما في نسخة **لين** بفتح اللام وتشديد اللحنية المكسورة ورجع
 في اسهلها الى الالفاظ بناء على انه يصح حمل قوله لين ومثله على المرتبة
 ويمكن ان يكون الضمير عائدا الى مراتب كما هو مقتضى سوق الكلام بان

تم الدفار

يقال

يقال اسهل المراتب ما يقال فيه لين اي له لين في الرواية او ليس له قوة
 والديانة **وسريع الحفظ** وفيه **ادق مقال** اي مطعن وفي جعله
 الحفظ في مرتبة طريقه لا يخلو من اشكال فان الدارقطني قال اذا قيل
 ليت لم يكن ساقطا ولكنه يخرج بشرع لا يسقطه عن عدم العدالة
 ونحو ذلك وبين اسوء الجرح واسهل مراتب لا يخفى اي على ارباب
 معرفة المراتب فنقولهم اي المحدثين متروك اساقط او فاحش القلط
 او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوي وفيه مقال
 قيل في المرتبة الثالثة فلان منهم الكذب او الوضع وفلان ساقط
 او هالك او ذاهب الحديث وفلان متروك او متروك الحديث او
 تركوه وفلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه وفلان لا يعتبر به او لا يعتبر بحديثه
 وفلان ليس بثقة او غير ثقة او غير مأمون ونحو ذلك والمرتبة الرابعة
 فلان فيه مقال وفلان ضعيف وفيه ضعف او حديثه ضعف وفلان
 يعرف وينكر وفلان ليس بذلك او بذالك القوي او ليس بالمتين وليس
 بالقوي وليس بحجة وليس بعمد وليس بالمرض وفلان للضعف
 ما هو وفيه خلف وطعنوا فيه ومطعون فيه وسريع الحفظ ولين
 الحديث او فيه لين وتكالوا فيه ونحو ذلك فكل من قبل فيه هذه المراتب
 الاربعة بل الخمسة لا يحتاج به ولا يستشهد ولا يكتب حديثه اصلا
 انتهى وهذا الترتيب يحتاج الى التهذيب كما لا يخفى على اللبيب ومن المزمع
 ايضا معرفة **مراتب التعديل** وارفعها بالرفع اي ارفع مراتب الوصف
 ايضا اي كما سبق بما دل على المبالغة واصح ذلك التعبير **بافعل** كما وثق
 الناس اي اكثرهم اعتمادا وفي معناه اعدل الناس او اثبت الناس اي

ان حفظا وعدالة او اليه المنتهى في التثبت اي التيقظ والاحتياط في
 التريانة وفي معناه فلان لا يسال عنه **ثم ما** اي بلفظ **تاكيد بصفة**
 من الصفات الدالة على التعديل بان تكون بعينه او **صفتين** اي متقاربتين
 فمثال الاول **كثقة ثقة** بكسر المثلثة فيهما وحذف الواو منهما كقوة
 ودية من الوثوق وهو الاعتماد وكل الالفه كوجع عدل او جحذف
 مضاف اي ذو ثقة والتكرار للتأكيد او ثبت ثبت قال الشيخاوي يكون
 الموحدة الثابت القلب واللسان والكتاب الحجة واما بالفتح فما ثبت
 فيه الحديث سموعه مع اسماء المشاكدين له فيه لانه كالحجة عند
 الشخص لسماعه او سماع غيره ومن صيغ هذه المرتبة كانه
 مصحف ومثال الثاني قوله **او ثقة ضابط** او عدل ضابط او نحو ذلك **ثقة**
 ثبت وعكسه والحاصل ان التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الصلح
 الخالي منه وعلى هذا فافاد فيه على مرتين مثلا ليكون اعلى منها كقول ابن
 سعد في شعبه ثقة تامون ثبت حجة صاحب حديثه قال الشيخاوي
 واكثر ما وقعنا عليه من ذلك قول ابن عيينه حدثنا عمرو بن دينار وكان
 ثقة ثقة تسع مرات وكانه سكت لانقطاع نفسه انتهى اراد
 التأكيد والتأكيد دون الحصر والتحديد **وادناها** اي مراتب التعديل ما
اشواي وصف اشار **بالقرب** اي بكونه قريبا من **اسهل التجريح** وفي
 نسخة من اهل التجريح والظاهر انه تصحيف فان الاشياء تتباين باضلا
كشيخ بالرفع اي هو شيخ ويمجوز جره اي شيخ وسطا وصالح او مقارب
 الحديث بفتح الراء وكسرها او جيت الحديث او صويلح بالتصغير او صدوق
 انشاء الله او مقيد بالانشاء وبين ذلك اي المذكور من الرفع والادون

حديث
 في
 باب
 في
 باب
 في
 باب

مراتب كقبول ونحوه لا يخفى قيل فالمرتبة الثالثة بل الرابعة ما افرد بصفة
 لم تؤكد كثرة او حافظ او حجة او ضابط والرابعة قولهم لا بأس باوليس
 به بأس او صدوق او تامون او خيار تكل من قيل فيه المراتب الثلث الاول
 بحديثه ومن قيل فيه الرابعة والخامسة يكتب حديثه وينظر فيه
 قال ابن الصلاح لان هذه العبارات لا تشترط بشرطة الضبط فينظر في حديثه
 ويخير حتى يعرف ضبطه واعلم انه جعل المص هذا المرتبة الاولى لما ذكر
 افعله وهم لم يتقصوا لذلك بل جعلوا المرتبة الاولى ههنا ما افرد بصفة كثرة
 او ثبت وفي مراتب الجرح ما جعله ثانية وايضا وقع منهم اختلاف
 فبعضهم جعلوا ما هو في المرتبة الثالثة مرتبة ثانية وبعضهم عكسوا
 في المقال والله اعلم بحقيقة الحال وهذه هي المسائل الآتية بعد ذلك
 وهو قبول التزكية من عارف باسبابها الى احكامه تتعلق بذلك اي بما ذكر
 من مسائل الجرح والتعديل وانواعها وذكرنا اي المسائل الآتية ههنا بعد
 مسائل الجرح والتعديل لتكمله الفائدة اي لتكامل الفائدة المتعلقة
 لاحدهما بالآخرى فاقول اي في المتن **تقبل** بالتذكير والثاني وفي نسخة
 صحيحة ويقبل **التزكية** **بعارف باسبابها** اي باسباب التزكية من مراتب
 الجرح والتعديل لان غير عارف تصرح بما علم ضمنا واعاده يناسب به قوله
 لا يترك اي غير العارف بمجرد ما يظهر لما ابتداء من غير ممارسة من بيان
 ما احتار بالموحدة وعطفه للمستفيد الى امتحان والراوى وكلا الحكم والتجريح
 ولعله سكت عنه لما انه هو الاصل في باب وان كان الاصل في باب الشهادة
 عكس ذلك **ولو وصليته** اي ولو كانت التزكية صادرة من **مروا** احاد او
 الشارح الى انه صفة موصوف محذوف **على الاصح** اي بناء على القول الاصح

إشارة إلى ما قيل أن الشهادة تقبل بمزك وأصلها قائلها بالتركية في الرواية ويؤيد
 تعديل المولمة العدل والعدل وقد اختلفوا في تعديل المرأة فحكى القاض أبو بكر
 عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل تعديل النساء في الرواية
 ولا في الشهادة ولا اختار القاض أنه يقبل تركية المرأة مطلقا في الرواية و
 الشهادة وأما تركية العدل فقد قال القاض أبو بكر يجب قبولها دون
 الشهادة لأن خبره مقبول وشهادته غير مقبولة خلافا لما شرط
 أنها في التركية لا تقبل إلا من اثنين أي من مزيكين الحاقا لها أي للرواية
 أو للتركية وهو ظاهر عبارته فقولها بالشهادة أي بالتركية في
 الشهادة كما في كلام ابن الصلاح وغيره في الأصح أيضا فإن الأصح أن يعدل
 الشاهد يجب أن يكون اثنين وقال بعضهم يكفي معدل واحد ونقل عن أبي
 حنيفة وأبي يوسف الاكتفاء بالواحد في التركية في الشهادة وكذا في
 الرواية وإنما اكتفوا بالواحد لأنه إن كان المزيك للراوى ناقلا عن غيره
 فهو من جملة الأخبار وإن كان اجتهدا من قبل نفسه فهو بمنزلة
 الحاكم وفي الحالتين لا يشترط التعدد والفروق بينهما أي بين مزيك
 الراوى ومزك الشاهد التركية تنزله بتشديد الزاء المفتوحة
 منزلة الحكم بالنصب على المصدرية فلا يشترط فيها العدد ولا يحصل
 بهاعدالة الراوى ولا يحتاج فيها الحكم أحد والشهادة تقع من الشاهد
 عند الحكم فاتفقا وحصل الفرق أن تركية الراوى حكم بزكاته وتركية
 الشاهد على زكاته فلا بد من العدد في الأخير دون الأول ثم أشار الشيخ
 إلى ما احتج عنه من تخصيص محل الخلاف بما إذا كانت التركية مستندة
 إلى النقل فقال ولو قيل يفصل بالتخفيف أو التشديد أي يفوق ويميز

بين ما إذا كانت التركية في الراوى مستندة بكسر النون لو فتحتها
 المزيك إلى اجتهدا أو إلى النقل أي الرواية عن غيره كان متجها بضم الهم
 وتشديد التاء وكسر الجيم أي متوجها ومتوجها في نسخة متخرج
 بصيغة اسم الفاعل من باب التفعيل من الخروج وتكلف بحث في معنا
 بناء على أنها أصله وقال المتخرج بالخاء المعجمة وبالجيم أسيد يعلم
 يعني الوصول إلى العلم والظاهر أنه تصحيف وفي تصحيفه تكلف لأنه أي
 تركية وذكر لأنها بمعنى التعديل إن كان أي التعديل الأول أي القسم
 الأول وهو المستند للاجتهاد فلا يشترط العدد أي فيه أصلا لأنه
 حينئذ يكون بمنزلة الحاكم حيث يحكم باجتهاده ورأيه لا ينقله عن
 أحد فلا يحتاج العدد وإن كان أي التعديل الثاني أي القسم الثاني
 وهو المستند للتقليد فيجوز فيه الخلاف أي المذكور فيما سبق وتبين
 أي ظهر من الفرق المذكور أنه أي الثاني أيضا أي كالأول لا يشترط العدد
 أي فيه لأن أصل النقل أي في الرواية ويؤيد كلام بحث أي نقل الحديث
 وقال السخاوى أي سواء كان في الرواية أو التركية لا يشترط فيه
 أي المزيك العدد فكذا أي لا يشترط العدد فيما تقع عنه أي فيما يترتب
 عليه من التركية أو النقل الخاص وحاصله أنه لا يشترط العدد في
 قبول الخبر فلم يشترط فخرج راويه وتعديله بخلاف الشهادة والله
 أعلم ويفهم من قوله وبين المان قوله كان متجها ليس بموضعي عند
 أن الواحد يكفي في الاجتهاد والنقل والله أعلم وينبغي أن لا يقبل
 المخرج أي المتخرج والتعديل أي يخرج أحدا وتعديل الأس عدل فيفظهم
 فاعل من اليقظة من باب التفعيل أي مستخضر في يقظة تحمله على

التخري والضبط فيما يصدر عنه فلا يقبل بصفة المفعول جرح من اوط
من اضافة المصدر الى المفعول ولو جعل الضمير في قوله فيه راجع راجعا
الى الراوى المذكور ضمنا وجعل قوله بجرح من وضع الظاهر موضع
الضمير العائد الى من كان من اضافة المصدر الى الفاعل وهو الراوى
لسياق الكلام من سياقه ولحاظه وقوله بما لا يقتضى متعلق بافظ
والمعنى لا يقبل جرح من تقدي في جرح راوى يدعى انه بجرح يجرح
لا يقتضى جرحا ردا الى نوعا من الرد لحديث المحدث كما لا تقبل تركية
من اخذ بجرح الظاهر فاطلق التركية اى من غير يقظ وتخو و
تحفظ والعالم بهذا المصعب العظيم فالتد بالثواب الجسيم والمقام الكريم
قال السخاوى راى وجعل عند موت يحيى بن معين النبى صلى الله عليه
وسلم واصحابه مجتمعين فسأله عن سبب اجتماعهم فقال النبى صلى
الله عليه وسلم لم تجئت لاصل على هذا الرجل فانه كان يذب الكذب عن
حديثي ونوى بهين بعثته هذا الذى كان ينبغى الكذب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم راى في المنام ف قيل له ما فعل الله بك قال غفر
الله لي واعطاني رحيان وزوجني ثلثمائة حوراء وادخلني عليه
مرتين وقيل فيه ذهب العالم بعيب كل محدث وبكل مختلف من الامم
وبكل وهم في الحديث ومشكل يعنى به علماء كل بلاد انتمى وهو الذى وقع
له انه حين لقن الاله الا الله حدث بحديث من كان اخر كلامه لا اله الا الله
دخل الجنة وقبض روحه حين وصوله الى الله وقيل له انه غسل على
السراى الذى غسل عليه النبى صلى الله عليه وسلم فنهض اليه ثم هيناه
وقال الذهبى وهو اى الذهبى من اهل الاستقراء التام اى السبع الكامل

في نقد الرجال اى خصوصا وقد قال لم يجتمع اثنان اى عدلان متيقضان
من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف اى من اشتهر بضعفه
فانه لم يوجد اثنان اتفقا على توثيقه بل واحد ولم يوجد اصلا ولا اى
ولا اجتمع اثنان كما ذكرنا على تضعيف ثقة اشتهر في حاشية التليذ
قال المصنف في تقريره يبنى يكون سبب ضعفه شيئين مختلفين وكذا
قلت لم يقع المصنف على علم ذلك ولم يفهم المراد من قبل هذا من المصنف انما
معناه ان اثنين لم يتفقا في شخص على خلاف الواقع في الواقع بل لا يتفقان
الا على من فيه شائبة مما اتفقا عليه اشتهر والاظهر ان معناه لم يتفق
اثنان من اهل الجرح والتعديل غالبا على توثيق ضعيف وعكسه بل انما
احدهما ضعفه وثقة الاخر وثقة احدهما ضعفه والاخر بسبب الا
ختلاف ما قوره المصنف بان يكون سبب ضعف الراوى شيئين مختلفين
عند العلماء في صلاحية الضعف وعدمه فكل احدهما متعلق بسبب
فنشاء الخلاف فعلم من هذا التقوي بان التاكيد لم يصب في التحرير
ولم يفهم المراد مع ان المطابق لما ذكره في المآل والمقادير عباراتنا شتى
وحسنك واحد فكل الى ذلك الجمال يشير وهذا المعنى هو الناس لثقله
بقوله ولهذا كان مذهب النساء ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع
الجميع اى الاكثر على تركه فان المعارض يوجب التناقض وكاه النساء
ذهب الى ان العدالة مقدمة على الجرح عند المعارض بناء على ان الاصل
هو العدالة بخلاف الجمهور كما سيظهر وبهذا يندفع ما قاها كثر اعتراضا
على التسليم فيه ان ما تنفع على قول الذهبى انما هو هذا لا يترك حديث
الرجل حتى يجتمع على تركه اثنان او يترك حديث الرجل اذا اجتمع

على تركه اثنان لا ماذكره من قوله يجتمع على تركه الجماعة وقد ذكرنا
 هنا ما لا طائل تحتها ولا مكان منشأ تضعيف الثقة وتيقن الضعيف
 انما هو الساهل في تحقيق سببه والا لما وقع الخلاف فيما يتعلق به
 قال ويجوز التكلم اي من اهل الجرح والتعديل في هذا الفن اي فن الحديث
 من الساهل اي من تساهله وعدم تحقيقه في الجرح والتعديل اي لاحد
 من الرواية فانه اي للتكلم ان عدل بالتشديد اي نسب راويا الى العدالة
 بغير ثبوت اي بغير دليل وبرهان وتقليل وبيان كان اي للتكلم كالمثبت
 حكما ليس بثابت وانما قال كالمثبت لانه حكمة على سبب كنهه تساهله فيه
 فيحشى عليه ان يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب لانه
 مع التساهل فيه لم تحصل له غلبة الظن على عدالة فيصدق عليه
 انه ظن انه كذب وانما هو توهم انه صدق فلا ينفعه حينئذ فان بعض
 الظن اثم وان جرح بالتشديد اي نسب راويا الى الجرح بغير تحرر تقبل
 من المحدثين ما خير الراعي الرأى وهو التحسين والظن الغالب او معناه
 بغير احتراز واحتياط او معناه بغير تحفظ فانه يقال تحذر نفسه
 ان جعله في جوزه وما قول يحشى هو بالراء المرسلة والراء اي الحذر
 فهو حاصل المعنى لا واصل المعنى المبني اقدم اي دخل بجراة على
 الظن اي القبح في سلم برئ يحتمل ان يكون صفة شبهة على زنة
 نعيم لان يكون فعلا ماضيا بكسر الراء اي منزهة او متنفذة من ذلك اي
 في نفس الامر باعتبار غلبة الظن وروسمه عطف على اقدم احواله
 من فاعله اي عاله وشهوه ونفسه بميسم سوء اي بعلامة
 مذمومة والميسم بكسر الميم الالكى اريد بها العلامة الحاصلة بها
 مجازا

مجازا يقع عليه اي على حياته ومماته وعلى اتباعه وذرياته عاره
 اي ما يفتر به ابد اي دائما بحسب الظاهر عند الناس وان كان مجزا
 في الحقيقة عند الله عز وجل وكذا عند العارفين بحاله وحسن فعاله
 والافات اي للكثرة تدخل في هذا الباب من هذه الوثيقة تارة من ظهور
 اي هوى النفس من الحسد والقدار الفسالكائنة في الباطن والفضائل
 من العداوة والتعصب المذهبي والرياء والسمعة مما يضمن من تزكية
 النفس كما هو مشاهد في كثير من المتأخرين وكلام المتقدمين اي من
 السلف والخلف الصالحين سالم من هذا غالبا اي مع احتمال غيره نلوا
 وقارة من المخالفة والفتايد فان بعض اهل السنة يطعنون في الراوي
 اذا كان رافضيا او خارجيا او غيرهما مع كونه ظاهرا هو العدالة نظرا لبدعته
 واما الروافض والنواصب فعلا اثم ما يقتضون رواية اهل السنة بالكلية
 بل لا يقولون بعدالة اكثر الصحابة فضلا عن غيرهم ولذا لم يلتفتوا الى
 حديث الشيخين وغيرهم واما جهلهم فيكفرون اهل السنة اما واعقبا
 واما في ارتكاب الكبار على مقتضى مذهبهم وهو اي ماذكروا ان
 الطعن في الراوي تارة يكون لمخالفة العقيدة موجود كثيرا في ما وجدنا
 اي في كلام المتقدمين والمتأخرين وان كان في الحديث حدث اكثر
 ولا ينبغي اي لا يجوز اطلاق الجرح بذلك اي بما ذكرناه من مخالفة العقيدة
 فانه يختل به الدراية لانسداد باب الرواية ولذا وجد الشيعة والتابعين
 في رجال الشيخين فقد قدما تحقيق الحال اي بسط المقال برواية
 المتبعة اي ان كانوا هم اهل الجلالة والفضالة قال ابن رقيق القيد
 الوجه التي تدخلها الافة خمسة احدها الهوى والغرض وهو

وفي تواريج الناحيتين كثيرة والثالثة الخالفة والعقائد والثالث الاختلاف
 بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهر فوقع فتنازعوا في كلام بعضهم
 في بعض والرابع الكلام بسبب الجرح بمجانب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين
 لا شغلهم بعلوم الاثنا عشرية الحق كالحساب والهندسة والطب
 وفيها الباطل كالطبيعات وكثير من الاهيات واحكام النجوم والخمس
 الاخذ بالزمع عدم الورع وقد عقد ابن عبد البر في كتاب العلم بالافان
 والمقاصرين بعض في بعض وراى انا ههنا العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان
 واضح **والجرح** بفتح الجيم بمعنى التجريح **مقدم على التعديل** اي عند التعارض
 والا فالاصح ان يكون الواو عدلا تحسينا للفظ بالمسلم واطلق ذلك
 اي لتقديم المقتد بوقت التعارض جماعة من الاصوليين لان مع
 الجراح زيادة لم يطلع عليه المعدل ولان الجراح مصدق للمعدل فيما اخبر
 به عن ظاهر الحال ويخبر عن باطن خفي عن الآخر نعم ان عتين سببا
 نفاه المعدل فلا يعتبر فانهما متعارضان ولكن محله اي محل تقديم الجرح
 على التعديل ثابت عند المحققين على وجه التفصيل وهو انه **ان صدر** اي
 الجرح **بين** اي مفسرا من **عارف** **باسباب** **اي الجرح** لان ان كان غير
 مفسرا لم يقدح في من ثبت عدالته اي وان كان يقدح فيمن لم يعرف حاله
 كما سيأتي في كلامه وانما لم يقدح من غير بيان في ثابت العدالة لان التكاليف
 يختلفون فيما يجرح ولا يجرح بناء على ما اعتقده جرحا والحال انه ليس
 بجرح ونفوا لا مرفلا بد من بيان سببه **وان صدر** اي الجرح من عارف
 بالاسباب لم يعتبر اي جرحه به بالاجمال من غير تفصيل ايضا اي كما
 لم يعتبر من العارف بها بل هذا بالاولى كما لا يخفى **فان خلى** **اي الجرح** **في التعديل**

وفي نسخة صحيحة عن تعديل الجرح فيه **بجمل** **اي غير مبين السبب** بان يقوله
 متروك او ليس بالقوى ونحوها اذا صدر من عارف احتراز من غيره
 على المختار لانه اذا لم يكن فيه اي في الراوى تعديل اي ما يعدل به كان في
 نسخة كانه وفي نسخة كان في حيز المجهول والظاهر ان يقال في حيز الجرح او
 كان مجهولا لعمال قول المجرح اي اعتباره **اي من احواله** اي تركه بخلاف
 ما تقدم من ان احواله اول من احواله في حق ثابت العدالة لما سبق اليمن
 العلة وما لا ين الصلاح في مثل هذا التوقف اي فيكون متوقفا في هذا ايضا
 او المثل ان كان زيد في امثاله فيكون اشارة الى انه غير المختار **فصل** **اي هذا**
 البحث الا في نوع من جنس هذا الباب مفصولا تحت قوله لمغايرة ما بين وبينه
 او لطول الفصل عن ذكر المهرم وهو اظهر والآما بعد عطف على ما قبله متا
 وشرحا كما اشار اليه بقوله **وس المهرم** **في هذا الفن** **معرفة كنى المسلمين** **بضم**
الحاف وفتح النون جمع كنية وهو ما صدرت باب اقام والمسلمين جمع المستر
 بفتح الميم المشددة ممن اي من جملة من المستر باسمه وله كنية لا يؤمن الى
 صفة اخرى لمن ان ياتي الى المشتر في بعض الروايات مكنى بصيغة العلم المقولة
 اي بكنية ليلا يظن انه اخر علة لكون معرفتها من المهرم قيل ومثاله حديث
 رواه الحاكم من رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة عن ابي موسى بن ابي
 عايشة عن عبد الله بن شداد عن ابي الوليد عن جابر مرفوعا عن صلى
 خلف الامام فان قوته له نواة قال الحاكم عبد الله بن شداد هو نفسه
 ابو الوليد بينه عن ابن المديني قال الحاكم ومن نهاون بمعرفة الاسامي
 اورثه مثل هذا الوهم قلت يمكن دفعه بان يقال ان عن زائدة من سهو
 قلم الناسخ او وهم بعض الرواة ومنهم الحاكم فانه كثيرا الوهم على ما ذكره

وهذا على تقدير تسليم ان يكون المراد بالولد هو نفس الشداد والافلا مخلوط
ان يكون شداد مكنى بابي الوليد ويروى عن غيره المكنى بابي الوليد وعلى
تقدير وجود عدم وعدم مغايرتها يمكن ان يكون بدل عن شداد باعادة
المجاز لزيادة البيان والعجب من شارح حنفى ذكر هذا المثال بصيغة الجزم
وسكت عن جوابه وتحصيل ثوابه **ومعرفة اسماء المكنين** الى المشهورين
بالكنية وهو عكس الذي قبله واعلم ان العلم ما يعرف به من جعل علامة
عليه من الالمام والكنى والالقاب فالعلم ما وضع علامة على المستر والكنية
ما صدر باب وام واللقب ما دل على رفعة المستر وضعته وهذا على
ما اختار ما السيد الشريف وما ذكره العلامة التفتازاني فالعلم اعم من
اللقب والكنية وهو الذي يوافق قوله **ومعرفة من اسمه كنيته** كما قبله
وابي حصين بفتح الحاء وهما في هذا النوع او من اسمه كنيته قليلا وفي
نسخة صحيحة وهم بناء على ان من جمع المعنى مفرد اللفظ وقيل
اما بناء على لفظه او كونه فعلا يستوي فيه المفرد والجمع وان كان قد
يقال قليلا وهو ضربان الاول من الاكنية له غير الكنية التي هي اسمه
كما في بلال الاشوري الراوي عن شريك وغيره وكابي حصين بفتح الحاء
المهملة مكسورة الراوي عن ابي حاتم الراوي فقال الكل واحد ليس في اسم
اسمي وكنيتي واحد والثاني من له كنية اخرى غير الكنية التي نزلت منزلة
الاسم وصارت الثانية كنية لها ولهذا قال كات للكنية كنية اخرى
ومثاله ابو بكر بن محمد بن عمرو بن جزم الانصاري فقيه اسمه ابو بكر
وكنيته ابو محمد ونحوه ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث احد الفقهاء الجعة
اسمه ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن على ما قاله ابن الصلاح وقد قيل لابن

جزم غير الكنية التي هي اسمه انتهى وكذا ضيقه العراقي فهو من قبيل من له
كنيته وبه جزم ابن ابي حاتم وابن حبان وابو جعفر الطبري وصححه المزي
وقيل اسمه محمد والمغيرة وكنيته ابو بكر **ومعرفة من اختلف في كنيته**
اي دون اسمه بان قيل كنيته كذا وقيل كنيته غير ذلك وهم بصيغة الجمع
هنا كثيرا فاجتمع من الاختلاف كنيستان فاكشف قال ابن الصلاح ولعبد الله
بن عطاء البراهيمي الهروي من المتأخرين فيه مختصرون ذلك اسامة بن
زيد الحبب فلا خلاف في اسمه واختلف في كنيته فقيه ابو زيد وقيل ابو محمد
وقيل ابو خارجة وكابن كعب الجاندري وقيل ابو الطفيل وكذا من اختلف في
وون كنيته وهو عكس كما في بصرة الففاري اسمه حميد بضم الحاء المهملة
مصغرا على الاصح وقيل زيد وقيل زيد وقيل بصره بنا بصره **ومعرفة من كثرت**
كناه جمع كنية مضاف الى ضمير اي له كنيستان او اكثر كما في جرح بابا الجهميين
بينهما مصغرا له كنيستان ابو الوليد وابو خالد وهو عبد الملك بن عبد العزيز و
كنصور بن عبد المنعم الفزاري بفتح الفاء على الشهور وقال ابن السمعاني وغيره
بضمها نسبة لبلده من ثغور خراسان له كني ثلاث ابو بكر وابو الفتح وابو
القاسم حتى يقال له ذوالكنن اقول لو قيل له ابو الكنى كان بالطاقة **اول**
كثرت نفوته والقباه اي ومن المهم معرفة القاب المحدثين اذ ربما وهم
الفاطر من معرفة الالقاب فجعل الراوي الواحد اثنين لانه قد يكون ذكر مرة
باسمه ومرة بلقب فالمراد بالغوت الالقاب كذا قيل والظاهر ان النفوت اعم
من الالقاب فيشمل النسبة الى القبيلة والبلد والصنعة وقد وقع ذلك
الوهم لجماعة من الخطاط كعلي بن المديني وعبد الرحمن يوسف بن خراش
نوقدا بين عبد الله بن اوصالح الخوسري بن عباد بن اوصالح فجعلوها

اثنتين قال الخطيب في الموضع وعبد الله بن ابي صالح كان يلقب عبدا وليس
باح له اتفاق على ذلك احد بن حنبل وغيره ثم الالقاب بالمعنى الاعظم تقسم
الى ما يجوز ذكره في الرواية وغيرها سواء عرف بغيره ام لا وهو ما لا يكرهه
صاحب كتاب التراب لقب على بن ابي طالب رضي الله عنه لقبه به النبي صلى
الله عليه وسلم على سبيل الملاطفة لما خرج من عند فاطمة غضبان
ورقد في موضع على التراب فقال له قم ابا تراب وما كان له رضي الله تعالى عنه
لم احب اليه منه مع انه من القابله ابو الحسن وابو الحسين والى ما لا يجوز
ذكره ان يعرفوا بغيره ويجوز ان لم يعرف بدونه للضرورة ويقدر الحاجة
كالاعشى والاعرج وكعارية بن عبد الكريم احدا كما بر المحدثين قيل للفضل
لانه صلي في طريق مكة ثم الالقاب ايضا قد يعرف بسبب التلقب بها وقد
لا يعرف ومعرفة من وافقت كنية وهو ما صدر بالاب ونحوه **ام ابيه**
اي موافقة جزئية كما في سحر بن ابراهيم الحق الذي بفتح الدال قال المصنف
المدني نسبة المدينة تاو المدني نسبة المدينة رسول الله صلى الله
عليه وسلم هذا الاعلى بن المدني فان والده من اهل المدينة نقله تاليه احد
اتباع التابعين بالجواب من ابي الحق ويجوز الرفع والنسبة كما هو ظاهر
ومذكور في امثاله وفائدة معرفته اي معرفة الموافق المذكور ومعرفة
هذا النوع المصنوع في الفلظ **نسب الحديث** او الراوي الى ابيه اي بالراوي
فقال اي من نسب اخبرنا ابن الحق فنسب بصيغة المجهول اي فنسب الجاهل
بمعرفته الناسب العالم بمعرفة التصحيح الظاهر التحريف وان اس والى القول
بان الصواب ان يقال اخبرنا ابو الحق والحال ان كلاهما صواب ولا تحريف
في الانتساب او بالعكس كما سحر بن ابي الحق وفائدة الامن من القلب

والتبديل وكانه اكتفى عن ذكر التعليل باشارة العكس البيهقي بفتح السين المهملة
وكسر الموحدة بعدها تحتية تعين مهملته بنسب الى قبيلة من اليمن سكنوا
الكوفة او وافقت كنية زوجته كما في يوب الانصاري وام ايوبي حياث
مشهور ان فانه يخاف من التحريف او التبديل او وافق اسم شيخه **ام ابيه**
اي بالراوي كالببيع بن اشعث بن ابي هذيل في الروايات فيظن ان الظان
انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عمار بن سعد بن مالك
ابن قاص وهو اي سعد بن ابي ابو عامر وليس اي ولكن او الحال انه ليس
انسي شيخ الربيع بالرفع على انه بدل او عطف بيان والله بالنسب خبر ليس
بل ابو اي انسي المذكور بكوي بفتح موحدة وسكون كاف منسوب الى كوي بن
وايل وشيخه انصاري وهو اي شيخه انسي بن مالك الانصاري المشهور اي
بانه حارم رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس الربيع المذكور من اولاده
اي من اولاد انسل المشهور منه ما يظنه الجملة بمعرفة الرجال ان مالك
بن انسي صاحب الذهب هو انسي ابن مالك وليس كذلك ومعرفة من نسب
الى غير ابيه اي اجنبي لسبب **كالمقدار** بكسر الميم بن اسود نسب الى اليهود
اي ابن عبد يغوث الزهري اي لغرض لكونه وفي نسخة لانه تبناه
تفعل مصنوع من الابن قال الحش وكذا شارح لانه كان المقدار ولد زوجة
اليهود انتم وفيه ان مثله يقال له الربيب واما النبي انما يعمل في الولد
الاجنبي يجعله ابنا كما وقع له صلى الله عليه وسلم بالنسبة الذي و
القضية مشهورة والايات في القصة سطورية وانما هو اي المقداد
بن الاسود في الحقيقة المقداد بن عمرو اي ابن ثعلبة الكندي من اهل اليمن
قال المصنف وقد نسب عمرو الى كنده وليس منها وانما هو نزل الى نزل الكندة

فنسب اليهما فانفق له ما اتفق لولده نقله التليد **او نسب الله** كان بن علي
بضم مرسلة وفتح لام وتشديد تحتية وهوى ابن علي بن اسمعيل بن ابراهيم
بن يقسم بكسر اقله وسكون القاف وفتح المرسلة **احد الثقات** ذكر على
سبيل التتطاو والافلا وحله في المراد **عليه اسم** امه وقيل امه اشترى
بها وكان اى مع شتمه المستلزم لذكره لا يجب ان يقال وفي نسخة لا يجب
ان يقال له **ابن علي** ولعله لذكره فانه مكره طبعاً ومروءة وعادة
او لكون النسبة اليهما موهم لخلل نسبه وعلى التقديرين يشكك بقبول بقوله
ولهذا كان يقول الشافعي **اخرنا اسمعيل** الذي يقال له **ابن علي** اى
بصفة غير الجزم والظاهر ان يقال ولهذا اى لكونه شتم بها وكان لا يجب
ان يقال لكان يعبر الشافعي عنه بنية التلقب الي غيره لذمته وايضا
لروايته هذا وجعل ابن الصلاح والنورى من نسب الوغير ذلك **ابيه**
شاملا للاقسام الاربعة اثنان ما ذكره المصدر الاخران من نسب الى جده
ومن نسب الى جده فالاول كان عبدة بن الجراح والثاني كيعل بن منبة
بضم يميم وسكون نون وتحتية مفتوحة على وزن ركة وهما ام ابيه وكان
انصف اقتصر على القسمين وجعل القسم الثالث داخلين من نسب الوغير
ما يسبق الى الفهم وبيع القسم الرابع مرسلا كما قاله شارح والضواب انه جعل
القسمين الاخيرين داخلين في قولنا **نسب الوغير ما يسبق** بفتح اوله وكسر
ثالثه اى يتبادر الى الفهم اى منه بان نسبة من بلد او قرية او قبيلة او
صنعة وليس الظاهر الذي يسبق الى الفهم مراد منه بل نسب الوغير المتبادر لعرض
عرض من جهة ذلك المكان او تلك القبيلة او نحو ذلك كما حيز اجماع المرسلة
وتشديد الدال المعجمة الذي يجوز النعل ظاهره انه منسوب الى صناعتها اى

اى الى

الى صناعة الخزاء بالكسر وهو النعل والضمير يرجع اليه باعتبار انه مفهوم من
الخذاء وانث بالنظر الى معناه وهو النعل لانه موثق سماوي واما قول شارح
انث بتاويل الصنعة ففيه صحيح لانه يصير التقدير صناعة الصنعة وبيعها
اى بيع الخذاء وهم النعال فانه فعال للنسبة كتمار ولبان وليس اى الخذاء هنا
كذلك اى في نقد الامور وانما كان يجالسهم اى الخذايين بدلالة الخذاء ضم اليهم
اى المنسوبين الى صناعتها او بيعها وكسليمين التبر بفتح الفوقية وسكون
التحتية منسوب الى قبيلة بني تيم وهو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم
في النوم وقد سئل من السواد الاعظم شيئا اليه انه هو السواد الاعظم لم يكن
من بني تيم اى حقيقة ولكن نزل فيهم اى وسكت عندهم نسبهم بحجازا
وكذا من نسب الى جده فلا يؤمن التباسه بين وافق **الحسن** اى اسم المنسوب
واسم ابيه اى بالوافق اسم الجد المذكور قال المصدر محمد بن بشير ومحمد بن السائب
ابو بشير الاول ثقة والثالث ضعيف وينسب الجد فيحصل التبر وقد وقع
ذلك في الصحيح نقله التليد وكذا من نسب الى جده فانه يصدق عليه
انه نسب الوغير ما يسبق الى الفهم وقد قدعنا الاشارة اليه ومن فوائده معرفة
الامور على وجهها وانزال الشخص منزلة وربما ينشأ عنه الترجيح عند
التعارض والجمع عندهم انث تلك النسبة وتفاضل ورفع توهم العدد
معرفة من **اتفق لهم اسم ابيه** واسم جده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي
بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم وكذا محمد بن محمد بن الفضال وكذا محمد بن محمد بن محمد بن
الجزري وقد يقع اى التوافق اكثر من ذلك اى مما ذكره من الثلث وهو من فروع **المنسل**
اى من انواعه وهو ان يكون يروى الحسن عن الحسن وهكذا ويقرب منه
ما روى السيوطي عن الحسن اى البصري الحسن اى ابن علي عن ابي الحسن عن جد الحسن

ان حسن الحسن الخلق الحسن ابروي الراوي عن ابيه عن جده وهلم جرا وقد
تقدم في كلام المصنفين روى عن ابيه عن جده وان اكثر ما وقع فيه ما سلسلت
الرواية فيه عن الالباء باربعة عشر ابا وقد سماه المتن الحديث ابي الحسن
الاصغر قال حدثني ابي علي بن الحسين بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب عنه
عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة وبهذا يظهر بطلا
قولنا نحن ههنا يظهر معناه ارضف واذا دانه بالنسبة البناء وقد يتفق الالم اي
اسم الراوي ولم الالب ابي ابيه مع الالم اي لم الجد كما في نسخة صحيحة ولم الالب
اي ابيه كما في نسخة صحيحة اي ابي الجد والحاصل انه يتفق اسمه مع اسم جده ويتفق
اسم ابيه مع اسم جده فصاعدا اي فقد يكون الاتفاق زائدا على ذلك ومثاله
ما قبله كابي الحسن الكندي بكسر الكاف وسكون النون وهو زيد بن الحسن بن زيد
بن الحسن فكان الانسب تقديم المثال على قوله فصاعدا **او** اتفق اسم الراوي و
اسم شيخه **شيخه** **فصاعدا** كعماد بن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني ابو جاعة
العتاردي بضم اوله والثالث ابو الحصين بضم المرحلة الاول وفتح الثانية
مصفا الصحابي وكسليم بن سليمان عن سليمان الاول ابن احمد بن ايوب
بن الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقي بكسر اوله
وفتح الميم وكسر الهمزة الشامي المعروف بابن بنت شرحبيل بضم الهمزة وفتح
الراء وسكون الحاء المرحلة بعدها موحدة فتحية ساكنة وقد يقع ذلك
اي التوافق المفرد من اتفق او ما ذكر من الموافقة للراوي و**شيخه**
اي لا يميزها جميعا ويقع اتفاق اسمه ولهم ابيه وجده وقال نحن اي وقد
يقع اتفاق الالم لم الجد ولم الالب لم ابي الجد ثم قال وكان الصواب ايراد
ذلك مقدا على قوله ولم الراوي اشترى وهو مخطئ في تحطئه فان المثال

الآن شامل للصور غير محقق بما ذكره كوا والعلاء بفتح المرحلة الهذلي
قال المصنف هو بالتخويف والميم والذال المعجمة نسبة الالبدة وسكونها
واهمال الدال نسبة الى الفيلة ومن اوله ما في الكتاب نقاله تليذه العظا
اي بايع العطر والطيب او صانعه **شهور** بالرواية **عن** **ابو علي** **الاصمعي**
تقدم ضبطه الحداد صانع الحديد وكل منهما اي من الراوي **الشيخ** **الحسن**
بن احمد بن الحسن بن احمد فترقا في الكنية فان احدهما ابو العلاء والاخر
ابو علي والنسبة الالبداي اصفهان وهذان **والصناعة** **كفن** احدهما
حداد والاخر عطار او صنف فيه اي في هذا النوع ابو موسى المديني بالياء
جزءا كواسا او مجلدا احدا فلا يجامعا لامثلة هذا النوع **ومعرفة من اتفق**
اسم شيخه والراوي **اسم** **الراوي** **عنه** اي عن اتفق والمواد شيخه ففيه هاهنا
لا تخفى وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح اي وكان ينبغي له ان يتعرض
وكانه للعطف خوف عيبه فما التفت اليه وفانكته رفع اليه بفتح اللام
اي المخلط والاشباه عن يظن ان فيه تكرارا بفتح اوله وانقلابا فاذا قال
مثلا عن تليذ سلم عن البخاري عن سلم فيظن فيه التكرار بان يكون
المواد من المسليين واحدا والا انقلاب باعتبار ان التليذ كيف يكون شيخا
في امثلة اي امثلة هذا النوع البخاري روى عن سلم وروى عنه
اي عن البخاري سلم فشيخه شيخ البخاري سلم بن ابراهيم الفراء
بكسر الفاء ثم راء بعده الف ثم والامثلة ثم تحتية ساكنة فسين مرحلة
فبناء النسبة البصري بفتح الموحدة وكسرها والراوي عنه اي عن البخاري
سلم بن الحجاج بفتح اوله وتشديد الجيم الاول القتيبي بالتصغير نسبة
لقتير وهو ابو قبيلة صاحب الصحيح اي المشهور وهو احد الصحيحين

اسم الحسن
ع

اى من جملة الصحاح التت وكذا وقع ذلك من لثراء اللامين المخصوصين
 بالمسلمين واختلاف الجسدين لعبد بن حيد بن المصنف واحد الخرجين ايضا
 اى كما وقع للبجاري روى اى بن حيد عن سلم بن ابراهيم وروى عنه
 اى عزاب بن حيد بن سلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بره في الترجمة بغيرها
 كحديثنا لعبد بن حيد بن سلم ومنها اى ومن اشكته يحيى بن ابي كثير روى
 عن هشام وروى عنه اى وهما متباينان نسخة هشام بن عروة
 وهو من اقرانه من طبقة والراوى عن هشام بن ابي عبد الله الدقاق
 بفتح وسكون السين المهملة تفتح الفوقية ثم واو بعدها الف ممدود وياء
 النسبة ومنها ابن جريح بالجيمين مصفوا الاظهر ان يقول وكذا وقع ذلك
 لابن جريح روى عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى اى نسخة ابن
 عروة والادنى اى تليذه ابن يوسف الصنعاني بفتح الصاد المهملة
 وسكون النون الاولى فعين مهملة ومنها الحكم بفتح تين بن عيينه
 روى عن ابن ابي ليلى وعنه ونسخة وروى عنه ابن ابي ليلى فالاعلى
 عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور اى الموصوف بالا على
 وامثله اى امثلة هذا النوع كثيرة وفيما ذكرناه كفاية ومن المهم
 وهذا الفن **معرفة الاسماء المجردة** اى من الكنى والالقاب اعلم ان يكون
 اصحابها ثقات اوضاع مذكورة في كتاب دون كتاب وبهذا اندفع
 اعتراض التاكيد بقوله ان طان المراد بالمجردة التى لا تقيد بكونهم ثقات
 اوضاع رجال كتاب مخصوص فلا يظهر معنى قوله فمنهم جمعها
 بغير قيد انتهى لكن لا يخفى ان الدفع انما يتم لو ثبت ان جميع الائمة تخص
 من لم يكن له كنية ولقب او بمن لم يشتهر باحدها والظاهر ان جمعهم

اجمع واعلم والله تعالى اعلم وقد جعلها اى الاسماء المجردة كلها جماعة من
 اى من علماء الرجال لكن باختلاف في جمعهم فمنهم من جمعها بغير قيد
 اى بكونها ثقات اوضاعا كما بن سعد في الطبقات وابن ابي خثيمة
 بفتح الخاء المعجمة وسكون الخيطة وفتح المثناة البجاري في تاريخها
 ابن تاريخ ابن سعد والبجاري وابن ابراهيم في الجرح والتقديس كتاب
 له فانهم ذكروا الاسماء كلها في تصانيفهم من غير تفرقة بين ثقتهم
 وضعيفهم ومنهم اى من الائمة التى جمع الاسماء المجردة من افراد الثقات
 اى بالتصنيف لانهم المقصود وهم الاصل في الوجود كما جعل بكسر الميم
 الجيم وابن حبان بكسر الهمزة وتشديد الواو واحدة وابن شاهين بكسر الشا
 ومنهم من افرد المحدثين لانهم اقل وضبطهم اتم ومعرفتهم اهم كابن
 عدى وابن حبان ايضا ومنهم من تقيد بكتاب مخصوص اى ذكروا اسماء
 رجال ذلك الكتاب كرجال البخاري لابن نصر الكلابى بفتح اوله ورجال
 سلم بن ابي بكر بن منجوية بفتح ميم وسكون نون ثم جيم مضمومة بعدها
 واو ساكنة ففتح ثانيا مفتوح ورجالهما اى ورجال الشيخين
 معاى جميعا لابن الفضل بن طاهر ورجال اب داود لابن علي الجبارى
 بفتح الجيم وتشديد التحتية بعدها الف ونون وياء نسبة وكذا رجال الترمذي
 والنسائي لجماعة من المغاربة قال الحافظ من هذه الجماعة الحافظ
 ابو محمد الدوزي له كل من كتاب مفرد انتهى وكذا رجال شكوة المصايح
 لمصنفه ورجال الستة الصحيحين لم يدل ما قبله واوله اود الترمذي
 والنسائي وابن ماجه لعبد الفنى المقدسى بفتح الميم وسكون القاف وكسر
 الطال في كتاب الكمال ونسخة في كتابه اى اى المستبى باللام والاسماء

الرجال ثم هذه الخصصه مجزئ الزوائد المزي نسبة الزينة بكريم
وتشديد زاي بلد بالشام في تهذيب الكمال اسم كتابه وقد خصه اي زيا
على تخيصه وزدت عليه اشياء كثيرة اي من الامور المهمة المتعلقة
بضبط الاسماء ومعرفة الرجال وسميت تهذيب التهذيب وجاء اي من
كمال اقتضاه مع ما تامل عليه من الزيادات قد رتلت الاصل اي اصل الاول
وهو الظاهر والاصل الثاني وهو بعيد لانه وان لخصه زاد عليه فلا
يظهر نقصانه عنده بهذا المقدار ومن المهم ايضا معرفة الاسماء المفردة
قال التليذ وهو التلم يشارك من تسمى بشرع منها غيره فيها وقد صنف
فيها اي بخصوصها والآف الظاهر ان الجوامع المقدمة شاملة للاسماء المفردة
الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البردعي بفتح موحدة وسكون راء وكسر دال
مهملة وسكون تحتية فحيم فيا نسبة نذكر اشياء اي كثيرة كما نرى تعقبوا
اي اعترض النقاد عليه اي على الحافظ المذكور وتصنيفه المسطور بعضها
اي زبعض الاشياء من ذلك اي من جملة قوله صفدي بن سنان بكسر واحد
الضعفاء خبر مستبعد مقدم وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل سينا
مهملة وسكون العين المعجمة بعد هاء الهمزة ثم ياء كياء النسب وهو لم علم
بلفظ الذي اصله صفدي وليس هو فردا اي شخصا واحدا بل هو
نوع من انواع العلم تحتها افراد فاطلاق المص على غير صحيح ولذا تعقبوا
عليه وقد قال ابن الصلاح ان الحاكم فيه على خطر من الخطاء والانتقاص
فانه حصر في كتاب واسع تشديد الانتشار في الجرح والتعديل لابن ابي
حاتم صفدي الكوفي وثقة بتشديد المثناة اي زكاه ابن معين بفتح
الميم احدا لانه النقاد بن وثوق بالتحديد والتخفيف اي يتزينه اي

ضعدي هذا وبين الذي قبله اي المذكور في المتن نضعفه ان حكم عليه
بالضعف قال التليذ يعني ابن حاتم انتهى والظاهر ان يكون الضعيف واجعا
الى ابن معين على طبع فرق فتأمل فانه تعالى وبين وفي تاريخ العقيلي المصنف
حديثه غير محفوظ انتهى واظنه اي صفدي بن عبد الله هو الذي
ابن ابي حاتم يعني وثقه قال التليذ يعني صفدي الكوفي انتهى وهو ظاهر
لان ما قبله هو صفدي بن سنان فتعين الكوفي وتبين انه مختلف في
ضعفه لكن ثقبه الشيخ بقوله واما كون العقيلي ذكره اي صفدي
الكوفي في الضعفاء اي مع توثيق ابن معين وتقرير ابن ابي حاتم فانما هو
اي ضعفه نشاء للعقيلي الحديث الذي ذكره اي ذكره العقيلي عنه وليت
الافه اي انه الضعف وعلة وسببه منه اي من صفدي بل هو اي لانه
من الراوي عنه اي عن صفدي ويعني بالراوي عنه بفتح مهملة ويكون
نون وفتح موحدة ابن عبد الرحمن والله اعلم اي بحقيقة الاقوياء والضعفاء
ومن ذلك اي من جملة ذلك سند بالمهملة والنون بوزن جعفر هو
مول زبناغ بكسرة زاء وسكون نون فموحدة الجذام بضم الجيم المهملة اي سند
صحيحة ورواية اي عن النبي صلى الله عليه وسلم وجمع بينهما لانه لا يلزم
من الصحة الرواية والمشهور انه يكنى بصيغة الجمل شذوذا وخففا
اي يسمى بكنية ابا عبد الله وهو لم فرد بالوصف لم يتسم بفتح حود
المصانة وتشديد الميم ونسخة بتشديد التاء وكسر السين اي ينصف
به غيره فيما نقل اي والله اعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل اي في كتابه
المستمر بالذيل على معرفة الصحابة كتاب لابن سنده بفتح ميم وسكون
نون سند ورواية وسند ابو اللود وروي اي ابو موسى له اي سند

صفدي بن عبد الله
بفتح دي شذوذا
قال العقيلي
بفتح دي
بفتح دي

حديثاً وتعقب بالبناء للجهول لا اعترض عليه ذلك اي المذكور بانه اي
بان سند را هذا هو الذي ذكره ابن مند وقدة كالحديث المذكور اي الذي
رواه ابو موسى محمد بن الربيع بفتح الراء وكسر الموحدة الجيزي بكسر الجيم وكون
الحمية بعد زاء منسوب الى الجيزة موضع معروف بمصر في تاريخ الصحابة
الذين نزلوا مصر في ترجمة سند رسول ذنباج وقد حورت اي بنيت
ذلاء في كتابي في الصحابة اي معرفتهم وكذا معرفة الكنى المجردة والفردة
كتاب العبيد بن التصغير والتشنية ولعمه معوية بن سبرة بضم المهملة
وفتح الموحدة والراء **والالقاب** مثل الضعيف لقب عبد الله بن محمد لانه
كان ضعيفاً في جسمه ومثل القوي لقب به الحسن بن يزيد لقوته على
العبادة والطواف حتى قيل انه بكى حتى عمره قيل حتى حذب وطاف حتى
انفد كان يطوف كل يوم سبعين اسبوعاً ذكره السخاوي وهو اي الالقاب
تارة تكون بلفظ اللام كافوا الناقة واشرب وكسفينة بجمالة وفاء
وكدينة مولى لولا الله صلى الله عليه وسلم لم لقبه بذلك لكثرة ما حمل
في بعض الفزارة من سيف وتروس وغيرها مما يعجز رنقة عن حمله
ولعمه مهران وتارة بلفظ الكنية وانما تقع بلفظ الكنية لمشاوحتها
اللقب والمعنى من اجل الرفعة والصنعة كان بطن واي تواب وتقع
اي الالقاب مرة بسبب عاهة اي افة كالاغشى من العشى وهو ضعف
البصر في العين مع سيلان الدمع في اكثر اوقاتهما وكالاغرج والاعشى
او حرفة كالبنار والعطال او صناعة كالخياط والصباغ وفيه
ان كلام اللام والكنية واللقب قسمين الاخر وتقدم جوابه فتدبر وتذكر
وكذا معرفة **الانساب** وهي تارة تقع **الى القبائل** جمع قبيلة وهم بنو اب
واحد

واحد وهو في نسخة وهذا اي الانتساب وفي نسخة وهو الى الانتساب
الى القبائل فالمتقدمين اكثر وفي بعض النسخ اكثر اي منسوب الى اكثر
بالنسبة الى المتأخرين قال المصدا لان المتقدمين كانوا يفتنون بحفظ انسابهم
ولا يسكنون المدن والقرى غالباً بخلاف المتأخرين نقله التليذ
تارة **الى الاوطان** جمع وطن وهو محل الانسان من بلدة او ضيعة او
سكة ولا فرق فيما ينتسب اليه بل بين ان يكون اصله منه او نازلاً فيه
بل تجاوزاً ولذلك تعدد النسبة اليه بحسب الانتقال واحداً لا اقامة النسبة
للسبب بزمان وان ضبطه ابن المبارك بارب سمين فقد توقف فيه ابن
كثير وهذا اي الانتساب الى الاوطان لحصول التمييز بين الاقوان اكثر في النسبة
الى المتقدمين وهذا الفن مما يفتقوا اليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم و
مصنفاتهم فانه قد يتعين به المهمل ويتبين به المجمل ويظهر الراوي للامس
ويعلم منه التلاقي بين الراويين وغير ذلك من مظاهر الطبقات وتواريخ
البلدان ومعرفة الانساب وفيها تصانيف كثيرة وقد طابت العرب بنسب
القبائلها غالباً يقال القريش البكرى فالما جاء اللام وغلب عليهم
سكنى القري والمدائن وضياح كثير من انسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب
الى البلدان انتسبوا اليها ثم منهم من كان نقله من بلد الى بلد فارتد الانتساب
اليها فيقال المصري الدمشقي والاحزان يقال ثم الدمشقي لمواعات القريب
ومن كان من اهل قرية من تولى بلدة يجوز ان ينسب الى القرية فقط او الى
بلد تلك القرية او الى ناحيتها او الى اقليمها وله الجمع فيبدأ بالاعم وهو
الاقليم ثم الناحية ثم البلدة ثم القرية فيقال المصري الصغير المشاوي
الخصوصي فالخصوص قرية والنيه بلدة والصعيدنا حية ويجوز

العكس اذا المقصود التعريف والتمييز وهو حاصل وكذا في النسب الى القبائل
يبدأ بالعام ثم بالخاص ليحصل بالثاني فائدة لم تكن لازمة من الاول
فيقال القريش ثم الهاشمي دون العكس لعدم الفائدة ح لا يستلزم الهاشمي
القريش فان قيل مكان ينبغي ان لا يذكر الا اعم بل يقتصر على الاخف بالجواب انه
قد يخفى على الناس كون الهاشمي قريشيا كذا قاله شارح وهو منقوض بعدم
جواز العكس فالصواب في الجواب ان يقال يستفاد بذلك اعم معنى عام ثم ذكر
الاخف بقيد زيادة فائدة لم تكن مستفادة من اعم على وجه الاجمال والبيان
الذي هو اوقع في النفس وليس كذلك ذكر اعم بعد ذكر الاخص الا بالنسبة
الى الجاهل بمقتضى الاعمية والاحصية ولا عبرة به عند اهل العلم نعم قد يخفى
هذا في البطن الخفي كالا شري من الانصار ومع هذا قد يقتضون على العام
وقد يقتضون على الخاص وهو قليل أو النسبة الى الوطن اعم من ان يكون
بصفة التذكير في النسخ الصحيحة بناء على ان النسبة مصدر يستوي
فيه المذكور والمؤنث وبنابريل الانساب ولا يعبدان يكون الضمير راجعا
الى الوطن **بلاد** اجمع **بلد او ضياعا** بكسر الصاد جمع ضيعة بفتحها وهـ
الذرة **او مسككا** بكسر الميملة وفتح الكاف جمع سكة وهـ المحلة والطريق
لكنه اوسع من الزناذ وكان الاول ذكر هذه الاشياء بصفة الافراد مكتبة
الوطن والمراعات قوله **او مجاورة** وهـ كما قبلها منصوبة على التمييز ويمكن
ان يكون خبر يكون بتقدير مضاف الى نسبة بلاد الح كذا ان المجاورة مقابلة
للسوطن اللهم الا ان يراد به المعنى اللغوي والظاهر ان المنصوبات تمييز
من الاوطان اى يقع الانساب تارة الى الاوطان من جهة تعطين البلاد
او الضياع او التجار او من جهة المجاورة فاذا كان اختلاف الكلام بمنزلة الشرح

في المرام وانما جمع الاوطان لارادة الانواع ومقابله بالجمع والافلايب
احد الى الاوطان الانا ودا وكذا قوله وتقع تارة الى **الصنائع** والصناعة
بالفتح اخف من الحرفة لان الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف
الحرفة كذا قيل واما بالكسر فهو بمعنى اصلاح الناشئ عن الصنعة المعنوية
من العلوم العقلية والنقلية كالحياطة اى مباشرة الحياطة **والخز**
بكسر فتح جمع حرفة **كالجزائر** اى بياض البر من غير مباشرة فيتحصيل وجوه
من الغزل والنسيج **ويقع فيها** اى في الانساب المنسوبة الى القبائل والاطلاق
والصنائع والحرف او بالنسبة الى هذه الاشياء وفي نسخة ويقع فيه
اى في الانساب المذكور **الاتفاق** اى خطا كالقريش والقوشى **الاشتباه**
اى لفظا فان احدهما يضم القاف وفتح الراء نسبة الى قريش والاخر يفتح
وسكون نسبة الى موضع من بلاد ما وراء النهر وهذا الوقوع كثير في
الصنائع والحرف كالصباغ والصباغ فالاول بالموحدة والثاني بالتحية
والجزائر واخره والجمال والجمال بالجمع والماء **والانماء** اى كوقوعها في
الاسماء على ما تقدم هذا ما ظهر من المواد في حل الكلام وقال شارح بناء
على ان اصله بلفظ فيه كما في نسخة عندها اى يقع للراويين واكثر
اشتباههم في النسب كما يقع الانماء وذلك كالنسب في بفتح النون وسين
وبعد الالف همزة نسبة لمدينة بجواسان يقال لها نساء وهم جماعة
صاحب السنن انتهى وبعده من المعنى لا يخفى **وقد تقع** الانساب اشارة
الى ان ضمير تقع راجع اليها فتعين التانيث فما في بعض النسخ المحجة
بالتذكير فاما سبه وغفلة واما بناء على ان المتن والشرح كصنف
واحد وانت تعلم ان هذا مما لا ضرورة اليه ولا ما يوجد باعث عليه

القاب اي قد يقع اللقب بصيغة النسب كخالد بن خالد بفتح ميم وسكون
سجدة القطوان بفتح القاف والطاء المرسله كان كوفيا ويلقب بالقطوان
وهو فعلان بالتحريك صفة مأخوذة من القطون وهو مقاربة الخط
مع النشاط كذا ذكره كثر وهو غير صحيح لان مقتضى الفعلان كون
النون زائدة ومقتضى الفعل كونها اصلية فاختلفت مادرتما واخلتية
منسوب الى بلد وهو على تقدير صحة غير مناسب للمقام اللهم الا ان يقال
انه كان كوفيا وكان ينسب الى غير بلد او الى بلد مذموم وكان يعقب
منها اي من تلك النسب وذكرنا المعنى نقلا عن مقدمة العسقلاني انه
لم يرد منسوبانية ورايت في تحريراته المشبهة له بوار وفتح الطاء المرسله
خالد بن القطوان شيخ البخاري ومحمد بن ابوالحسن القطوان شيخ
لابن عقده وكذا عثمان بن عمر القطوان وهذا منسوب الى قطوان من قري
سمو قند والله اعلم وفي القاموس قطعا ثقل شبة والماشى قارب في
شبة فهو قطوان وتحرك وهو موضع والطويل الرجلين المتقارب الخطوة
وقطوان تحركة موضع بالكوفة انتهى وقال كثر نسبة لقطوان بالفتح
موضع بالكوفة انتهى فالوجه ما بيناه والله اعلم **ومن المرم ايضا معرفة**
اسباب ذلك اي ما ذكرنا في الالقاب يعني اسباب انساب الالقاب
كالضال اسم فاعل من ضل والضعيف ضد القوي كما تقدم ذكرها وتبين
رجلها وكصاعقه وهو ابو يحيى احد شيوخ البخاري لقب بذلك لشدته
حفظه **والنسب** بفتح جمع نسبة ارباب النسب التي باطنها على
خلاف ظاهرها كخدي بن سنان العوفي بفتح العين والواو والقاف
باهل نزل في العوفة بطن من عبد القيس فنسب اليها **ومعرفة الموال**

اي ومن المرم معرفة الموال من العلماء والرواة وهم جمع المولى وهو اعتم
مدان يكون من ولاء العتاقة والمعاقرة واللام يطلق المولى على من
غير مودة يطلق على كل من طرفيه ولذا بينه بقوله **من الاعلى** كالمعتق والمخالف
والاسفل كالمعتق بالفتح والمخالف بالكسر **بالرق** اي بسبب الرق الذي
نشأ منه الاعتاق وفيه ان الرق انما ينسب الى الاسفل والملاء الى الاعلى
فكان الاول ان يقول بالاعتاق ليشمل الاسفل والاعلى كما لا يخفى **وبالحلف**
بكسر فسكون واصلة المعاقرة والمعاهدة على النفاذ والتساعود منه
قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاقوهم فضيهم او باللام كما في الحسن
بن عيسى كان نصرانيا والم على يد ابن المبارك ف قيل له مولاي ابن المبارك
لا كذلك اي جميع ما ذكر من كونه اعلى واسفل بالوق والحلف واللام
وغيره كقول القبيلة يطلق عليه **مولى** ولا يعرف تمييز ذلك اي عن الخلال
بالتصدي اي في رواية او من امام يعتمد عليه اي على ما يتميز به احدا
عن الآخر اعم ذلك ما ينسب الى القبيلة مع اطلاق النسب كفلان القوش
ومنهم ياقوت الشيبى ومثال الحسينى وياقوت الكيزوان وعنبر الشريف
واما هم موال لهم بمعنى المعتوقين فربما ظن انه منهم صلبية بحكم ظاهر
الاطلاق وربما وقع من ذلك خلل في الاحكام الشرعية في الامور المشروطة
فيها النسب كالامامة العظمى والكفاءة في النكاح ونحو ذلك من التوارث
والتقديم والصلوة وغيرها وما وقع من ذلك في زماننا ان ادعى واحد
من اهل اليمن انه من بني شيبه وهو الحالبى وكان يقال الشيبى ايضا
في بلاده وهو يحتمل ان نسب صلبية حقيقة ويحتمل انها اضافية
مجازية بعلاقة عتاقة اخذته ويحتمل انها نسبة الى سب او شبة

غير جديني شيبه فاشتب عند بعض قضاة السوء بجماعة شهودا انه
شيبتي في تصوير دعوى امانه له عند غيره راباثة دفع الامانة الا بعد
ثبوت النيب بالسماع على مجرد قول الشهود انه من غير تحقيق انه
من نسل شيبه الحجي وحكم بانه شيبى واشتب انه اكبر من اولاد بني شيبه
الموجودين بمكة المكتمة اصحاب مفتاح الكعبة العظيمة وكانت العادة
القديمة فيما بينهم ان المفتاح يكون لأكبرهم لا لافضلهم ولا لاصحهم ولم
يسمح من الفتاح لكن مات قبل ان يورى الفلاح ورجع الامر بعد الفساد
الى الصلاح وكان هذا نتيجة قوله صلى الله عليه وسلم لجديني شيبه حين دفع
المفتاح اليه خذها خالدة تالدة لا ينزعها منكم الا يضالم فحقق الله ذلك
الاستثناء بمقتضى صورة ما جرى على لسان الانبياء هذا وقد صنف في الموالي
ابو عمرو الكندي ولكن بالنسبة الى المصريين لا مطلقا ثم الموالي المنسوبون
الى القا بل منهم من يكون الموادبه مولد الفتاة وهذا هو الغلب الجوزي
الطائي ومنهم يكون المواد ولا الخلف كالامام مالا بن انس هو اصح صلبة
وقيل لما ينتمى ايضا لان نقرا من اصبح موالى اليهم قريش بالخلف ومنهم من يور
به وللعلام كالامام محمد بن حميد البخاري قيل له الجعفي يضم جيم فسكو
عين مرملة فقاء لان جدته كان بجوسيا فاسلم على يد اليان بن اخنوخ
الجعفي **ومعرفة الاخوة** بكسر الهزة **والاخوات** اي ومن المهرم معرفة الاخوة
والاخوات من العلماء والرواة مثاله في الصحابة عبد الله وعبيدة بن
مسعود وفي التابعين عمرو وارقم ابنا شرحبيل وهما من افاضل اصحاب
ابن مسعود وفائدة دفع توهم اتخاذ المتقدم دة بظن الفلطي حيث
يكون البعض مشهورا دون غيره ومنها دفع ظن من ليس باخا لا اشتراك

ابويهما فالله كما حد بن اشكاب بكسر هزة وتفتح وسكون حجة وبكاف
موحدة في اخرها من غير انصراف وقيل منصرف على ما ذكره الكواماني وفي
مقدمة المصدر بضم اوله وعلى بن اشكاب ومحمد بن اشكاب فالاول اخفى
على ما ذكره في المفن والاختلاف غيره وقد صنف فيه اي في هذا النوع القراء
جمع قديم اي بعض المتقدمين كعلي بن الدين ومن المهرم ايضا **معرفة**
ارباب الشيخ والطالب وذلك ان علم الحديث علم شريف لكونه مضانا
اليه صلى الله عليه وسلم فيناسب صاحبه وطالبه ان يكون سوطا ما
بمكارم الاخلاق ومحاسن الشيم ويشتركان في تصحيح النية اي تجريد
ها الرياء والسعفة واخلاصها لا ابتغاء الرضاء والقربة بالتوجه الى المراتب
العليا بسبب تحصيل العلم والعمل وتكليف التلخيص في حصول العقبر قال سفيان
الثوري قلت لجيب بن ابي بن ثابت حدثنا قال حتى يجمع النية وقد ورد من
تقدم علماء مما يستوفيه وجه الله عز وجل لا يناله الا يصيب به عرضا من
الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة اي ربحها والحال انها توجد من
سيرة خمسمائة سنة والتطهير اي تطهير القلب من اغراض الدنيا
اي من المال والجاه واتباع الهوى وتحيين الخلق بضمين وبضم هو
القيام بمعايشة الخلق ومتابعة الحق قال تعالى حق النبي الكريم وانك
لعل خلق عظيم وسئلت عايشة رضى عنها عن خلقه صلى الله عليه
وسلم فقالت كان خلقه القرآن وشار الشياطين ورحم الله تعالى
الى معنى الحديث بقوله فصفتها قال فيهم رسول الله عليه السلام هل
القرآن اهل الله وخاصته ويؤخذ منه ان اهل الحديث اهل رسول
الله صلى الله عليه وسلم وصفرته اولوالبر والاحسان والصبر

والتقوّم قال عليه بها ما دمت فيها متساوياً بقدر الدنيا بانفا
منها العلل وينفرد الشيخ بان يسمع بضم أوله وكسر ثالثه أو الطالب
الحديث إذا احتج إليه أي الشيخ أو الحديث والحاصل أن من ادب
الشيخ خاصة أنه متى احتج إلى ما عنده جلس للاسماء وجواباً
أن تعين عليه أو استجاباً أن كان ثم مثله وهو الصحيح فقد جلس
الامام مالك للناس وهو ابن ينف وعشرين سنة والناس متوفرون
وشيوخاً حيلوا كذا جلس الامام الشافعي واخذ عنه العلم في سن الحديث
حيث حله عنهما بعض شيوخهما ومن اسن منها واقدم عليها ومن انكر
التقيد بسن مخصوص القاضى عياض وبيت أنه كم من السلف من
بعدهم لم ينتبه إلى هذا السن ونشر من الحديث ما لا يحصى وقال ابن خلّان
يتصدى للاسماء إذا بلغ الخمسين لأنها انشأها الكهول سر فيها يجتمع الله
قال ولا ينكر عند الأربيعين لأنها حد الاستواء ومنه في الكمال وعندها ينشأ عن
الانسان وقوته ويتوحد عقله وجمع ابن الصلاح بينهما بان يقال ما قاله
ابن خلّان محله في السنين غير البارعين في العلم فإنه لا يحتاج اليهم
الأعداء الست المبين ونحوه ومن نقل عنه التصدي في الحديث فهم البارعين
الذين احتج لما عندهم ولا يحدث أي لا ينبغي أن يحدث ببلد فيه أولئك
بان يكون مرتبة والاسناد اعلو في معنى الحديث وحمله احرى وقيل
سنة اذهذه وغير ذلك من وجوه توجيهه بل يوشى يدل الطالب
إليه إلا أن منه ان اطلع عليه فان الدين النصيحة وبالاولى ان لا يحدث
بحضرة من هو اول سنة بالحديث ولا يترك اسماء احد لينة فاسدة
أي لا يمنع من تحديث احد كونه غير صحيح النية فإنه قد يرجح لصحتها

بعد ما قال بعض السلف طلب العلم لغير الله فاب ان يكون الآلة وهذا
هو الغالب في علم الكتاب والسنة بان مألها ونتيجة ما الصلح بها ان
بحسن حاله ويختتم بالحسن ماله وان يتطهر أي طهارة كاملة من جنس
أو وضوء ويتسوك ويتطيب ويسبح لحية ويتوب إليه ويتضرع لربه
ويجلس أو يمشي على صدر نواشه بوقار أي بسكون وهينة ولا يحدث
قائماً أي لا ضرورة ولا عجلة بفتح فكساي مستجيلاً في تلفظ الحديث
حيث يمنع السامع فهم بعضهم فان كلامه صلى الله عليه وسلم كان فصلاً
بل كان احياً نايكزره ثلاثاً فقد روى عن عايشة رضي الله تعالى عنها
لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسد الحديث كسرهم انما كان يحدث حديثاً
لوعده العادة لا احصاء والمعنى ولا يحدث كونه مستجيلاً في امر من امور
فانه حينئذ يكون شغول البال فربما يقع له فالحال ولا في الطريق بان
يقعد فيه او يقف او يمشي الا ان اضطر بضم الطاء ويجوز كسر النون وضمة
ال ذلك أي ما ذكر من المنهيات سواء يكون ضرورة شرعية او عرفية
قال الكازروني شارح البخاري فقد روى عن مالك بن انس كان اذا
اراد ان يحدث تواء وجلس على صدر نواشه وسبح لحية وتمكن
فجلوسه بوقار وهيبة وحدث فليل له في ذلك فقال احب ان اعظم
حديث رسول الله عم ولا حدث الا على طهارة كاملة وكان يكون ان
يحدث في الطريق او هو قائم او مستجبل وقال احب ان انتقم بالحدث
به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه ايضاً انه كان
يفتسل لذلك ويتخو ويتطيب فان رفع احد صوته زجوه وقال قال
تعالى يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي صلى الله عليه

وسلم وان تملك اي يمنع عن الحديث اذا خشي التغير او فساد
او النسيان اي في حفظه وضبطه لرضا اي يختاره خواجه والا
فقد تقدم ان ابن معين حدث عند نزع قال من كان اخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة ونقص روجه قبل قوله دخل الجنة او هم
بفتحين اي كبوسن مؤدة الحرف قال تقار منكم من يرد الى ارض الله
كيلا يعلم بعد علم شيئا لكن قارئ القرآن يحفظ عنه وكذا الحديث
غالب الناس في بلوغ هذا السن متفاوتون بحسب احوالهم وضبط
ابن خلدون الهوم بالثمانين قال والتسبيح والذكر اول ما بناء الثمانين
فانه كان عقله ثابتا ورأيه مجتمعها يعرف حديثه ويقوم به ويجوز
ان يحدث احتسابا رجوت له خيرا كثيرا كما لحضري موسى بن عبد
ان فقد حدث بعدها بل حدث بعد المائة جماعة من الصحابة و
التابعين فمن بعدهم قلت قد حدث شيخ المعتمد في السند زبدة
الاولياء وعدة العلماء السيد ذكر ياء يقولون عمري مائة وعشرون
سنة فظنوا لمن طال عمره وحسن عمله كما ورد في السنة ثم الاول
للحديث ان يتخذ مجلسا لاملاء الحديث فانه اعلى مراتب الرواية
عند الجمهور بان يكون الحديث بلفظ الشيخ مع تحفته وتدبره وكون
الطالب يتلقنه منه مع يتقطعه وضبطه وتحققه ما يسمعه و
يكتبه وايضا الاملاء في الفائدة اتم ولتحصيل الطالبين اعم واذا اتخذ
مجلس الاملاء ان يكون له كان حقه ان يقول وان يكون له ان اذا اتخذ
مجلس الاملاء ثم قوله استمال اعم فاعلم من الاملاء وفي نسخة بتشديد
اللام من الاملاء فان الاملاء والاملاء بمعنى واحد قيل وهو اول

من يطلب الحديث من تلامذة الشيخ وقيل هو من يكتب اسامي
حضر المجلس والصواب ان المراد به المبلغ للحديث اذا كثر الجمع وعند
تكاثر الجمع بحيث لا يكتب بمستعمل احدا متخذ مستملين فاكثروا قوله
يقط بفتح وكسري يتقط حاضر القلب حافظ لفظ الحديث من
غير تغير في بناءه واعدا به عما سمع من مملية وينبغي ان يكون المستمل
عند كثرة الناس على موضع يرتفع من كرسى او نحو ذلك فقاما على
قدميه ليكون ابلغ للسامعين وعلى المستمل ان يبلغ لفظ الممل وانها
من بلغه على بعد ولم يتفرجه الا ان سمع لفظ المستمل لا يجوز له
الرواية عما الممل الا ان يتبين الحال علو وجهه ان سماعه لذلك الحد
او لبعض الفاظه من المستمل كما فعله الامام ابو بكر بن حزيمة و
غيره من الائمة وهذا هو الاحوط والآلة الذي العملان من المستمل
دون سماع الممل جازان يرويه عن الممل كالعرض سواء لان المستمل
في حكم من يقراء على الشيخ ويعرض حديثه ولكن يشترط ان يسمع الشيخ
الممل لفظ المستمل كما قارى عليه ومع هذا فليس لمن يسمع لفظ الممل
ان يقول سمعت فلانا يقول ولتخبروا افتتاح مجلس الاملاء بقراءة
قارئ من القرآن العظيم اية او سورة تبوكا بالوقوف ^{الكبر} فاذا فرغ
القارئ استنصت المستمل اهل المجلس اذا احتج لفظه صلى الله
عليه وسلم يا جبريا استنصت الناس ثم يسمي وصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم قيل على الشيخ الحديث قائلا من ذكرت اي الشيوخ
او ما ذكرت اي من الاحاديث رحمة الله او غفر الله له واذا انتهى العمل
فلا سناد او الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم بحسب الصلابة

عليه لا فعا صوته راذا انتهى الى كوا الصجابه قال رضي الله تعالى عنه
اورضوان الله عليه وان يفتح الشيخ مجلسه ويختمه بتحيه الله
تعالى الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بما يطيق
بالحال وينفرد الطالب بان يوقر الشيخ اي يعظمه سمع منه الحديث واخذ
من العلم لما روى مرفوعا ليس منا من لم يحجل كبيرنا ولم يرحم صغيرنا
ولم يعرف لموالنا حقه ولا يضجروه بضم اوله اي لا يوقعه في الصجر و
الملاية بان يطول علمه بل ينبغي للطالب ان لا يتعدى القدر الذي يثير
الشيخ اليه صريحا او كناية او دلالة فربما كان ذلك بسبب حرمان الطالب
ولعله يكون ما نفع للشيخ من تطويل فيحصل بسبب اشتغال قلبه خلال
في التحصيل وقد قال الزهوي اذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب و
يرشد اي وان يهدي غيره لما سمعه اي من العلم فان كتمانها لوم من
فاعله ومذموم عليه صاحبه وتدرج دنيه وعيد شديد النبي
المختار من كتم على الجهم بالحام من نار وانما يقع فيه جهالة الطلبة لظنهم
بذلك انهم ينفردون به عن اضطرابهم ويترفعون بذلك على قرانهم
وامثالهم وقد روى عن ابن عجل رضي الله تعالى عنه ما اخوان تناصخوا
فالعلم ولا يكتتم بعضكم بعضا فان خيانة الرجل في عمله اشد من
خيانته في ماله وروى عن مالك قال بركة الحديث افاة بعضكم بعضا
ونحوه عن ابن المبارك ويحيى بن معين فان الجمع بين اكمال المال والتكامل
بالعلم والتعليم صفة الاولياء الاصفياء والعلماء ورثة الانبياء
في الحديث العيسوي من علم وعمل وعلم يدعي في المكوث عظيم القول وبسبب
في الدنيا والاخرة قال تبارك وتعالى رزقناهم ينفقون وقال صلى الله عليه

وسلم انه عالم لا يقال به ككثرة لا ينفق منه ولا شك ان البخل كل
البخل من لا ينفق مما لا ينقص بالانفاق بل يزيد فيه وفي غيره بالانفاق
وما روى انه فعل ذلك جماعة من الائمة المتقدمين كشعبة و
سفيان الثوري والليث وابن جريح وسفيان بن عيينه وابن لهيعة
وعبد الوثاق قال العراقي قال لها علم بمقاصدهم في ذلك ولا يدع الانفا
اس لا يتروك طلب العلم واخذه من هود ونة في سنة او غيره لجاء
يمع الرزق وفي رواية يمنع العلم وقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها
مرفوعا او موقوفانم النساء لساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء
ان يتفقهن في الدين او تكبرن قال القاسم صر عن ايات الذين يتكبرون
في الارض بغير الحق والان من تكبر على لغة حرم خيرها وقد ذكر البخاري
عن مجاهد قال لا يتناول العلم ستم ولا تكبر ولا ان الضاد كالمحب العاشق
لا يمنع عن مطلوبة ومحبوبة عايق ويكتب ما سمعه تاما اي وان
جميع ما وقع له من سماع له من سماع كتاب او جزء او حديث طويل
مشمول فضوله من الكلام على جمالكمال والتمام ولا ينتجيه فانه نقص
في المرام وربما يحتاج الى رواية شيء منه مما لم يكن فيما انتجيه منه
فيندم حيث لم ينفعه الندم قال ابن المبارك ما انتجت علم عالم قط
الا فدمت وناله ما جاء من شئ خير قط وقال ابن معين صاحب الا
انتخاب يندم وصاحب الفسخ لا يندم فان احتاج الى الانتخاب لضيق
وقته او لكونه في الرحالة واجاز التبع به تولاه بنفسه ان كان مميزا
عارفا بما يصلح للانتخاب والا استعان بحافظ متيقظ هذا الباب
ويقضي اس يهتم بانفاق شكل الاحاديث بالتقييد اي بتقييد كلامه

من بنائه واعلم به وبيان حروف هجائه فان العلم صيد والكتابة
تيد ولعل يقع في التصحيف وينقله على وجه التحريف في كلامهم المشهور
لا تعلموا العلم عن صحيف ولا القرآن عن مصحف فقل الصحيف الذي يروي
الخطاء على قراءة الصحيف باستنباط الحروف وتبدل اصل هذا ان قويا
كانوا اخذوا العلم من الصحيف من غير ان يتلقوا فيه من العلماء فكان فيما يروونه
التفصيل فقل عندها قد صحفوا اي ورووه عن الصحيف فهو مصحف
وروي عن ابن العينا قال حضرت بعض شيوخ الحديث من الفقهاء
فقال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عن
رجل قال فنظرت فقلت من هذا الذي يصلح ان يكون شيخ الله فانا
هو قد صحفه واذا هو عز وجل كذا ذكره الكاظم روى شيوخ البخاري
ولكن في نظره وترويه ان يكون احد شيوخ الله نظرا لاهل الحق وروى
ان شيخنا بالذي حدث فقال احبتم النبي صلى الله عليه وسلم واعطى
الحجج اجرة بالمدم وضم الجيم وتشديد الراء وبالمشاه من فوق
وانما هو تصحيف اجرة بسكون الجيم وبالهاء وروى ان امير المؤمنين
عليه السلام قال الا ان خراب بصركم هذه يكون بالريح فصحفوا
وقالوا بالذبح فما اقلعوا عن هذا التصحيف الا بعد ما نسيتم عند
معانيهم اموالج وروى ان عليا كان رجلا غنيا بالدين المعجزة و
النون وهو خطاء فاحش والغبين وهو الذي يغيبون وقال بعضهم
عينا بكسر الميم وتشديد الباء الموحدة في الاول وبالمثلثة في الآخر
اي كان يعث كثيرا اي يمدح وهذا اقرب معنى من الاول وهو على وزن
سكيت وسريرت وتصد بعض اهل الحديث شيخا يسمع منه وكان

في كتابه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله اتهموا غيبا
فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو غيبا بالذال المعجمة
والموحدة وبالعين المهملة بعدها نون وهو الخطاء المصحف صحف
بعض الحديث المشهور زرغبنا ترويه جبا فقال زرغبنا ترويه جبا
ثم قص قصة طويلة ان قوما كانوا يؤدون عشرة غلاتهم ويتصدقون
فصار زرغبنا كلهم حناء والضبط اي يضبط مسموعة بالتكرار
والحفظ فصدروه او تفصيل اسانيد وبتونه في كتابه فان من اعتمد
بجمعه دون اهماله يوجب له فاقة قليلة شراكة اهله وزبادة
افضاله في كلام الشيخ اشارة لطيفة بان لا يستعمل في طلب العلم وان
يتحفظ الحديث على التدرج قليلا قليلا لما روي عن ابي هريرة رضي الله
عنه قال من طلب العلم جملة فانه جملة فاما يدرك العلم حديث او
حديثان اقوله ولعله مقبوس من قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزولنا عليه
عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به نوذرك ورتلناه ترتيلا
وقوله عز وجل وقوانا فرقناه لتقواه على الناس مكث وقوله سبحانه
وتعالى اخذنا به لسانك لتعجل به الايات ويذكر اي مع واحد من شكاية
او غيرهم او بنفسه بان يتذكر بحفظة كبري سمع بفتح السين اي ثبت
في ذهنه اي في فهمه وحفظه من جهة معناه ولفظه ليكون ذا الحجة
في العلم والكاملين في العلم وقد روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال تذكروا
هذا الحديث وانفقوا يدريس وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال
تذكروا الحديث فان حيوة مذكورة انتهى ومعناه ان ممانته شراكة
ومن المهم معرفة سنن الخليل اي سماع الحديث واحدة سواء كان

بنفسه او غيره **والاداء** اي سبق اداء سموعة وروايته واختلف في
سنة التحمل **الجمود** اقله خمسة سنين وقال جماعة من العلماء يستحب
ان يبتداء بسماع الحديث بعد ثلاثين سنة وحكي محمد بن خلاد الاموي
في كتابه الحديث الفاضل عن ابي عبد الله الزبيدي عن الشافعية انه
قال يستحب كتب الحديث في العشرين لانهما مجتمع العقل قال واجبت ان
رونها بحفظ القرآن والفرائض وقال الثوري كان الرجل اذا اراد ان
يطلب الحديث يقيد قبل ذلك عشرين سنة كذا في المنهل الروي في اصول
الحديث النبوي وقال موسى بن هارون اذا فوق بين البقرة والدابة اي
الخصوص والعموم والظاهر والناظر وانما صحفت على الناسخ
فالمواد المتفرقة بين حيوان وحيوان وهو ان مراتب التمييز واما
معرفة العام والخاص فانما هي مرتبة الخواص قال السخاوي سن
السماع كان يعرف الجدة من التمرة ويحصل غالباً في خمسة وربعاً يختلف
بل قد يحصل قبلها وقال الجازي في شرح البخاري وبلغنا عن ابراهيم
بن سعد الجوهري قال رايت صبيّاً في اربع سنين قد حمل الى المأمون
وقد تراءى القرآن ونظر في الراي غير انه اذا جاع بك وقال الحافظ ابو
ابو محمد عبد الله بن محمد الاصبهاني حفظت القرآن في خمس سنين وحملت
الي بكر بن المقي لا اسمع منه ولى اربع سنين فقال بعض الحاضرين
لا سمعوا له فيما تروى فانه صغير قال لي ابن المقي تراءى سورة الكافرون
فقرأها ولم اغلط فيها فقال لي ابن المقي سمعوا له والعهد لي بالاصح
اعتبار سن التحمل بالتمييز وهو من فهم الخطاب ورد الجواب على وجه
الصواب ونحو ذلك بحيث ارتفع عن حاس لا يعقل مثله قال النووي

والعراق ان فهم الخطاب ورد الجواب كان يميز اصحح السماع وان كان
له دون خمس والافلا يصح سماعه وان كان ابن خمسين سنة فهذا السماع
اي دون الحضور للبركة والاجازة بعد الاهلية وقد جدت عادة
المحدثين اي خلفاء سلفا وقديما وحديثا باحضارهم الاطفال والاطفال
انفسهم وغيرهم من لم يتأهل للسماع بقريضة قوله هذا في السماع بجهد
الحديث مفعول فيه اي روايته وروايته ليحصل لهم من بركاته فان عند
ذكر الصالحين تنزل الروح فكيف عند الصحابة والتابعين وانباهم
من العلماء العالمين وذكر احاديث سيد العالمين ويكتبون اي المحدثون
لهم اي للاطفال انهم حضروا المجلس الفلاني ولا بد في مثل ذلك اي
لا بد من اعتبار الرواية بعد الكبر لهم في مثل ذلك الحضور حال الطفولية
والصغر من اجازة السمع بكلامهم اي الشيخ لهم للاطفال اجازة خاصة
وعامة لان رواية الحديث لا يصح بدون السماع والاجازة والسماع
هنا فلا بد من الاجازة ومنع قوم رواية الصبي مطلقا قال العراقي
هو خطأ مرود عليهم لان الحسنين وغيرهما ممن تحمل في حال
صباه قبل الناسد روايتهم من غير فرق بين ما تحلقه قبل البلوغ
وبعد ولذلك كان اهل العلم يحضرون الصبيان بحالهم ويعتدون
برايهم لذلك بعد البلوغ انتم ويقرهم منه ان مجرد احضار العلم
للصبي يستلزم اعتدادهم بروايته بعد البلوغ ولو بلا اجازة لكنه
ستعقب بانه يمكن ان يكون الحضور للجل الترويض والبركة الحاصلة
لاهل اليقين والاصح في سنن الطلب اي طلب علم الحديث **نفي الانتقال**
بكتبه الحديث وتحصيله وضبطه وكذا الرحلة فيه قال التليذ

اشارة الى ان الطالب قد يكون بغير مكان الاطفال يحضرونهم المجالس ان
 يتأهل لذلك اى يستعد لما ذكرنا من متعلقات الطلب لا ان يعرف
 علل الاحاديث والحكايات واختلاف الروايات ولا ان يعقل المعاني
 ولتنباط اللغات هذا ليس بشرط الاداء فضلا عن الطلب وذلك
 يختلف باختلاف الأشخاص وليس يخصر في سنة مخصوص وقال ابو عبد
 الله بن احمد الزبيرى رحمه الله الزبير بن عوف وهو الذى عليه اهل
 الكوفة يستحب كتب الحديث والعشرين وقال اهل البصرة في العشرة وقال
 اهل البصرة في العشرة وقال اهل الشام في الثلاثين ويصح حمل الكاف ايضا
 اذا آراه بعد اسلامه اى كما تقبل شهادته ومثاله حديث جبر بن مطعم
 المتفق على صحته انه سمع النبي عليه السلام يقواء في المغرب بالطور
 وكان في فداء اسارى بدو قبل ان يسلم وفي رواية البخارى وذلك او لم
 او قال ايمان في قلبى وكذا الفاسق اى قبول تحمله من باب الاول اى من حمل الحرام
 اذا آراه بعد توبته اى من فسقه وثبوت عدالته اى وبغير ظهورها بظهور
 علانيته والله اعلم بسريته ونيتة واما الاداء فقدم تقدم انه لا
 اختصاص له بزمان معين بل يقيد زمن تعينه بالاحتياج اى باحتياج
 الناس اليه رواية او رواية والتأهل لذلك والمواد عليه كما صرح
 به السيوطى في الاتقان في اقراء القرآن ورواية الحديث والافتاء والتصنيف
 اى ان من له ذلك بالاختصاص التام وقلة خطائه في الماد يجوز له
 بتصديده ان لم تكن له اجازة ومن لم تكن اهلا لذلك فلا يفيد ولو
 الف اجازة وسماع رواية قال التلميذ هذه زيادة على ما صحى
 النوى في التريب والتيسير حيث قال انه متى ما احتيج الى ما عند

جلس له اى لاسماعه ونادى به ونشره وجوب ان تعين عليه واجبا
 ان كان ثمة مثله فائى ستكونان وهو اى التأهل يختلف باختلاف
 الأشخاص اى فيها وحفظا ونطقا فربما يكون كبيرا واغلق عليه
 شيئا يسيرا وقال ابن خلدون اذا بلغ الحسين اى تأهل لذلك وتضيق
 للاداء لانها انتهاء الكهولة ويجمع الماشد ولا ينكر اى الاداء عليه عند
 الاربعين لانها حد الاستواء ومنتهى الكمال وعند هاتين هذين الزمانين
 ويتوفر عقله ويجوز رواية وفساده ظاهر عند اهل اليقين ونقيب
 اى عارض عليه في ذلك ونوقض عن حديث قبلها اى قبل الاربعين
 كما لك امام المحدثين من الائمة المنتقدين قال المصداق واجب عنه
 بان مولده اذا لم يكن هناك امر يقضى التحديث كان لم يكن هناك امثل
 منه وكان يكون قد صنف كتابا واذا ريد سماعه منه قال التلميذ فاذا
 لم يكن هناك ما يوجب التحديث مما ذكرنا فالسن بظنه التأهل عنده والله
 اعلم ومن من المرم معرفة **صفة كتابة الحديث** اختلاف الصحابة والتابعين
 في كتابة الحديث فذكره ابن عمرو بن معدود وزيد بن ثابت وابو موسى
 الاسودى ابوسعيد الخدرى واخرون من الصحابة والتابعين رضي الله
 تعالى عنهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم ولا تكتبوا عني شيئا الا القليل
 ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليحى اوجه مسلم وجوزة او فعلة
 جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عبد الله بن الحسن وعبد الله بن عمرو
 بن العاص وانس وجابر وابن عباس وابن عمر وايضا اخرون من التابعين
 واللاحقين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم
 اكتبوا لى ساء وروى ابو داود عن حديث عبد الله بن عمرو قال كنت

كتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث
وفيه انه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له كتب وقد اختلف في الجواب
فقال ان حديث ابي سعيد منسوخ باحدث الاذن والكتابة وكان النبي في اول
الامر يخوف اختلاط بالقول فلما امن ذلك اذن فيه وجمع بعضهم بينهما
بان النبي في حق من وثق بحفظه وخيف انكاله على خطه اذا كتب والاذن
في حق من لا يوثق بحفظه كابي شاه المذكور وحمل بعضهم النبي عليهم على كتاب
الحديث مع القوان وصحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تاويل الآية فربما
كتبوه معه فهذا عن ذلك لخوف الالتباس وهو في صفة كتابة الحديث
ونقته ان يكتبه في الحديث وكذا القوان وما من معناها ميتا بفتح التحتية
حالي المفعول ويمكن كسرهما على انه حال من الفاعل وكذا قوله مفسرا وهو
عطف بيان او التبيين الى هو الحروف والتفسير باعتبار عواضرها من
الشكل والنقط قالوا يستحب ابانة الخط وتحقيقه دون شقه وتقليق
والشق خفة اليد وارسالها مع تغيير الحروف وعدم اقامة اللسان
ما ينبغي اقامة اسناده ما ينبغي اظهار بياضه لما ينبغي ان كل من اعدم
التمكن من قوته غالبا ويشكل بفتح حروف المضارعة وضم الحروف اي و
يعرب الشكل اي المقلوب منه وهو الذي لا يفرقه كل احد واغنا يدركه العلماء
وفيه اشارة بطريق الفهم انه لا يشك في الشكل لانه تضييع العمود وكثير
العمل الدال على قليل العلم والمواد بالشكل الحركات والسكنات وهما اعم
من الحركات البنائية الصرفية والاعرابية النحوية فالاشتغال بقوله
او ينقطه اي في المشكل منه او مطلقا لان الغالب فيه الاشكال قالوا يستحب
لما بالعلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كما سمعه لقوله صلى

الله عليه وسلم نصر الله امراءه سمع مقالتي فوعاها واذا عاها سمعها
ولما في الخلاصة عن الاصمعي يقول ان اخوف ما خلف على طالب العلم
اذ لم يعرف النحوان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
يلحن فمما رويت عنه ولحن فيه كذبت عليه ثم اشكل تقييد الاملاء
قال الكي الجوهري شكلت الكتاب اذا قيدته بالاعراب ثم اختلفوا هل
يقنصر على ضبط الشكل من الفاظ المتن والسناد او يضبط هو وغيره فقال
علي بن ابراهيم البغدادي في كتاب سمات الخط ورقومه ان اهل العلم يكرهون
الاعجام بكسر الهمزة اي لضبط الاعراب الا في الملبس وقال القاض عياض
النقط والشكل فيما يشكل ويشبه وقال ابن خلدون قال اصحابنا اما النقط
فلا بد منه لانه لا تضبط الاشياء المشككة الابه وقالوا انما يشكل ما يشك ولا
حاجة الى الشكل مع عدم الاشكال قال وقال الآخرون الاول ان يشكل الجميع فلا
القاض عياض وهذا هو الصواب لاسيما للبدي وغير المتبحر في العلم
فانه لا يميز ما يشك مما لا يشك ولا صواب وجه الاعراب للكلمة من خطأ
قال ابو اسحق اول الاشياء بالضبط لسماء الناس لانه لا يدخله القياس
لا قبله ولا بعده شيء يد له عليه فيرتفع الالتباس واما صورة ضبط الشكل
فقال القاض عياض رسم المشايخ واهل الضبط في الحروف المشككة والهمزة
المشبهة اذا ضبطت وصححت في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكك
مفردا في حاشية الكتاب قبالة الحرف وعلى ذلك بان الاقتداء برفع الشكل
الالتباس بضبط ما قوته ربحته من السطور لاستيعاب دقة الكتاب
وضيق اللطو وذكر ابن الصلاح ولم يتعرضوا لتقطيع حروف الجملة التي
كتب فيها شكل الكتاب وقال ابن دقيق العيد من عادة المتقين ان

بيا الفوا في ايضاح المشكل فيفوقوا حروف الكالة في الحاشية ويضبطوها حرفا
 حرفا قال العراقي وهو حسن وفائدة انه يظهر شكل الحرف بكتابته مفردا
 وبعض الحروف كالنون والياء الشاة من تحت بخلاف ما اذا كتبت كلها و
 الحرف المذكور ولها اوسطها واما ضبط الحروف المرملة فقد اختلفت
 فقليل يجعل تحت الدال والواو والسين والصاد والطاء والعين المرملات
 فقط التي فوق المعجمات ولا بد من لئشاء الحاء من ذلك لا بأس بها بالجم
 وقيل يجعل فوق الاحرف المرملة صورة هلال كقلامة الظفر مضجعة على
 قفاه وقيل يجعل تحتها صغير مثلها وعليه اهل المشرق والاندلس ويوجد
 في كثير من الكتب القديمة فوق الاحرف المرملة خط صغير كفتحة ورتبا
 نشاعة التباس حيث قراء بعضهم رضوان بالفتح اى بفتح الواو وبعض
 الكتب تحتها مثل الهزة ويكتب اى وان يكتب الطالب الساقط اى المتروك
 من اصله في الحاشية اليمنى ما دام في السطر اى سطر الساقط ببقية
 اى من الكتابة بان يكون بعد الساقط كاله او اكثر والى وان لم يكن
 ببقية بان يكون الساقط من احوال السطر في اليسرى اى في كتب في الحاشية
 اليسرى ومفهومه انه لا يكتب بين الاطوار وهذا الحكم بظاهر عام في
 الصفيين ولعله كان ذاب المتقدمين ويجعلوا طر في السطرين وبيان
 في التوسع واما على العناد في زماننا ان طرف الحاشية اليمنى من الصفحة
 الاولى اوسع عكس الصفحة الثانية ينبغي ان يكون في الحكم تفصيل نتأمل
 فانه موضع ذلك ثم رأيت في كلام القاض عياض قصريا بذلك والحمد
 لله على ذلك واعلم انهم قالوا ان اهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط
 من اهل الكتاب فالحق الحاشية او بيان السطور بالحق بفتح اللام

الحاء المرملة معا اختار من الاحاق والزيادة قال الجوهري الحق بالتحريك
 شيء يلحق بالاول وقال صاحب المحكم الحق الشئ الزائد وكيفية كتابته ما سقط
 من الكتاب ان يحط من موضع سقوطه في السطر خطا صاعدا معطوفا بين
 السطرين عطفا يسيرة الجهة حاشية الحق وقيله بعد العطفة من محل
 السقوط الالة الحق والاول اول لثلاث يسود الكتاب للتمتع عند كثرة اللغات
 ثم يكتب الساقط في الحاشية اليمنى ان سقط من وسط السطر لاحتمال ان يطود
 في بقية السطر سقط اخر فيخرج الى جهة اليسار ولو كان خرج الاول اليها
 ايضا لثبت موضع هذا الساقط بموضع السقط الاخر ان خرج للثاني الى
 اليمنى تقابل طرنا التحريكين وربما التقيا لقول السقطين فيظن
 ان ذلك ضرب على ما ينسبها وان سقط بعد تمام السقط يكتب في اليسرى قال
 القاض عياض وتبعه ابن الصلاح لوجه لذلك الاقرب التخرج من اللوح
 وسرعة لحاق النظر به ولانه من نقص يحدث بعده فلا وجه الى توجيه الى اليمنى
 وهذا الى التخرج لجهة اليسار فيما اذا كان الساقط من الصفحة اليمنى حيث
 اشع هاشم اليشار لطريقة المتقدمين في التسوية بين الهاشمين والآ
 خرج لجهة اليمنى قال العراقي وقد رايت ذلك في خط غير واحد من اهل
 العلم ثم الاول ان يكتب الساقط صاعدا الى اعلى الورقة من اى جهة كان
 لانا زلا به الاسفلها لاحتمال حدوث سقط اخر فيكتب الى اسفل ولو كتب
 الاول الى اسفل ولو كتب الاول الى اسفل لم يجد للساقط الثاني موضعا
 يقابله في الحاشية خاليا ويكتب في انتهاء الحق صح فقط وقيل يكتب
 مع صريح وفيه قطو يد ويكره الخط الدقيق لانه لا يستغنى به فاخرج
 ما يكون اليه وهذا اذا كان بغير عذر فان كان بعد ركضيق الوقت وقلة

الرق الذي يكتب فيه اذ كان رجلا لا يطلب العلم يريد حكاية معه فيكون حقيقة
للحكمة فلا يكره له ذلك وصفة عرضة اي ومن المهم صفة عرضة وهو
مقابلته اي مقابلة الطالب او سمعته ولو كان من غيره مع
الشيخ المسمع اي الحديث سواء يكون معه اصله وهو الاول والايكون
معه اصله او لا يكون معه اصل اصلا وهو حافظ ضابط اوسع ثقة
غيره اي غير المسمع اوسع نقما مع اصل الشيخ في صورتين شيئا
فشيئا اي على جهة التدريج للاحتياط في المقابلة وهو قيد للاخير او قيد
للكل واعلم ان على الطالب كاتالوا مقابلة كتابه بكتاب الشيخ الذي
يرويه عنه سماعا واجازة او باصلا شيخه المقابلة به اصل
شيخه وبقوة مقابلة باصل الشيخ مقابلة معتبرة موثوقا بها ارفع
قوله كذلك على نوع ولو كثرت العدد بينهما اذا الفرض المطلوب ان يكون
كتاب الطالب مطلقا للاصل مروية وكتاب شيخه وقال القاضي عياض
مقابله النسخة بلصل الشيخ متعينة لا بد منها وفضل العرضة يقال
كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه حين سماع من الشيخ او قري عليه
لما فيه من وجود الاحتياط والاتقان من الجانبين بمعنى ان كلامهما اقل
لذلك فان لم تجتمع هذه الاوصاف نقص من مرتبة بقدر ما فاتت منها
وقال ابو الفضل الجارودي خير العرض ما كان مع نفسه يعني حروفا
حرفا لكونه حيث لا يقال على غيره ولم يجعل بينه وبين كتاب شيخه
واسطة وهو بذلك على ثقة ويقين من مطابقتهما قال ابن الصلاح
انه مذهب متروك وهو مذهب اهل التشديد لم يوضع في عصرنا وصرح
عدمه لاستيما والفكر يتشعب بالنظر في النسختين بخلاف الاول قال

التحاوي

التحاوي والحق كما قال ابن دقيق العيد ان ذلك يختلف نوب من عادته
لمزيد يقظته وضبطه عدم السهو عند نظره فيهما مقابله مع نفسه اول
او اعادة لجوده حركته وقلة حفظه فهذا مقابلة مع غيره او قلت وهذا
هو الفاعل على اكثر الناس في معظم الاحوال وصفة سماعة اي من المهم صفة
سماع الطالب او سماع الحديث بناء على اضافة المصدر الى فاعله او بقوله
بان لا يتشاعل بالباء الاولى بانية والثانية سببية متعلقة بالفعل اي
بسبب شيء يخل به من نسخ اي كتابة ومن بيان ما يعنى بحيث يمنع معه فهمه
لما يقراء بكالاحتمى يكون الواصل الى سماعه كانه صوت غفلا يصح اذا
كان بحيث يمنع من الفهم كقصة الدارقطني انه حضر في حديثه مجلس
استمعيل الصفار فجلس يسمع نسخ جزاء كان معه فقال بعض الحاضرين لا يسمع
سماعك وانت تسمع فقال فهم للملاء خلاف فهماء ثم قال تحفظكم املاء
الشيخ من حديث الى الان فقال الدارقطني ثمانية حديثا فوجدت كما قال
ثم قال الحديث الاول منها عن فلان ومنته كذا ولم يزل يذكر ما ساند الحديث
على ترتيبها في الاملاء حتى ان الاخوها فجع بالناس من احديث اي تكلم بكلام
ما يمنع معه الفهم او بفاس وهو مقدمة اليوم المستمر بالسنن بكره اليين
وهو يوم خفيف غير يخل غالبا فلا يكون فادجاس الفطن وهذا
التفصيل ذكره ابن الصلاح وذهب الاستاذ ابو الحق الفراء وابراهيم
الحري وغير واحد من الائمة الى منع الصحة مطلقا هو الا حوط
وبقوة ان الحكم للاكثر الا غلب وذهب موسى بن هارون الحال الى
الصحة مطلقا وهو بعيد جدا خصوصا حال النسخ لانا ورا كما سبق وقد
رايت بعض شايخنا كان يعلم الصفار وكانوا قريباً من ثلاثين وكان يكتب

القران عبا ويقرهم ويستقيم لهم وذكر انه ما وجد غلطا في نسخة المكتوب تلك
الحالة من اقل القران الى سورة الشعراء **وصفة السماع** اي سماع الشيخ
او الحديث للغير كذلك اي بان لا يتشاعل بما يخل به نسخ او حديث او
نفاس على الاختلاف المذكور حتى لو لم يخل به يصح السماع كالنفاس الخفيف
ولهذا كان المتري والمصنف ينفسان حين اتملعهما روي ان علي القاري اذا
زل وكذا رقي في النسخ منها وان يكون اي وصفه السماع ايضا ان يكون
ذلك اي السماع من اصله اي الشيخ الذي سمع اي الطالب فيه او منفع
توبل على اصله مقابلة ثقة وليس له ان يحدث من اصل شيخه الذي
لم يسمع فيه او من نسخة كتب من نسخة شيخه ولو سكنت نفسه
اليها لانه قد يكون فيها زوايا ليست في نسخة سماعه الا ان يكون
له اجازة من الشيخ بذلك الكتاب او بساير روياته فيجوز تجوز الرواية
اذ ليس فيه اكثر من رواية تلك الزيادات بالاجازة لا بلفظ اخبرنا
او حدثنا من غير الاجازة فيها وهذا معنى قوله فان تقدر اي كل من الا
صل ونوعه المقابل به بان غاب عنه الكتاب باعادة ارضاع اربعة
او نحو ذلك فلا يثبت من الاجازة كما ذكره ابن الصلاح لجواز المخالفة والتغيير
فيه فليجبه بضم الموحدة اي ليحجب الشيخ نقص الطالب بالاجازة
لما خالف اي شئ خالفه بان نقلها ليس من سماعه او نقص عنه
او نقل بلفظ آخر ان خالف اي الطالب مخالفة **وصفة الرحلة**
بمسألة **فهي** اي ومن المهم كيفية الارتحال فطلب سماع الحديث حيث
يبتدى اي ينبغي ان يبتداء الحديث اهل بلد يستوعبه اي يباخذ
جميعا يحصله بكمال ثم يرحل بفتح الحاء الممهلة على سبيل الاستحسان

فيحصل

فيحصل بالتشديد في الرحلة باليسر عنه والرحلة شد الرحل لاجل
تحصيل اليسر عنه من الاسانيد والمتون وغيرها فقد رحل جابر
بن عبد الله رضي الله تعالى عنه من مائة سنة في حديث واحد والتحصيل
بشد الرحل لما هو الغالب فيها ولا يما الى ان المسافة البعيدة لا تنفد
منها الا نلتو توجه ما شيا كان محضلا هذه السنة في الحديث عن كثير
بن قيس قال كنت جالسا مع ابي الدرداء في مسجد شق فجاء رجل
فقال ابا الدار اي جئتك من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم الحديث
بلغني انك تحدثه عن رسول الله عم ما جئت الحاجة قال فانه سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سلك طريقا يطلب فيه عالما سلكه
الله بطريقا من طرق الجنة وان الملائكة لتضع اجنحتها رضاء
لطالب العلم وان العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الارض والحيتان
في جوف الماء وان فضل العالم على العابد كفضل القليلة البدر على
سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا
ولا درهما راغا ورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظوا فرواه احمد والترمذي
وابوداود وابن ماجه والدارمي والحديث ابي الدرداء بما يحتمل ان يكون
مطلوب الرجل بعينه وان يكون بيانا ان سعيه مشكور عند الله تعالى
ولم يذكره هنا ما هو مطلوبه والا اول اعجب واقرق والله اعلم ويكون
اعتناؤه اي وينبغي ان يكون اهتمام الطالب بتكثير السماع اي من
الحديث اكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ اي والاسانيد لان المقصود
الاصل هو الدراية لا مجرد الرواية نعم قد يحتاج الى تكثير الرواية
لتصحيح الدراية من التفرع على تكثير الشيوخ ورون السماع محتجا

بما قيل ضيع ورقة ولا تضع شيئا فقد ضيع الاصل وقد قال العلماء
تحصيل الفضول تضعيف الاصول وصحة **تصنيف** اي من المهم معرفة
كيفية تصنيف الطالب او تصنيف سموعة وذلك اي التصنيف اما
على السانيد اي ترتيبها بان يجمع مستدل صاحب على حدة بكسر
المهملة وتحفيف الثانية كعدة او مفردة بان يجمع ما عنده واحدا
من غير نظر لصحة وضعف ومناسبة باب وفصل ومراعاة ترتيب
حرف هجاء وغيره وان اختلف انواع احاديثه في ذلك كسند الامام
احمد وسانيد الامام ابو حنيفة وسند الامام الشافعي والدارمي وغير
هم وهم الاكثر ومنهم من يقتصر على الصالح للتحفة كالضياء المقدسي
فان شاء رتبته اي سنده على سوابقهم اي من سبق من الصحابة
في الاسلام فاذا لا يبداء بالبركة وعلى وحيدته وبلال وهلم جرا او في
الفضل فيبدأ بالعيشة المشقة ثم باهل بدر ثم باهل الحديبية ثم بمن
اسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم بمن اسلم يوم الفتح ثم يختم
باصغار الصحابة متاكبين الطفيل والسائب بن يزيد ثم بالنساء و
ان شاء رتبته اي سنده على حروف المعجم في السماء الصحابة كان يتدى
بالرحمة ثم بعدها على ترتيبها فيبدأ بالبركة وانسوخها ثم بالبلاء
بن غازب وبلال وغيرهما راجع ما صنف فيه كذلك المعجم الكبير للطبراني
غير متقيد بالقبول وغيره قال ابن الصلاح وهو سهل تناولا والاوّل
احسن ثم شيخنا السيوطي رحمه الله تعالى ونب جامة الصغير
والكبير على حروف المعجم باعتبار اوائل الاحاديث العقلية كعمل ابن طاهر
فلحاديث الكامل لابن عدي وجعل الاحاديث الفعلية في جامة الكبير

ترتبة على السانيد ومنهم من رتب على الكمال الكلمات لكنه غير متقيد
بحروف المعجم يقتصر على الالفاظ البنية فقط كالشهاب والمشارك
للصفاء او تصنيفه بالرفع عطفًا على ذلك **على الابواب** الفقهية
اي لا ابواب المشتملة على احكام الفقه كالصايع وفروعه من غير
تقيد في التتويب الى حروف المعجم ومنهم من رتب الابواب على الحروف
كجامع الاصول وينسب الى الوصول وتبعها شيخنا مولانا علي المتقي
فتوب الجامعين للسيوطي على هذا المنهاج او غيرها اي غير الابواب
الفقهية كالصحيحين وكتب السنن وغيرها بان يجمع اي على التتويب
في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيا بحيث يتميز
ما يدخل في الجاه مثلاً عما يتعلق بالصيام واهل هذه الطريقة منهم
يتقيد بالتحكيم كالشيخين ومنهم من لم يتقيد بذلك كما في الكتب
السنن والاوّل ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليستين علة
الضعف اي سببه قال التاليد مثل الانقطاع والوقف ونحوهما فقال
بعض من يدعى علم هذا الفن ويتوب عليها قلت ليس هذا من تقويم
ما ذكرنا انتهى وفيه انه لا يشاء ان التتويب عليها للوصول اليها ويعتبر
من تقويم ما ذكرنا سطورا فلا تنافي لديرهما او تصنيفه اس والطريقان
السابقين كما صرح به النوى **على العمل** بكسر العين جمع علة نيز كواكمن
وطرقة اي اسانيد وبيان اختلاف نقلته بفحتمين جمع ناقلا وكان
علاوّلان يقول ويبين اختلاف نقلته فيه يعني بحيث يتضح ارسال
ما يكون متصلا ووقف ما يكون مرفوعا وغير ذلك كما نقل يعقوب
بن شيبة في مسنده وهو غاية في بابه لكنه لم يكل ونحوه للاذقني

وكما فعل ابن ابراهيم في عمله المبوهة وهي اعلى مرتبة من كثرة الرواية
 فان معرفة العلل من اجل انواع علم الحديث حتى قال ابن مهدي
 لا ان اعرف علته حديث هو عندي احب الي من ان اكتب عشرين حديثا
 ليس عندي والاخذ ان يوتربها اي العلل على الابواب ليسهل تناولها
 اي اخذها وتحويلها **او يجمعها** اي تصنيفه يجمعها على **الاعراب**
 فيذكر طرف الحديث اي اول متنه الدال على بقية ويجمع اسانيد اي ذلاء
 الحديث اما استوعا بكسوا العين اي استوفيا لتلاء الاسانيد ولم يتقيد
 بتخريج اسانيد المذكورة في كتب مخصوصة واما مقيد ابكت بخصوصية
 اي غير مقيدة بالاشباع والله اعلم بالصواب **وس المهم معرفة**
سبب الحديث اي باعث وروده قال التكميز يعني السبب الذي للجله
 حقت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن
 انتهى وفيه نواكث كثيرة وان كان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص **السبب**
وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي ابو يعلى بفتح الياء واللام **من**
الفراء بفتح الفاء وتشديد الواو بابيع او صانف الخليل بنوب
 المذهب الامام احمد بن حنبل وهو ابو حفص الكوفي بضم المهملة
 والموحدة وسكون الحاف فيما بينهما وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق
 العيدان بعض اهل عصره شرح في جميع ذلك اي سبب ورود الحديث
 وكأنه ما راى ابن دقيق العيد او بعض اهل عصره وتصنيف العكبري
 المذكور ويمكن انه راى واراد زيادة على جمعه **وصنفوا** اي العلماء
في غالب هذه الانواع اي اكثرها وهي زائدة على الثمانين بل على
 المائة كما ذكره السخاوي على ما اشونا اليه اي الى انصافين فرم غالبا

وه

وه اي هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة **نقل** **نقص**
 بالتوصيف **ظاهرة التعريف** بالاضافة **مستغنية عن التمثيل**
 اي عن اتيان الاشلة لظهورها وعدم توقفها على معرفة جزئياتها
 وفي نسخة زيادة على المتن وحصرها مستغنى بها حياء الاشلة
 او الانواع **فليراجع** بفتح الجيم لها اي للانواع او الاشلة **ببساطة**
 اي الكتب المبسطة ليحصل الوقف على حقايقها اي يظهر الاطلاع
 على دقايقها وقد ذكرنا نبذة يسيرة شتملة على فوائده فان بالابد **ركو**
 كلمة لا يتركها كل بلحبت الشاه غلط وخير الامور الوسط **والله الموفق**
 اي التحقيق **واللهادي** اي سواء الطريق **لا اله الا هو** اي ليس غيره
 بالاوهية حقيق عليه توكلت اي في قبول عبادتي واليه المرجع
 في تقصيري ومعصيتي **وحسبنا الله** اي كافينا من الشور ونعم
 الوكيل اي هو الموكل اليه الامور الحمد لله رب العالمين الذي يحب
 من عباده الشكور والاحول اي عن المعصية والافقة اعطى طاعته
 الا بالله اسعجوني على العظم وصلى الله على سيدنا محمد النبي
 الكريم اللهم ارزقنا سائبة بوقت في الدنيا وشفاعتك في العقبى ورافقة
 في الرفيق الاعلى على الجالاتم والله تعالى اعلم **قال** المحشي بمكة المكنية
 المشرفة المعظمة في سلك شهور سنة بعد الالف من هجرة
 خير الانام عليه افضل التحية والسلام وانا اقول الحمد لله
 على التمام والكمال وعلى رسله
 الصلوة الكاملة
 والاصحاب والآل

٢٢٢

ربيع بن ابي عبد الله ع



5228



Süleymaniye Kütüphanesi		
	İZMİR	
		96
Eski		

